التنمية الاقتصادية

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

السنة الثالثة

فصل دراسي أول

الإهداء

إلى كل المؤمنين بأن التنمية هي أولاً

عملية سياسية

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

منشورات جامعة حلب
كلية الاقتصاد والتجارة

التنمية الاقتصادية

الدكتور
تيسير الرداوي

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

ولذا يجب معالجتها بطرق اخرى خاصة في كل مرحلة وكل مجتمع ، طرق تعتمد تاريخ كل منطقة وتراثها وقيمها . هذا يعني بأن أي طريق للتنمية له خصوصية جوهرية تختلف من زمان إلى آخر ومن بقعة جغرافية إلى أخرى . وهذا يعني أيضاً أن تنمية العالم المخلف لاتعني إطلاقاً اللحاق بالدول المتقدمة أو نقل تجربتها في التنمية أو خضوعها قسراً لنفس هذه التجربة ، لأن لكل مجتمع امكانياته وظروفه وعالمه المختلف مع الزمن ومن مجتمع لآخر .

يبقى أن التنمية مهما كانت الطريق الخاصة التي تنتهج للوصول إليها ، يجب أن تهدف إلى وصول أفراد البلد الذي يسعى اليها إلى مستوى حياة مادي وإجتماعي لائق .

وسوف تقود هذه الخصوصية في عملية التنمية حكماً إلى أن أهدافها وطرقها مختلفة وكثيراً ماتكون بعيدة عن إطار البحث الاقتصادي البحت رغم أنها تعني التنمية وتفضحها . خصوصية التنمية في الوطن العربي تعني مثلاً وأولاً عملية الوحدة العربية .

ولأننا نعتقد أن هناك عناصر فكرية وتاريخية واقتصادية واجتماعية ونفسية مترابطة مع بعضها ، تؤثر في العملية التنموية ، فإن القارىء سوف يلحظ النهج الذي نعتمده في تحليل التخلف والتنمية ومناقشة طريق التغيير المنشود ، ومن أنه يتطلب رؤية سياسية وفكرية صحيحة إلى جانب الرؤية الاقتصادية . أي إننا نرى العملية التنموية مزيج من العلم والثورة ، من السياسة والإجتماع والإقتصاد . وهذا سوف يكون بحد ذاته تأكيداً جديداً على أن العملية التنموية ليست خياراً اقتصادياً فحسب وإنما خيار فكري وعقائدي ، وسياسي قبل كل شيء .

القضية كما يقول جورج قرم « ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية انتاجية من العالم المتقدم صناعياً واستقدام الأموال في حال نقصانها ، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري ، وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والإنحطاط الحضاري ولها مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية وهي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع »[1] .

---

(١) جورج قوم : « التنمية المفقودة » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص (٦) .

لابد من الإعتراف منذ البداية أن انتماءنا لهذا التيار سوف يبدو جلياً خلال أبحاث هذا المؤلف ، قانعين بأن للعالم المتقدم مسؤولية أساسية ثابتة في تخلف العالم المتخلف ، ولذا أيضاً فسوف نميل إلى استعمال اصطلاح «بلدان مخلّفة » عوضاً عن « بلدان متخلفة » أو « بلدان نامية » ، أو « بلدان في طريق النمو » ، ... الخ . وعلى أساس هذه القناعة أيضاً فإننا لانميل إلى التحليل الذي يعتقد بأن مصلحة العالم المتقدم تلتحم مع مصلحة العالم المتخلف في القضاء على التخلف ، أو أن التنمية لازمة للعالم الثالث من أجل القضاء على فقره وإفساح المجال أمام إمكانية قيام تعاون دولي ، بل على العكس فإننا نرى أن مصلحة العالم المتقدم هي في إبقاء العالم المتخلف في وضع التخلف كي يمكن إقامة تعاون معه (أو بالأحرى متابعة استغلاله) ، ولا سيما أن هذا العالم المخلّف (بفعل العالم المتقدم) يملك مواد الطاقة التي يحتاجها مجتمع واقتصاد وصناعة العالم المتقدم .

ثانياً — أما عن الخط الجديد أو المنهج الجديد في عرض معلومات هذا المؤلف فهو قناعتنا أن «الحيادية» في عرض الأدبيات المتعلقة في أسباب التخلف وفي عملية التنمية لايخدم عملية المساهمة في تحديد طريق واضح واستراتيجية عملية لتنمية العالم المتخلف . هذا الوضوح والالتزام لازم للعالم المتخلف وهو يدخل معركة التنمية . علينا أن نلتزم إذن — مع مراعاة الموضوعية والعلمية — في تعريف وفهم محدد للتخلف ،بين الأدبيات العديدة التي تعالج هذا الموضوع من أجل الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للتنمية في هذا الجزء من العالم . وسوف نشاهد أننا نلتزم « بالتحليل البنيوي » لمعنى التخلف والذي يمكن إيجازه في المظاهر الثلاثة المميزة له وهي : التبعية للعالم المتقدم ، وتفكك القطاعات الاقتصادية ، وعدم قدرة اقتصاديات الدول المتخلفة على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان . ولهذا السبب أيضاً فإننا سوف نلتزم بالتحليل البنيوي لمعنى التنمية ومن أنها يجب أن تشمل التغيير الكامل والجذري في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة من أجل التخلص من مظاهر التخلف السابقة ومن أجل الوصول إلى أفضل استخدام للموارد المتاحة في الدول الفقيرة . وإلى الوقوف أمام عملية نهب ثرواتها ومن أجل العدالة الاجتماعية فيها .

ثالثاً — وأما القالب الجديد فهو تميزنا دائماً بين تيارين من التحليل والعرض : أحدهما يرى في التخلف وبالتالي في التنمية مرحلة تاريخية مرت وتمر فيها كل دول العالم . والآخر يرى في التخلف مرحلة خاصة واستثنائية في التاريخ سببتها ظروف تاريخية معينة

المقدمة

« آخر مشكلة نصادفها عند انجاز كتاب هي :
ماذا علينا ان نضع في المقدمة »
(باسكال)

يقف المرء عاجزاً حائراً وهو يقدم نتاج عمله ، ولا سيما إذا كان كثيرون غيره قد سبقوه في هذا المضمار ، وعليه أن يبحث عن مبررات لهذا العمل . سواء فيما إذا كان مايقدمه يحوي بعض الجديد المعاصر ، أو ينهج الخط الجديد في معالجة الأبحاث ، أو أنه يعرض المعلومات ، على الأقل – بقالب آخر جديد ومميز . هذه المبررات قد تغفر له ذنبه في ولوج موضوع أشبع بحثاً وتمحيصاً ، فأين ذاك الجديد والمميز فيما نقدم ؟ :

أولاً – نعتقد أن بعض الجديد فيما نقدم هو في رصدنا لآخر الأدبيات في مضمار التنمية الاقتصادية ، وهي الكتابات التي طرحها ويطرحها اقتصاديون غربيون ماركسيون وماركسيون جديد ، وكذلك اقتصاديون تقدميون ينتمون جغرافياً إلى العالم المتخلف ولذا فإنهم يشعرون بمرارة التخلف ويعانون منه أكثر مما يشعر ويعاني الآخرون . من أجل رصد هذا الجديد فإن أبحاث هذا الكتاب سوف تستقي الكثير من هؤلاء ، وهم كثر على رأسهم : فرانسوا بيرو F. Perroux ، وتشيلسو فورتادو C. Furtado ، وجيرارد ستان دبرنيس G. D. De Bernis ، وجاك فريسينية J. Freyssinet ، وشارل بتلهايم Ch. Bettelheim وسمير أمين S. Amin ، ... الخ . سوف نشاهد أن دعوى هؤلاء جميعاً، وإن اختلفت قليلاً من اقتصادي لآخر ، ترى أن التخلف نتاج للتقدم ، وأن بداية هذا التخلف كانت مع بداية الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة عندما كانت متخلفة . ذاك الاقلاع الذي حدث في أوروبا بسبب الثورة الصناعية من ناحية ، وبسبب الثورة الفكرية (دعوة الحرية والعدالة) التي سبقت الثورة الصناعية وأدت إلى استغلال نتائجها لصالح الإنسان هناك من ناحية أخرى .

لن يفوتنا التأكيد منذ المقدمة وعبر جميع أبحاث هذا المؤلف بأن خصوصية طريق التنمية في العالم المخلف تجعل مهمة الكشف عن التخلف وتحديد استراتيجية التنمية ، من مهمات مفكر واقتصاديي الدول المتخلفة أولاً . ولا بد من التأكيد أن العملية التنموية في الدول المتخلفة لها خصائص ثابتة أهمها :

أولاً ــ أن التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية محضة ، بل هي عملية سياسية واجتماعية شاملة ، لاتهدف منطقة ولا قطاعاً ولا هدفاً منفرداً وإنما مجتمع جديد تتوفر فيه امكانية تراكم الثروة ، وإمكانية العمل والتوزيع العادل للدخل . ولهذا فالتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة هي السياسة التي تخلق هذا النوع من المجتمع . وعلى هذا الإساس فإن معظم التحولات الأولى التي تحتاجها العملية التنموية هي إجراءات غير اقتصادية تمس النظم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والانسانية والايديولوجية أي اجراءات تتضمن تحولات سياسية شاملة (١).

ثانياً ــ إذا كانت التنمية الاقتصادية تعني تحولات اجتماعية وسياسية وإيديولوجية أساسية ، فإن هذه التحولات يجب أن تأتي بواسطة التحولات الديمقراطية الهامة (٢) ، هذا لايعني ضرورة كونها بطيئة لكنه يعني ضرورة كونها ثابتة وراسخة . ففي المجال السياسي يجب أن يكون دعامة هذه التحولات وأداتها وغايتها الجماهير الواسعة صاحبة المصلحة الحقيقية في هذه التحولات ، أي إن هذه التحولات في المحصلة تهدف رفع مستوى الطبقات الفقيرة مادياً ، وسيادة حكم الغالبية سياسياً . أما في المجال الايديولوجي فإنها تستلزم تغيراً جذرياً في طرق التفكير والمعالجة والعمل . لم يكن ممكناً قيام الثورة الصناعية والتنمية عموماً في اوروبا أو في اليابان لولا هذه الطرق الجديدة في التفكير والمعالجة والنظرة إلى العمل .

---

(١) انظر حول هذه النقطة الهامة مقالة قديمة للدكتور نديم البيطار عنوانها : « من التنمية الاقتصادية إلى الدولة الانقلابية » ، مجلة دراسات عربية ، السنة السادسة ، العدد ٢ ، كانون الأول ، ١٩٦٩ .

(٢) نختلف هنا مع الدكتور نديم البيطار الذي يرى بأن هذه التحولات يجب أن تكون تحولات ثورية وليست اصلاحية حين يقول : « تأتي عن طريق الثورة والعنف الثوري ، ... ، تحولات سياسية واجتماعية من النوع العنيف الجامع ، على طريقة الثورة الفرنسية أو الثورة الصينية مثلا ، وليس طريق الاشتراكية الديمقراطية » ، بل وأكثر من ذلك يعتقد الدكتور نديم البيطار أن « ممارسة الديمقراطية لاتتحقق بنجاح إلا في طور متقدم من النمو الاقتصادي ، عندما يتم إنجاز درجة عالية نسبياً من مستوى العيش والتعليم ، وقدراً لابأس به من المساواة في الفرص » . انظر المقال السابق ذكره ، ص (٥٣ ، ٦٥ ، ٦٦) .

مفردات المنهاج

الباب الأول

التخلف والتنمية

الفصل الأول : التخلف

البحث الأول : مهرجان التعابير حول الدول « المختلفة » .

البحث الثاني : تحليل مفهوم التخلف وأسبابه .

البحث الثالث : التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف .

البحث الرابع : آليات التخلف وخصائصه البنيوية

البحث الخامس : المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل الثاني : التنمية

البحث الأول : التنمية : تعاريف ومفاهيم .

البحث الثاني : أساليب التنمية الاقتصادية

الباب الثاني

عناصر ومحددات التنمية الاقتصادية

الفصل الأول : العنصر البشري

البحث الأول : علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والانتاج والانتاجية وتكاليف الانتاج .

البحث الثاني : أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام .

البحث الثالث : التأثير في كمية العنصر البشري .

البحث الرابع : التأثير في نوعية العنصر البشري .

الفصل الثاني : رأس المال

البحث الأول : أنواع رأس المال .

البحث الثاني : أهمية رأس المال في التنمية الاقتصادية .

حث أبناء العالم المتخلف . ومن انخفاض مستمر في الشروط المعيشية لسكان الدول المتخلفة ودور ذلك في الضغط وفي جميع الاتجاهات .

لابد من الاعتراف كذلك . أخيراً . ومنذ هذه المقدمة . أن رغبتي في تقديم هذه المعلومات على هدى الخط الفكري الذي رسمته وعلى ضوء الملاحظات التي أكدتها . جعلني أعيش صراع البحث والتردد . في تقسيم أبحاث هذا المقرر . في كيفية التأكيد على بعضها وفي إهمال البعض الآخر . في كيفية تسلسل هذه الأبحاث وتقديم شيء منها أو تأخيره . ويبدو أن تلك هي المشكلة دائماً عند وضع النقاط الأخيرة على أي مؤلف وقبل تركه يأخذ طريقه إلى النور . حالي في ذلك هي الحال التي كان يراها العماد الأصفهاني حين يقول : « إني رأيت أنه لايكتب إنسان كتاباً . في يومه . إلا قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسنَ . ولو زِيدَ كذا لكان يُستحسن . ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ . ولو تُرِكَ هذا لكان أجْملَ . وهذا من أعظم العِبر . وهو دليل على استيلاء النقص على جُملةِ البشر » .

حالي كذلك لأني في هذا المؤلف . وإن كنت قد وضعت ثمرة المعلومات التي أملك في مجال التنمية الاقتصادية . والخبرة التي حصلت خلال خمس سنوات من تدريسي هذا المقرر -- بقي متواضعاً ولم يبلغ الطموحات التي أردتها فيه . كما أنه لايخلو من العيوب والنواقص التي أرى الكثير منها والتي أكون شاكراً لو أكدها وأبرز غيرها زملائي الأساتذة وأعزائي الطلاب كي يمكن الإستفادة منها وتلافي الممكن في المستقبل .

الثلاثاء ١٠ / ٥ / ١٩٨٥

المؤلف

UNIVERSITY OF ALEPPO

ثالثاً – أن التنمية الاقتصادية تعني التضحية . تضحية الأجيال الحالية من أجل الأجيال المقبلة . وبالطبع فإن ذلك حتمية لامفر منها . لأن التنمية تتطلب التراكم الرأسمالي الذي لايمكن الوصول إليه إلا بشد الأحزمة على البطون كما يقال . أي إلا في تخفيض الاستهلاك وترشيده . حتى وإن كان هذا السلوك سوف يشكل هوة آنية بين الطموحات المنشودة والإنجازات المحققة . وتجدر الإشارة إلى أن ضغطاً يجب أن يمارس على الطبقات المترفة من أجل الحد من الاستهلاك وتوجيهه الوجهة التي تخدم القطاعات الاقتصادية الوطنية .

رابعاً – أن التنمية الاقتصادية يجب أن تستند على عقلية ولائها للوطن وليس للقبيلة أو الطائفة أو الدين أو الطبقة أو النزعة العرقية والقومية . وذلك من أجل تجميع جهود الأفراد الجزئية في جهد عام شامل يحشد كافة هذه القوى ويصبها بشكل عقلاني في المنطقة أو المجموعة البشرية التي يجب . أي أن هذا الانتماء للوطن ضروري . كي يأخذ التخطيط الإقليمي والمكاني دوره . ذلك التخطيط اللازم والأساسي لنجاح عملية التنمية الاقتصادية . وكي يمكن نجاح التجربة الديمقراطية اللازمة للإجماع العام من ناحية ولنجاح تجربة القطاع العام من ناحية أخرى .

خامساً – أن التنمية الاقتصادية لايحققها ويقودها سوى القطاع العام . وذلك لأن رأس المال الخاص سوف يحجم من ناحية على ولوج القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى التنمية في ظروف التحولات السياسية والاجتماعية والإيديولوجية . ولأنه لايستطيع تأمين رأس المال اللازم للمشاريع الكبيرة التي تحتاجها التنمية من ناحية أخرى . كما أن رأس المال الأجنبي في الوقت الحاضر أصبح رأس مال حكومي وبالتالي لايدفع إلا إلى القطاع العام . وأخيراً فإن التدخل في الحياة الإقتصادية أصبح أمراً لامفر منه وهو من مهام الدولة الممثلة في القطاع العام وبواسطة مؤسساته في مجال الانتاج والتسويق .

سادساً – وأخيراً . إن عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من كونها حتمية تاريخية . فإن نجاحها بعيد عن الحتمية ومتوقف على جملة شروط أساسية . سوف نتطرق لها عبر أبحاث هذا الكتاب . وتجدر الإشارة إلى أن حتمية عملية التنمية الاقتصادية تأتي من خصائص العصر الحديث من فكر وعلم وتكنولوجيا تحيط بالبلدان المتخلفة . ومن انتشار للتعليم وحث على الخروج من مأساة التخلف . ومن الاحتكاك بالغرب وأثر ذلك في

البحث الثالث : مشكلة تكوين رؤوس الأموال في الدول المتخلفة .

الفصل الثالث : التكنولوجيا والتقدم التقني

البحث الأول : أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني للإنتاج والنمو والتنمية .

البحث الثاني : مفاهيم التكنولوجيا والتقدم التقني .

البحث الثالث : لمحة تاريخية عن التكنولوجيا والتقدم التقني في الدول المتقدمة .

البحث الرابع : أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة .

البحث الخامس : نقل التقدم التقني إلى الدول المتخلفة .

الباب الثالث

نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية

الفصل الأول : نظريات التنمية الاقتصادية

البحث الأول : التنمية وقضية توزيع الاستثمارات .

البحث الثاني : نظرية التنمية المتوازنة .

البحث الثالث : نظرية التنمية غير المتوازنة .

البحث الرابع : نظرية التنمية القطبية .

الفصل الثاني : نماذج التنمية الاقتصادية .

البحث الأول : فوائد استعمال نماذج التنمية الاقتصادية .

البحث الثاني : نموذج فيلدمان ومهالانوبيس .

البحث الثالث : نموذج هارود ودومار .

الباب الرابع

تمويل التنمية الاقتصادية وشروطها الأساسية

الفصل الأول : تمويل التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني : الشروط الأساسية لنجاح التنمية الاقتصادية

البحث الأول : ضرورة فلسفة جديدة ملائمة للتنمية .

البحث الثاني : ترابط الزراعة والصناعة .

البحث الثالث : سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية .

البحث الرابع : التكامل الاقتصادي الإقليمي .

منهاج التنمية الاقتصادية يتمهور أساساً حول دراسة عناصر ومحددات التنمية الاقتصادية ، وحول النظريات والنماذج التنموية ، وحول شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لكن تسلسل البحث في هذه المواضيع ومنطق دراستها يستوجب قبل الدخول في عناصر ومحددات التنمية الاقتصادية ، أي يستوجب قبل الحديث عن العناصر الثلاثة الحاسمة في عملية التنمية وهي : العنصر البشري ، ورأس المال ، والتكنولوجيا ، وقبل الدخول كذلك في الحديث عن النظريات والنماذج التي يجب الاستناد عليها في التنموية ، وأخيراً قبل الحديث عن الشروط التي يجب اعتمادها لنجاح معركة التنمية التي تريد الدول المتخلفة خوضها . قبل كل ذلك لابد من الوقوف على حقيقة التخلف نفسه ، من التعرض للتعابير التي استخدمت للدلالة عليه ، من تحليل مفاهيمه وأسبابه الجوهرية .

كذلك لابد مـــن أن نعرج على التيارات المختلفة في فهم ظواهره ، والذهاب بعيداً في فهم آلياته وخصائصه ومؤشراته .

كذلك فإن البحث في المواضيع الأساسية للتنمية الاقتصادية يستوجب التعرف إلى التعاريف المختلفة للتنمية ومفاهيمها المتعددة ، ويستوجب تحديد المفهوم الأكثر تعبيراً عن الهدف الذي تنشده الدول المتخلفة . وأخيراً يستوجب الغوص في الأساليب المتنوعة للتنمية الاقتصادية ، في الفكر وفي الواقع ، كي نحدد الأسلوب الأمثل لتنمية العالم المتخلف .

من أجل الوصول إلى كل هذه الأهداف كان لابد من أن نقسم أبحاث هذا الباب إلى فصلين :

– يتعرض الأول إلى التخلف .

– ويختص الثاني في التنمية .

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الباب الأول

التخلف و التنمية

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

أولاً – البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو Pays en voie de développement :

يعتبر هذا الاصطلاح في نظرنا من أسوأ المصطلحات التي تريد الدلالة على الدول المتخلفة ، وأكثر هذه المصطلحات خبثاً . لأنه يوحي وكأن الدول المتخلفة وحدها التي تتقدم ، أو كأن الدول الأخرى لاتتقدم . بينما الحقيقة عكس ذلك لأن الدول المتقدمة حالياً هي التي تتقدم بشكل سريع جداً والدول المتخلفة تزداد تخلفاً . وقد استخدم هذا الاصطلاح أولاً خبراء الأمم المتحدة وكان القصد منه رفع الحالة المعنوية للدول المتخلفة وعدم التقليل من شأنها ومراعاة شعورها النفسي كما يقولون ، وكذلك من أجل ترك أمل لها في تحقيق التنمية واللحاق بالدول المسماة « بالمتقدمة » . يستعمل هذا الاصطلاح حالياً اقتصاديون ينتمون إلى تيار معين يفهم التخلف كظاهرة تاريخانية موجودة في تاريخ معين وأنها تنتهي حتماً مع الزمن ، وأن التخلف ظاهرة عانت منها الدول المتقدمة وسوف تعاني منها كل الدول ، كما أنها سوف تنجلي حتماً وتأتي مرحلة زمنية اخرى أكثر تقدماً وأكثر تنمية . أي أن هذا الاصطلاح يوحي بأن هذه الدول سوف تصل الى التقدم حتماً وان المسألة هي مسألة وقت فقط . إنها على الطريق ولا بد أن تصل ولذلك ليست سوى الانتظار في عملية تراكمية .

كما أن القول بدول نامية أو سائرة في طريق النمو يتضمن فكرة الصحيح الطبيعي بالنسبة إلى غير الصحيح وغير الطبيعي . غير الطبيعي هو الدول المتخلفة والطبيعي هو الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهذه الدول « نامية» أو « في طريق النمو» نحو الدول المتقدمة(١).

هذا يخفي كذلك حقيقة أن الدول المتخلفة تسير في طريق خاص مميز نحو « التقدم » مثل : شكل التصنيع ، وشكل التطور في الزراعة ، والمسألة الفلاحية ، وشكل الطبقات وحدودها ، والتحضر السريع والواسع ... الخ . كافة هذه المسائل تدل على أن مسيرة هذه الدول المتخلفة نحو التقدم لاتشبه في شيء مسيرة الدول الرأسمالية عندما تقدمت وتأخذ طريقاً مختلفة تماماً عن تلك التي سلكتها الدول المتقدمة . ولذا فإن حاضر الدول المتقدمة لايشبه في شيء مستقبل الدول المتخلفة . لايوجد تطور خطي تراكمي مشابه للدول المتقدمة ، مروراً من حالة إلى حالة على نفس الخطى .

وأخيراً فإن هذا التحليل يخفي وراءه الاعتراف بسبق الحضارة الغربية ، والاعتراف بأن الهدف هو الاقتصاديات الرأسمالية العالمية الحالية .

(١) انظر حول أغلب هذه المصطلحات ، الفصل التمهيدي من كتاب الدكتور مطانيوس حبيب : « التنمية الاقتصادية » ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ ، حيث يشرح وينقد بشكل واف أغلب هذه المصطلحات .

المبحث الأول

مهرجان التعابير حول الدول « المتخلفة »

لم تلق كلمة أو قضية تعدداً في المصطلحات والمفاهيم مثلما لقيت كلمة « التخلف » ، وأصبح لها نتيجة تعدد ايلمصطلحات هذا مفاهيم متعددة ومختلفة ، حتى أصبح المصطلح الواحد يعني مفاهيم مختلفة ، وأصبح للمفاهيم المختلفة اصطلاح واحد . رغم أن كثيراً من هذه المصطلحات كانت تخفي وراءها فكراً معيناً ، مشبوهاً في أغلب الأحيان .

ولا شك أن اختلاف المصطلحات والمفاهيم حول التخلف ، والدول المتخلفة ، جاء انعكاساً لما هو موجود في الغرب وترجمة له ، مثل قولنا : العالم الثالث Le Tier – Monde والدول المتخلفة (عن ا لمتقدمة) Les pays sous-développés ، والدول المتأخـــرة Les pays arriérés ، والدول النامية (أو السائرة في طريق النمو Les pays en voie de développement ، والدول المستغَلة Les pays exploités ، الخ... ولذا فإنه من أجل كشف خطأ هذه المصطلحات ، أو من أجل تعريتها ، لأن وراء كل منها مفاهيم تستند على فكر كلاسيكي برجوازي أو نيوكلاسيكي ، أو ذاك الذي سوف نطلق عليه تعبير « التاريخاني » ، لابد من استعراض جميع هذه المصطلحات ثم اختيار الملائم منها للدلالة على أن التخلف ظاهرة حديثة ، ومحدثة بفعل التقدم .

التخلف ، والدول المتخلفة ، والنامية ، والمتأخرة ، الخ ... مفاهيم حديثة نسبياً لأنها وإن كانت كظاهرة قد بدأت بعد اقلاع العالم المتقدم حالياً ، أي في نهاية القرن التاسع عشر وانقسام العالم إلى متقدم وآخر متخلف عنه ، لم تأخذ بعدها وأهميتها إلا بعد شعور تلك الدول التي تأخرت أو التي أخروها عن ركب الدول المتقدمة بوضعها ، ومحاولتها تجاوز هذا الوضع أي بعد الحرب العالمية الثانية . لكن هذه المفاهيم وإن كانت حديثة العهد فقد شكلت مواضيع واسعة يجد فيها الباحث صعوبة في الفهم نتيجة تعدد التعابير حول البلدان التي يشملها مفهوم التخلف ومن هذه التعابير :

الفصل الأول

التخلف

التخلف ظاهرة معقدة ، ولدت مع ولادة التقدم ، ليس هناك صعوبة في معرفة أوطانها على عكس عملية الشرح والتحليل فيها ، يختلط فيها الاقتصاد مع الاجتماع مع الإيديولوجيا ولذا تأخذ تيارات متعددة تحاول تفسيرها وتحديد أسبابها وطرق الخلاص منها .

وأخيراً فإن هناك آليات معينة وخصائص ثابتة تدل عليها ، من خلال واقع معين أو احصائيات واضحة .

هذه الأسباب مجتمعة ومن أجل اعطاء صورة ضوئية واضحة عن « التخلف » في الأدب وفي الواقع ، تستوجب تقسيم هذا الفصل إلى الأبحاث التالية :

البحث الأول : مهرجان التعابير حول الدول « المخلّفة » .

البحث الثاني : تحليل مفهوم التخلف وأسبابه .

البحث الثالث : التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف .

البحث الرابع : آليات التخلف وخصائصه البنيوية .

البحث الخامس : المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً ــ البلدان المتخلفة Pays Sous - développés :

أي بلدان متخلفة قياساً على البلدان المتقدمة. متخلفة في مواردها الطبيعية والبشرية، في معدلات نموها وفي مستوى حياة سكانها عن الدول المتقدمة . ورغم أن هذا الاصطلاح يكشف بعض الحقيقة وفيه شيء من الموضوعية ومن الحياد في اعطاء صورة عن الدول المتخلفة ، كما أنه يظهر وجود نوعين من الدول : متقدمة بالنسبة إلى أخرى متخلفة ، ويذكر دائماً الدول المتخلفة بالفارق بينهما وبين الدول المتقدمة والذي يزداد يوماً بعد يوم ، نكنه لايبين أسباب هذا التخلف ولا يشير إلى أنه حدث بسبب التقدم وأن كلاً منهما كان بفعل الآخر ، ولا يشير كذلك إلى أسباب التخلف وتاريخه وقوانينه ، كما أن هذا الاصطلاح أخيراً يثير صعوبة في تحديد المؤشرات اللازمة لتصنيف الدول إلى متخلفة أو متقدمة . وذلك لأن الاعتماد على مثل هذه المؤشرات الاحصائية فقط لايمكن أن يعطي صورة واضحة عن بعض الدول ولا سيما أن الدول المتخلفة تتمايز كثيراً عن بعضها في المؤشرات الكمية : البرازيل لاتشبه في أي مؤشر غانا ، وليبيا لاتشبه بنغلادش . الخ ... رغم أن مظاهر عديدة بنيوية واحدة تميزها جميعاً .

ثالثاً ــ الدول المستَغَلة أو المضطَهَدة Pays exploités où dominés :

أطلق هذا التعبير من قبل الاقتصادي الفرنسي المعاصر شارل بتلهايم ، وذلك لأن هذا الاقتصادي الماركسي يريد أن يظهر الاستغلال الذي تعاني منه الدول المتخلفة من قبل البلدان المستَغِلة أو المضطَهِدة ، وخضوع الدول الفقيرة لهيمنة واستغلال الدول الامبريالية. هذا الاصطلاح وإن كان صحيحاً ويبين حالة الاستغلال والاضطهاد التي تعاني منها الدول المتخلفة من قبل اقتصاديات الامبريالية العالمية فإنه لايستطيع أن يبين ماهية التخلف وأسبابه أو كيفية الخلاص منه .

رابعاً ــ البلدان المتأخرة Pays arrières ou pays rétardées :

يستعمل هذا الاصطلاح بشكل نادر ومن أجل الدلالة « الدونية » Péjoratif المحقرة للدول المتخلفة ، ويحاول تصوير الدول المتخلفة بأنها متأخرة فقط عن الدول المتقدمة ، أي إنه اصطلاح مظلل أيضاً ، ويريد الإيحاء كذلك مثل اصطلاح الدول « النامية أو السائرة في طريق النمو » على أن هذه الدول المتخلفة تسير في نفس اتجاه الدول المتقدمة مع وجود فارق زمني فقط ، وليس على هذه الدول إلا أن تتعلم التجربة التاريخية

والمحيط . إلا أن ذلك يجب أن لا يفهم فقط على أنـــه تناقض بين البرجوازية العالمية Bourgeoisie mondiale المهيمنة على المركز ومجموع البروليتاريا العالمية Prolétariat mondiale المكونة للمحيط . وفي مفهوم هذا الاصطلاح من ناحية أخرى فإنه لايمكن لوطن أن يستغل أوطاناً أخرى وإنما الاستغلال يأخذ شكل طبقات اجتماعية مهيمنة وحكومات . يتم الاستغلال عبر الاقتصاد العالمي المكون جغرافياً من مجموعة من الحكومات ـ الأوطان Les Etats - Nation المكونة له . والشكلة لدائرة نقطة المركز فيها هو الاقتصاد المسيطر le Centre .

هذا تحليل للاقتصاد العالمي . ومن أنه عبارة عن كل واحد مركب معاً ومكون لكتلة واحدة ومتدرج في السيطرة والذي يسمح في فهم العلاقات بين الدول « دول ـ أوطان » المحيط و « دول ـ أوطان » المركز . وأن جميع بنية وسياسة اقتصاديات الدول المتخلفة ليست سوى أفلاك في خدمة حاجات المركز . كما أن هذه البنية وهذه السياسة لاقتصاديات الدول المتخلفة ترجمة للوضع الطبقي المميز لهذه الأوطان . المركز أو الاقتصاديات المتطورة Les économies développées تملي على المحيط قوانينها عبر الاقتصاد العالمي . أي إن العلاقات بين المركز والمحيط ليست علاقات خضوع وهيمنة مباشرة لأنها تتم عبر الاقتصاد العالمي . ولذا فإن اقتصاديات المركز والمحيط ليست متصادمة وأن اقتصاديات المركز وبالتالي دول المركز لاتهيمن بشكل مباشر على اقتصاديات المحيط وبالتالي دول المحيط .

يجب أن نفهم تماماً بأن الاقتصاد العالمي يشكل في مجموع كتلة واحدة وفي حركة دائمة . وبالتالي فإن علاقات الهيمنة هي في حركة معدلة دائمة بين المركز والمحيط . كما أن هـــذا الكلام يدل بوضوح أنـــه لا يوجد نظـــام واحـــد لتقسيم العمـــل الدولي La division internationale du travail . ولكن عدة أنظمة وحسب المناطق والأحلاف العالمية . بعضها متطور والبعض الآخر قاسٍ ومميز بالاضطهاد والاستغلال .

أخيراً . فإن هذا الاصطلاح بالرغم من أنه يمثل واقع العلاقات بين دول اقتصاديات التقدم ودول اقتصاديات التخلف . فإنه لايبين تركيب دول المحيط ولا يشير صراحة إلى تخلفها وإن كان يظهر تبعيتها وارتباطها وهيمنة الدول المتقدمة عليها .

بعد الحرب العالمية الثانية . إذ لاحظ أن هنـــاك مجموعة من الدول لاتنتمي إلى إحدى المجموعتين الرأسمالية أو الإشتراكية لأنها تتبع نمط إنتاج معين ولأن عملية التنمية فيها تأخذ أيضاً نموذجاً خاصاً لذا أطلق عليها تمييزاً عـــن المجموعتين السابقتين « بلدان العالم الثالث » .

صحيح أن هذا الاصطلاح يبين النمط الخاص واسلوب الانتاج المستقل وشكل القطاعات الاقتصادية وبنيتها المختلفة عن العالم المتقدم . كما أنه يشير إلى وجوب نهجها شكلاً مختلفاً للتنمية . لكن هذا الاصطلاح أيضاً مظلل ويوحي بأن بلدان العالم الثالث حالياً تشكل نمط تنمية ونمط إنتاج معين . ويحاول الإيحاء بأن مجموعة العالم المتخلف مستقلة عن الاقتصاديات الرأسمالية وليست اقتصاديات تابعة ومحيطة بإقتصاديات المركز الممثلة بالامبريالية العالمية .

والحقيقة أن أغلب مجموعة مانسميها بالعالم الثالث تنهج اليوم نهجاً إقتصادياً رأسمالياً . ومرتبطة بفلك محيط بالنظام الرأسمالي العالمي في حين تشكل الدول المتقدمة مركز هذا النظام .

لكل هذه الأسباب فإن هذا الإصطلاح غير كاف ومرفوض لأنه لايبين التمايز بين الدول المتخلفة من حيث تقدم بعضها عن الآخر . ولا يبين حالة التخلف التي تعيشها هذه البلدان . كما أنه أخيراً لايسمح للدول المتخلفة بحرية الإنتماء إلى إحدى المجموعتين واختيار طريق تطورها الرأسمالي أو الاشتراكي

سادساً ــ بلدان محيطية (بلدان الأطراف) Pays périphériqués :

وقد جاء هذا الاصطلاح استناداً إلى لفظ المحيط La périphérie والمركز Le Centre حيث يقصد بالمحيط الدول المتخلفة المرتبطة بالمركز وهـــو الاقتصاد الرأسمالي العالمـــي L'économic mondiale capitaliste . ومنـــه فإن بلدان المحيط Pays de périphériques هي الدول المتخلفة . وبلدان المركز Pays du centre هي الدول المتقدمة . وتجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم اصطلاح المركز والمحيط وفي معرض حديثه عن التخلف هي الاقتصادية الماركسية روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg . ثم استخدم هذا الاصطلاح بعد ذلك من قبل الاقتصاديين الماركسيين الجدد ولا سيما بعد الخمسينات . المركز والمحيط إذن هي عبارة عن دول لكن له بعد في الطبقات الاجتماعية المهيمنة والمكونة لكل من المركز

للدول المتقدمة اليوم وتحذو حذوها كي تصل إلى مستواها . هذا الاصطلاح مظلل أيضاً ومن أسوأ الاصطلاحات التي أطلقت للتعبير عن التخلف لأنه يجعل التخلف نسبياً إذ يقارن الدول المتخلفة مع الدول المتقدمة ولا يبين أن الدول المتخلفة حالياً لاتشبه الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة ، لأنها تقع تحت تأثير عوامل مختلفة عن تلك التي عرفتها الدول المتقدمة ، فهي خاضعة لتأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي المستغل للتقسيم العالمي الحالي للعمل الذي لم تعرفه الدول المتقدمة سابقاً . وخاضعة لتأثير الازدواجية المميزة للقطاعات الاقتصادية الذي لم تعرفه الدول المتقدمة عندما كانت في مرحلة الإقلاع ، وأخيراً فإن الدول المتخلفة اليوم تعاني من المنافسة الخارجية وبحاجة إلى التكنولوجيا وتقليد العالم المتقدم ، تلك العوامل الجديدة التي لم توجد سابقاً وإن وجدت فقد كانت عوامل مسهلة للتطور . ووجود التقدم اليوم جعل الدول المتخلفة تعاني من اقتصاد مشوه كلما حاولت السير على طريق اللحاق بالدول المتقدمة .

كما أن مفهوم التأخر أو البلدان المتأخرة يوحي بأن المشكلة فيها هي تأخرها فقط عن الدول المتقدمة . وأن وضع التخلف ليس سوى تأخر عن التقدم . وأخذ التخلف باعتباره تأخراً أي تبعاً لهذا المفهوم . يهمل الطابع الخاص للمجتمعات الفقيرة ، ويسقط من حسابه تبدل العلاقات الدولية التي كانت دافعاً للتقدم والتي أصبحت اليوم معوقاً أمام التقدم . كما يخفي هذا المفهوم حقيقة كون المجتمعات المتخلفة اليوم تعيش نمطاً منحرفاً ومشوهاً عن النمط الرأسمالي سابقاً .

أهم من ذلك كل أن هذه التسمية تعني التسليم المطلق في اطروحات المراحل (سواء كانت اطروحات ليست أو اطروحات روستو) رغم أن هذه الاطروحات أسقطتها التجربة التاريخية . ولا يوجد اليوم مايشير إلى أن المجتمعات المتخلفة حالياً مرت أو تمر في نفس المراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة . إن جميع نظريات المراحل ليست سوى تعميم لواقع محدد ومعين مرت به بعض المجتمعات نتيجة ظروف معينة ولا يمكن أن يشكل قانوناً عاماً لجميع الشعوب . فلا مجال للمقارنة بين الظروف التي كانت سائدة سابقاً وبين الظروف التي تسود اليوم، خصوصاً ظروف التكنولوجيا المعاصرة والتقسيم العالمي الحالي للعمل .

خامساً -- بلدان العالم الثالث Pays de Tier monde :

أول من قال بهذا الاصطلاح هو الاقتصادي الفرنسي المعاصر ألفريد سوفي A. Sauvy

سابعاً ـ الدول المخلّفة :

وهو اصطلاح أخذنا نسمعه حديثاً في اللغة العربية ، لأنه يبدو أن لغتنا العربية يمكن لها أن تمثل وضع الدول المتخلفة أكثر من باقي اللغات .

يوحي هذا الاصطلاح بتخلف جزء من العالم عن باقي العالم ، ومن أنه خلّف بواسطة دول واقتصاديات أخرى خارج اقتصاده . إنه يؤكد المقولة التي سوف ندافع عنها دائماً عبر كافة أبحاث هذا الكتاب ، وهي أن التخلف والتقدم وجهان لفعل واحد ، أي أن التخلف هو نتاج التقدم وأن التقدم هو نتاج التخلف . لم يكن ممكناً تقدم الدول المتقدمة اليوم لو لم تمارس الاستغلال بعد الثورة الصناعية على باقي أجزاء العالم ، وأن يشكل هذا « الباقي » مستودع التموين للصناعات الأوروبية وسوق التصريف اللازم لها .

يبين هذا الاصطلاح كذلك وضع التأخر عن الدول المتقدمة ، ويتلخص ـ وهنا تكمن روعته ـ من الفكرة الشيطانية المضللة التي تقول في سير الدول المتخلفة حالياً على طريق التقدم .

لجميع هذه الأسباب مجتمعة ، نرى أنه الاصطلاح المعبر أكثر من غيره عن الدول المتخلفة وإن لم يكن الاصطلاح الأمثل المعبر عن وضع التخلف . ولذا فسوف نستعمله غالباً للدلالة على الدول المتخلفة في أبحاث هذا المؤلف .

◇ ◇ ◇

كما أن هناك مصطلحات كثيرة أخرى ظهرت وتظهر منذ الخمسينات منها : **البلدان ذات الاقتصاد المشوه Pays à économie déformée** المميز في تفكك القطاعات الاقتصادية فيه Desarticulation des secteurs économiques ووجود القطاع الأجنبي الازدوجية الاقتصادية le dualisme économique وتخبط التنمية والسياسة الاقتصادية .

والبلدان متعددة الأنماط Pays à plusieurses types وذلك لأنه لايوجد فيها اسلوب انتاج وحيد مميز لها كما وجد في الدول المتقدمة . الهيكل الاقتصادي في هذه البلدان لايدل على أن اسلوب الانتاج يتبع أياً من الأساليب التي مر بها العالم مثل : الأسلوب البدائي ، أو العبودي ، أو الإقطاعي ، أو الرأسمالي . لايوجد في الدول المتخلفة اليوم نمط انتاج أو إسلوب سائد ، بل بقايا من المشاعية والعبودية والحرفية والاقطاع ، وبعض البقع المشوهة للرأسمالية أو الاشتراكية .

بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أصبحت مختلفة ، حيث كانت في البداية علاقة هيمنة واستعمار سياسي ، وأصبحت اليوم علاقة هيمنة اقتصادية ضمن قانون التقسيم العالمي المعاصر للعمل . هذا التطور جعل التحليل في مجال التخلف بالغ الصعوبة وانعكس بالتالي على مستوى التحليل النظري .

ثالثاً — أن التحليل يقع في مجال غامض ومتشعب لأن له عدة اتجاهات ايديولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، فهو لذلك متعدد الجوانب . ويزيد في غموض هذا المجال أن تحليل التخلف غير حيادي ولذا يختلط التحليل بالنصائح المقدمة من قبل الاقتصاديين للدول المخلفة من أجل التخلص من ظاهرة التخلف وبلوغ التقدم .

هذه الأسباب الثلاثة جعلت تحليل التخلف مزيج من تحليل للواقع ، ومن دفاع عن نظريات ومصالح وسلطة ، ومن تبني لبعض الأوهام والخرافات . حيث ينعدم من أجل كل ذلك التحليل العلمي الموضوعي ، ويصبح الحديث عن التخلف مختلف حسب فكر الاقتصادي الذي يبحث فيه وانتماؤه من ناحية وحسب المرحلة الزمنية التي يجري فيها التحليل من ناحية أخرى .

وأخيراً ، فإن تحليل التخلف بالرغم من صعوبته للأسباب السابقة ، فإنه يعطي صورة ضوئية عن تطور النظرية الاقتصادية خلال ربع قرن . وما يلفت النظر هو أن حديث الاقتصاديين عن التخلف يستند ، كما سنرى ، إلى وجهات نظر نظرية مسبقة ، باستثناء فرانسوا بيرو ، ولذلك فإن مايقدمونه عبارة عن تقاطع بين النظريات التي يتبنون والمعلومات التي يملكون . وسوف نلاحظ أن هناك تحليلين للتخلف :

الأول : يعتبر التخلف مجرد تخلف زمني . العملية عبارة عن تأخر في لحاق الدول المتخلفة للدول المتقدمة ، وصيرورتها بالتالي بعدها . ويضيف هذا التحليل أن المتأخر يحاول دائماً لحاق الركب ، ولذا فإن هذا التأخر لن يدوم طويلاً عن الدول المتقدمة .

الثاني : يعتبر أن التخلف نتاج التقدم . كلاهما نتاج فعل واحد ، له مهام محددة ومساعدة لدول واقتصاديات التقدم ، ولذا فإن التخلص من التخلف مرتبط بالتخلص من هيمنة التقدم .

المبحث الثاني

تحليل مفهوم التخلف وأسبابه

الفقرة الأولى : صعوبة تحليل مفهوم التخلف

يتفق جميع الاقتصاديين أن هناك صعوبة في تحليل مفهوم التخلف وفي شرح الأسباب الحقيقية التي أدت إليه . ولعل هذه الصعوبة في التحليل هي التي قادت إلى وجود تيارات ومدارس مختلفة في تحليل التخلف . ويمكننا أن نعزو صعوبة تحليل التخلف إلى ثلاثة أسباب أساسية هي :

أولاً – أن تحليل التخلف يقع في مجال متناقض ، أي وجود الشيء ونقيضه ، ويعود هذا التناقض للواقع المتناقض . فمثلاً : إن واقع اقتصاد ما وظروفه في مرحلة زمنية معينة – يختلف عن واقع اقتصاده وظروفه في مرحلة زمنية أخرى ، وقد يكون هذا الواقع الذي جرى فيه التحليل متناقضاً عن الواقع الآخر ، وبالتالي فإن التحليل سوف يكون خاطئاً . أكثر من ذلك فإن التناقض موجود حتى على مستوى الفكر لأن النظرية الاقتصادية كما نعلم هي أساس هذا التحليل وهي متناقضة ، فهناك النظرية الكلاسيكية ، وهناك النظرية النيوكلاسيكية ، وهناك النظرية الماركسية . وهذه النظريات جميعاً مختلفة عن بعضها رغم أنها تعالج نفس المسألة وهي مسألة التخلف ، وهي نظريات متناقضة بالأصل ومختلفة . لذلك فإن مايبنى على التناقض والخلاف سيكون من البديهي متناقضاً ومختلفاً .

ثانياً – أن التحليل يقع في مجال متطور ودائم الحركة ، إذ إن هناك في الواقع وفي الفكر تطور دائم وعدم تميز بالثبات . وخير مثال على ذلك أن الدول المتقدمة اليوم كانت في الأمس بوضع مختلف عن وضع الدول المتخلفة اليوم ، كما أن ارتباط العالم المتخلف اليوم مع الدول الرأسمالية يختلف عن ارتباطها بها عشية الحرب العالمية الثانية ، العلاقة

هذا الاصطلاح ، بالرغم من أنه يصور الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان ويوضح دور الأنماط القديمة في مقاومة عملية التنمية فهو يوحي بأن التخلف حالة دائمة وليس حالة انتقالية (١) كما أن هناك تعابير كثيرة أخرى ظهرت في السنوات الأخيرة بعضها للدلالة على حالة التخلف وبعضها للدلالة على سير الدول المتخلفة في طريق التنمية والتصنع مثل :

- **البلدان الأقل تقدماً** Pays moins avancés
- **والبلدان نصف الصناعية** Pays semi – industrialisés
- **والبلدان الصناعية الحديدة** Nouveaux pays industriels

وعلى كل حال فإنه من المستحيل الوصول إلى اصطلاح يدل دلالة شاملة ووافية على التخلف لأنه كما يقال فإن التخلف مثل فيل روبنسون لانستطيع وصفه لكننا نعرفه عندما نصبح مقابلين له . التخلف ليس التأخر ، وليس التبعية ، وليس اهمال الصناعة ، إنه شيء آخر أكثر عمقاً وغموضاً وتعقيداً ، لذا لابد من تحليل مفهومه بشيء من التفصيل والشرح .

UNIVERSITY OF ALEPPO

(١) د. مطانيوس حبيب : التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ ، ص (١٠ – ١١) .

الفقرة الثانية : ولادة التخلف

قبل أن نبدأ في دراسة فكر التيارين المحللين للتخلف ، وكي تتضح أمامنا الصورة قبل أن نلتزم بأحد هذين التيارين ، لابد من التساؤل عن تاريخ ولادة التخلف ، هل ولد قبل التقدم ؟ أم بعده ؟ أم معه ؟ إذا كان ولد معه وبتأثيره فلا مجال لتبرئة هذا التقدم من دم التخلف .

الحقيقة التي لاينكرها أحد ، ومن كافة الاتجاهات ، هي أن التخلف ولد حديثاً وفي لحظة زمنية معينة ، حيث بدأ مع بداية الثورة الصناعية وبداية الاستعمار في القرن التاسع عشر . بالضبط لقد ولد التخلف مع بداية الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي للدول الاوروبية ، وإن الذي ساعد – إضافة إلى الثورة الصناعية والثورة الفكرية – على ظهور التقدم وانتشاره وتطوره هو ذلك الاستغلال الذي مورس على بعض الدول البعيدة وراء المحيط من قبل الدول الاوروبية التي عملت على استنزاف ثرواتها وتصريف منتجات الدول المتقدمة فيها .

قبل الاكتشافات الجغرافية التي حدثت في العالم ، وقبل بدايات عمليات الاستغلال الأولى التي مورست من قبل المكتشفين على العالم المكتشف أيام المركانتيليين ، كانت جميع دول العالم تقريباً في نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي. لقد كان الدخل الفردي للهند وبريطانيا متقارباً جداً مثلاً . ولكن بعد إقلاع انكلترا على طريق التطور وبفضل التقدم الايديولوجي السياسي والتقني بدأت الفجوة تظهر بين مستوى الهند ومستوى انكلترا ، أو الفجوة بين التقدم والتخلف .

التخلف إذن ولد بفعل وضع معين وفي مرحلة تاريخية معينة هي مرحلة الاكتشافات الجغرافية والتقنية والنهضة الفكرية . كلاهما ، التقدم والتخلف نتاج للآخر ، إذ لولا وجود التقدم ، أو لولا حدوثه لما وجد التخلف ولما وقع ، كما أنه لولا وجود التخلف لما ازداد التقدم الذي بني على أساس استغلال الدول المتقدمة للدول التي تخلفت (المتخلفة)

الفقرة الثالثة : التخلف في الفكر الاقتصادي

عبر تاريخ الفكر الاقتصادي كان هناك وجهات نظر معينة ومختلفة لتحليل كل اقتصادي للتخلف ، وكان هـــذا الفكر يختلف من اقتصادي إلى آخر حسب الموقع والالتزام

رابعاً – مفهوم التخلف عند ماركس ومفهوم نظرية الامبريالية :

شهد ماركس انقسام العالم إلى متقدم وآخر متخلف عنه ، وتحدث عن أسباب هذا الإنقسام مفصلاً بالإضافة إلى أعمال رفيقته روزا لوكسمبورغ ، لأن أعماله حول هذا الموضوع كانت في أعوام ١٨٧٠ . كان يعتقد أن أسباب تخلف بعض أجزاء من العالم – وأصبح يأخذ الماركسيون فيما بعد نفس هذا التحليل – هو استعمار بعض الدول التي بدأت المرحلةللدول الرأسمالية الأخرى التي لم تبدأ بعد هذه المرحلة ونشوءماسمي بالتقسيم الدولي للعمل الذي لم يكن سوى استنزاف للمواد الأولية الموجودة في البلدان التي تأخرت لصالح الصناعة الناشئة في البلدان التي تقدمت . مما أدى إلى تمركز تدريجي لرأس المال في المركز الرأسمالي وافتقار متزايد للدول المستعمرة وهكذا كان يتم تحويل الفائض الاقتصادي من الدول المستعمَرة إلى الدول المستعمِرة . لم يكن ذلك ممكناً لولا قوة الرأسمالية الناشئة في الدول الرأسمالية واستغلالها للاكتشافات التقنية وللوضع العالمي .

ثم جاء لينين وطور هذه الأعمال بالتركيز على موضوع الامبريالية وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الرأسمالية وكيف كانت تنظم هذه الامبريالية العالمية عن طريق تنظيمات شركاتها في « الكارتل » أو « التروست » عملية استغلال دول العالم المتخلفة ، وأصبح التبادل لصالح الامبريالية المتفوقة على باقي دول العالم في سيطرتها على الأسواق وفي امكانياتها الهائلة التي أدت إلى تقليل التكاليف وزيادة الانتاجية فيها ثم تخصص العالم المتقدم بالانتاج الصناعي وتخصص العالم المتخلف بانتاج المواد الأولية وميل معدل التبادل أكثر لصالح الدول الرأسمالية الصناعية .

هذا يعني أن ماركس ولينين فهما ظاهرة التخلف على أنها نتاج للتقدم ، أو أن التقدم هو نتاج للتخلف . وكان تحليل ماركس ولينين هذا مدخلاً ضرورياً كي يتم تحليل التخلف بعد موجات الاستقلال بشكل أكثر عمقاً . ويبين بالأرقام أن هذا التخلف جاء نتيجة استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة . وقد تجسدت بدايات هذا التحليل في أعمال كاسترو منذ عام ١٩٤٩ .

وهي التخصص والتقسيم العالمي للعمل ، وليس إلى استغلال الدول المتقدمة للدول التي تخلفت عنها في مجال التصنيع . كما أن ريكاردو كان يحاول أن يبين عدم أهمية وجود عالم متخلف من أجل تقدم الصناعة الإنكليزية رغم أنه كان يرى أهمية ذلك العالم من أجل تزويد هذه الصناعة بالمواد الأولية وبالأسواق اللازمة لها لتصريف منتجاتها الصناعية .

خلاصة القول ، إن ريكاردو بعكس سميث ، لاحظ وجود التقدم والتخلف لكنه يعزوه إلى التجارة الخارجية وإلى نظريته في التكاليف النسبية وليس إلى الاستغلال الذي تمارسه اوروبا على المستعمرات البعيدة .

ثالثاً : مفهوم التخلف عند فريدريك ليست :

جاء فريدريك ليست في عهد بدا فيه تقدم انكلترا الواضح على كافة دول العالم ، وأصبحت الصناعة الانكليزية مهيمنة ومنافسة لكافة الصناعات الوطنية بما في ذلك ألمانيا في أوربا . لذلك فقد شجب ليست الهيمنة الإنكليزية بواسطة صناعتها والاستغلال الذي تقوم به على ألمانيا وعلى باقي دول العالم ، كان يعتقد أن كل دول العالم لها الحق في أن تلحق بالدول المتقدمة ولا سيما حق ألمانيا . لم يظهر في ذلك الحين التحليل الذي نعرفه اليوم والمنقسم في تيارين « تاريخاني » و « بنيوي « وإن كان ليست يعتقد في مرور جميع المجتمعات في مراحل خمسة هي : المرحلة الهمجية ، والمرحلة الرعوية ، والمرحلة الزراعية والمرحلة الزراعية — الصناعية ، والمرحلة الزراعية — الصناعية — التجارية ، أي إنه بهذا يتبنى ضمناً التيار التاريخاني الذي يرى في التخلف مرحلة زمنية في التاريخ ولا بد لأي شعب أن يمر فيها قبل أن يصل إلى التقدم . لكنه من ناحية أخرى يلاحظ الاستغلال الذي يتنافى ومنطق هذا التيار في عدم تبرئة العالم المتقدم من المساهمة في التخلف .

يرفض ليست النموذج الإنكليزي في النمو الذي يعتمد على نظرية التجارة الخارجية في التكاليف النسبية ويعد بحق هذه النظرية مسؤولة عن استغلال انكلترا لدول العالم ، ومسؤولة عما لحق بهذا العالم ولا سيما ألمانيا . وينقد ريكاردو في ارجاعه أسباب تقدم انكلترا إلى هذه النظرية . لأن ليست يعتقد أن تقدم الصناعة الانكليزية هو بسبب تأمين المواد الأولية اللازمة لها وبسبب تأمين الأسواق اللازمة لتصريف انتاج هذه الصناعة أي بسبب وليس الاستعمار بسبب نظرية التخصص والتكاليف النسبية ، ولذا يحرد ليست الفضل الأول في نقد نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية .

والانتماء الإيديولوجي . يختلف مثلاً تحليل الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية عن تحليل الاقتصاديين المنتمين للمدرسة النيوكلاسيكية عن تحليل الاقتصاديين الماركسيين وكذلك عن الماركسيين الجدد .

سوف نستعرض فكر هؤلاء ونبدأ منذ بوادر ظهور التقدم والتخلف أي منذ آدم سميث مروراً بديفيد ريكاردو ثم فريدريك ليست فماركس فكاسترو. قبل أن ننتقل بعد ذلك إلى التيارين اللذين يبحثان في التخلف وهما مانسميه « بالتاريخاني » وما نسميه « بالبنيوي » .

أولاً – مفهوم التخلف عند آدم سميث :

ينطلق تحليل آدم سميث من المرحلة التي كان يعاصرها ، فلم يكن بحاجة مثلاً إلى أن يثبت أن تصنيع انكلترا لم يحدث بسبب استغلال العالم البعيد (المتخلف) رغم أن ذلك هو الموقف المنسجم مع فكر سميث . بمعنى آخر إن آدم سميث لم يكن في زمن بدا فيه جلياً التقدم والتخلف ولذلك لم يكن هناك ضرورة وأهمية كي يبين سميث أن التخلف لم يكن نتيجة للتقدم وبفعله . كذلك فإن النمو الإقتصادي في إنكلترا آنذاك لم يكن بحاجة إلى نظرية في التجارة الخارجية . ولذلك لم يكن على سميث مهمة وضع نظرية من أجل الدفاع عن عدم استغلال العالم الذي تطور للعالم الذي تخلف قليلاً . صحيح أن سميث لاحظ وجود تقدم في بعض الدول وثبات بعض الدول الأخرى لكنه كان يعزو ذلك إلى أسباب داخلية أهمها تقسيم العمل الفني والاجتماعي .

ثانياً – مفهوم التخلف عند ديفيد ريكاردو :

معالجة ريكاردو للتخلف تختلف عن معالجة سميث . حيث لاحظ ريكاردو ضرورة وجود عالم متخلف من أجل تقدم العالم الذي بدأ يتقدم . مما دعاه إلى وضع نظريته في التجارة الخارجية وتبني مفهوم التقسيم العالمي للعمل ، وهي النظرية التي تدعي ظاهرياً أنها لمصلحة دول العالم أجمع في حين تخفي وراءها أهمية استغلال الدول التي تصنعت وحققت تخفيضاً في تكاليف الإنتاج للدول التي لم تتصنع بعد والتي لاتستطيع منافسة الدول الصناعية .

لقد لاحظ ريكاردو أن انكلترا بدأت تتقدم على كل العالم . لكنه كان يدافع عن هذا التقدم ويعزوه إلى أسباب داخلية وهي صناعة النسيج في انكلترا وإلى أسباب خارجية

خامساً : مفهوم التخلف عند كاسترو وفي اتفاقية القسطنطينية :

بعد خروج بعض دول العالم من الاستعمار في الخمسينات سلط كاسترو (١) الأضواء حول فداحة ظاهرة التخلف ، أو كما سماها بظاهرة الجوع ، إذ بين أن ثلثي الإنسانية لايستطيعون تأمين الطعام اللازم لسد جوعهم ، وحدد المناطق المتخلفة والمناطق المتقدمة والمقاييس المعتمدة لتصنيف الدول ، وهي مواضيع لاخلاف عليها حالياً بين الاقتصاديين ولا يوجد من ينكر بأن البرازيل والمكسيك والكونغو وبنغلادش واليمن والسعودية الخ ... دول متخلفة بالرغم من اختلاف بعض المقاييس من دولة إلى أخرى والتمايز الطفيف في بنية اقتصادياتها .

كانت أعمال كاسترو بداية لأدبيات عديدة خصصت للبحث في ظاهرة التخلف حتى جاءت اتفاقية القسطنطينية عام ١٩٦١ في الجزائر ، وهي الاتفاقية التي وقعت من أجل الاستقلال بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية وبدا خلال مناقشاتها وفيها مدى شراسة الامبريالية وعدم رغبتها في ترك الدول المتخلفة وشأنها . أظهرت هذه الاتفاقية وجود اتجاه يدافع عن الاستعمار ويعتقد أنه جاء من أجل مساعدة الدول المتخلفة للتخلص من التخلف واللحاق بالدول المتقدمة ، وأن غاية فرنسا من استعمار الجزائر هو رفع مستوى حياة الشعب الجزائري والأخذ بيده حتى يستطيع الاعتماد على نفسه في مرحلة أخرى . وكان يقول مؤيدوا هذا الاتجاه أن مستقبل اقتصاد الجزائر الحيوي مرتبط بتبعيته لفرنسا .

رغم أن هذا الاتجاه الامبريالي يجد بعض المؤيدين الذين يدافعون عن الاستعمار ولا يعدونه سبباً للتخلف إنما هو سبيلٌ للتخلص من التخلف ، إلا أن وجهة النظر هذه لم تستطع الصمود ولم يعد ممكناً اخفاء أبعاد التخلف وأسبابه ، كما لم يعد ممكناً اعتباره إلا كظاهرة اقتصادية ، رغم أنهم يقللون من أهمية هذه الظاهرة ويذهبون إلى الإدعاء بأنها ظاهرة طبيعية ومرحلة تمر فيها كل المجتمعات قبل أن تنتقل إلى مرحلة التقدم ضمن اطار الحتمية التاريخية الميكانيكية .

---

(1) CASTRO (de), José, « Le livre noir de la faim, » Economie et humanisme, Ed. Ouvrière, 1964, 119 pages.

CASTRO (de), José, « Géopolitique de la faim », Economie et Humanisme, Ed. Ouvrières, 2e éd., 1971, 488 pages.

المبحث الثالث

التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف

تيارات عديدة ، واتجاهات مختلفة نجدها عند الخوض في الأدبيات المختلفة حول تفسير ظاهرة التخلف ، أهمها تياران : الأول ينظر إلى التخلف على أنه مرحلة تاريخية لابد من أن تمر بها كل الشعوب ولا بد أن تنتهي خلال فترة من الزمن ، سوف نسمي هذا التيار بالتيار « التاريخاني » . والثاني ينظر إلى التخلف على أنه ظاهرة استثنائية لكنها مستقرة ودائمة جاءت نتيجة للتقدم وأدت إلى تشوه بنية اقتصاديات الدول المتخلفة ، لذا ولأنه يمس البنية سوف نسميه بالتيار « البنيوي » ، وسوف نستعرض في هذا البحث كلاً من هذين التيارين بالتفصيل المطلوب

الفقرة الأولى : التخلف تأخر عن التطور (التيار التاريخاني) Analyse historique

تيار تاريخاني ، وليس تاريخي ، لأنه يعتقد خطأً في وجود تشابه تاريخي بين الدول المتقدمة اليوم عندما كانت متأخرة والدول المتأخرة اليوم . ويعتبر لذلك أن التخلف مرحلة طبيعية تمر بها كافة المجتمعات قبل أن تنتقل إلى وضع التقدم ، لذا فالتخلف في رأي أصحاب هذا الاتجاه ليس سوى تخلف زمني ، أي تخلف في الزمن فقط . وبسبب التشابة والآنية فإن أصحاب هذا الإتجاه يعترضون على القول بأن التخلف حالة بنيوية دائمة ونتاج للتقدم قد تدوم طويلاً وربما لاتنتهي ، ولهذا السبب فهم لايتهمون التقدم فيما آلت اليه اقتصاديات الدول المتخلفة من تبعية للدول المتقدمة ومن تفكك في قطاعاتها الاقتصادية ومن تشكل للإزدواجية بكافة أنواعها فيها

يعترف أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف ظاهرة صعبة ومعقدة وأنه لايمكن لشعب من الشعوب أن يبقى فيها ، لكنهم يعتقدون أن أي شعب لابد وأن يتخلص في يوم من الأيام منها وأن يصل حتماً إلى التقدم . وأن عملية الوصول إلى التقدم عملية سهلة وبسيطة

٥ – هذه الأسباب أدت إلى وجود حلقات مفرغة كحلقة الجوع وحلقة الفقر وبالتالي فإن الدول المتخلفة تدور حالياً ضمن هذه الحلقات ولا يمكن أن تخرج منها إلا بالاستعانة بالدول المتقدمة وباتباع تجربتها في التنمية .

هذا الاستعراض التاريخي للفكر الذي عالج مشكلة التخلف – يسمح بتمييز تيارين متناقضين كل منهما يفهم التخلف من منظور خاص . لابد من استعراضهما مع شيء من التفصيل وهما التيار الذي سوف نسميه « بالتاريخاني » . والتيار الذي سوف نسميه « بالبنيوي » .

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

حتى هذا التاريخ هناك إذن من يعتقد أن أسباب التخلف يمكن أن تكون :

١ — ضعف الموارد الطبيعية ، مثل الفحم والحديد والمواد الطبيعية الأخرى اللازمة للصناعة . هذا الادعاء لاأساس له من الصحة لأن انكلترا التي تملك الفحم لاتملك الموارد المادية الطبيعية الأخرى ولأن هناك دول كثيرة أخرى تخزن في أراضيها خيرات متنوعة لاحصر لهـــا ومع ذلك مازالت متخلفة ونقلت خيراتها إلى الدول المصنعة .

٢ — الشروط الطبيعية قد تكون في رأيهم مسهلة أو معوقة للتقدم ، حتى إنهم يذهبون إلى القول إن المناخ قد يدفع أو يقف في وجه التقدم وإن الطقس البارد والرطب في انكلترا هو الذي دفع الإنكليز إلى تطوير صناعة النسيج بينما المناخ الجاف والحار لايساعد على التصنيع بشكل عام وصناعة النسيج بشكل خاص . تفسير التخلف بالشروط الطبيعية أيضاً ادعاء خاطئ لأن هناك كثير مـــن الدول الباردة بقيت متخلفة وهناك بعض الدول الحارة سارت في طريق التقدم .

٣ — أسباب دينية معتقدين أن بعض الأديان والبيئات الدينية تمنع وتحارب النمو ، متجاهلين بذلك حقيقة واضحة وهي أن الأديان السماوية جميعها ساهمت في اتجاهين لصالح التقدم الأول اتجاه التحضر وتشكل المدن ، والثاني الحض على التعليم والإفادة منه . ولهذا يمكن القول إن الأديان لاعلاقة لها بالتخلف .

٤ — القول بأن التخلف وراثي — عرقي وأن الإنسان الأوروبي يستطيع استيعاب العلم والتقنية وبالتالي يستطيع التقدم . بينما هناك أجناس أقل قدرة على ذلك وخاصة الجنس الأصفر والأسود ، وأن هذه الأجناس غير صالحة إلا لعملية التزاوج والتكاثر وتقديم الأيدي العاملة اللازمة للدول المتقدمة . أي أن هناك أجناساً غير مؤهلة عرقياً للتقدم ولعملية التنمية الاقتصادية . لاداعٍ للبحث في خطـــأ هذه الفكرة لأنها من التفاهة بمكان لايمكن معه مناقشتها .

إذا كان الشعب الذي يطمح فيها عقلانياً ومقلداً للدول المتقدمة ومستفيداً من تطورها . ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للتخلف على نقطتين :

النقطة الأولى : أن التخلف ظاهرة كمية

يمكن إدراكها بالمقاييس والمؤشرات (الاقتصادية والاجتماعية) . التخلف ظاهرة كمية Une phénomène quantitative ولهذا فإنه يظهر في القياس عن طريق انخفاض الدخل الفردي والمستوى الصحي والتعليمي وعدد أيام العمل وارتفاع نسبة البطالة المقنعة والموسمية ، إلى آخره من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . يمكن عن طريق المؤشرات الاحصائية البحتة ملاحظة وضع التخلف .

هذا الكلام صحيح ولا يختلف أحد حول كون دولة ما متخلفة أم لا . لكن خطورة هذا التحليل أن هدفه مختلف ومشبوه إذ يراد من هذه المؤشرات الإحصائية إثبات التشابه بين الدول المتخلفة اليوم والدول المتقدمة قبل انطلاقها وتقدمها . وبالتالي اعتماد اسلوب المقاييس في تحديد كل مرحلة زمنية ومظاهرها والوصول إلى مقولة أن المجتمعات الأوروبية للقرن الثامن عشر لاتختلف كثيراً عن مجتمعات الدول المتخلفة في القرن العشرين . كل مجتمع وشعب سوف يمر بسلسلة من المراحل . يمكن تعجيل الانتقال من مرحلة إلى أخرى ويمكن تأخيرها لكن لايمكن إطلاقاً إيقافها . أي إن الإنتقال إلى التقدم مرحلة حتمية ومن هنا جاءت التعابير التي يستخدمها أصحاب هذا الإتجاه مثل تعبير الدول النامية ، أو السائرة في طريق النمو .

كما يعتقد أنصار هذا الاتجاه أنه يمكن للدول المتخلفة اختصار « المرحلة المتخلفة » أو تسريع الحركة بإتجاه التقدم إذا قلدت التجربة التي اتبعتها الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة ، وموجز هذه التجربة هو اتباع الطريقين التاليين معاً :

أولاً ـ القيام بالصناعات النسيجية وتطويرها كما فعلت انكلترا سابقاً . لأن هذه الصناعات تملك حسب زعمهم عوامل ارتباط سفلية وعلوية عالية وبالتالي تستطيع تنشيط وتحريك جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة .

ثانياً ـ الوصول إلى نسبة ادخار مقدارها ١٥ ـ ٢٠٪ من الناتج الوطني الإجمالي من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب لإحداث التنمية .

الوصفة الطبية المقترحة كما نلاحظ ليست صعبة . لكنها حيالية . لأن التشابه غير

من مجمل الناتج الوطني الإجمالي وهي النسبة اللازمة تبعاً للتجربة الإنكليزية وللنمط الكنزي لاجتياز التخلف إلى التقدم . ولذلك فما على الدول المتخلفة في رأيهم إلا أن تعتمد على المساعدات التي ستقدمها لها الدول المتقدمة على أن تبلغ هذه المساعدات حوالي ٨ ــ ١٠٪ من الناتج الوطني الإجمالي للدول المتقدمة كي تستطيع مساعدة الدول المتخلفة على التخلص من التخلف .

اطروحة فقدان رأس المال في الدول المتخلفة غير صحيحة لأن هذه البلدان لاتعاني من نقص في المال بل بالعكس إنها تملك فائضاً منه . يتجه هذا الفائض حالياً من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة بعدة أشكال :

١ ــ أغلب استثمارات الدول المتقدمة أساسه رؤوس أموال قادمة من الدول المتخلفة .

٢ ــ المصارف الموجودة في الدول المتقدمة تعمل في فوائض نقدية لأموال مصدرها الدول المتخلفة .

٣ ــ يتم تحويل الفوائض الاقتصادية من دول المحيط إلى دول المركز ضمن الاقتصاد الرسمالي العالمي .

٤ ــ يتم جذب رأس المال الانساني المؤهل برؤوس أموال الدول المتخلفة والموجود فيها إلى الدول المتقدمة . وهذا النزيف شكل من أشكال انتقال رؤوس الأموال من المحيط إلى المركز .

٥ ــ المساعدات الأجنبية للدول المتخلفة لاتشكل شيئاً ذو أهمية ، إذ أنها لم تبلغ في أفضل الحالات ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة . على العكس من ذلك يتم تحويل أموال الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة في شكلين : إما في تحويل القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية الموجودة في الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة . وإما عن طريق الاستفادة من شروط التبادل اللامتكافىء بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة .

ثالثاً ــ فقدان عقلية المستحدث :

يعزو هذا التيار أيضاً التخلف إلى فقدان عقلية المستحدث في الدول المتخلفة ، أي إلى عدم وجود المستحدث العقلاني القادر على التنظيم والإبداع والاستثمار المفيد في الدول

أولاً ـ اختلال التوازن في عنصر العمل :

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه في وجود اختلال في توازن عنصر العمل . أو بالأحرى وجود فائض في الأيدي العاملة غير المؤهلة عن حاجة الدول المتخلفة . حتى إن أحد المؤيدين لهذا الاتجاه وهو آرثر لويس A. Lewis كتب منذ عام ١٩٥٤ يقول « إن السبب الأساسي للتخلف هو وجود فائض لامحدود من الأيدي العاملة . ولذلك فإن سعر العمل في هذه البلدان أصبح معدوماً » . ولذا فإن آرثر لويس ينصح هذه الدول باستغلال هذا العمل المجاني والاعتماد على الزراعة وإهمال الصناعة . لأن الزراعة تحتاج إلى كثافة عالية في اليد العاملة وإلى مقدار قليل من رأس المال .

تقدم هذه الأطروحة في الاختلال الدول المتخلفة وكأنها تملك فائضاً لامحدود له في اليد العاملة . وأن هذا الفائض غير المنتج هو سبب التخلف . هم يستندون على فكرة التوازن (المفقود) بين العمل ورأس المال والادخار المأخوذ من النظرية الكنزية والذي يمكن أن يوجه إليه النقد الكافي .

ولا شك أن هذا الكلام الذي قالوا به خاطىء . لأن الدول المتخلفة . خلافاً لتصوراتهم لاتعاني من فائض في الأيدي العاملة . بل إن كثيراً من الدول المتخلفة تعاني من نقص في الأيدي العاملة المؤهلة والأيدي العاملة بشكل عام ولا سيما الدول المتخلفة النفطية مثل ليبيا والخليج والسعودية . ولحسن الحظ فإن أحد الاقتصاديين الرأسماليين وهو هيتز Higgins (١) يعترف صراحة بأن ليبيا تعاني من نقص في الأيدي العاملة حتى غير المؤهلة بينما هي تملك فائضاً غير محدود في رأس المال .

هذا يعني أن اطروحة الفائض في الأيدي العاملة والندرة في رأس المال وبالتالي عدم التوازن ليست صحيحة . لأن كثيراً من الدول المتخلفة اليوم خالية تماماً من السكان المؤهلين وغير المؤهلين في حين تملك فوائض نقدية كبيرة لاحدود لها .

ثانياً ـ اختلال التوازن في عنصر رأس المال :

أو بالأحرى قولهم في وجود نقص في رأس المال في الدول المتخلفة . وأن هذا النقص هو سبب التخلف . لأنه لايساعد على رفع نسبة الإدخار إلى حوالي ٢٠٪ سنوياً

(١) انظر : B. HIGGINS: "Economic deuvlopment". Edition révisée, New York N.Y, W. W. Norton, 1968.

موجود بين الدول المتقدمة قبل الاقلاع وبين الدول المتخلفة حالياً . وبما كان للصناعات النسيجية وللإدخار العالي دور محرك في تقدم انكلترا . لكنه لايمكن الاستفادة من هذا الدور في الوضع الجديد المميز للدول المتخلفة اليوم .

هذا وإن ظروف الدول المتخلفة اليوم تختلف عن تلك الظروف التي كانت سائدة أثناء الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة . كانت ظروف التكنولوجيا والتبادل الدولي مساعدة للتنمية سابقاً بينما هي ظروف معوقة للتنمية حالياً . لماذا وكيف ؟

١ ــ التكنولوجيا كانت سابقاً عاملاً مساعداً على التقدم لسهولة استيعابها ونقلها . بينما هي اليوم عامل معرقل للتنمية . نظراً لصعوبة استيعابها ونقلها وهيمنة مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي عليها .

٢ ــ التجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي كانا عاملين مساعدين على ازدهار الصناعة الناشئة عن طريق تأمين المواد الأولية اللازمة لها من باقي أنحاء العالم وفتح حدود هذا العالم كأسواق أمام تلك الصناعة . بينما اليوم يشكل تقسيم العمل الدولي عقبة في وجه التصنيع عن طريق المنافسة التي تمارسها صناعات المركز المتطورة على الصناعات الوطنية في الأطراف . وحتى في حال التخصص حسب تكاليف الإنتاج فإن التصنيع (ولا سيما الثقيل) من حصة الدول المتطورة بينما استخراج المواد الأولية من حصة العالم المتخلف .

٣ ــ التعامل سابقاً مع العالم الخارجي كان يعود بالتنمية على الدول الرأسمالية وذلك لأن الفائض كان يحول إليها إلى داخل انكلترا مثلاً . بينما التعامل اليوم بين الدول المتقدمة والمتخلفة يعود للدول المتقدمة . ممثلاً بنهب القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة وبالاستغلال العالمي وجذب رأس المال البشري إلى دول المركز .

النقطة الثانية : أن التخلف نتاج لاختلال التوازن في عناصر التنمية في الدول المتخلفة

يعتقد أصحاب هذا الإتجاه أن التخلف حدث بسبب عدم وجود توازن بين العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وهي : العمل ورأس المال والتنظيم ، فإما أن يكون هناك فائض في بعض هذه العناصر . أو أن يكون هناك نقص في البعض الآخر . وفي رأيهم أن هناك فائضاً في الأيدي العاملة ونقصاً في رأس المال ولا عقلانية في التنظيم .

المتخلفة . وأن المستحدث حتى إن وجد هناك فإنه لايثمر أمواله إلا في القطاعات التي لاتساهم في عملية التنمية الاقتصادية . إنه المستحدث الذي يهرب من الصناعة وهي القطاع المنتج والمفيد ليثمر في الأملاك والخدمات وهي القطاع غير المنتج وغير المفيد .

هذا الكلام أيضاً غير صحيح في فقدان مستحدث الدول المتخلفة للعقلية العقلانية . لأن اتجاهه نحو قطاع البناء على حساب الصناعة دليل على أنه مستحدث عقلاني . وذلك لأن قطاع البناء في الدول المتخلفة يعطي أرباحاً مؤكدة تفوق بكثير الأرباح التي يحققها في الصناعة . إضافة إلى المخاطر المحتمل مواجهتها في هذه الأخيرة .

موجز هذا التحليل الذي أتينا عليه . يؤكد على أن التخلف الذي تعاني منه الدول المتخلفة اليوم لا يشبه في شيء التخلف الذي كانت تعاني منه الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة . لذا فإنه لايمكن إتباع نفس الطريق الذي اتبعته الدول المتقدمة عند إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي .

الفقرة الثانيـــة : التخلف عبـــارة عـــن تبعيـــة وتفكك في القطاعات الاقتصاديـــة

(التيار البنيوي) Analyse structurelle

ولد هذا التيار عام ١٩٥٢ مع مقالة شهيرة للاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F. Perroux (١) الذي لاحظ أن تحليل التخلف . كما تراه المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية ومن أنه مجرد تأخر عن التقدم مناف للواقع ومطمئن للدول المتخلفة أكثر مما هو علمي وموضوعي . التخلف في رأي فرانسوا بيرو ظاهرة لها تاريخ معين وولدت في لحظة زمنية معينة بفعل ظروف معينة . ولذا فإنه نتاج التاريخ وليس مرحلة حتمية وطبيعية في التاريخ . إنه ظاهرة حديثة لم تعرفها الدول المتطورة سابقاً . كما أنه ليس بظاهرة ظرفيـــة مؤقتة بل بنيوية مستقرة وقد تكون دائمة مادامت الأسباب التي ولدتها قائمة . كما أن هذه الظاهرة – أي ظاهرة التخلف – هي التي ولدت ظاهرة التقدم . أي إن هذا التحليل مختلف عما يقوله أصحاب الاتجاه الذي رأيناه قبل قليل والذي أطلقنا عليه اسم « التيار التاريخاني » .

---

(1) François PERROUX : "Trois outils d'analyse pour l'étude du sous - développement : économie désarticulée, côuts de l'homme, développement induit " CISMEA, Série F. N°: 1,1955. Réedité CISMEA, Juin, Juillet, 1978.

وسمير أمين S. Amine (١). وكريستيان بالوا C. Palloix (٢) وآخرون كثيرون استناداً إلى أفكار ماركس في التجارة الخارجية . يعتقدون أن الدولة أو الفرد الذي تكون انتاجية العمل عنده أخفض من آخر مبادل معه فإنه يبيع بضاعته بسعر أقل من قيمتها الحقيقية. بينما يعتقد شارل تبلهايم Ch. Bettelheim وآخرون كذلك أن سبب التبادل اللامتكافىء لايعود إلى انخفاض أسعار المبيع عن القيمة الحقيقية وإنما للاستغلال في التبادل (إلى علاقات التبادل) .

٧ -- تم استنزاف الثقافات والتراث والحضارات الموجودة لدى الدول المتخلفة واستبدالها بثقافات مصدرة من العالم الذي سبق باقي الدول . وهي ثقافات غريبة عن التربة المحلية للدول المتخلفة ومعرقلة لمسيرة التقدم فيها .

بإيجاز . إن هذه التبعية التي سميت بتعبير ماركس « بالامبريالية الاحتكارية على الصعيد العالمي » والتي كانت تملك رأس المال في المركز وتملي شروطها على باقي دول العالم . أملت كذلك عقليتها الاقتصادية على الجزء المتخلف من ذلك العالم .

لقد كانت الامبريالية تسعى لتنظيم نسبة أرباح عالية على رأس المال . وتوسيع القنوات التجارية وإملاء شكل معين من التكنولوجيا على الدول المتخلفة وإنتقاء توطن معين للأيدي العاملة . هذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس السيطرة والنهب حسب الوضع وتبعاً لحالتين . ففي الأولى تسعى إلى ابقاء الصناعات الثقيلة في المركز ولا يمكن أن تنقل صناعته إلى أي دولة من دول المحيط (المتخلفة) . لذلك فهي تسعى إلى نقل القوى العاملة إلى دول المركز (المتقدمة) . أما في الحالة الثانية فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى نقل بعض الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة إلى دول المحيط مع ملاحظة أن هذه الصناعات المنقولة تتميز بإنخفاض في الكفاءة الانتاجية ويتم استغلالها من قبل هذه الشركات بتحويل القيمة المضافة إلى دول المركز .

---

(1) S. Amin : "L'échange inégal et la loi de la valeur, la fin d'un débat", Paris, édition Anthropos, 1974.

(2) C. Paloix : "Eléments d'économie politique et l'internalisation du capital". IREP, Grenoble, 1974.

١ ـ منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر تمت عملية نهب واستنزاف للثروات الطبيعية الموجودة في الدول المتخلفة لصالح الصناعة الناشطة في العالم المتقدم في أوروبا . ولقد تم اختيار وتنظيم الانتاج في الدول المتخلفة بشكل يخدم الصناعة الناشئة في الدول العملاقة المهيمنة آنذاك .

٢ ـ بعد الحرب العالمية الثانية أصبح كل الناتج القومي محولاً لصالح الولايات المتحدة وتزويد الصناعة الامريكية بالمواد الأولية والقوى العاملة اللازمة لتقدم اقتصادها . وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن تملك سوى أربع مواد أولية من أصل ثلاثين مادة أولية تحتاج إليها صناعتها وبذلك فهي لاتملك إكتفاءً ذاتياً لصناعتها . ولم يكن ممكناً تطور تلك الصناعات دون العالم المتخلف .

٣ ـ نتيجة لاستنزاف الأيدي العاملة من الدول المتخلفة وتحويلها إلى الدول المتقدمة حرمت الدول المتخلفة من الركيزة الأساسية التي يمكن أن تبني عليها تقدمها .

٤ ـ بفعل الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات حيث يتم تحويل ثمرة هذه الاستثمارات على شكل قيمة مضافة ناتجة عن أرباح هذه الاستثمارات مما زاد في التراكم الرأسمالي للعالم المتقدم . ومما ضخم أرباح هذا العالم. ولقد زادت فداحة هذا التحويل بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة زيادة تلك الاستثمارات في الدول المتخلفة حتى أنه يقال بأن رأس المال الفرنسي بين أعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٨ كان يربح بنسبة ٧.٣٪ في الأسعار الثابتة وهي قيمة عالية. ولم يكن ممكناً الوصول إلى هذه النسبة لولا الاستثمارات الموجودة في الدول المتخلفة والتي تحول حصتها بشكل قيمة مضافة إلى داخل فرنسا .

٥ ـ انخفاض معدلات التبادل التجاري وكون منفعة التبادل دائماً لصالح الدول التي حققت سبقاً في مجال التصنيع وكان ضحية هذا التبادل الغير متكافىء الدول المتخلفة . أي كان هناك « تبعية بالتبادل » حسب تعبير فرانسوا بيرو .

٦ التبادل اللامتكافىء لصالح الدول الصناعية (دول المركز) . وهذا بسبب اختلاف انتاجية العمل . حيث يعتقد على حق كل من إمانويل Emmanuel(١) .

(1) A. EMMANUEL : "L'échange inegal", 2 édition, Maspero, Paris, 1971.

بمعنى آخر . إن هذا التحليل البنيوي يستطيع الإجابة على الأسئلة الحيوية الثلاث التي يجب طرحها من أجل فهم ظاهرة التخلف وهي :

آ ماهو سبب هذه الظاهرة ؟

ب ماذا تعمل هذه الظاهرة في اقتصاديات دولة متخلفة ؟

جـ ماهي مؤشرات هذا التخلف وما هي علائمه ؟

فرانسوا بيرو . وكافة أصحاب هـذا الإتجاه ولا سيما سمير أمـين والياس كناجة [1] وجاك فريسينية J. Freyssinet [2] . وجيرار ديستان دبرنيس[3]، وآخرون كثيرون يرون أن التخلف حدث في البداية بسبب التقدم وازداد بسبب التبعية للتقدم ، وأدى إلى التفكك والازدواجية في اقتصاديات الدول المتخلفة مما جعل هذه الاقتصاديات عاجزة عن تلبية حاجات الإنسان الأساسية فيها . من أجل فهم اطروحة هـذا التيار لابد من البحث في هذه النقاط تباعاً :

أولاً ـ التخلف نتاج التقدم والهيمنة والتبعية :

التخلف هو نتاج التقدم والهيمنة والتبعية التي مارستها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة . كان هذا التقدم لازماً لعملية التراكم الرأسمالي في بعض الدول . ولتكريس التخلف في دول أخرى من أجل زيادة التقدم . وقد قامت عدة دراسات حول السبب الكامن وراء التراكم الرأسمالي للعالم الذي أقلع باتجاه التقدم وصلت هذه الدراسات إلى القول أن السبب هو الهيمنة والتبعية التي فرضت على الدول المتخلفة باعتبارها مصدراً للمواد الأولية وسوقاً رائجة لبضائع الدول المتقدمة ومكاناً لاستثمار رؤوس أموالها . والآن لنرى كيف أدت التبعية إلى زيادة التخلف في الدول المتخلفة وإلى زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة .

---

(1) Elias GANNAGE: "Economie du développement". Paris, presses Universitaires de France, 1962.

(2) Jacques FREYSSINET : " Le concept de sous - développement". Mouton Paris, 1966.

(3) G.D. DE BERNIS "Le sous-développement. Analyses ou representations" T. M. 1974.

الحقيقة الثابتة هي أن الامبريالية الاحتكارية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تقف في وجه تطور الدول المتخلفة . إن رأس المال في المركز هـــو الذي يملي شروطه في كل أجزاء العالم ويملي العقلانية التي تلائمه والتي تتلخص في : تعظيم نسبة الربح لرأس مال المركز ، ومد وتطوير القنوات التجارية ، واختيار شكل ونوعية التكنولوجيا المصدرة للعالم المتخلف ، واختيار شكل توطن أو تحويل الأيدي العاملة . العالم بهيكل يعيش حالياً تحت وطأة الوحدات الاقتصادية العالمية الكبيرة التي تشكل الشركات المتعددة الجنسيات أحد أشكالها والتي تضطهد الدول الفقيرة . أي إننا أمام ظاهرة وجود « شركات كبيرة إلى جانب أوطان صغيرة » حسب تعبير فرانسوا بيرو .

ب ـ تشكل القطاعات الاقتصادية وظهور الازدواجية :

أدت التبعية والهيمنة الأجنبية وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات وارتباط اقتصاديات الدول المتخلفة بالمركز الرأسمالي ووجود رأس المال الأجنبي والقنوات الاحتكارية ، أدت هذه إلى انقسام الاقتصاد العالمي إلى قسمين : اقتصاد مستغِل واقتصاد مستغَل . أما على صعيد بنية الاقتصاديات المتخلفة فقد أدت الأسباب السابقة إلى تشوه هذه الاقتصاديات وإلى تعدد الأنماط فيها وإلى تفكك قطاعاتها الاقتصادية وانتشار الازدواجية فيها . ونقصد بالازدواجية انقسام القطاعات الاقتصادية إلى قطاع متخلف متأصل في العمق المتخلف (ريف متخلف ، عادات اجتماعية قديمة ، تقنية بسيطة ، اقتصاد معيشي ، ... الخ) وقطاع متقدم يعتمد تكنولوجيا مستوردة متقدمة متجه نحو الخارج وفي خدمة المركز . تظهر الازدواجية في كل جانب من جوانب الاقتصاد الوطني ، فهناك قطاعاً زراعياً وقطاعاً صناعياً لاعلاقة بينهما ، نجد سوقاً مالية محدودة وأخرى أجنبية لايوجد أي رابطة بينهما ، نجد قطاعات اقتصادية عديدة لكن مبعثرة ومرتبطة بالمركز إلى جانب قطاعات اقتصادية متخلفة .

إن التفكك في القطاعات الاقتصادية وعدم وجود تمفصل بينها لايمكن أن يفسر إلا بسبب التبعية الاقتصادية . ووجود الاقتصاد الأجنبي المستغِل والاقتصاد الوطني المستغَل . فالاقتصاد متقدم يملك صناعة متطورة وإمكانية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة

لابد أن تكون المعالجة شاملة وعلى صعيدين :

أ ـ على صعيد الداخل وذلك بتهيئة الظروف اللازمة للتصنيع وتأميم القطاع الخاص المحتكر والمرتبط بالمركز ، تحقيق شروط الثورتين الاجتماعية والاشتراكية ، تطبيق الاصلاح الزراعي ، اعتماد الإدارة الاشتراكية للقوى المنتجة ، تهيئة الظروف السياسية الديمقراطية اللازمة لنجاح جميع هذه التحولات .

ب ـ على صعيد الخارج ، لايوجد أي امكانية للتخلص من التبعية والهيمنة الأجنبية إلا بالاصطدام مع النظام الرأسمالي العالمي ورفض نظام التقسيم العالمي الحالي للعمل . واللجوء إلى أسواق اقليمية (تكامل اقتصادي) خاصة في الدول المتخلفة .

في مجال الانتماء والدفاع عن أحد التحليلين السابقين : التاريخاني والبنيوي ، لسوء الحظ إن مسؤولي الدول المتخلفة وعدد من الاقتصاديين فيها ينتمون إلى التيار التاريخاني إما لأسباب مشبوهة نتيجة الإرتباط بالمركز ، أو عن حسن نية في كرم هذا المركز وانسانيته. بينما مسؤولو رأس المال في الدول الغربية فهم ينتمون علناً إلى اطروحة « التخلف ـ التأخر» ، أي للتيار التاريخاني ، هم ينتمون إذن ضمنياً إلى مصالحهم ومستقبل التصنيع والرأسمالية في أوطانهم .

UNIVERSITY OF ALEPPO

ب ـ تحطيم وجود الإنسان الحضاري وثقافته الأصلية واستبدالها بثقافة مستوردة وعلى حساب الثقافة المحلية ، مما أدى إلى تناقض بسيكولوجي حاد ساهم ويساهم في تفاقم حالة التخلف والتشوه .

● ● ●

هذا الاستعراض السريع يحملنا على التأكيد بأن التقدم هو الذي ولد التخلف ، ومثل فضيحة تاريخية وظاهرة استثنائية محددة . ولذا فيجب أن يحلل من خلال الاستعراض التاريخي وتاريخ نشوء كل من التقدم والتخلف . التاريخ غني بالتجارب المفيدة من أجل الوصول إلى نظرية موضوعية وشاملة في التخلف وفي التقدم .

التخلف ليس تأخراً عن التصنيع ، وإنما نتيجة لتطور تاريخي فريد مارسته الدول التي تصنعت على حساب الدول التي لم تتصنع في نفس اللحظة الزمنية .

إن الوضع الجديد الذي ولده تقدم جزء من العالم بدل شروط العمل التي كانت سائدة في آليات النمو ، وساهمت في تنمية العالم المتقدم . وخلق هذا الوضع الجديد عقبة أمام التقدم على عكس ماكان سابقاً عندما كان يشكل عنصر مسهل ومساعد للتقدم .

تصنيع أوروبا هو سبب تخلف ولا تصنيع باقي العالم . إنه نتاج تقدم بعض الدول السباقة التي أملت قوانينها على باقي العالم . التخلف ليس تقصيراً عن التقدم لكنه الوجه الآخر لـــه .

على ضوء هذا التحليل ومن أجل دفعة أكثر ، يطرح تساؤل هام وهو : هل التخلف لازم لبقاء التقدم ؟ وجد الجواب على هذا السؤال في السابق على لسان روزا لكسمبورغ بالإيجاب . مشيرة إلى أن التخلف لازم من أجل التقدم وأن نفي أحدهما سوف ينفي الآخر حكماً لأنهما ظاهرتان ولدتا بعضهما البعض .

هذه المناقشة لايمكن الا أن تطرح سؤالاً ملحاً وقبل أن يحين أوانه في الأبحاث القادمة وهو كيف يتم الخلاص إذن من التخلف على ضوء تحليل التيار البنيوي ؟

اقتصاد متخلف مرتبط بالزراعة التقليدية غير قادر على امتصاص التقدم التقني واستيعا... يز بالانتاجية المحدودة وبالاقتصاد المعيشي .

ثالثاً ـ عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على تلبية حاجات الإنسان الضرورية :

Non-couverture des coûts de l'homme

التبعية والتفكك والازدواجية التي تعاني منها اقتصاديات المجتمع المتخلف ، ترجمت على شكل «عدم قدرة هذه الاقتصاديات على تغطية حاجات الإنسان الأساسية» ، وليس فقط انخفاضاً في مستوى معيشة الإنسان. أصبح الإنسان في الدول المتخلفة يعاني من مأساة ... وجوده الفيزيولوجي والإنساني ممثلة في :

١ ـ عدم تغطية حاجته من الغذاء اللازم للحياة .

٢ ـ المرض وتدهور الصحة وانخفاض معدل الحياة .

٣ ـ الأمية وعدم تلبية حاجات الإنسان الثقافية والإنسانية .

لايستعمل أنصار هذا التيار ـ بطبيعة الحال ـ الاحصائيات والأرقام من أجل ... هذا الوضع المأساوي لأنه ظاهر جلياً للعيان(١) ، لكنهم يؤكدون أن هذا الوضع يزداد فداحة مع تراكم الهيمنة والاستغلال والتبعية أكثر وبوجود عاملين يزيدان في وقتنا الحاضر من الحالة المأساوية :

أ ـ التبعية الفيزيولوجية (في المواد الغذائية) للدول المتقدمة نتيجة تأخر الزراعة في هذه البلدان وتزايد السكان مما أدى إلى عدم كفايتها حاجات الإنسان الغذائية الضرورية اللازمة لبقائه . إن أكبر أزمة تعاني منها الاقتصاديات المتخلفة حالياً هي أزمة الأمن الغذائي التي تتفاقم يوماً بعد يوم وتهدد إما بتبعية كاملة للدول الامبريالية أو بمجاعة مأساوية في الدول المتخلفة. وسوف نشاهد عند حديثنا عن المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي كيف أن الدول المتخلفة تتراجع نحو الوراء في تأمين بعض مستلزمات الإنسان الأساسية في حين يعاني العالم الرأسمالي من تخمة في الغذاء ومن فائض في وسائل الترفيه .

---

(١) رغم أنهم لاينكرون أهمية الإحصائيات والأرقام في بيان الوضع ... سوف نخصص لها الفصل القادم من هذا الكتاب .

البحث الرابع

آليات التخلف وخصائصه البنيوية

وإن كنا قد ركزنا على العوامل الخارجية للتخلف في البحث السابق . فإنه يجب عدم إغفال العوامل الداخلية له . مؤكدين من جديد على أن خصائص التخلف وآليات عمله الداخلية هي بفعل التأثيرات الخارجية . ويمكن تقسيم آليات عمل التخلف أو بمعنى آخر خصائصه البنيانية في نقطتين : الأولى ازدواجية الهياكل الاقتصادية . والثانية تشوه البنية الاجتماعية . وهما النقطتان التي نأتي على شرحهما تباعاً .

الفقرة الأولى : ازدواجية الهياكل الاقتصادية

ونعني بالازدواجية وجود هياكل اقتصادية غير متكاملة ومتضادة . أي وجود قطاع رأسمالي حديث ومتطور إلى جانب قطاع تقليدي ماقبل الرأسمالي كبير ومتخلف . وتكون العلاقة بين هذين القطاعين علاقة ضعيفة لأن كل قطاع بوضع مضاد للقطاع الآخر . وغالباً مايكون التطور غير متكافىء في فروع الاقتصاد الوطني حين ينمو قطاع على حساب قطاع آخر . وغالباً مايكون كذلك النمو للأجسام الغريبة على حساب القطاعات الوطنية . بحيث تشكل هذه الأجسام الغريبة القطاع الرأسمالي المتقدم الهجين والتابع للاقتصاد الأجنبي والمرتبط مع مركز الرأسمال العالمي(١) .

---

(١) يعرّف تشيسلو فورتادو أحد أنصار التحليل البنيوي للتخلف ، التخلف بشكل عام استناداً إلى هذه الازدواجية إذ يقول بوضوح إن « التخلف حالة نوعية تنجم عن تأسيس وإقامة مشاريع رأسمالية عصرية في بنيات بدائية ، ويظهر حدوث التخلف في أشكال متعددة وعلى درجات متباينة من التطور الاقتصادي . وأبسط حالة من حالاته هي حالة تعايش مشاريع أجنبية تنتج سلعاً للتصدير . مع قطاع واسع هو قطاع الاقتصاد المعيشي ، ويمكن لهذا التعايش من أن يحقق . حالة من التوازن الاستقراري خلال فترات طويلة . وينجم عنه تركيب أكثر تعقيداً مؤلف من تراكب ثلاثة قطاعات بعضها فوق بعض . الأول وهو بصورة رئيسية قطاع الاقتصاد المعيشي ، والثاني ويرتكز خاصة على الصادرات . وأخيراً القطاع الثالث ويتشكل من نواة صناعية متصلة بالسوق الداخلية وهو قطاع متنوع بشكل كاف يمكنه من انتاج قسم من السلع الرأسمالية بالاستعاضة عن استيرادات السلع المصنوعة بمنتجات محلية . أو بعبارة أخرى في جو من المنافسة الدائمة بين المنتجين الوطنيين والمنتجين الأجانب » (تشيسلو فورتادو : « النمو والتخلف » . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق ١٩٧٢ . ص (١٨٣) .

للتغليف . كل هذه اللوازم تشكل في الحقيقة صناعات علوية تصب في صناعة المصابيح والـتي بدورها تلبي حاجات الاستهلاك العائلي وحاجات صناعة السيارات والأدوات الكهربائية والعدد الصناعية . ولكن هذه العلاقات العلوية والسفلية في البلاد المتخلفة غير موجودةلذلك فالبنية الاقتصادية في هذه الدول لاتساعد على تشابك القطاعات الاقتصادية وبالتالي لاتساعد على الاقلاع الاقتصادي الشامل .

خامساً ـ نمط استهلاك مشوه :

ترجمت البنية الاجتماعية (الطبقية والثقافية) المشوهة بوجود نمط استهلاك مشوه ، أي وجود طلب وبالتالي انفاق غير عقلاني ، طلب على السلع الكمالية والأجنبية . وبحيث يأخذ هذا الطلب الشكلين التاليين :

ـ طلب على سلع كمالية وثانوية حين يعتمد على صناعات مستوردة من الخارج ، وهو طلب الطبقات الغنية من بقايا الطبقات القديمة أو من الطبقات الجديدة . ولا مبرر لهذا الطلب على السلع الكمالية المستوردة سوى العادات القديمة وحب الظهور .

ـ طلب على سلع ومواد تنتج داخلياً ، وهو طلب الطبقات الفقيرة ، لكنه طلب ضئيل ومحدود بفعل انخفاض دخول أصحاب هذا الطلب (فلاحين ، عمال زراعيين ، عمال ، موظفين شرفاء ، الخ ...) ، وقد أدى تدني مستوى هذا الطلب إلى عدم وجود امكانية لتطوير الصناعات التي تلبيه داخلياً .

سادساً ـ تأثير على الدخل وعلى علاقات السوق :

انقسام الاقتصاد إلى قطاعين : الأول صغير وحديث لايمتص كثيراً من الأيدي العاملة والآخر تقليدي كبير وبه الجزء الأكبر من الأيدي العاملة ، وانخفاض أجور هذه القوى العاملة أثر على دخولها وعلى قوتها الشرائية وعلاقاتها في السوق . كما أثرت أجور هذه القوة العاملة وكثرتها عـلى استغلالها بفعل المنافسة وفي القطاع الحديث ، مما أثر بدوره على أجور العاملين في هذا القطاع الحديث وعمل على تخفيضها . من ناحية أخرى فإن العلاقات في السوق كانت تنقسم إلى قسمين : علاقات متخلفة بدائية ضمن نطاق اقتصاد الكفاف . وعلاقات مصرفية ونقدية متطورة ومرتبطة بالعالم الخارجي .

العالمية مثل النفط والقطن والبن . ... الخ . ولا سيما إذا كانت هذه التقلبات تحدث في مادة واحدة فقط وكانت الدولة المتخلفة تعتمد على انتاج وحيد ، إذ لاتستطيع في هذه الحالة تبديل بنية الصادرات وتقع الاقتصاديات الوطنية تحت رحمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

ثالثاً – تدني مستوى القوى المنتجة :

تدني مستوى القوى المنتجة في المجتمع المتخلف وذلك نتيجة هيمنة بقايا أنماط الانتاج القديمة والبدائية إذ تشكل هذه البقايا عاملاً معيقاً في وجه التنمية الاقتصادية لأنها تقف أمام التراكم الإنتاجي أو تراكم رأس المال (في الزراعة مثلاً وفي عملية تبديد الفائض الاقتصادي) .

وكذلك يقف في وجه تأهيل القوى العاملة ويحافظ على تدن في نوعية قوة العمل مادام هذا المستوى غير مستعد للتراكم الرأسمالي فإنه سوف يحافظ على أيدي عاملة قديمة .

تعاني هذه الأنماط من بقايا الاقطاع ومن بقايا ماقبل الاقطاع وتجعل أغلب القطاعات الاقتصادية عاجزة عن إعادة الانتاج الموسّع . وهيمنة تجديد الإنتاج الرأسمالي البسيط دائماً . أي وجود قطاع تقليدي من أجل انتاج بضائع الاستهلاك .

رابعاً – عدم وجود علاقات ارتباط علوية وسفلية :

عدم وجود علاقات ارتباط أو مؤثرات علوية وسفلية في القطاعات الاقتصادية . ويلاحظ أنها مجزأة ولا يوجد علاقات بين مدخلات ومخرجات هذه القطاعات حتى ولا ضمن القطاع الاقتصادي الواحد .

مثـــال :

في قطاع الزراعة يجب أن يكون له علاقات علوية باستخدامه آلات وأسمدة وتكنولوجيا . ويجب أن يكون له علاقات سفلية بتغذية القطاعات الأخرى بالمنتجات الزراعية مثل القطن لصناعة النسيج وكذلك القصب السكري لصناعة السكر . ولكن في الدول المتخلفة لانجد مثل هذه العلاقات .

وفي قطاع الصناعة يجب إيجاد مثل هذه العلاقات العلوية والسفلية داخل البلد الواحد فصناعة المصابيح مثلاً تستهلك الزجاج . والنحاس و لأسلاك و لاسفلت . والكرتون

إن التطور الذي حدث في الهياكل الاقتصادية في الدول المتخلفة إنما كان بهدف خدمة الاقتصاد العالمي المتقدم . أي بشكل أحادي في الصناعات الاستخراجية والزراعية التي تهدف إلى خدمة الاقتصاديات الرأسمالية ، لأن هذين القطاعين هامان لاستمرار صناعة الدول المتقدمة . هذا التطور الأحادي انعكس على بنية التجارة الخارجية وقسم القطاعات الاقتصادية إلى نوعين : قطاع متجه نحو الخارج ومرتبط بـــه ومعزول عـــن القطاعات الأخرى للاقتصاد المحلي ، وقطاع محلي متخلف مميز باقتصاد الكفاف (اكتفاء ذاتي) ، كما أن الانتاج في القطاع الأول انتاج سلعي متطور للسوق العالمية ، بينما الانتاج في القطاع الثاني بسيط يقترب في المبادلة من المقايضة .

حتى الصناعة تكون في خدمة الاقتصاديات الرأسمالية ، حيث تشكل المنتجات المعدنية الأولية للبلدان المتخلفة أكثر من ٢٥٪ من انتاج المعادن في العالم الرأسمالي ، في حين لاتمثل الصناعات التحويلية إلا ٩٪ من انتاج الصناعات التحويلية في العالم ، و٦٪ من الصناعات الثقيلة و ٤٪ من الصناعات المعدنية[1] وتتميز اقتصاديات الدول المتخلفة بما يلي :

أولاً ــ نشاط أحادي :

وهذا يعني وجود نشاط اقتصادي واحد ، أو وجود اقتصاد محدود وضيق يعتمد على نشاط اقتصادي واحد أو اثنين ، أو أنشطة قليلة ومحدودة . نجد مثلاً أن الانتاج الزراعي هو الانتاج المهيمن في اقتصاديات هذه الدول . فمثلاً تنتج امريكا اللاتينية ٨٠٪ من انتاج البن العالمي و ٧٠٪ من انتاج الموز و ٥٠٪ من انتاج قصب السكر .

أما في مجال العمل فيتركز في نشاط واحد ويقتصر على جوانب محدودة من دون أن يتوزع على كافة القطاعات الاقتصادية ، نجد مثلاً أن ٨٠ ــ ٩٥٪ من قوة العمل الموجودة في افريقيا تعمل في القطاع الزراعي ، و ٦٠٪ تعمل في هذا القطاع في أمريكا اللاتينية و ٧٠٪ تعمل في العالم العربي .

ثانياً ــ تصدير أحادي :

أي إن الدول المتخلفة تتخصص عادة في تصدير مادة واحدة إلى الاقتصاد العالمي ، أو مواد قليلة جداً ، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول تتصف بالحساسية لتقلبات السوق

(١) انظر توماس سنتش : « الاقتصاد السياسي للتخلف » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٠٥ ــ ٢٧٠) .

سابعاً ـ تخلف مستوى القوى العاملة :

القطاع التقليدي أدى إلى انخفاض الطلب على القوة العاملة المؤهلة . ولذلك وقف عقبة أمام تأهيلها . وحتى في حال تأهيلها وهي حالات نادرة فإنه لم يكن هناك امكانية للحصول على التأهيل المطلوب في القطاعات الانتاجية. وفي حال وجود هذا التأهيل المطلوب لم يكن هناك عمل للقوة العاملة المؤهلة في مجال اختصاصها . أي إننا دائماً أمام ظاهرة تبديد لقوة العمل . كما أن هناك زمر اجتماعية طفيلية تحصل على دخول دون عمل مثل : شيوخ العشائر والقبائل . والسياسيين . والمتقاعدين قبل سن التقاعد لأسباب مختلفة . والملاكين . ورؤساء الملل والطوائف . الخ ....

الفقرة الثانية ـ تشوه البنية الاجتماعية

يتميز مجتمع الدول المتخلفة ببنية اجتماعية مشوهة وغير واضحة المعالم . بحيث يشكل هذا التشوه في البنية الاجتماعية عقبة في وجه التنمية الاقتصادية تفوق جسامة تلك التي نصادفها نتيجة تشوه أو ازدواجية الهياكل الاقتصادية التي شاهدناها في الفقرة السابقة . ويتسم هذا التشوه بالعلائم والخصائص التالية :

١ ـ وجود تشكيل طبقي مشوه وعاجز :

وذلك يعني وجود بقايا طبقات مندثرة أو عدم وجود طبقة معينة مثل تلك التي وجدت ونجدها في المجتمع المتقدم . إذ نجد في المجتمع المتخلف طبقات قديمة إلى جنب طبقات حديثة متداخلة معاً وغير محدودة المعالم مثل : بقايا الاقطاع والرأسمالية. الطبقة الكمبرادورية أي طبقة التجار المرتبطين بالخارج . الشرائح البرجوازية الجديدة من العسكريين وكبار الموظفين . الخ ...

هذا التشوه وعدم وجود طبقة أساسية مميزة ومهيمنة كان بفعل تأثير الهيمنة الخارجية التي أعاقت نشوء وانبثاق طبقة عمالية وفلاحية معينة . كما أن هذه الهيمنة لم تسمح بالمقابل بانبثاق أو تشكل طبقة برجوازية محلية . عدم تشكل هذه الطبقات أثر في عدم وجود التنمية (التصنيع والزراعة). أو إن عدم وجود التنمية هو سبب عدم وجود هذه الطبقات .

لم يحدث مثلما حدث في أوربا إذن من تشكل طبقة برجوازية . بالمعنى الأوروبي أي طبقة ديناميكية ووطنية . إنما طفت على سطح المجتمع فيه طبقة طفيلية مرتبطة بالخارج

البحث الخامس

المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي

رغم أننا لانعتقد بأن المقاييس الكمية يمكن أن تشكل مؤشرات ثابتة للدلالة على حالة التخلف . وبخاصة بعد أن جعلت عوائد النفط التي تحصل عليها بعض الدول المتخلفة هذه المؤشرات بدون معنى . مما يجعلنا نؤكد من جديد أن التخلف لايمكن معرفته والإشارة إليه إلا في وجود الخصائص الثلاث العامة والثابتة في كافة اقتصاديات الدول المتخلفة والتي تحدثنا عنها سابقاً وهي : التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم ، وتفكك وازدواجية الهياكل الاقتصادية . وعدم قدرة اقتصاديات الدول المتخلفة على تلبية الحاجات الأساسية للإنسان .

لكن هذا لايمنع من اللجوء أيضاً إلى مؤشرات ومقاييس احصائية كمية تصور الحالة المأساوية للدول المتخلفة وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . وتزداد أهمية هذه المؤشرات عند مقارنة السنوات المختلفة حيث لانجد أي تقدم يذكر ويبين خروج الدول المتخلفة من الحالة المزرية التي تعيشها . كما يمكن عن طريق هذه المؤشرات وحين مقارنتها مع المؤشرات المتقدمة اظهار الفجوة الواسعة التي تفصل مابين العالم المتخلف والعالم المتقدم وحالة الاستغلال التي يمارسها هذا العالم على العالم الفقير . واجباره على الوقوف في وجه مستغليه، لأنه يبدو جلياً كما يقول الاقتصادي الفرنسي المعاصر ج. م. ألبرتيني « أن البلدان المتخلفة هي بروليتاريا القرن العشرين ، إذ إنها تعاني الاستثمار من قبل الأغنياء وتسحقها آلية الاقتصاد العالمي . وتلقي القوة والرهبة في قلوبها ، لاتجد منفذاً ، في بعض الأحيان . إلا العنف » .

كي نستعرض كافة المؤشرات التي تصف حالة الدول المتخلفة سوف نقسمها إلى مؤشرات اقتصادية وإلى مؤشرات اجتماعية .

ضيق كلياً الأفق القومي اللازم لعملية الاندماج الوطني القومي اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية . كما أن هذا الغياب للوعي الطبقي جعل القوى الفاعلة في الدول المتخلفة تجنح نحو اليمين تارة ونحو اليسار تارة أخرى . وتجنح أحياناً نحو الأمام وأحياناً أخرى نحو الخلف ولذا لم نستطع هذه الدول أن تحقق أي هدف من أهداف التنمية الاقتصادية بما في ذلك إنشاء القاعدة المادية .

٤ ـ هيمنة العلاقات الاجتماعية البالية والعقلية الفردية الانتهازية .

مما أدى إلى وجود أساليب غير منتجة . وهيمنة للمصالح الاقتصادية الضيقة والممثلة خصوصاً في مصالح الأسرة والطائفة والمنطقة .

٥ ـ هيمنة القيم الاجتماعية القديمة

مثل الإيمان بالقدر والغيب والخرافات والشعوذة والسحر .

٦ ـ توسع الطبقة الإدارية والبيروقراطية :

وسبب ذلك هو قيام الدول المتخلفة بعد الانتهاء من عملية التحرر من الاستعمار أن حاولت بناء الدولة وحمايتها . وبالتالي أحدثت توسعاً ادارياً وقف عقبة في وجه التنمية الاقتصادية وتشكل مايسمى بالنخبة أو الطليعة التي كانت عبارة عن موظفين واداريين لخدمة الدولة والوقوف كعائق أمام التنمية بفعل تكاليفها الباهظة وعقليتها الروتينية . إذ إنها بدلاً من أن تتحول إلى طبقة وسطى دافعة للتنمية مثل الانتلجينسيا (طبقة المثقفين) إبان الثورة الصناعية في اوروبا . تحولت إلى طبقة برجوازية طفيلية مكلفة وغير منتجة . بالإضافة إلى ذلك فقد هلكت هذه الطبقة ازدواجية في السلوك والموقف فكان منها قادة التحولات الوطنية وكان منها عملاء كثيرون للاستعمار .

لاتملك شيئاً من خصائص البرجوازية سوى ادعائها بالانتماء إليها ، وهو ادعاء كاذب لأن هذه الطبقة كان عليها أن تقوم بالمهام التالية :

آ – مجابهة القوى الاجتماعية البالية في المجتمع المتخلف مثلما فعلت البرجوازية الأوربية التي أنهت الطبقة الحرفية وبقايا الاقطاع . لم تنشأ في الدول المتخلفة برجوازية من هذا النوع تجابه الاقطاع وبقايا ماقبل الاقطاع والفكر الرجعي الممثل لذلك .

ب – مجابهة رأس المال الأجنبي الذي ساهم في عملية ازدواجية القطاعات الاقتصادية والمسؤول عن تحويل الفائض الاقتصادي من المحيط إلى المركز الرأسمالي العالمي.

جـ – كان على البرجوازية مهام احداث الثورة التكنولوجية ، وتقوية الطبقة العمالية كماً ونوعاً . فعدم وجود هذه الطبقة لم يسمح بامتصاص التكنولوجيا المستوردة من العالم المتقدم . ولم يساعد على إيجاد تربة مهيئة للتحولات الرأسمالية .

د – عملية التراكم الرأسمالي والاستثمارات المنتجة التي تقوم الدولة في الدول المتخلفة بانجازها والاهتمام بها هي من مهام البرجوازية . مما حمل الدولة المتخلفة أعباء إضافية .

٢ – وجود تشكيل طبقي غامض :

أي عدم وجود حدود بين الطبقات الاجتماعية وعدم تشكل التركيبات الاجتماعية، لذلك فإننا لانفهم المجتمع وفيما إذا كان يخضع للتركيبة المشاعية أم البدائية أم الحرفية أم الإقطاعية أم الرأسمالية . إنما نجد الطبقات عبارة عن بقايا مشتتة تابعة وملحقة بالنظام الرأسمالي المهيمن . ونفس الشيء يقال حول العلاقات الاجتماعية . ولذلك لم تستطع هذه البقايا أن تشكل قوة للتقدم ولم يوجد حدود فاصلة بينها، مما أفسد امكانية وجود طبقة اجتماعية قادرة على لعب الدور الهام في الشؤون السياسية والاقتصادية .

٣ – غياب الوعي الطبقي :

يعتبر الوعي الطبقي من العوامل المساعدة في التنمية الاقتصادية . إلا أنه ونتيجة للتشوه السابق فإن الدول المتخلفة عانت من استبدال الوعي الطبقي بوعي آخر معرقل للتنمية الاقتصادية وهو الانتماء القبلي والديني والطائفي والمهني والإقليمي ، هذا الانتماء

الفقرة الأولى : المؤشرات الاقتصادية للتخلف

كثير من المؤشرات الاقتصادية قد تدل دلالة واضحة على وضع التخلف . ولا سيما عند مقارنة مؤشرات الدول المتخلفة مع مؤشرات الدول المتقدمة وأهم هذه المؤشرات الاقتصادية هي الدخل بشكل عام أو الثروة والناتج الحقيقي ونسبة نموه . وحجم المبادلات التجارية وطبيعتها . وتركيب الغذاء وحجمه . وتركيب القوى العاملة وشكلها . ونسبة الاستثمار . لذا لابد من استعراض هذه المؤشرات تباعاً .

أولاً – توزيع الثروة العالمية :

لاتتوزع الثروات العالمية بشكل عادل بين الأجزاء المختلفة من العالم . ففي حين نشاهد انخفاض عدد السكان في العالم المتقدم نشاهد أنه يستأثر بحصة الأسد من الدخل العالمي . بينما بالعكس حين نشاهد ارتفاع عدد السكان في العالم المتخلف نشاهد أنه لايأخذ إلا القسط اليسير من الدخل العالمي كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١)

الناتج القومي الإجمالي ونسبة السكان حسب المناطق في عام ١٩٧٣

المنطقة	النسبة المئوية من سكان العالم	النسبة المئوية من دخول العالم
دول متقدمة	٢٩.١	٨٢.٤
دول متخلفة	٧٠.٩	١٧.٦

Source : J. M. ALBERTINI : « les mécanismes du sous - développement », les Edition ouvrières, 1978, p. (9) .

ويمكن ملاحظة هذا الفارق في توزيع الثروة بشكل أكثر وضوحاً إذا شاهدنا هذا التوزيع على مستوى الدول كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

الدخل الوطني للفرد الواحد من السكان في اوروبا وامريكا الشمالية والجنوبية عام ١٩٧٨ وبالدولار

في امريكا اللاتينية				في امريكا الشمالية		في اوروبا			
البلد	دخل الفرد	البلد	دخل الفرد	البلد	دخل الفرد	البلد	دخل الفرد	البلد	دخل الفرد
هـ ي	٢٠٠	البيرو	٨٠٠	الولايات المتحده	٧٨٩٠	السما	٥٥٣٠	نرتغال	١٦٩٠
و ـ ـ ـ ك	٧٨٠	الغواتيمل	١١٤٠	كندا	٧٥١٠	روسيا	٢٧٦٠	ملحبكا	٦٧٨٠
ـ ـ ـ ـ كا	١٠٧٠	اكوادور	٦٤٠			المر	٢٢٨٠	الما ـ ـ ـ	٧٣٨٠
ـ ـ ـ ـ يا	٢٥٧٠	كولومسا	٦٣٠			رومانيا	١٤٥٠	ايرلندا	٢٥٦٠
ـ ـ ـ واي	١٣٩٠	كوستاريكا	١٠٤٠			بلغاريا	٢٣١٠	بريطانيا	٤٠٢٠
ـ ـ ـ ـ جي	١٥٥٠	سكاراغوا	٧٤٠	ـ ـ ـ ـ يا	٦١٠٠	بولونيا	٢٨٦٠	النروج	٧٤٢٠
ـ ـ ـ ـ لي	١٠٥٠	باناما	١٣١٠	سو ـ ـ لاند	٤٢٥٠	النما ـ ـ ـ	٤٢٢٠	د ـ ـ ـ ـ ك	٧٤٥٠
ـ ـ ـ واي	٦٤٠	غواتيمالا	٦٣٠			يوغوسلافيا	١٦٨٠	السويد	٨٦٨٠
هولندا	٣٩٠	هوندوراس	٣٩٠			سويسرا	٨٨٨٠	بيرلاند	٦٢٠٠
		السلفادور	٤٩٠			فرنسا	٦٥٥٠	فنلندا	٥٦٢٠
		كوبا	٨٦٠			بلطاب	٣٠٥٠	تركيا	٩٩٠
						اسبانيا	٢٩٢٠	اليونان	٢٥٩٠
								اليابا	٥٤٠

المصدر : طـــلال البابـــ : المرجع السابق ذكره . ص ٥٤ . عـــن جريدة الثلاثاء عدد ١٣/ ٣/ ١٩٧٨ .

وتبدو الصورة أكثر وضوحا والمأساة أكثر فداحة إذا لاحظنا أن معدل نمو الدخل الفردي في الدول ذات الدخل المنخفض أقل من معدل نمو الدخل الفردي في باقي الدول وهو أقل بكثير من معدل نمو الناتج القومي كما هو مبين في الجدول التالي :

القول بأن دخل الفرد الواحد من سكان البلدان المتخلفة يعتبر أهم المؤشرات الإحصائية للدلالة على وضع التخلف .

في معظم الدول المتخلفة لايتجاوز دخل الفرد أكثر من ٥٠٠ دولار في السنة وفي بعض الحالات قد يصل إلى ٧٠ دولاراً في السنة ، باستثناء البلدان المصدرة للنفط حيث يرتفع فيها الدخل الفردي وقد يفوق الدول المتقدمة إلا أنها لاتمثل سوى ٤٪ من سكان العالم . في حين يصل دخل الفرد في الدول المتقدمة إلى عشرات أضعاف الدخل الفردي لسكان الدول المتخلفة إذ قد يصل إلى أكثر من ٨٠٠٠ دولار في السنة كما هو مبين في الجدولين التاليين :

جدول رقم (٣)

الدخل الوطني للفرد الواحد من السكان في افريقيا وآسيا عام ١٩٧٨ (بالدولار)

	في افريقيا		في آسيا			
	دخل الفرد	البلد	دخل الفرد	البلد	دخل الفرد	البلد
السودان	٢٩٠	توغو	٢٦٠	الهند	١٥٠	السعودية
صومال	١١٠	غابون	٢٥٩٠	نيبال	١٢٠	لبنان
أوغندا	٢٤٠	سيراليون	٢٠٠	بوتان	٧٠	سوريا
أثيوبيا	١٠٠	ليبيريا	٤٥٠	لاوس	٩٠	الاردن
مصر	٢٨٠	فولتا العليا	١١٠	باكستان	١٧٠	كويت
ليبيا	٦٣١٠	انمولا	٣٣٠	افغانستان	١٦٠	الامارات العربية
تونس	٩٩٠	غينيابيساو	١٤٠	بورما	١٢٠	اليمن الجنوبية
مالي	١٠٠	غانا	٥٨٠	تايلاند	٣٨٠	اليمن الشمالية
الجزائر	٩٩٠	نيجيريا	٣٨٠	كومبوديا	٧٠	اليابان
تشاد	١٢٠	كاميرون	٢٩٠	ماليزيا	٨٦٠	كوريا الشمالية
زائير	١٤٠	كونغو	٥٢٠	سيريلانكا	٢٠٠	كوريا الجنوبية
أفريقيا الجنوبية	١٣٤٠	زامبيا	٤٤٠	بنغلادش	١١٠	تايوان
موريتانيا	٣٤٠	مادغشقر	١٧٠	ايران	١٩٣٠	الفيليبين
النيجر	١٦٠	راوندا	١١٠	العراق	١٣٩٠	اندونيسيا
سينغال	٣٩٠	بوروندى	١٢٠			
غامبيا	١٨٠	مراكش	٥٤٠			

المصدر : طلال البابا : « قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨١ . ص ٥٤ . عن جريدة التايم تاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٧٨ .

جدول رقم (٢)

النواتج القومية الإجمالية ونسبة السكان حسب الدول عام ١٩٧٣

الدولة أو المنطقة	النسبة المئوية من سكان العالم	النسبة المئوية من دخول العالم
الولايات المتحدة الامريكية وكندا	٦.١	٣٠.١
اليابان	٢.٨	٨.٣
اوقيانوسيا	٠.٥	١.٥
اوربا الغربية	١٣.٢	٣١.٩
الاتحاد السوفيتي	٦.٥	١٠.٦
الشرق الأوسط	٢	١.٧
أمريكا الجنوبية	٥.٣	٣.٦
المكسيك وأمريكا الوسطى	٢.٦	١.٧
أفريقيا	١٠.٢	٢.٤
آسيا عدا اليابان والشرق الأوسط	٥٠.٨	٨.٢

Sources : J. M. ALBERTINI: « Les mécanismes du sous-développement», les Edition ouvrières, 1978, p. (9).

وتبدو هذه الصورة قاتمة أكثر إذا نظرنا توقعات المصرف الدولي للتعمير والانماء حول حتمية تناقص النسبة المئوية من دخول العالم التي تحصل عليها الدول المتخلفة نتيجة تزايد نسبة سكان الدول المتخلفة على مجموع سكان العالم . حيث إنه من المتوقع أن تبلغ نسبة سكان الدول المتخلفة ٧٧.٧٪ من مجموع سكان العالم بينما لاتزيد نسبة سكان الدول المتقدمة عن ٢٢.٣٪ من مجموع سكان العالم وذلك عام ٢٠٠٠ .

ثانياً ـ الدخل الفردي ومعدل نموه :

إن سوء توزيع الثروة على الصعيد العالمي لابد وأن يترجم على شكل انخفاض في الدخل الفردي لسكان الدول المتخلفة وانخفاض معدل نمو هذا الدخل . حتى إنه يمكن

جدول رقم (٥)

معدل نمـــو الناتج القومي والدخل الفردي حسب شرائح الدخل في البلدان المتخلفة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠

	٪من سكان العالم	معدل نمو الناتج القومي	معدل النمو السنوي لمتوسط الدخل
بلدان ذات دخل فردي يقل عن ٢٠٠ دولار	٦٧٪	٣,٩٪	١,٥ ٪
بلدان ذات دخل فردي بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دولار	٢٠٪	٥,٤٪	٤,٢٪
بلدان ذات دخل فردي يزيد عن ٥٠٠ دولار	٩٪	٦,٢٪	٢,٤٪
بلدان مصدرة للنفط	٤٪	٨,٤٪	٥,٢٪

Sources: J.M. ALBERTINI, op. cité, p. 13 d'après B.I.RD. 1973.

(المصرف الدولي للتعمير والانماء) .

يبين هذا الجدول المعدل المرتفع لنمو الناتج القومي ولنمو الدخل الفردي في الدول المصدرة للنفط حيث بلغ على التوالي ٨,٤٪ و ٥,٢٪ إلا أن هذه الدول كما قلنا قبل قليل تشكل الاستثناء بالنسبة لمجموع الدول المتخلفة ولا تبلغ نسبة عدد سكانها سوى ٤٪ من سكان العالم .

ثالثاً ــ الناتج الفعلي ومعدل نموه :

لايكفي دراسة الدخل الفردي ومعدل تزايد هذا الدخل في الدول المتخلفة حتى وإن كان مقارناً مع الدخل الفردي ومعدل تزايده في الدول المتقدمة لإعطاء صورة عن اقتصاديات الدول المتخلفة ، لأن الوضع الاقتصادي وإمكانية النمو لاتتوقف على متوسط الدخل الفردي فقط ولا حتى على معدل نمو الدخل الفردي . فمثلاً كان متوسط الدخل الفردي في الهند كما رأينا قبل قليل ١٥٠ دولاراً في السنة بينما كان متوسط الدخل الفردي في ماليزيا ٨٦٠ دولاراً في السنة وقد تكون ماليزيا متفوقة على الهند حتى في معدل نمو الدخل الفردي لكن ذلك لايعني تفوق وضعها الاقتصادي . النمو ليس مجرد مسألة معدلات ونسب مئوية بل هو أيضاً أرقام إجمالية مطلقة . وبالتحديد هو الناتج

جدول رقم (٧)

حصة الدول المتخلفة في الصادرات العالمية

الدولة	نسبة مئوية من صادرات العالم		
	١٩١٣	١٩٣٨	١٩٦٠
فنزويلا	٠,١٦	٠,٩	٢,١
الهند	٤,٨	٢,٩	١,١
البرازيل	١,٨	١,٤	١
الأرجنتين	٢,٩٦	٢,١	٠,٩
اندونيسيا	١,٥٨	١,٨	٠,٧
المكسيك	٠,٤٦	٠,٨	٠,٦
كوبا	٠,٩٤	٠,٧	٠,٦
الفيليبين	٠,٣	٠,٦	٠,٤
مصر	٠,٩	٠,٧	٠,٤
تشيلي	٠,٨	٠,٧	٠,٤
الكونغو	٠,٠٦	٠,٢	٠,٤
كولومبيا	٠,١٧	٠,٤	٠,٤
نيجيريا	٠,١٩	٠,٢	٠,٤
سيلان	٠,٤	٠,٥	٠,٣
المغرب	٠,٤	٠,٢	٠,٣

لمصدر : أجناتسي زاكس ، المرجع السابق ، ص (٥٨) .

نلاحظ من الجدول السابق عدم تقدم نسبة صادرات الدول المتخلفة نسبة إلى صادرات باقي أرجاء العالم بالرغم من أن نصف الزيادة في صادرات الدول المتخلفة نرجع إلى زيادة مبيعات البترول حيث ارتفع نصيبه في صادرات الدول المتخلفة من ٥٪ عام ١٩٢٨ إلى ٢٠٪ عام ١٩٥٥ .

ويبدو ميل صادرات الدول المتخلفة إلى الإنخفاض بالنسبة لوارداتها إذا لاحظنا ذلك خلال الفترة ١٩٣٨ — ١٩٦٠ كما يبين الجدول التالي :

رابعاً ـ وضع التجارة الخارجية في الدول المختلفة ودور تقسيم العمل الدولي :

تبدو تبعية الدول المتخلفة للعالم الخارجي والدور الاستغلالي الذي يمارسه هذا العالم عليها ، وكيفية كون التجارة الخارجية في شكلها الحالي سبب التبعية الاقتصادية ومظهراً من مظاهر التخلف ، ثم كيف تعرقل هذه التجارة الخارجية عملية التنمية الاقتصادية في العالم المتخلف . تبدو هذه التبعية من خلال ملاحظة حصة العالم الثالث في الصادرات العالمية وتطور الصادرات والواردات . ومن هيكل التجارة الخارجية حيث يبدو التقسيم العالمي للعمل المجحف بحق الدول المتخلفة والواضح نهائياً لصالح الدول الرأسمالية إذ تتخصص الدول المتخلفة بالمواد الخام بينما المتقدمة بالسلع الرأسمالية. لذا لابد من استعراض المؤشرات التي تدل على هيكل التجارة الخارجية في الدول المتخلفة .

أولاً ـ حصة الدول المتخلفة في الصادرات العالمية :

رغم ارتفاع نصيب الدول المنتجة للمواد الأولية (الدول المتخلفة) من اجمالي الصادرات العالمية بعد الحرب العالمية الأولى فقد بقيت هذه النسبة طفيفة جداً حيث لم تشكل أكثر من ٥٪ من صادرات العالم عام ١٩١٣ و ١١٪ عام ١٩٢٨ و ١٢.٥٪ عام ١٩٣٨ وفي أحسن الحالات ٢٢.٦٪ عام ١٩٥٨ أي أقل مما كانت عليه في عام ١٨٧٠ ـ ١٨٧٦[1] كما أن حصة الواردات كانت تعادل حصة الصادرات خلال السنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ إلا أنها فاقتها إلى حد كبير في عام ١٩٥٨ . أي قصور الصادرات عن الوفاء باحتياجات الاستيراد . وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً في الوقت الحاضر وتشكل أزمة حادة أمام امكانية الدول المتخلفة على الوفاء بالتزاماتها .

الجدول التالي يبين تطور صادرات الدول المتخلفة إلى العالم

---

(١) أجناتي زاكس : « التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ ، ص ٥٤ .

القومي الإجمالي حيث في المقارنة السابقة تتفوق دون جدال الهند على ماليزيا وعلى أغلب الدول المتخلفة لأن الناتج القومي الإجمالي فيها يبلغ أكثر من ٥٧ مليار دولار في حين أن هذا الناتج أقل بكثير في معظم الدول المتخلفة . ولذلك فإن امكانية دولة ما على إقامة صناعة ثقيلة فيها وعلى تحديث الزراعة وعلى إنشاء البنية الأساسية من طرق وسدود وتعليم الخ . . . تكون حسب ماتملك من ناتج فعلي حيث تنسجم كمية هذا الناتج الفعلي مع وضع الدول كونها متقدمة أو متخلفة ودرجة التخلف فيها كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٦)

تطور الناتج الفعلي ومعدلات النمو حسب الدول بين عام ١٩٦٠ — ١٩٧٠

الدولة	الناتج الفعلي بملايين الدولارات		نصيب الفرد من الناتج الفعلي بالدولارات		نسبة النمو السنوية	نسبة النمو السنوية مع الأخذ بعين الاعتبار تزايد السكان
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠-١٩٧٠	
بلدان متقدمة اشتراكية	١٢٢٨	١٩٧٧	١٨٢٩	٢٦٢٠	٥,١٪	٣,٩٪
بلدان متخلفة	٢٣٣	٤٤٤	٧٤٥	١٢٧٥	٦,٦٪	٥,٤٪
بلدان متقدمة رأسمالية	٢٠٥	٣٥٢	١٦١	٢٠٥	٥٪	٢,٣٪

المصدر : Sources : J. P. ALBERTINI, op. cité,p.14.

ملاحظة :

بالرغم من أن الاحصائيات الواردة في هذا الجدول قديمة لكنها تدل على تدهور الوضع في الدول المتخلفة نسبة إلى الدول المتقدمة ، هذا الوضع الذي ازداد سوءً في السنوات الأخيرة .

نلاحظ من هذا الجدول ضعف الناتج الفعلي في مجموع الدول المتخلفة قياساً إلى ماهو موجود في الدول المتقدمة ، وضعف نصيب الفرد من الناتج الفعلي فيها ، كما أن الجدول السابق يبين انخفاض نسبة النمو السنوية لهذا الناتج حين نأخذ بعين الاعتبار تزايد السكان في الدول المتخلفة حيث لم تبلغ هذه النسبة سوى ٢,٣٪ سنوياً . قياساً إلى نسبة نموه في الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية حيث بلغت على التوالي ٣,٩٪ و ٥,٤٪ سنوياً .

جدول رقم (٨)

المتوسط السنوي لنسبة الزيادة أو النقص في الصادرات والواردات للفرد من السكان بأسعار ثابتة خلال الفترة ١٩٣٨ -- ١٩٦٠

الدولة	الصادرات	الواردات
فنزويلا	٥,٥	٦,٢
البرازيل	٠,٥	١,٢
الأرجنتين	٠,٨—	٦,٢
أندونيسيا	٠,٨—	٠,٩—
المكسيك	٠,٧	٤,٨
كوبا	١,٦	٣,٩
الفيليبين	٠,٩	٠,٦
مصر	٠,١	٠
تشيلي	٠	١,٥
الكونغو	٥,٦	—
كولومبيا	٢,١	٢,٢
نيجيريا	٤,٥	٦,٤
سيلان	٠,١	١,١

المصدر : أجناتسي زاكس . المرجع السابق . ص (٦٠) .

ثانياً — هيكل التجارة الدولية :

إن خطورة التبعية التي تعاني منها الدول المتخلفة ذات اتجاهين : الأول هو انخفاض حجم التبادل بين الدول المتخلفة بعضها البعض وتركز هذا التبادل مع الدول الرأسمالية بشكل كبير ، والثاني هو شكل الواردات للدول المتخلفة أو « النمط السلعي للواردات » والذي يدل بصورة جلية على أن معظم هذه الواردات هي سلع غذائية من الدول الصناعية كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

تطور متوسط استهلاك الفرد في اليوم

	الحريرات		مجموع البروتينات		البروتينات الحيوانية	
	١٩٦٢	١٩٧٠	١٩٦٢	١٩٧٠	١٩٦٢	١٩٧٠
امريكا الشمالية	٣٠٩٠	٣٢٦١	٩١ر٢	٩٦ر٦	٦٤ر٠	٦٩ر٤
اوروبا الغربية	٢٩٤٠	٣٠٥١	٨٦ر٦	٨٨ر٦	٤٢ر٠	٤٨ر٧
اوقيانيا	٣٢٠٢	٣٢٨٣	٩٣ر٥	١٠٠ر٢	٦٢ر٦	٦٩ر٤
بلدان متقدمة أخرى		٢٥٨٧		٧٨ر٢		٣٢ر٦
متوسط البلدان المتقدمة	٢٨٩٦	٣٠٣٩	٨٥ر٦	٨٩ر٥	٤٥ر٣	٥٢ر٧
الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية	٣٠١٤	٣١٨١	٨٢ر٩	٩٢ر٩	٣٠ر٤	٤٠ر٩
بلدان متخلفة		٢١٩٣		٥٦ر٤		١١ر٤

المصدر : ألبرتني ، المرجع السابق ذكره ، ص (٢٩)، عن الاحكام الزراعية في البلدان المتقدمة ، منظمة الزراعة والتغذية F.A.O. ١٩٧٢ .

فإذا اعتبرنا أن الفرد بحاجة إلى ٢٤٠٠ حريرة كحد أدنى في اليوم ، نجد أن الفرد في الدول المتخلفة لايحصل على هذا الحد الأدنى اللازم له كي ينمو ويستطيع العمل ويحافظ على درجة حرارة ثابتة لجسمه، وكذلك الحال في حاجة الإنسان من البروتينات الأخرى اللازمة لتكوين الخلايا الحية .

سادساً ــ تركيب القوى العاملة :

أي توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية ، هذه القطاعات التي تنقسم إلى ثلاثة : الأول ويتضمن الزراعة والصيد والغابات ، والثاني ويتضمن الصناعة والمناجم والتشييد ، والثالث ويتضمن الخدمات . ويلقي توزيع اليد العاملة بين هذه القطاعات ضوءاً على مستوى التطور الاقتصادي . ويلاحظ أن القوى العاملة في البلدان المتخلفة تتركز في القطاع الأول والثالث في حين نجد تمركزها في القطاع الثاني وانخفاضها في الأول في البلدان المتقدمة نتيجة التقدم التقني الذي يؤدي إلى تناقص عدد السكان العاملين في القطاع الأول لصالح القطاع الثاني .

إذا نظرنا في الجدول السابق إلى تركيب الواردات في الدول المتخلفة نجد أن سلع المجموعة (آ) (السلع الغذائية) تشكل ١٥,٢٪ من وارداتها ، وفي السلع الاستهلاكية الصناعية ١٥,١٪ من وارداتها وهي نسب عالية جداً إذا ماقيست بواردات العالم المتقدم . أي إن تبعية العالم المتخلف إلى العالم المتقدم وبخاصة إلى العالم الرأسمالي تبعية خطيرة لأنها تتعلق في الغذاء وفي السلع الاستهلاكية الصناعية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوزيع في الواردات لم يتحسن في الوقت الحاضر لصالح الدول المتخلفة بل على العكس فقد ازدادت واردات هذه الدول من الدول المتقدمة ولا سيما من سلع المجموعة (آ) ومن سلع المجموعة (د) .

أما عن هيكل صادرات الدول المتخلفة فيظهر كذلك مدى التبعية التي يعاني منها العالم المتخلف تجاه العالم المتقدم حيث كونت منذ عام ١٩٥٨ (وقد تزايد هذا الرقم كثيراً في الوقت الحاضر) المواد الخام الوقود نسبة ٦١,٥٪ من مجموع صادرات الدول المتخلفة ولم تشكل السلع الاستهلاكية الصناعية سوى نسبة ٣,٩٪ من اجمالي الصادرات وهي نسبة قليلة جداً .

خامساً ــ الوضع الغذائي في الدول المتخلفة :

تبدو مأساة العالم المتخلف بشكل واضح حين ننظر إلى المستوى الغذائي لسكان هذا العالم، حيث ينخفض هذاالمستوى أحياناً عن الحد الأدنى اللازم لبقاء الإنسان فيزيولوجيا كما أن هذا المستوى يبدو بشكل مزري جداً قياساً إلى المستوى الغذائي لسكان العالم المتقدم . ويمكن معرفة مستوى غذاء سكان العالم المتخلف ومقارنته مع مستوى غذاء سكان العالم المتقدم من مقارنة متوسط استهلاك الفرد من الحريرات والبروتينات في اليوم كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (٩)

هيكل التجارة العالمية عام ١٩٥٨ مقسماً إلى المجموعات السلعية

الدول المستوردة / الدول المصدرة	متقدمة	متخلفة	اشتراكية	اجمالي العالم
اجمالي العالم	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة (آ)	٢٤,٦	١٥,٢	١٢,٥	١٩,٧
مجموعة (ب)	٥٢,٣	٤٢,٨	٥٣,٢	٤٩,٤
مجموعة (جـ)	١٣,٥	٢٦,٩	٢٦,٥	١٩,٢
مجموعة (د)	١٠,٦	١٥,١	٧,٨	١١,٧
الدول الرأسمالية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة (آ)	١٦,٢	١١,٤	١١,٧	١٤,٣
مجموعة (ب)	٤٧,٨	٣٥,٨	٦٠,٨	٤٣,٨
مجموعة (جـ)	٢٠,٩	٣٥,٣	١٩,٣	٢٦,٢
مجموعة (د)	١٥,١	١٧,٥	٨,٢	١٥,٧
الدول المتخلفة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة (آ)	٣٧,٦	٢٥,١	١٧,٣	٣٣,٤
مجموعة (ب)	٥٩,٦	٦٤,٣	٧٥,٥	٦١,٥
مجموعة (جـ)	٠,٤	٢,٢	٧,٢	١,٢
مجموعة (د)	٢,٤	٨,٤	—	٣,٩
الدول الاشتراكية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة (آ)	٢٣,٩	٢٥,٧	١٢	١٥,٢
مجموعة (ب)	٦٤,٥	٤٥,١	٤٨,٤	٥٠,٣
مجموعة (جـ)	٤,٩	١٨,٤	٣٠,٧	٢٥,٧
مجموعة (د)	٦,٧	١٠,٨	٨,٩	٨,٨

المجموعة آ : طعام ومشروبات ودخان — المجموعة جـ : سلع رأسمالية

المجموعة ب : مواد خام ووقود — المجموعة د : سلع استهلاكية صناعية

المصدر : أجناتسي زاكس . المرجع السابق ، ص (٦٨) .

يبين الجدول التالي كيفية توزيع القوى العاملة بين القطاعات الثلاث في الدول المتخلفة وفي الدول المتقدمة .

جدول رقم (١١)

توزيع العمالة بين القطاعات

(النسب المئوية من المسكان العاملين في كل قطاع)

	السنة	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
بلدان متقدمة				
الولايات المتحدة	١٩٧٤	٤	٣٢,١	٦٣,٩
السويد	١٩٧٤	٦,٧	٣٧	٥٦,٣
فرنسا	١٩٧٤	١١	٣٧,٤	٥١,٦
ألمانيا الشرقية	١٩٧٤	٦,٦	٤٨,٨	٤٤,٦
انكلترا	١٩٧١	٢,٥	٤٢,٣	٥٥,٢
بلدان متخلفة				
تركيا	١٩٧٠	٦٨,٩	١١,٤	١٩,٧
الهند	١٩٧١	٧٢,٠	١١,٥	١٦,٥
الفيليبين	١٩٧٤	٥٥,٣	١٣,٩	٣٠,٨
البيرو	١٩٧٢	٤٠,٦	١٨,٨	٤٠,٦
المغرب	١٩٧١	٥٠,٠	١٥,٠	٣٥,٠

المصدر : ألبرتيني ، المرجع السابق ذكره ، ص (٣٧) عن المجموعة الإحصائية للعمل ، المكتب العالمي للاستخدام (B.I.T.) ، ١٩٧٤ .

إذن اليد العاملة متمركزة في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة حيث يعمل في هذا القطاع أكثر من ٧٠٪ من القوى العاملة الموجودة في الدول المتخلفة في حين لاتبلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول المتقدمة أكثر من ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة نتيجة التصنيع وتحديث الزراعة وبالتالي تدفق القوى العاملة من القطاع الزراعي باتجاه العمل في الصناعة .

أرقام الجدول السابق ولا سيما عند مقارنة الدول المتخلفة مع الدول المتقدمة تبين بوضوح كيف أن النسبة العالية للولادات وبالتالي النسبة العالية للتزايد السكاني تشكل مشكلة عويصة أمام الدول المتخلفة لابد معها من اللجوء إلى تحديد النسل .

ثانياً ـ المؤشرات الصحية :

يبدو الوضع الصحي من دراسة معدلات وفيات الأطفال وبالتالي معدلات الحياة للسنة الأولى، وعددالسكان بالنسبة لكل سرير وطبيب، وحجم الإصابات المسجلة في الأمراض التي تصيب الجماهير مثل الجدري والكوليرا .

أ ـ احتمال الحياة سنة واحدة ، واحتمال وفاة الأطفال لأقل من سنة :

يبين الجدول التالي هذه الاحتمالات مقارنة بين بعض الدول المتقدمة والدول المتخلفة

جدول رقم (١٤)

مؤشرات صحية عن بعض الدول المتخلفة والمتقدمة أعوام (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢)

الدولـــــة	احتمال الحياة سنة واحدة	نسبة الوفيات لأطفال أقل من سنة بالألف من الولادات الأحياء
فولتا العليا	٣٧,٢	١٨١
زائير	٤٣,٣	١١٥
مصر	٤٧,٢	١٠٨
الهند	٤٧,٢	٧٢,٨
اندونيسيا	٤٨	٨٧
ايران	٥٢	١٣٩
تركيا	٥٧	١١٩
المكسيك	٦٤,٨	٦٠,٩
اورغواي	٦٧,٤	٣٨,٦
كندا	٧٢,٦	١٧,١
اليابان	٧٣,٦	١٢,٤
النيرويج	٧٤	١٢,٨

المصدر : ج. م. ألبرتيني . المرجع السابق ذكره . ص (٢٧) .

يؤثر على الانتاج إذ ينمو هذا الأخير بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان . إذا كان هناك دولتان في مستوى تقني واحد فإن الدولة الأقوى هي ذات العدد الأكبر من الأيدي العاملة في سن العمل ، كما أن شكل الهرم السكاني يؤثر كما سنرى فيما بعد في زيادة أو انخفاض نسبة الأيدي العاملة القادرة على العمل .

إلا أن الدول المتخلفة تعاني من ارتفاع نسبة الولادات وارتفاغ نسبة الوفيات وارتفاع نسبة التزايد السكاني بشكل عام قياساً على الدول المتقدمة وبشكل معرقل للتنمية فيها ، وذلك لأن كل زيادة في الناتج لاتنعكس على شكل زيادة في الدخل الفردي نتيجة تزايد عدد السكان ، حتى إن كثيرين أصبحوا يقولون إن التزايد السكاني في الدول المتخلفة ليس علامة للتخلف فحسب وإنما سببه أيضاً ، لأن تزايد الانتاج حتى وإن كان أكبر من تزايد السكان فإنه لايؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة بسبب امتصاص الزيادة في الإنتاج من أجل إقامة البنية الأساسية مثل السكن والطرقات والجسور والمدارس ، الخ...

فما هو حجم الزيادة السكانية في الدول المتخلفة قياساً لباقي العالم . هذا مايبينه الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

معدلات الولادات والوفيات وتزايد السكان

(لكل ١٠٠٠ من السكان)

	وسطي ١٩٦٠-١٩٦٨		المعدل السنوي لتزايد السكان(١)			
	الولادات	الوفيات	٤٠/١٩٣٠	٥٠/١٩٤٠	٦٠/١٩٥٠	٧٠/١٩٦٠
اسيا الجنوبية(٢)	٤٢	١٦	١٤ر٤	١٣ر٤	٢١ر٩	٢٦ر٧
اسيا الشرقية(٣)	٣٣	١٩	٧ر١	٧ر٦	١٥ر١	١٥ر٩
افريقيا	٤٥	٢١	١٥ر٣	١٥ر١	٢٢ر٧	٢١ر٥
امريكا اللاتينية	٤١	١١	١٨ر٦	٢٢ر٧	٢٧ر١	٢٨ر٧
اوقيانيا	٢٦	١٠	١٠ر٥	١٣ر٦	٢٢ر١	١٩ر٤
امريكا الشمالية	٢١	٩	٧ر٣	١٤ر٣	١٨ر٣	١٣ر٦
أوروبا	١٨	١٠	٦ر٨	٦ر٢	٨ر٢	٨ر٤
الاتحاد السوفياتي	٢٠	٧	٢ر٦	١ر٨-	١٧ر٤	١٢ر٧

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية لهيئة الامم المتحدة ، ١٩٦٧ و ١٩٧١ .

(١) بما في ذلك الهجرات .
(٢) بما في ذلك الجزء الآسيوي والجزء الاوروبي من تركيا .
(٣) مع اليابان وبدون الاتحاد السوفياتي .

سابعاً – حجم الاستثمارات :

تعاني الدول المتخلفة من انخفاض التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض معدل الاستثمار ، ويبدو من حجم رأس المال الثابت نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي ومقارنة للدول المتخلفة مع الدول المتقدمة كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

تكوين رأس المال الثابت بالنسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي

دول متقدمة		دول متخلفة	
الولايات المتحدة (١٩٧٥)	١٨,١٦	المغرب (١٩٧٢)	١٣,٠٢
كندا (١٩٧٥)	٢٤,١٢	كولومبيا (١٩٧٣)	١٨,٦
ألمانيا الاتحادية	٢١,٠٧	الباكستان (١٩٧٤)	١٩,٢٨
انكلترا (١٩٧٤)	١٩,٧٢	سيلان (١٩٧٤)	١٣,٥
فرنسا (١٩٧٤)	٢٦,٢٢		

المصدر : ألبرتيني ، المرجع السابق ذكره ، ص (٣٩) عن الاحصائيات المالية الدولية ، أيار ، ١٩٧٦ .

نلاحظ من الجدول السابق أن الدول المتخلفة تخصص في المتوسط أقل من ١٥٪ من الناتج القومي الإجمالي من أجل تكوين رأس المال الثابت ، في حين تخصص الدول المتقدمة نسبة أعلى من ذلك بكثير وتتجاوز في المتوسط نسبة ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن النسب التي تخصصها الدول المتخلفة والتي يظهرها الجدول السابق هي أعلى من النسب الحقيقية بسبب تقدير بخس للناتج القومي الإجمالي فيها من ناحية وبسبب ضخامة استثمارات الشركات الأجنبية فيها من ناحية أخرى . هذا يعني أن معدل الاستثمار في البلدان المتخلفة هو أقل بكثير من النسب المذكورة .

الفقرة الثانية : المؤشرات الاجتماعية

من أجل معرفة الوضع الاجتماعي في الدول المتخلفة ، لابد من إلقاء الضوء على الوضع الديمغرافي والصحي والتعليمي .

أولاً – المؤشرات الديمغرافية :

يؤثر النمو الديمغرافي عادة على التنمية ، حيث يشكل عنصراً من عناصرها ، لأنه

ب ـ الإصابة في الأمراض :

الفقر ، وسوء التغذية ، وضعف العناية الصحية ، يظهر على شكل مؤشر صحي هام في الدول المتخلفة وهو ارتفاع نسبة الأمراض وبخاصة تلك التي تصيب الجماهير الفقيرة وتكون سبباً للتخلف ومسببة له . والجدول التالي يبين عدد الإصابات المسجلة عن الجدرى والكوليرا وهي الأمراض المنتشرة في الدول المتخلفة .

جدول رقم (١٥)

عدد الاصابات المسجلة عن الجدري والكوليرا (بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧)

	الجدري		الكوليرا	
١٩٦٢	٨٨٦	٩٧	٢١٢	٤٦
١٩٦٣	٩٩٦	١٢٢	٣٢٠	٦٧
١٩٦٤	٦٦٠	٥٩	٠٥٠	٧٩
١٩٦٥	٦٠٣	٥٤	١٠٢	٥٣
١٩٦٦	٣١٤	٦٨	٤٢٨	٢٤
١٩٦٧	٢٠٢	١١٥	٥٧٠	٢٢
١٩٧٤	٣٦٣	٢١٨	٥٤٢	١٠٧

المصدر : ج. م. ألبرتيني ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٧) عن تقرير عن الأوبئة والحالة السكانية . لمنظمة الصحة العالمية ، ١٩٦٧ ، وتقرير الاحصائيات العالمية ، ١٩٧٦ .

ج ـ ضعف الخدمات الطبية :

بالإضافة إلى الفقر والمرض فإن الخدمات الطبية تكاد تكون منعدمة ، وتقاس هذه الخدمات عادة بنسبة عدد الأسرة في المستشفيات ونسبة عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان كما هو مبين في الجدول التالي :

الفصل الثاني

التنمـــــية

على هدى المنهج ذاته الذي سرنا عليه في الفصل السابق ، سوف نظهر الاتجاهات المختلفة في تعريف وفهم التنمية مؤكدين ظهور اتجاهين أيضاً في هذا المضار .

الأول : سوف نسميه بالتاريخاني لأنه يعتقد أن جميع الدول سوف تصل إلى حالة التنمية والتقدم وأن المسألة مسألة زمنية لأن هناك حتمية في مرور كافة دول العالم بالتخلف وبعد ذلك في وصولها إلى التقدم .

والثاني سوف نسميه بالبنيوي لأنـــه يرى بأن التنمية تتطلب تغيراً جذرياً في بنية هياكل اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ، وعليه فالتنمية ليست تلقائية بل عملية سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب تضافر جميع الجهود الداخلية والتخلص من الهيمنة الخارجية . وعلى أساس هذا التحليل سوف تختلف الأساليب المقترحة للتنمية لذا لابد من استعراضها . أي إننا سوف نقسم أبحاث هذا الفصل إلى بحثين :

الأول : يبحث في تعاريف ومفاهيم التنمية .

والثاني : يبحث في أساليب التنمية الاقتصادية .

وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تحسناً آخر لمعدلات وجود الأطفال في المدارس في الدول المتخلفة ، إلا أن ذلك لايعني بالضرورة السير في طريق التنمية لأن التعليم قد يكون له نتائج سلبية أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة ، كما أنه حتى يكون فعالاً يجب أن ترتبط برامجه مع برامج التنمية وتكون في خدمتها .

وقد تعطي نسبة المحررين من الأمية من مجموع السكان صورة أكثر وضوحاً حول المستوى التعليمي في الدول المتخلفة كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١٨)

نسبة غير الأميين من مجموع السكان البالغين في بعض الدول المتخلفة والمتقدمة

الدولـــة	٪	الدولـــة	٪
الحبشة (١٩٧٢)	٧	الفيليبين (١٩٧٢)	٧٢
مالي (١٩٧٢)	١٠	كولومبيا (١٩٧٢)	٧٤
زائير (١٩٧٢)	١٣	ارلندا (١٩٧٢)	٩٨
السودان (١٩٧٢)	١٥	اليابان (١٩٧١)	٩٩
المغرب (١٩٧١)	٢٠	الولايات المتحدة (١٩٧٠)	٩٩
الهند (١٩٧١)	٢٩		

Sources : ALBERTINI, op., cité, p. 31, Missions de la B.I.R.D.

يبين هذا الجدول حالة الأمية التي تعاني منها الدول المتخلفة حيث إنها حتى الآن تتجاوز ٧٠٪ من سكان الدول المتخلفة ، في حين استطاعت أغلب الدول المتقدمة القضاء نهائياً على الأمية .

جدول رقم (١٦)

مؤشرات الخدمات الطبية في بعض الدول المتخلفة والمتقدمة

الدولة	عدد السكان لكل سرير			عدد السكان لكل طبيب		
	٦٧/١٩٦٦	٧٠/١٩٦٩	٧٢/١٩٧١	٦٧/١٩٦٦	٧٠/١٩٦٩	٧٢/١٩٧١
مصر	٤٦٠	٤٧٢	٤٦١	٢٣٢٠	٢٠٠٤	١٥١٦
أثيوبيا	٢٤٩٠	—	٣٠٨١	٦٥٠٠٠	٧١٧٩٧	٧٣٣١٤
بوليفيا	٤٥٠	٥٢٢	—	٣٧٥٠	٢٣٠١	٢١١٧
أندونيسيا	١٤٧٠	—	١٤٥٢	٢٧٥٦٠	—	٢٠٠٢٨
الولايات المتحدة	١٢٠	١٢٣	١٤٥	٦٥٠	٦٦٩	٩٢٢
فرنسا	١٢٠	١١٣	٩٥	٨٥٠	٧٤٧	—
بولونيا	١٣٠	١٣١	١٢٩	٧٤٠	٩٥٩	٦٠٧
تشيكوسلوفاكيا	٨٠	٩٧	٩٩	٥١٠	٥٠٠	٤٣١

Sources: ALBERTINI, op. cité, p. 28, d'après O.N.U,Annuaires Statistiques, 1967, 1971, 1975.

ثالثاً ــ المؤشرات التعليمية :

تعتبر المؤشرات التعليمية من المؤشرات الهامة في وصف التخلف ، حيث تعاني الدول المتخلفة من انخفاض نسبة المتعلمين وارتفاع نسبة الأميين . يبين الجدول التالي المعدلات المنخفضة لمجموع الطلاب بالنسبة للسكان في السن الدراسية في الدول المتخلفة مقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة .

جدول رقم (١٧)

معدل وجود الأطفال في المدارس (النسبة المئوية للطلاب بالنسبة للسكان في سن التعليم)

الدولـــة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٧٣
أفريقيا	٢٧,٦	٤١,٢	٤٨,٨	٥١,٧
آسيا	١٥,١	٢٨,٦	٣١,٩	٣٤,٢
جنوب اوروبا	٢٥,٨	٧٣,١	٤٧,٠	٥٠,١
أمريكا اللاتينية	٤٨,٦	٦٣,٦	٧١,٧	٧٤,٤
الشرق الأوسط	١٩,٤	٣٦,١	٤٣,٩	٦٨,٩
الدول المتقدمة	٨٣,٧	٨٩,٠	٩٠,١	٩٢,٤

Sources : ALBERTINI, op., cité p. 30, d'après Unesco, Annuaire statistique, 1968, 1969, 1974.

المبحث الأول

التنمية : تعاريف ومفاهيم

مثلما فعلنا حين دراستنا للتخلف لابد قبل دراسة التيارات الأساسية تعريف وفهم التنمية الاقتصادية ، وطريق الوصول إليها والأساليب المتبعة لبلوغ هذا الهدف ، ولا بد من نظرة سريعة في مقدمة موجزة حول مؤشرات التنمية وإن كنا نعتقد أن هذه المؤشرات أيضاً لاتدل على وضع التنمية أو التخلف كما يجب التمييز قبل الدخول في مفهوم التنمية بين التنمية والنمو .

الفقرة الأولى : مقدمة ومؤشرات التنمية

وعى الانسان في العالم المتخلف مأساته المتمثلة في الهيمنة الأجنبية وتفكك الهياكل الاقتصادية الوطنية بفعل هذه الهيمنة والتبعية ، وما جره من عجز في اشباع الحاجات الأساسية للإنسان ، وتزايد وعي الإنسان بفعل الاتصال والمواصلات الذي فتح عينيه على المستوى الذي حققه العالم المتقدم بشقيه الرأسمالي والاشتراكي ، وإدراكه للفجوة المتزايدة بين تخلفه وبين تقدم هذا الجزء من العالم ، جعله يبحث بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق للخلاص ولتحقيق التنمية في البلدان المتخلفة .

من أجل تصوير هذه الحالة ، حالة الدول المتخلفة وحالة الدول المتقدمة في جوانبها المتعددة لجأ الاقتصاديون إلى عدد من المؤشرات الجزئية وإلى مؤشر عـام واحد . أما الجزئية والتي تبلغ أكثر من مائة مؤشر أحياناً[1] فتنقسم إلى مجموعات تهتم بعضها بالشروط الاجتماعية والسكانية (صحة ، سكان ، غذاء ، تعليم ، سكن ، الخ ...) ، ويهتم البعض الآخر بالأحوال الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، تجارة ، نقل ، خدمات ، مؤشرات رقمية ، الخ ...) حيث تهدف هذه المؤشرات جميعاً إلى تبيان أوضاع البلدان

---

١) معهد الأبحاث من أجل التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة رقم / ٧٠ – ١٠ / ، جنيف ، ١٩٧٠ .

ورفع مستوى المهارة العمالية . بينما تنصرف التغيرات الخاصة في هيكل الطلب على الناتج إلى مستوى توزيع الدخل وحجم وتركيب السكان وتغير أذواقهم » (١) .

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنه وإن كان كلاهما النمو والتنمية الاقتصادية تتضمن الزيادة في الناتج القومي أو في الدخل القومي أو في أي مؤشر آخر ، فإن النمو هو زيادة تلقائية ودون تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية أي إنه ربما لايتضمن أكثر من زيادة الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية ، على العكس فإن التنمية زيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، أي إنها تتضمن من حيث المفهوم مفهوماً أوسع من ذاك المتعلق بالنمو ، لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر ، اجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الانتاج ، وغالباً مايكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الانتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة (٢) .

وعلى هذا الأساس واستناداً لأخذنا في التيار البنيوي عند تحليلنا للتخلف فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط ، لأنها ليست فقط بحاجة إلى زيادة في انتاجها وزيادة في كمية وكفاءة العناصر الانتاجية المستخدمة وإنما إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة .

وبالتالي فإننا نميل إلى الاعتقاد في وجود تيارين أيضاً في تحليل مفهوم التنمية وفي تحديد مؤشراتها وعواملها : الأول سوف نسميه أيضاً « بالتاريخاني » لأنه يعتقد بأن التنمية هي تجاوز للتأخر واللحاق بالدول المتقدمة ، ويكون ذلك ببساطة باتباع تجربتها التاريخية من أجل الوصول إلى وضع مشابه للوضع الذي هي فيه . والثاني « بنيوي » لأنه

---

(١) د. بكري الناصر : « التنمية الاقتصادية » ، أمالي جامعية ، جامعة حلب ، ١٩٧٩ – ١٩٨٠ ، ص ٨
عن Ch. Bettelheim : « Planification et croissance » petite collection Maspero, chapitre III, 1971.

(٢) عبدالرحمن يسرى أحمد « دراسات في التنمية الاقتصادية » ، معهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية ، ١٩٧٣ ، ص (٧٧) عن :

— C. Kindleberger, « Economic development », p. 3.

— B. Okun and Richardson, « Economic development », p. 236.

الفقرة الثانية : مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية لابد من توضيح بعض التعابير منعاً للاختلاط . ولا سيما حول تعبيري النمو الاقتصادي La croissance économique والتنمية الاقتصادية Le développement économique أو التطور . وكذلك لابد من معرفة الفرق بينهما .

في اللغة هناك فرق واضح بين تعبير النمو وتعبير التنمية . فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو أحسن . أما تنمية الشيء فتعني فعل أو إحداث النمو . وهكذا يبدو منذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى واجراءات تهدف التغيير .

ولا يختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية وانسجام هذه المفاهيم مع ماقلناه سابقاً . ريمون بار يعرف النمو في كونه « عبارة عن الزيادة الحاصلة في السكان وفي الثروات المتاحة ويعرفه فرانسوا بيرو بالقول إنه « عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما » أي إن كليهما وأغلب الاقتصاديين معهم متفقون بأن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة .

بينما التنمية وعند جميع الاقتصاديين فتشمل النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاجتماعية والمؤسسات والعادات . ويذهب شارل بتلهايم أكثر في التمييز بين التنمية وبين النمو حين يعرفها بالقول إنها « بعث وانطلاق قوى معينة خلال فترة طويلة الأجل محدثة تعديلاً في متغيرات معينة كيما تتحقق زيادة كبيرة في الدخل . تختلف عن الزيادة البسيطة التي تحدث خلال دورة تجارية واحدة ، وتشابه تلك التي تحدث بين دورتين متتاليتين . بحيث تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إذا كان معدل التنمية أعلى من معدل زيادة السكان . وإذا كانت الحصيلة النهائية لعملية التنمية هي احداث تغيرات صاعدة في الدخل القومي . إلا أن هذه التغيرات ونتيجتها لاتتحققان إلا من خلال تغيرات مطابقة ومناسبة في الهيكل الانتاجي والإطار التنظيمي وعرض وطلب عوامل الإنتاج كاكتشاف موارد اضافية جديدة وترشيد الانتج وزيادة التجميع الرأسمالي

المتخلفة في جميع المجالات ومدى تقدمها مع الزمن ومقارنتها مع الأوضاع في الدول المتقدمة .

وأما المؤشر العام : فهو نقطة التلاقي بين بعض المؤشرات الجزئية الهامة من أجل إيجاد تقاطع بين هذه المؤشرات ، فمثلاً تحديد المؤشرات الجزئية المقابلة لمؤشر معين وهو متوسط الدخل الفردي يجب أن يكون الحالات المقابلة له مثل متوسط عمر الإنسان ونسبة الأطباء بالنسبة لعدد السكان ونسبة الأسرة في المستشفيات ، ونسبة التعليم ، الخ...

تجدر الإشارة منذ البداية إلى القول بأن هذه المؤشرات لاتقدم دلائل كافية عن تقدمأو تأخر بلد ما لأنه يعبر عنها غالباً في قيم نقدية تخفي وراءها موضوع الجودة والنوعية والخدمات غير النقدية ، وخير مثال على ذلك أن الدولة التي يكون فيها دخل الفرد السنوي ١٥٠٠ دولار لايعيش الفرد فيها بالضرورة في مستوى أعلى بثلاث مرات من مستوى معيشة الفرد الموجود في دولة دخل الفرد السنوي فيها ٥٠٠ دولار أي أقل بثلاث مرات . كما أن هذا الفرد لايعني أنه يعيش في مستوى أفضل بمرتين مما كان عليه عندما كان دخله ٧٥٠ دولاراً .

وأخيراً فإن هذه المؤشرات غير كافية لأنها لاتدل على التأثير السلبي لارتفاع هذه المؤشرات مثل : التلوث ، والازدحام ، وتأثير المواصلات ، وحتى إذا لوحظت هذه التأثيرات السلبية فإن عملية قياسها تبقى مستحيلة .

هذه الحال ، وضرورة تجاوزها ، دعت الاقتصاديين – سواء أكانوا في البلدان المتقدمة أم في البلدان المتخلفة – إلى الاهتمام في موضوع التنمية ، يدفعهم إليها عدد من الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى رأسها :

١ – الاستقلال السياسي للدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية ، ووعيها لأهمية استقلالها الاقتصادي واستغلال ثرواتها الوطنية وتحقيق إكتفائها الذاتي .

٢ – خوف الدول المتقدمة من أن التعاون الاقتصادي العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة سوف يتوقف مالم يتوفر لهذه الأخيرة أسباب النمو .

يعتقد بأن التنمية عملية ذاتية تهدف تغيير بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة والقضاء على المظاهر الثلاثة المميزة للتخلف فيه . لذا سوف نستعرض هذين التيارين تباعاً .

الفقرة الثالثة : التيار التاريخاني في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية

الاقتصاديون البرجوازيون الذين يعتقدون بأن التخلف ليس سوى تأخر عن التقدم ، وأن كل المجتمعات سوف تمر فيه قبل الانتقال إلى مرحلة التقدم ولهذا فهو مؤقت وصحي ، كما أن هناك حتمية في انتقال جميع المجتمعات إلى مراحل متقدمة ، ويمكن تسريع هذه العملية باتباع خطوات الدول المتقدمة . هؤلاء الاقتصاديون هم الذين ينتمون — وهذا منطقي — إلى الإتجاه التاريخاني الذي سوف نرى بعد قليل مظاهره وقبل ذلك لابد من معرفة ماذا يقصدون هم في التنمية لأن لها عندهم مفهوماً مختلفاً ويشبه إلى حد بعيد النمو .

جيرالد مايرGerald M. Meier يقول «إن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن »(١) ، حيث يبدو من هذا التعريف أن التنمية عملية مستمرة خلال فترة طويلة من الزمن وتؤدي إلى ارتفاع متواصل في الدخل القومي الحقيقي أي مثل حال النمو في استمراريته ومدته وآثاره . يؤكد ماير أن الزيادة يجب أن تحدث في الدخل القومي الحقيقي وليس في الدخل الفردي لأن آثار الدخل القومي سوف تنعكس على باقي المؤشرات بما في ذلك الدخل الفردي الحقيقي . حيث بين ماير في مكان آخر « أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي والتغير الذي يرافق هذا الازدياد . وبعد قياس مقدار التنمية بمدى ازدياد الدخل القومي الحقيقي ، يصح أن نقارن هذا المقدار بمدى التغير في عدد السكان للوصول إلى حجم الدخل الفردي الحقيقي . ذلك أن ارتفاع الدخل الفردي أو الناتج الفردي هو في ذاته انجاز ذو شأن . ولكن لايجوز اعتباره صنواً لارتفاع الرفاهية الاقتصادية ، كما لايجوز اعتباره صنواً للرفاهية الاجتماعية دون تحفظات واعتبارات اضافية »(٢) .

---

(١) جيرالد ماير وروبرت بولدوين : « التنمية الاقتصادية » ، الجزء الأول ، الطبعة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص(١٨ — ١٩) .

(٢) جيرالد ماير وروبرت بولدوين ، المرجع السابق ، ص (٢٧ — ٢٨) .

منها الدول المتخلفة من الدول المتقدمة . أو كما يقول بوقاحة جيرالد مايير : « إن للتأخر في مباشرة عملية التنمية بعض المميزات، منها تمكين البلد المتأخر تجنب بعض أخطاء (وأكلاف) التنمية في القرن التاسع عشر ، والسماح للبلد المتأخر من « اقتراض » بعض انجازات البلدان الغنية دون الاضطرار للمرور بكامل مجرى التنمية التاريخي الذي مرت به البلدان المتقدمة خطوة خطوة ، ... ، التنمية في القرن التاسع عشر لم تكن هدفاً متعمداً ، كما أن السياسات والاجراءات المراد بها تحقيق التنمية كانت مفقودة »(١) .

وتبدو جلياً صفاقة هذا الاتجاه ، وضآلة منطق أنصاره . حين يرى أن تأخر البلدان المتخلفة عن ركب التقدم كان لصالحها ، لأن تنميتها سوف تكون أسهل بوجود التقدم وبمساعدته .

ثالثاً ــ اتباع أسلوب وطريق الدول المتقدمة في التنمية يتطلب من الدول المتخلفة أن تؤمن **الموارد والعناصر** التي ساعدت الدول المتقدمة على التقدم ، أي تلك التي أدت إلى نشوء المجتمع الرأسمالي(٢) .

رابعاً ــ هذا التيار وهو ينصح الدول المتخلفة باتباع نهج الدول المتقدمة يدعوها إلى تقليد **أنماط الإنتاج والإستهلاك الغربية** رغم أن أنماط الانتاج تلك كانت السبب في حدوث التقدم والتخلف ، ولا يعقل أن تتبع الدول المتقدمة والدول المتخلفة نفس هذه الأنماط بآن واحد . أي لايمكن تشابه أنماط الانتاج والاستهلاك بين المركز والأطراف ، لأنه لايعقل أن يوجد الشيء ونقيضه في آن واحد أي في المركز والأطراف في وضع وسلوك المركز .

خامساً ــ يعني هذا التيار أيضاً **تقليد النهضة الفكرية والاجتماعية** التي مرت بها اوربا رغم أن تلك النهضة اتخذت تاريخ وتقاليد وأعراف وواقع مميز ، ولا يمكن استقاط عناصر ومكونات مجتمع ما على مجتمع آخر يختلف معه في التاريخ والدين وبالمفاهيم الحضارية والاجتماعية .

سادساً ــ يلتقي أنصار هذا التيار في تحليلهم للتنمية مع التحاليل المستندة **إلى النمو** ، لأن التنمية عندهم هي مسألة تطور كمي في بعض المؤشرات الاقتصادية . أي هي مسألة

---

(١) جيرالد مايير السابق ، نفس المرجع ذكره . ص (٤٧١) .

(٢) مصطفى حسن علي ، المقال السابق ذكره . ص (٥) .

أولاً – تسير جميع المجتمعات على طريق الصعود من القديم إلى الحديث ، أي من المجتمع البدائي إلى المجتمع الحضاري البرجوازي المتقدم . أي إن **هذا التيار يعتقد بالمراحل الزمنية** . فأنصاره يؤمنون مثلاً في الأفكار التي صاغها فريدريك ليست حول المراحل ومن أن أي مجتمع سوف يمر في خمس مراحل تنتقل به من المجتمع البدائي إلى المجتمع المتقدم وهي : المرحلة الهمجية ، والمرحلة الرعوية ، والمرحلة الزراعية ، والمرحلة الزراعية – الصناعية ، والمرحلة الزراعية – الصناعية – التجارية . كما تبنى أنصار هذا التيار اطروحات روستو حول مراحل النمو ، أي أنهم يؤمنون مثله بأن أي مجتمع سوف يمر بالمراحل الخمس : مرحلة المجتمع التقليدي ، ومرحلة التهيؤ للإنطلاق ، ومرحلة الانطلاق ، ومرحلة السير نحو النضوج ، ومرحلة الاستهلاك الواسع ، كما سوف يمر معنا عند الحديث حول نظريات التنمية الاقتصادية في الفصول القادمة .

التخلف ، وكذلك التنمية ، إذن هما مرحلة زمنية لابد أن تمر بها جميع المجتمعات بدءاً من المجتمع البدائي – التقليدي – المتخلف ، وصولاً إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي المتقدم الغربي ، أي المجتمع الذي تسود فيه مفاهيم الحرية الاقتصادية والندرة والمنفعة والحساب الحدي والعقلاني ، ... الخ ، وسوف يكون النموذج المنشود هو ذلك النموذج الشبيه بنموذج « العالم المتقدم » الممثل في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان . التنمية تأخذ في مفهوم هذا التيار معنى اللحاق Rattrapage بالعالم المتقدم وذلك باتباع نفس تجربته التاريخية وبالتالي المرور في نفس المراحل التي مر بها ذاك العالم .

ثانياً – لابد من الاعتماد على دول التقدم ، استناداً إلى صيغ ونظريات عديدة وضعت في سبيل ذلك منها : « انتقال النمو » ، « والنمو بالانتشار » ، وباسم استراتيجيات تنموية تدور كلها حول صياغات وسبل جاهزة ومعممة للتطبيق في العالم الثالث من أجل مساعدته في التغلب على مصاعب الطريق وصولاً إلى الهدف(١). هم يعتقدون أن التنمية ليست سوى عملية تقليد لتجربة البلدان الرأسمالية المتقدمة وسير على طريقها وبمساعدتها ، بل وأكثر من ذلك إن التخلف جاء لصالح البلدان المتخلفة لأنها يمكن أن تصل إلى التقدم بسهولة أكثر من تلك التي واجهتها الدول المتقدمة بسبب المساعدة التي يمكن أن تستفيد

---

(١) جيرالد مايير ، المرجع السابق ذكره ، الجزء الأول ، ص (٤٧١) ،وقد رد على هذه الأطروحة وبجدارة فائقة كاظم حبيب في مؤلفه « مفهوم التنمية الاقتصادية » ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٨٠ .

هذا لايعني أن أنصار هذا التيار لايعترفون بأن عملية التنمية تتأثر في عناصر الانتاج وفي الطلب على المنتجات حيث يقول : « إن عملية التنمية تتم في نطاق عرض العناصر الانتاجية الأساسية ، وفي نطاق تركيب أو تكوين الطلب على المنتوجات بغية تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي كحجم وكمعدل خلال فترة طويلة من الزمن »(١) .

الحديث عن التنمية في هذا المستوى فقط لامعنى لها في العالم المتخلف ، إضافة إلى أن هذه العملية — ولأنها أصبحت تشبه النمو — صورت وكأنها واحدة في اقتصاد متخلف وفي اقتصاد متطور ، لأنها لاتتضمن فكرة التغيير في الاقتصاد المتخلف . لذلك كان لابد لجيرالد مايير من أن يستدرك بالقول إن هذه العملية تختلف في الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية « إن آراء الاقتصاديين النيوكلاسيكيين من حيث اشباع الشروط والحدية لايفيد وحده في تفهم مشاكل التنمية الحدية الصغيرة ، بل التغيرات الواضحة الحدود» (٢) ولهذا السبب فإن جيرالد مايير ومعه أغلب « الاقتصاديين التاريخانيين » يعتقدون أن التنمية في الدول المتخلفة بحاجة إلى تبدل واضح الحدود (وليس إلى تبدل غير واضح الحدود مثل النمو) وإلى تدخل القطاع العام عن طريق الدولة في الحياة الاقتصادية وفي عملية التبدل شريطة أن يكون تدخل هذا القطاع محدوداً وجزئياً وبالاشتراك مع القطاع الخاص(٣) ، وهذا الموقف منسجم مع موقف كينز الذي يقول إنه لامجال للتساؤل حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإنما حول كيفية هذا التدخل . من خلال هذا التحليل نستخلص (٤) أن التيار التاريخاني يرى في التنمية عدة نقاط هي :

---

(١) جيرالد مايير ، المرجع السابق ذكره ، ص (٢٧ — ٢٨) .

(٢) جيرالد مايير ، المرجع السابق ذكره ، ص (٢٧ — ٢٨) .

(٣) انظر حول تفاصيل موقف جيرالد مايير من ضرورة التبدل في الدول الفقيرة وشروطه المرجع السابق ، ص (١٦٤) .

(٤) انظر كذلك تعليقات كل من طلال بابا ومصطفى حسن علي على أفكار جيرالد مايير وباقي أنصار هذا الاتجاه في :

١) طلال البابا : « قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث » دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢) مصطفى حسن علي : « نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد » ، دراسات عربية ، العدد ٦ ، نيسان ١٩٨٣ ، ص (٥) .

صعود طبيعي من حالة تخلفية إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني . ولأنها مؤشرات فإنها تأخذ شكل مقاييس كمية ، مثل : نمو الناتج المحلي من أجل تضييق الفجوة بين العالم المتقدم والمتخلف ، أي إن التنمية هي زيادة في الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي دون ملاحظة توزيع هذا الناتج أو هذا الدخل ولاكيفية الحصول عليه . نماذج التنمية عندهم لاتختلف عن نماذج النمو فهي محصورة في التركيز على بعض العلاقات الفنية بين المتغيرات المختلفة ، وهي ليست سوى « نماذج جاهزة يوصى بتطبيقها في العالم الثالث مع أنها صممت في أغلبها تبعاً لخبرات وتجارب وظروف نمو البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وانطلاقاً من فكر نيوكلاسيكي لاينشغل سوى بمهمة أساسية هي تبرير تناقضات النظام الرأسمالي والدفاع عنه باعتباره النموذج الأمثل والمنشود »(١) .

سابعاً ــ لأن أنصار هذا التيار يستندون إلى التحليل النيوكلاسيكي الذي يعتبر أن التنمية (أو بالأحرى النمو) ليست سوى الوصول إلى مستوى من العمالة بكاملها عن الاستثمار ، أي أن الاستثمار هو العامل المولد للدخل وهو الخالق للقدرة الانتاجية كما يؤكد نموذج هارود ودومار ، فإن تحليل هذا التيار **يركز بصورة أساسية على دور رأس المال** ، باعتباره عاملاً استراتيجياً وبالتالي الإنسان هو العامل الحاسم في عملية التنمية لعدة أسباب كما سنرى في التحليل البنيوي في البحث القادم .

ثامناً ــ يبرر هذا التحليل عند اختيار سياسة التصنيع ، **سياسة احلال الواردات** أو التصنيع من أجل التصدير ، وكذلك سياسة القروض والمساعدات الأجنبية . وسوف نرى في أبحاث هذا الكتاب خطأ هذه السياسات التي لن تقود إلى أي تغيير داخلي في بنى الهياكل الاقتصادية وإنما سوف تؤدي إلى زيادة الهيمنة الأجنبية والارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي .

تاسعاً ــ لايهمل هذا التيار فقط وكلياً ضرورة تبديل البنى والعلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج والتوزيع السائدة في العالم المتخلف ، بل وأفدح من ذلك فإن منطق هذا التيار **يستوجب المحافظة على الطبقات الاجتماعية السائدة** وعلاقاتها القائمة ، وبالتالي تفاوت الدخول لصالح الأغنياء **من أجل الحصول على الإدخار** اللازم لتراكم رأس المال اللازم في المحصلة لتمويل عملية التنمية .

---

(١) مصطفى حسن علي ، المقال السابق ، ص (٧) .

اقتصادي ثالث ينتمي في رأينا إلى التيار البنيوي يدعى شارل بتلهايم يذهب أكثر عمقاً في فهم التنمية حتى تتضمن ضرورة تبديل علاقات الانتاج القديمة ، إضافة إلى تبديل الهياكل الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ، وأهمية التخلص من الهيمنة ، للتنمية شمولية في عمق واقتصاد المجتمع حين يعرفها بالقول : « إنها التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر ، وأحياناً من المستحيل ، أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد ، ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الانتاج القديمة ، وعلاقات الملكية ، والعلاقات البشرية القديمة » (١) .

من خلال هذا التحليل نستخلص أن التيار البنيوي يرى في التنمية النقاط التالية :

١ — أن التنمية **عملية هدم** للبنى الاقتصادية المتخلفة القائمة ، لأنها بنى مفككة وهلامية ومتناقضة ، وبالتالي فهي بنى لاتساعد على البدء بالعملية التنموية بل تشكل عقبة أمام دمج القطاعات الاقتصادية وتحديثها وتطويرها. هذا يعني أن العملية التنموية ليست على الإطلاق عملية تنمية (تعظيم) لذلك القديم المعوق بل عملية هدم له واستبداله بجديد متكامل ومنسجم . كما أن التنمية كي تكون كذلك يجب أن تتضمن عملية هدم لعلاقات الانتاج القائمة ، تلك العلاقات التي تعرقل عملية نمو القوى المنتجة اللازمة لأي تنمية شمولية وذاتية ومستقلة .

٢ — أن التنمية **عملية بناء** لبنى اقتصادية جديدة ، مترابطة وانتاجية ، وهي كذلك عملية بناء لعلاقات انتاج يسيطر فيها المنتجون على عملية الانتاج كي تكون تلك العملية في النهاية في خدمتهم .

٣ — أن التنمية **عملية تغيير** في أنماط الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك ، وذلك كي يمكن من ناحية انتاج مايطلبه الجماهير لاماتطلبه بعض الشرائح الاجتماعية الباذخة ، وتغيير نمط الاستهلاك القائم والمقلد للمجتمع المتقدم سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو اساليب الحياة الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى . المشكلة إذن في عملية التنمية هو انتقاء أنواع السلع التي يجب انتاجها ولمن توجه ، ومن يستطيع الوصول إليها .

---

(٣) شارل بتلهايم : « التخطيط والتنمية » ، الطبعة العربية ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص (٥٨ — ٥٩) .

هذا يعني أن فورتادو حتى وهو يبحث في الجانب الاقتصادي البحت للتنمية الاقتصادية يراها ممثلة أولاً في رفع الانتاجية والتقنية وهو يدرك دور جميع العوامل الاقتصادية والايديولوجية والاجتماعية في التأثير بهذه الانتاجية . ثم يضيف فورتادو أن التنمية تغيير بنيوي لكنه قابل للحساب الكمي بواسطة الانتاج المشبع لحاجات أساسية وليس لحاجات الشرائح الاجتماعية الطفيلية الجديدة عندما يقول : « التنمية هي زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية ، أي زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة ، في وحدة زمنية ، ولدى جماعة معطاة ، يتعلق الأمر إذن بمفهوم يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي» (١) .

من تعريف التنمية هذا ، يبدو إذن ، على أنها وإن كانت عملية تبديل في البنى الاقتصادية والاجتماعية فهي عملية قابلة للقياس الكمي لأنها يجب أن تؤدي إلى زيادة في الدخول الحقيقية أو بمعنى آخر في كميات السلع والخدمات المنتجة والموجهة للجماعة المنتجة نفسها . أي سلع وخدمات موزعة توزيعاً عادلاً يعطى الطبقات الاجتماعية صاحبة الانتاج والتي زادت انتاجيتها ثمرة انتاجها . وهذا يعني أن التنمية في منظور هذا التيار تعني أيضاً الوصول إلى وضع جديد انساني ومستقل وهادف إلى التغير والنمو والعدالة الاجتماعية .

ويذهب في التعبير عن هذا الاتجاه أكثر ل.ج. ولنسكي حين يعرف التنمية قائلاً إنها : « تعني اللحاق بالدول المصنعة ، واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا ، والقضاء على الجوع والقذارة والمرض ، ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان ، والتحرر من الاعتماد على انتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة ، وتطوير الصناعة ، وتنحية الأجانب عن مراكز التسلط في اقتصادياتها ، وتحقيق الاستقلال القومي ، ... ، كما تعني الاشتراكية لأن ملكية الدولة وتسييرها لأهم وسائل الإنتاج تعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق المجتمع الاقتصادي المتقدم » (٢).

نلاحظ من هذا التعريف أن ولنسكي يعطي التنمية تعريفاً أشمل ويجعلها مرتبطة بالتحديث والعدالة الاجتماعية ، والتحرر الاقتصادي والاشتراكية .

---

(١) تشيسلو فورتادو ، المرجع السابق ذكره ، ص (١١٥) .

(٢) ل.ج. ولنسكي : « التخطيط والتنفيذ في التنمية الاقتصادية » ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ ص (٣٢ - ٣٣) .

الفقرة الرابعة : التيار البنيوي في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية

خلافاً لما يفهمه ويدعو إليه التيار الذي سميناه بالتاريخاني ، يفهم التيار البنيوي التنمية كعملية ايديولوجية وسياسية واقتصادية . تدخل أعماق اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة بهدف هدم الهياكل القديمة (الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها) وتبنى مكانها هياكل حديثة ومتطورة ومتكاملة . ويكون هذا الهدم والبناء بتأثير متغيرات داخلية محددة . وعلى أساس البحث والإبداع من أجل الأهداف الجذرية الشاملة .

يمثل هذا الاتجاه اقتصاديو أمريكا اللاتينية . الذين هم بعكس الباحثين والاقتصاديين العرب راحوا يحللون العوامل الداخلية للتخلف في بنية الاقتصاد والمجتمع ، وعلى رأس هؤلاء فورتادو الذي يعرف التنمية بالقول : « التنمية الاقتصادية هي إدخال تركيبات جديدة لعوامل الانتاج تنزع إلى زيادة انتاجية العمل . والتقنية الحديثة هي مجموع القواعد التي يسمح تطبيقها بالحصول على زيادة هذه الانتاجية . إن الدخل القومي الحقيقي . أي كمية السلع والخدمات الموضوعة تحت تصرف السكان تزيد بصورة موازية لزيادة الانتاجية عندما لاتتدخل بعض العوامل .... ومن جهة أخرى فإن زيادة الأجور الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود فعل تميل إلى تعديل بنية الطلب . وهكذا نلاحظ سلسلة أفعال متداخلة ترفع بها زيادة الانتاجية الدخل الحقيقي . وتجبر زيادة الطلب الناتجة عن هذه الزيادة إلى تغير في بنية الإنتاج . إنه شيء أساسي إذن للشروع بدراسة للتنمية الاقتصادية . معرفة آلية زيادة الانتاجية وطريقة رد فعل الطلب نتيجة ارتفاع مستوى الدخول » (١) (٢) .

---

(١) تشيلو فورتادو : « النمو والتخلف » . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص (٩٤) .

(٢) ويؤكد فورتادو على دور انتاجية العمل في احداث التنمية الاقتصادية حين يضيف قائلا : « عندما تكون الانتاجية ضعيفة جداً فإن قسماً هاماً من جهاز الانتاج يخصص لإرضاء الحاجات الأساسية للسكان . ويلاحظ أن ٨٠ ٪ وأكثر من السكان العاملين يعملون في الاقتصاديات المتأخرة بغية ارضاء حاجات معيشة الجماعة . وفي مستوى للانتاجية منخفض كهذا يكون الفائض الجاهز لارضاء حاجات استهلاك أكثر تنوعاً أو لتغطية استثمارات ، منخفضة جداً ، بل غير موجودة بصورة عملية ؛ وإنه من الصعب جداً ، ضمن هذه الشروط ، ادراك أن تراكم رأس المال ينتج من اندفاعات مكونة داخلية . ولما كانت الدخول موزعة بصورة غير متساوية جداً في هذه الاقتصاديات ، فإنه ينشأ طلب على السلع غير الزراعية وعلى الخدمات ، يصدر عن أقلية مميزة ويحتد كل الامكانيات التي لم تخصص في جهاز الانتاج لارضاء حاجات معيشة الجماعة بمجموعها . » (فورتادو ، المرجع السابق ذكره ، ص (٩٥)) .

٤ ـ أن التنمية **عملية شمولية ومتكاملة** . أي لاتقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل الجوانب الاجتماعية والفكرية والسياسية . ولا يكفي كي تحقق التنمية تحقيق زيادة في الناتج القومي ولا حتى تحقيق زيادة في الإنتاج أو تبديل البنى الاقتصادية . وإنما يجب رفع المستوى الاجتماعي والفكري والثقافي وكذلك مستوى الوعي والممارسة السياسية .

٥ ـ أن التنمية **يجب أن تتركز على الإنسان** . لأنه أداتها ولأنه المستفيد منها . وحتى تصبح التنمية بهذا الشكل فهي ليست مجرد تنمية للأشياء ولكنها تنمية للإنسان أولاً وقبل كل شيء . ويثير هذا المفهوم عدة اعتبارات منها أن الإنسان يجب أن يتحول من كونه عبارة عن كيان بيولوجي يحتاج فقط إلى اشباع لحاجاته الأساسية . إلى انسان يوجد ضمن مجموعة من الأفراد الأحرار المشكلين للمجتمع ويتحمل عبء المشاركة في تحديد أهداف التنمية وتنفيذها (١) .

٦ ـ أن التنمية **عملية ذاتية وداخلية** . أي عملية تعتمد على النفس . عصامية ولا تعتمد على العالم الخارجي في تمويل عملياتها كما يرى التيار التاريخاني . دون أن يعني ذلك عدم العمل على الاستفادة من العالم الخارجي والتقدم الذي حدث في باقي أنحاء العالم شريطة ألا تتحول هذه الاستفادة إلى تبعية للعالم الخارجي . مصادر التنمية موجودة داخل أي بلد متخلف ممثلة في الطاقة البشرية الهائلة وفي المواد الأولية المتاحة . كما أن التنمية يجب أن توجه نحو الداخل أي في خدمة تبديل وتثوير اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة . وهي بالضرورة ستكون كذلك لأنها يجب أن تهدف إلى هدم التركيب الاقتصادي والاجتماعي القديم من أجل احلال تركيب آخر مترابط ومتقدم .

٧ ـ **أن التنمية عملية سياسية** . تهدف تبديل علاقات الانتاج القديمة . وإقامة العدالة الاجتماعية . وإعطاء الجماهير المنتجة دورها . كي تستطيع اختيار قياداتها الإدارية والسياسية ديمقراطياً . وكي تستطيع العطاء والابداع .

---

(١) انظر : د. مصطفى حسن علي ، مقال سبق ذكره . ص (٢٤) .

الإنتاج المتزايد ولتأمين المواد الأولية وتدفق الذهب والفضة . سميت هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية التجارية . وتتصف هذه المرحلة بأن الأساليب الفنية للإنتاج لم تتغير وإنما تغيرت علاقات الإنتاج فبعد أن كان الصناع يعملون لحسابهم أصبحوا بفعل الاكتشافات الجغرافية واتساع الأسواق وازدياد الطلب على المنتجات ، يعملون لدى رأسمالي يملك رؤوس الأموال الكافية لتوسع الانتاج ويتلائم مع الأسواق المتزايدة والمتنوعة .

ب ـ الثورة الفكريـــة :

إذ سبقت الثورة الصناعية عدة تحولات في مجال الفكر تثق في الإنسان وحقه في الحرية وتؤكد قدرته على المحاكمة العقلانية واستعمال عقله في تحليل الظواهر المحيطة به ، وقد عبرت عن هذا الفكر الجديد اطروحات الفلاسفة الفرنسيين من أمثال فولتير وجان جاك روسو وديدرو وكان من نتائج هذه الأفكار الجديدة أنها هزت قواعد المجتمع القديم وفتحت المجال أمام الثورة الصناعية . كما أن هذا الفكر الجديد الذي يقدس الفرد ويحترم النزعة الفردية ويلغي جميع القيود التي تقف أمام حرية الإنسان السياسية والاقتصادية ، فتح الباب واسعاً أمام نشوء طبقة رأسمالية تملك المال وتوسع الانتاج وتهدف إلى الربح .

ج ـ الثورة الصناعية :

في جو من الحرية الاقتصادية حدثت جملة اكتشافات استخدمت في قطاع النسيج والتعدين والطاقة أدت إلى دفع عملية الانتاج وتطويرها . وأهم هذه الاكتشافات اكتشاف المكوك ، والنول الميكانيكي ، والمغزل ، والآلة البخارية ، الخ ... هذه الاكتشافات العديدة دخلت ميدان الصناعة فحسنت وسائل الإنتاج ووسعت الإنتاج وخلقت صناعات جديدة مستغلة توفر المواد الأولية والأسواق العالمية الجديدة ، لذا فقد كانت بحاجة إلى حملات مستمرة على العالم الجديد وكانت تعاني أحياناً من بعض الاختناقات التي تولد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية .

د ـ التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية :

ساعدت الثورة الصناعية على قيام تحالف بين الحكام والرأسماليين الجدد أدى إلى سقوط سلطة الإقطاع وقيام سلطة جديدة في خدمة البرجوازية الناهضة ، لذا كان على هذه السلطة إلغاء الحماية الجمركية التي تعترض انتقال البضائع ، واطلاق العنان أمام البرجوازي الصناعي الجديد . كما أن استغلال الثورة الصناعية واكتشافاتها التقنية وتطور أساليب

الاتجاه من الاقتصاديين المؤيدين للأسلوب الرأسمالي في التنمية وجدوا أن اقتصاديات الدول المتخلفة لاتسمح لها – نتيجة عجزها وضعفها وتفككها – من اتباع اسلوب التنمية الرأسمالي ، لذا نصحوا هذه الدول بالاعتماد على الدول المتقدمة والقبول بهيمنتها عن طريق ماسمي بالاستعمار أو الوصاية أو الانتداب أو المساعدات في أضعف الإيمان .

ولا داعي للتأكيد منذ البداية على فشل هذا « الأسلوب الاستعماري في التنمية » **وإظهار النتائج المأساوية** التي أعطاها للدول المتخلفة والمتمثلة في **هيمنة** اقتصاديات الدول المستعمِرة على اقتصاديات الدول المستَعمَرة ، **وتفكك اقتصاديات** هذه الأخيرة ، **وارتباط** بعض قطاعاتها مع العالم الخارجي ، واستنزاف ثرواتها من قبل الدول المستعمِرة وتفاقم الانقسامات في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ، وجعلها في النهاية مزرعة للدول المستعمِرة الرأسمالية . لقد كان هذا الأسلوب بإيجاز وراء كافة المظاهر التي يعاني امنها اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة والتي رأيناها في حديثنا عن الاتجاه البنيوي في تحليل التخلف ، فما هو أساس هذا الأسلوب **ولماذا نجح** في تطوير الدول الرأسمالية وما هي عناصره وكيف كانت مسيرته وأين وصل ؟ وما هي الأزمات التي يعاني منها ، وأخيراً وخصوصاً ، **لماذا لايصلح** للدول المتخلفة . من أجل الإجابة على هذه الأسئلة لابد من الحديث عن نشوء الأسلوب الرأسمالي ، وأسسه ، وعيوبه ، وعدم صلاحيته لتنمية الدول المتخلفة .

أولاً – نشأة الأسلوب الرأسمالي وتاريخه :

نقصد بالأسلوب الرأسمالي ، ذاك النظام الاقتصادي الاجتماعي المميز باسلوبه في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والمعتمد على قوانين معينة وقد جاء هذا الأسلوب بعد الأسلوب الحرفي في القرن السادس عشر وتوطد في القرن الثامن عشر . وسمي رأسمالياً لأنه يعتمد على رأس المال أو لأنه يقوم على التوسع في استخدام رأس المال الفني في الانتاج قياساً على الأساليب التي سبقته . ولقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى نشوء الرأسمالية وبدأت منذ القرن الخامس عشر أهمها :

أ – الاكتشافات الجغرافية :

التي أدت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى توسع المبادلات التجارية وإلى اكتشاف العالم الجديد عام ١٤٩٣ ، مما أدى إلى خلق أسواق تجارية لتصريف

البحث الثاني

أساليب التنمية الاقتصادية

رأينا أن للانتماء إلى تحليل التخلف على أنه تأخر عن التقدم ، أو ماأسميناه بالتيار التاريخاني ، أو الانتماء إلى تحليل التخلف على أنه ظاهرة معقدة بنيوية مسببة بفعل البلدان المتقدمة وتظهر على شكل ازدواجية وتفكك في الهياكل الاقتصادية وتبعية وعدم امكانية اشباع حاجات الإنسان الأساسية ،رأينا أن الانتماء إلى أحد التحليلين كان وارء الاختلاف في تعريف التنمية وفي فهم آليتها .

كذلك فإن هذا الفهم المختلف كان وراء اختلاف الأساليب المتبعة والمقترحة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة،تلك الأساليب التي سوف نتناولها في هذا البحث حيث نستطيع تمييز ثلاثة أساليب ندرسها تباعاً وهي :

أولاً : الأسلوب الرأسمالي في التنمية .

ثانياً : الأسلوب الاشتراكي في التنمية .

ثالثاً : الأسلوب الخاص في التنمية .

الفقرة الأولى : الأسلوب الرأسمالي في التنمية

ولد هذا الأسلوب،الذي ينصح الدول المتخلفة باتباع طريق تطور الدول الرأسمالية، نتيجة فهم خاطىء ، أو أريد له أن يكون خاطئاً ، للتخلف وللتنمية . وموجز هذا الفهم المغلوط أن التخلف ظاهرة مؤقتة وطبيعية تمر فيها كل الاقتصاديات والمجتمعات والشعوب، وسوف تنتقل هذه المجتمعات التي تشبه ظروفها وأوضاعها ظروف وأوضاع الدول المتقدمة قبل عملية اقلاعها ، آلياً وحتمياً إلى وضع التقدم **شريطة أن تحذو حذو الدول المتقدمة في تجربتها التنموية** . أي أنه ما على الدول المتخلفة إلا أن تتبع أسلوب التنمية الموجود في الدول الرأسمالية كي تكون العملية طبيعية وتلقائية وسهلة وسريعة . لكن أصحاب هذا

الإنتاج وتوسع الإنتاج نفسه أدى إلى خلق طبقة عمالية يزداد استغلالها يوماً بعد يوم . وأدى تطور المعامل الصغيرة إلى خلق طبقة من المستحدثين . أي أن المجتمع انقسم إلى طبقتين : الأولى تملك رأس المال وبالتالي وسائل الانتاج ويعود لها الربح . والثانية لاتملك إلا قوة عملها ولا تحصل إلا على أجر زهيد .

ثانياً ـ أسس الأسلوب الرأسمالي :

يهدف الأسلوب الرأسمالي إلى استغلال التقدم التقني والوضع الفكري والسياسي من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن للرأسماليين . ويستند في ذلك على عدد من الأسس أهمها :

أ ـ الملكية الفردية :

أساس الرأسمالية هي حق الأفراد في تملك مختلف وسائل الانتاج والاستهلاك . أي حق الأفراد في امتلاك المشاريع التي يريدون والتي تحقق لهم أكبر ربح ممكن . وقد أدى الاعتراف بالملكية وصيانتها إلى خلق طبقتين : الأولى تملك وسائل الانتاج . والثانية قوة العمل التي تعمل على تلك الوسائل . وتتحمل الأولى مخاطر الشروع وتكون مسؤولة عنه وتحصل على عوائد على شكل أرباح . بينما تعمل الثانية بأمر الأولى وتحصل على عوائد على شكل أجور .

ب ـ الحرية الاقتصادية :

أي ترك الحرية للرأسماليين في تحديد الإنتاج كماً ونوعاً .وحريتهم في كيفية التصرف بثرواتهم وفي الادخار والعمل . بينما يترك للدولة مهمة الدفاع والأمن والأعمال التي يعزف عنها الأفراد . والحرية الاقتصادية جاءت نتيجة الاعتقاد في قدرة الفرد على تحديد مصلحته ووجود انسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة . كما تستند هذه الحرية على نظام عفوي يعمل على إقامة التوازن بين الإنتاج وحاجات المجتمع . في وجود المنافسة . في مثل هذا النظام الذي تسود فيه المنافسة يسعى الأفراد لتحقيق منفعتهم الشخصية التي تحملهم لخدمة الصالح العام .

ج ـ المنافسة وآلية السوق :

الرأسمالية نظام عفوي يتحقق فيه اشباع حاجات الأفراد بشكل طبيعي شريطة

٢ ــ مما يؤدي إلى حدوث أزمات فيض الانتاج . حيث يكون هناك نقص في الاستهلاك نسبة للإنتاج . وينتج نقص الاستهلاك هــذا لأن الرأسماليين يملكون قدرة شرائية تفرق ميلهم للإستهلاك . في حين يملك العمال قدرة شرائية لاتكفي لاشباع ميلهم للاستهلاك . أي إن الرأسماليين يمتلكون دخلاً أكثر ممــا يلزمهــم للاستهلاك وبالتالي إلى تصريف الانتاج المنتج من قبل العمال . في حين أن العمال يملكون دخلاً أقل مما يلزمهم للاستهلاك وبالتالي لايستطيعون المساهمة في تصريف الإنتاج الذي أنتجوه

٣ ــ مما يؤدي إلى سعي الرأسماليين لطرد نسبة من العمال بحيث يبقى مستوى الانتاج هو ذاك الذي يحقق لهم أعلى نسبة ممكنة من الربح . وهذا يعني التزايد المستمر لنسبة العمال العاطلين عن العمل .

ج ــ النتائج المفجعة للإستغلال على الصعيد العالمي :

كان لا بد للرأسمالية في طور تطورها ونموها من البحث عن الأسواق اللازمة لتصريف منتجات صناعاتها الناشطة وتأمين المواد الأولية اللازمة لها . وقد كان لها ذلك تحت شعار ماسمي بالتقسيم العالمي للعمل أو بنظرية ريكادو في التجارة الخارجية . إذ عن طريقهم سيطرت الرأسمالية على المناطق العالمية التي تخلفت عنها سواء أكان ذلك بالطرق العسكرية أم بالطرق الاقتصادية . وبدأت تمارس نهب اقتصاديات الدول المتخلفة وانقسم العالم إلى قسمين : الأول متطور يملك التكنولوجيا والصناعة ويحتاج للأسواق الواسعة وللمواد الأوليــة . والثــاني متخلف يملك المــواد الأولية . الزراعيــة منهــا والاستخراجية . التبادل بين هذين القسمين من العالم كان يتم دائماً لصالح الأقوى . أي لصالح من يملك انتاجية عمل أعلى . وقد أدى هذا التقسيم العالمي السيء للعمل إلى استنزاف المواد الأولية للدول المتخلفة وإلى تردي شروط نموها الاقتصادي (تبعية . تفكك . تناقض اجتماعي وسياسي . ... الخ) وإلى تطور الاقتصاديات الرأسمالية وتمركز الاحتكارات العالمية . وأصبحت تبعية اقتصاديات الدول المتخلفة . حتى التي تحاول تقليد النموذج الرأسمالي . تبعية مطلقة للاقتصاديات الرأسمالية العالمية ممثلة في المركز . ويؤكد هذا الاستغلال السافر والمكشوف للاقتصاديات المتخلفة ضرورة خروج هذه الاقتصاديات من فلك الرأسمالية العالمية كي تستطيع أن تسلك سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

ثالثاً ـ مساوىء النظام الرأسمالي :

يعاني النظام الرأسمالي من مساوىء وعيوب كثيرة جعلته غير قادر على الاستمرار وبحاجة إلى كثير من الإصلاح أهمها :

آ ـ تعارض المصلحة الفردية مع المصلحة العامة :

عندما دافع سميث عن النظام الرأسمالي كان يعتقد أن الإنسان عندما يبحث عن منفعته الشخصية فإنه ينفع المجتمع بشكل عام . وهو في سعيه هذا من أجل خدمة نفسه يخدم المجتمع بشكل أفضل مما لو أراد الإنسان خدمة المجتمع مباشرة . أي إن هناك تناغماً بين المنفعة الشخصية والمنفعة العامة . وبفعل المنافسة ينتقل الرأسمالي الذي يملك حرية التصرف والحركة . إلى الانتاج الذي يحقق له أكبر ربح ممكن وهو الانتاج الذي يزداد عليه الطلب وبالتالي الذي يحقق منفعة المستهلكين . والعكس صحيح فعندما يقل الربح يعزف الرأسمالي عن هذا الإنتاج الذي قل عليه الطلب نسبة إلى السعر أي إن هناك توافقاً بين مصالح الرأسماليين ومصالح المستهلكين أو المجتمع .

لكن تطور النظام الرأسمالي . وتمركز الثروة وانعدام المنافسة أخل بهذا الأساس الذي رآه سميث وأصبح المستهلك لايملك حرية اختيار الإنتاج بفعل انخفاض الدخل . وأصبح الرأسمالي بفعل المنافسة مجبراً أحياناً على الإنسحاب من السوق لصالح الرأسمالي الأقوى . ولهذا السبب لم تعد قاعدة تناغم المنفعة الفردية والمنفعة العامة سائدة .

ب ـ النتائج المفجعة للاستغلال الداخلي :

يستغل . دون شك الرأسماليون العمال لأنهم يدفعون لهم أقل من قيمة مينتجه هؤلاء العمال . وذلك عندما يحددون الأجر بالحد الأدنى اللازم لمعيشة العامل . أو بالانتاجية الحدية (إنتاجية آخر عامل وضع في العمل . أو بالانتاجية الأقل للعمل) . مما أدى إلى عدة نتائج مفجعة تهدد مصير النظام الرأسمالي برمته أهمها :

١ ـ التزايد المستمر للثروة لدى الرأسماليين وانقسام المجتمع حاد إلى طبقة عمالية مستغلة وطبقة رأسمالية مستغلة وازدياد حدة الصراع الطبقي .

وجود المنافسة . قد يحدث اختلال بين الإنتاج والحاجات ، أي بين العرض والطلب . إلا أن الأسعار سوف تلعب دور المنظم حيث ترتفع وتنخفض محددة كمية الإنتاج وكمية الطلب . في حالة انخفاض الأسعار نتيجة زيادة كمية الانتاج بالنسبة للطلب عليه فإن الرأسماليين سوف يقللون تلقائياً كمية الانتاج . أما في الحالة المعاكسة أي في حالة وجود طلب أكبر من العرض فإن الأسعار سوف ترتفع مما يدفع الرأسماليين إلى زيادة الانتاج وهكذا يتحقق التوازن بين العرض والطلب تلقائياً . ونفس الشيء بالنسبة لحجم الادخار الذي يزداد وينقص حسب الاجرة العائدة له . وتكون مهمة الدولة في هذا النظام تأمين جو المنافسة دون التدخل في الحياة الاقتصادية .

ولقد تبدلت هذه القواعد مع الزمن حيث تراجعت الحرية الاقتصادية وأصبح تدخل الدولة يزداد يوماً بعد يوم لعدم إمكانية تحقيق المنافسة بعد أن تطورت الرأسمالية وأخذ الاحتكار يلعب دوراً بارزاً . وأصبحنا حديثاً أمام ظاهرة أن المنافسة تخلق الاحتكار مما زاد من الأزمات الاقتصادية وجعل تدخل الدولة أمراً محتماً .

د ـ الإنقسام الطبقي وعلاقات الاستغلال :

يؤدي شكل الملكية لانقسام المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين رئيسيتين : الأولى : أقلية تشكل الطبقة البرجوازية وهي التي تملك وسائل الانتاج وتتحمل مخاطر العملية الانتاجية ويعود لها الربح . والثانية : أغلبية عظمى تعمل لدى الرأسماليين ولا تملك سوى قوة عملها تشكل الطبقة العمالية . ويحتدم صراع بين هاتين الطبقتين لأن الأولى لاتعمل وإنما تستغل جهد الطبقة العمالية . والثانية تخلق الانتاج ولكنها لاتحصل على مقابل عادل لقيمة قوة العمل التي تقدمها .

ولقد ميز ماركس الرأسمالية من شكل تملك وسائل الانتاج . والعلاقات الاجتماعية التي يولدها هذا الشكل من التملك . ومن أنها ليست مجرد أسلوب ونظام للإنتاج تبعاً لحالة السوق وإنما أسلوب ونظام تكون فيه قوة العمل سلعة تباع وتشترى كغيرها من السلع مما سوف يؤدي إلى التناقض الطبقي . هذا التناقض الذي يزداد حسب رأي ماركس مع تطور الرأسمالية نتيجة زيادة استغلال قوة العمل . مما يخلق من هذه الأخيرة . أي لقوة العاملة . قوة مهمتها التاريخية اسقاط النظام الرأسمالي وإحلال نظام اشتراكي تحله يتميز في الملكية العامة لوسائل الانتاج .

رابعاً – عدم صلاحية النموذج الرأسمالي لتنمية الدول المتخلفة :

أ – لايمكن بعد كل العيوب والمساوىء التي رأيناها في النموذج الرأسمالي اعتباره النموذج الأمثل ؛ بل إنه النموذج الذي يعاني كثيراً . حتى في المركز . من أزمات خانقة ناشئة بفعل تمركز الثروة وتزايد الفقر وكساد الانتاج والتضخم والتلوث ؛ ... الخ. لذلك لم يعد تقليد النموذج الرأسمالي مطلباً عقلانياً في الدول المتخلفة . لأنه لايمكن المطالبة أن يكون مستقبل العالم المتخلف مشابهاً لحاضر هذا العالم المتقدم متجاهلين حقيقة حركة التاريخ في تبدل امكانيات الإنسان وإبداعه لنموذج أكثر عدالة وحرية ،وأكثر تطوراً لصالح ذلك الإنسان .

ب – بالإضافة إلى أنه حتى وإن كان البعض يؤمن في النموذج الرأسمالي للدول الرأسمالية ، فإن عدم ملاءمة هذا النموذج لظروف الدول المتخلفة ولعجزه عن النهوض بها لاتحتاج إلى برهان . إن التنمية على الطريقة الرأسمالية لن تختلف في أحسن الأحوال عن النمو . أي ستكون على شكل زيادة وتقدم كمي . بينما التنمية في العالم المتخلف . كما رأينا سابقاً . يجب أن تكون عملية هدم للهياكل القديمة وبناء هياكل جديدة ومترابطة بكاملها . أي يجب أن تكون التنمية عملية تغيير نوعي شامل .

ج – علاوة على هذا . فإن النموذج الرأسمالي في التنمية نفسه لايمكن تكراره في الظروف العالمية الحالية ؛ لأن النظرية الكلاسيكية التي يستند عليها هذا النموذج تستند على القانون المشبوه للتقسيم العالمي للعمل الذي ساهم في استغلال العالم المتخلف وتقدم الدول الأخرى وتطور الرأسمالية . ولا يمكن تكرار ذلك في الدول المتخلفة في الظروف الحالية من تقسيم العمل الدولي . ولن تكون الرأسمالية في الدول المتخلفة سوى رأسمالية طفيلية وهزيلة وتابعة للمركز الرأسمالي العالمي ومستغلة من قبله . بل وأكثر لأن القانون نفسه (قانون تقسيم العمل الدولي) الذي ساهم في تنمية اوروبا يقف عثرة أمام تنمية الدول المتخلفة اليوم .

د – العوامل التي توفرت إبان نشوء الرأسمالية وتطورها تمثلت في الثورة الصناعية وفي استغلال العالم المتخلف وفي توفر رأس المال . بينما العوامل المتوفرة اليوم في العالم المتخلف هي غزارة موارده البشرية . لذا يجب أن تستغل هذه الموارد كي تكون العامل الحاسم في تنمية هذا العالم .

ولقد أدى ذلك إلى أن نصف مجموع الأموال المعدة للاستثمار تقريباً في الدول الاشتراكية يذهب إلى التصنيع وان ٨٥ ــ ٩٥٪ منه يذهب إلى الصناعة الثقيلة .

إضافة إلى ذلك فإن معدلات الاستثمار ، وبالتالي معدلات التنمية ، تتغير حسب السنة . فقد يصادف مثلاً مرور عدة سنوات من النمو الملحوظ تتبعها عدة سنوات من شبه الجمود . بحيث إن اقتصاديات هذه الدول تمر في دورات من النمو المتناوب في التسارع والإبطاء ، فلقد هبط الانتاج الفعلي في هنغاريا في أعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٦١ ، وكذلك في تشيكوسلوفاكيا في أعوام ١٩٥٤ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ (١).

كما حدث نفس الشيء فيما يتعلق بالانتاجية الإجمالية لجميع العوامل حيث لم تكن تذكر زيادة الانتاجية في الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات . بينما ارتفعت أكثر من ٣٪ سنوياً في الخمسينات وساهمت بحوالي ٤٠٪ من زيادة الانتاج ثم تباطأت زيادة الانتاجية من جديد خلال الستينات . أما في باقي الدول الاشتراكية فإن زيادة الانتاجية بشكل ملحوظ امتدت خلال أعوام ١٩٥٣ ــ ١٩٦٥ وبشكل يفوق كثيراً الاقتصاديات الغربية ذات المستوى المماثل(٢) .

ثالثاً ــ المشاكل الإقتصادية للنظام الاشتراكي :

بالرغم من هذا النجاح الباهر الذي حققه النظام الاشتراكي بشكل عام والممثل بالتنمية السريعة وبالتضحية الكبيرة في مصالح الأجيال الحالية لصالح الأجيال المقبلة، فإن هناك عدداً من المشاكل تقف حالياً كعقبة في وجه توطد وانتشار هذا النظام أهمها :

آ ــ مشكلة فائض الطلب :

خلافاً للاقتصاديات الرأسمالية المميزة بوجود فائض في الانتاج تعاني الاقتصاديات الاشتراكية من فائض في الطلب على جميع المنتجات تقريباً . وهذه المشكلة نابعة من صميم الاشتراكية ونتيجة لفعلها الرائع في المساواة ورفع الأجور ، لأن هذا الطلب ينتج من ازدياد الانتاجية بشكل عام مما يؤدي إلى ازدياد دخل العمال وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية لدخولهم نظراً لبقاء أسعار المواد كما هي . يدرك النظام الاشتراكي أن سياسة

---

(١) انظر : لويد رينولدز ، « عوالم الاقتصاد الثلاثة » ، مرجع سبق ذكره ، ذكره ص (١٢٢) .

(٢) انظر لويد رينولدز : « عوالم الاقتصاد الثلاثة » ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٢٢) .

بحيث تتجه هذه الحاجات إلى المساهمة في الازدهار العام للإنسانية بأسرها ولكل فرد منها . ويكون الإنتاج وفقاً لخطط عامة توضع لفترات زمنية معينة ، ووفقاً للحاجات المحددة كماً ونوعاً . لذا لايمكن حدوث فائض في الانتاج كما في النظام الرأسمالي .

ج – السلطة ودور الدولة :

السلطة في النظام الاشتراكي يجب أن تكون سلطة المنتجين وليس سلطة رأس المال . ولذا فإن أول أسس النظام الاشتراكي هو انتقال السلطة السياسية إلى الجبهة التاريخية المكونة من العاملين اليدويين والذهنيين والعمال والفلاحين . تلك الجبهة التي يجب أن تضع حداً لسيطرة الطبقات القديمة (برجوازية . اقطاعية . طفيلية) وتمهد لزوال الدولة بوصفها أداة سيطرة هذه الطبقات على المنتجين .

ثانياً – نتائج النظام الإشتراكي :

حقق النظام الاشتراكي في تجاربه الثلاثة المميزة السوفيتية والصينية واليوغسلافية نتائج باهرة لايمكن إنكارها . تم بها نقل هذه الدول إلى مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة . وبالرغم من الاختلاف الملحوظ في هذه النتائج بين التجارب المختلفة حسب القطر والقطاع والزمن . فإن الدول الاشتراكية بشكل عام قد حققت تراكماً في رأس المال يفوق ماحققته الدول الرأسمالية في نفس الفترة . ولقد ارتفع التشكل غير الصافي لرأس المال الثابت في كل من الاتحاد السوفييتي وفي خمسة بلدان اوروبية بشكل ملحوظ . حيث ارتفع إلى حوالي ٢٨٪ وسطياً بين أعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ، فكان ٢٢٪ في ألمانيا الشرقية و ٣٢٪ في بلغاريا وهنغاريا . في حين لم يبلغ في الدول الرأسمالية أكثر من ٢٣٪ بالرغم من أن هناك بلداناً رأسمالية وصلت إلى معدلات الدول الاشتراكية مثل اليابان والنرويج واوستراليا وألمانيا الغربية وهولندا (١).

ولا بد من الإشارة إلى أن الدول الاشتراكية حققت بين أعوام ١٩٥٠ – ١٩٦٠ معدلات وسطية للتنمية مرتفعة جداً ثم بدأت هذه المعدلات تتباطأ في الستينات كما أن هذه المعدلات تتغير تغيراً كبيراً بين قطاع وآخر . فبينما نجد أن انتاج الصناعة الثقيلة يرتفع بنسبة ١٥٪ سنوياً نرى أن انتاج الصناعة الخفيفة لم يرتفع إلا بمعدل ٨٪ والزراعة بمعدل ٤٪ .

---

(١) انظر لويد رينولدز « عوالم الاقتصاد الثلاثة » . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق . ١٩٨٢ . ص (١١٧ – ١١٨) .

الفقرة الثانية : الأسلوب الاشتراكي في التنمية

على هدى الاشتراكية العلمية التي وضع أسسها كارل ماركس ، إثر المخاض الطويل الذي مر به الفكر الاشتراكي العالمي . رأى النظام الاشتراكي النور عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة اوكتوبر . ثم تتابعت ولادات النظام الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية في باقي الدول الأوروبية المحيطة بالاتحاد السوفيتي التي أصبحت تشكل الآن معه مجموعة الدول الاشتراكية وفي الصين . وحديثاً يتابع النظام الاشتراكي توطده في أنحاء أخرى من العالم مثل كوبا وكوريا واليمن الجنوبية وأثيوبيا . .. الخ .

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن النظام المطبق في كافة هذه الدول . بالرغم من أنه ينهل من الماركسية ـ اللينية . لايشكل كلاً واحداً . ويختلف من مكان إلى آخر . كما أن النتائج التي حققها تختلف حسب التجربة ومن بلد لآخر . ولا أدل على ذلك من ملاحظة الاختلاف بين كوبا وتشيكوسلوفاكيا . أو بين النتائج التي حققتها بلغاريا والصين .

من أجل دراسة هذا الأسلوب الاشتراكي في التنمية لابد من معرفة أسس النظام الاشتراكي . ونتائج تطبيق هذا النظام . ثم مشاكله . وأخيراً حتمية الحل الاشتراكي .

أولاً : أسس النظام الإشتراكي :

يستند النظام الاشتراكي . ووفقاً لتعاليم الماركسية على عدة أسس أهمها :

أ ـ الملكية العامة لوسائل الإنتاج :

أي الملكية الجماعية والتسيير الجماعي لوسائل الانتاج الكبيرة ولوسائل المواصلات وللائتمان وللتبادل . وذلك بإلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج التي تؤدي إلى الاستغلال عن طريق الاستيلاء على الملكية الفردية القائمة وتحويلها إلى ملكية عامة أو تعاونية في بعض الأحيان . وعن طريق انشاء مشاريع عامة وتعاونية أخرى .

ب ـ الإنتاج وفقاً للحاجات الأساسية للأفراد :

لايتم الانتاج في النظام الاشتراكي استناداً لطلب السوق وبهدف الربح . وإنما يتم ذلك حسب أهمية الحاجات للأفراد كما يقدرها المجتمع ممثلاً في سلطاته العامة . ويكون الهدف هو تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان والاحتياجات الجديدة من علم وثقافة

الأجور المتبعة وارتفاع الانتاجية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وأنه يجب تلبية هذا الطلب إلا أن طاقة التجهيزات والتوريدات الجاهزة في الوقت الحاضر تمنع الدول الاشتراكية من تلبية هذا الطلب . ولا نجد هذه المشكلة في الاقتصاديات الرأسمالية بل نقيضها المتمثلة في وجود فائض في الانتاج نتيجة سياسة الرأسماليين في ضغط الأجور من ناحية ورفع أسعار السلع من ناحية أخرى .

ب ـ مشكلة إنخفاض مستوى الدخل الوسطي حتى الآن :

قياساً على الدول الرأسمالية . لأننا لو قارنا مستوى الدخل الوسطي سوف نجد أن مستوى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية مثلاً أدنى من مستوى ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة وكندا . وأن مستوى الاتحاد السوفييتي مساو تقريباً لمستوى ايطاليا . وأن مستوى بلغاريا ورومانيا لايختلف كثيراً عن مستوى اليونان (١) . وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى المنخفض غير مرتبط بالنظام الاقتصادي بقدرماهو بسبب كون الدول الاشتراكية بدأت عملية التنمية الاقتصادية بوقت متأخر عن الدول الرأسمالية .

جـ ـ مشكلة « التقسيم الاشتراكي للعمل » :

استناداً إلى مبادىء التخصص في الإنتاج . تختص كل دولة من الدول الاشتراكية في إنتاج جزء من السلع والتجهيزات . أي إنها تكرس مايسمى بمبدأ التقسيم الاشتراكي للعمل . إلا أن المستوى المتفاوت في التصنيع جعل بعض الدول تختص في المعدات ذات الإنتاجية الأعلى في حين بقيت دول اخرى زراعية أو منتجة للمعدات والسلع ذات الانتاجية الأقل . ويقول البعض أن رومانيا وبلغاريا وهنغاريا وبولونيا تعمل لحساب تشيكوسلوفاكيا وألمانيا وأن هؤلاء جميعاً يعملون لحساب الاتحاد السوفيتي مثل مايفعل دول امريكا اللاتينية بالنسبة إلى الولايات المتحدة .

ويعتقد كثير من الاقتصاديين والحركات والأحزاب أن الاتحاد السوفيتي وبعض

---

١) انظر لويد رينولدز : « عوالم الاقتصاد الثلاثة » . مرجع سبق ذكره . ص (١١٢) .

أولاً ـ النماذج السائدة حالياً في العالم المتخلف :

تسميتنا لما يسود العالم المتخلف من أساليب « بالنماذج » يبين بجلاء أننا لانقصد بالنموذج مايحتذى به أو مايجب أن يحتذى به بسبب أوجه الكمال فيه . أي إن لفظ النموذج لايتضمن أي حكم تقويمي ولا يعرض كي يكون محل اعجاب أو محاكاة الجميع(١) . ولا يعني سوى كونه نظاماً يتضمن بعض جوانب التماثل مع نظام معين من أجل إظهار جوانب أخرى متماثلة .

يسود العالم المتخلف حالياً ثلاثة نماذج . جميعها تدور في فلك النموذجين السابقين الرأسمالي والاشتراكي هي :

١ ـ النموذج الديمقراطي : المنسوخ والمقلد للنموذج الليبرالي مع بعض التأثر بالنموذج الاشتراكي مثل ذاك الذي يسود في الهند واليونان والسنغال . الخ . . . . كثير من تجارب هذه البلدان سقطت وتجارب أخرى تتعثر بسبب الحقيقة الساطعة وهي وجود الخلاف بين درجة تطور هذه البلدان وطبيعة هياكلها الاقتصادية وتركيب مجتمعها . ودرجة تطور البلدان الرأسمالية وطبيعة هياكلها وتركيب مجتمعها .

لكن هذا النموذج بالرغم من ذلك يعتبر أفضل النماذج المطبقة في الدول المتخلفة وأكثرها نجاحاً وأصالة .

٢ ـ النموذج الماركسي : المعجب في تجربة الدول الاشتراكية وفي التطور الذي حققته والنجاح الذي حصلت عليه . محاولاً تقليد تلك التجربة والدوران في فلكها . مثل ذاك الذي يسود في أثيوبيا وأفغانستان واليمن الجنوبية . الخ ... إن هذه البلدان مبهورة في نجاحات النموذج السوفيتي والاشتراكي العالمي دون أن تدرك أن طبيعة هذه الدول والظروف التي تواجهها وطبيعة العالم المتخلف بشكل عام والظروف الدولية التي تواجهه تختلف عن طبيعة وظروف الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ وعن طبيعة وظروف الدول الاشتراكية بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية . ونعتقد أن نجاحات هذه الدول التي لجأت إلى النموذج السوفيتي محدودة ومصاعبها كبيرة ولم تستطع أي منها أن تكون بلغاريا أو تشيكوسلوفاكيا أو ألمانيا الشرقية .

---

(١) انظر حول مفهوم النماذج وصول عدم انطباق مفهوم الكمال عليها روجيه غارودي : « في سبيل نموذج للاشتراكية » . دار دمشق للطباعة والنشر . دمشق .

١ ــ لأن كل خطوة على طريق الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان تقتضي القيام بخطوة على طريق الاشتراكية .

٢ ــ لأن الدول الرأسمالية تعيق امكانيات التنمية في الدول المتخلفة عن طريق سيطرة اقتصاديات المركز على اقتصادياتها . وتمتنع بالتالي عــن تركها تقوم بعملية التنمية ومن باب أولى تمتنع عن تقديم المساعدات لها .

٣ ــ لأن الرأسمالية الطفيلية والتابعة في الدول المتخلفة ترفض تعريض أموالها لمخاطر التصنيع الحقيقي سواء لارتباطها برأس المال الأجنبي أو لإنصرافها إلى العمليات التي تدر عائداً سريعاً .

٤ ــ لأن الرأسمالية ترفض الاستقلال الاقتصادي والتطور وتوزيع فائض القيمة الناتج عن عمل كل الشعب توزيعاً عادلاً .

◇ ◇ ◇

ولا بد من الإشارة في خاتمة هاتين الفقرتين إلى أن تطورات كثيرة حدثت وتحدث في كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي حرفت كلاً منه وتحرفه عن أساسه النظري . فقد بدأ النظامان بحكم الأزمات . وبفعل الاحتكاك والتجربة العملية التي يعيشها كل منهما إلى التقارب شيئاً فشيئاً حتى أصبحنا نجد المبادرة الفردية والحرية تدخل إلى النظام الاشتراكي . وتدخل الدولة والاصلاح الاجتماعي إلى النظام الرأسمالي .

الفقرة الثالثة : النموذج الخاص في تنمية العالم المتخلف

يختلف الحديث حول هذا الأسلوب عــن الحديث حول الأسلوبين السابقين . لأن المعالم الإيجابية لهذا النموذج المميز لم تبد بعد . أي أن النموذج الخاص المثالي لتنمية العالم المخلف مازال حلماً بعيد المنال . بينما نجد النموذجين الرأسمالي والاشتراكي يسودان أجزاء كبيرة من العالم ولكل منهما اطار محدد ومركز وأطراف .

لذا يجب الحديث أولاً عن النماذج السائدة حالياً في العالم المتخلف . ثم عن النموذج الخاص الممكن تصوره لتنمية الدول المتخلفة .

الدول الاشتراكية الأكثر تقدماً . بالرغم من أنها تنادي بالاخاء والتعاون الاشتراكي تحقق اضطراداً في التنمية على حساب باقي الدول الاشتراكية(١) .

الحقيقة أنه لابد وأن يكون هناك تضارب في المصالح بين الدول الاشتراكية . وأن الدول التي تملك انتاجية أعلى تحقق أثناء المبادلة مع الدول الأخرى التي تكون فيها الإنتاجية أقل فائدة أكثر(٢) .

بالإضافة إلى هذه المشاكل الأساسية هناك مشاكل أخرى تقف عقبة أمام تجربة الدول الاشتراكية ونقاط ضعف يحاول أعداء الاشتراكية استغلالها مثل الأسلوب القسري في العمل والتفكير . والاضطهاد المادي للعاملين في الزراعة لصالح العاملين في الصناعة . والبيروقراطية . والطبقات الجديدة المستفيدة . وعدم ظهور الامكانيات الفردية وظهور اللامبالاة والتسيب .

رابعاً : حتمية الحل الإشتراكي :

تطور سياق الملكية يحتم زوالها التدريجي في كل مكان . فلقد كان الإنسان سابقاً يملك الإنسان وعائلته وعمله . ثم خفت هذه الملكية لتنحصر في ملكية الأول لعمل الثاني ومع الزمن انحصرت أكثر في ملكية الأول لوسائل عمل الثاني . وهكذا نجد أن الملكية في طريق الزوال الحتمي .

أما في الدول المتخلفة . فكما تؤكد مواثيق ووسائل تلك التي التزمت بالسير على طريق التحويل الاشتراكي « أن الحل الاشتراكي لمشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي فيها لم يكن احتمالاً لها فيه خيار . وإنما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع » وذلك لعدة أسباب موضوعية أهمها :

---

(١) تتهم الصين الاتحاد السوفيتي باستغلال تقسيم العمل وعرقلة التطور الصناعي في الصين. لقد ورد في رسالة وجهها الحزب الشيوعي الصيني إلى الحزب الشيوعي السوفيتي : « انكم تحاولون ارهاب الأقطار الشقيقة ذات الاقتصاد غير المتقدم وتعرضون سياسة تصنيعها وتحاولون ارغامها على البقاء بلداناً زراعة كيما تبقى مصدر جاهزة تورد لكم المواد الأولية وأسواقاً مفتوحة لتصريف منتجاتكم » . [عن عوالم الاقتصاد الثلاثة ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٣٣] .

(٢) انظر حول هذه المشكلة العويصة الكتابات المسهبة لكاسترو وسمير أمين وإيمانويل وكريستيان بالوا وآخرون كثيرون .

٣ ـ النموذج الوطني ـ العسكري : وهو نتاج طبيعي للطبقة العسكرية التي نشأت في الدول المتخلفة بعد الاستقلال . كونها المؤسسة المنظمة في مجتمع تنعدم فيه الطبقات المحددة والمنظمة . الخ ... لهذا السبب يشمل هذا النموذج معظم بلدان العالم المتخلف . وغالباً مايكون أساسه وطنياً . ويبحث بحكم انتماء قادته إلى حلول للقضاء على التخلف والاستغلال . ويسود هذا النموذج في مصر وليبيا والسودان وموزامبيق والباكستان . الخ ..

لقد أثبتت التجربة فشل وتخبط وتآكل هذا النموذج وعدم قدرته لا على تحقيق الاستقلال الاقتصادي ولا على تحقيق المساواة الاجتماعية ولا على تحقيق التنمية الاقتصادية ولا حتى على تحقيق الوحدة الوطنية .

ثانياً ـ النموذج الخاص الممكن تصوره للتنمية في الدول المتخلفة :

صحيح أن النظرية الاقتصادية تحتل دوراً بارزاً بين أدوات التحليل الاقتصادي لكنها ليست مرادفة للغرض المفسر . أي إنها تتحدد عادة استناداً إلى الفروض البديهية أو الأساسية . ولذا فإنه لايمكن الاستفادة من نظرية ما بغض النظر عن الظروف الواقعية التي أحاطت بتكوينها(١) .

كل نظريات التنمية . التي استندت اليها أساليب التنمية كانت تبحث حول التنمية الاقتصادية في اوربا . ولذا فقد تأثرت في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالتاريخ والتراث والحضارة والفلسفة الأوربية . والمختلفة تماماً عن ثوابت العالم الثالث . لذا فإن دول هذا العالم بحاجة إلى نظرية في التنمية الاقتصادية تنبع من مناخ هذا العالم المتخلف وبيئته الاقتصادية والاجتماعية وتاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وتراثه الحضاري وفلسفته الخاصة .

الدول المتخلفة بحاجة إلى نموذج يتلاءم مع اختلاف الأحوال والأزمان والأهداف والوسائل الخاصة المتاحة في العالم المتخلف . قد يتصور البعض أن نموذج العالم المتقدم بشقيه الليبرالي والماركسي يصلح لأن يكون مثالاً يحتذى في العالم المتخلف وإن كان هذا التصور يهتز أحياناً تحت وطأة الأزمات والتجربة التي يمر بها هذين النموذجين .

---

(١) د. عبدالرحمن يسرى أحمد : « دراسات في التنمية الاقتصادية » . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣، ص (٧٩) .

الباب الثاني

عناصر ومحددات التنمية الاقتصادية

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

ثانياً : عملية التنمية في هذا النموذج تتضمن جانبين[1]: أولهما ذو طبيعة سلبية ، وهي هدم التركيب القائم للمجتمع وللاقتصاد الوطني . وثانيهما ذو طبيعة إيجابية وهي اقامة تركيب جديد لمجتمع واقتصاد البلدان المتخلفة . آخذاً هذا التركيب الجديد ضرورة

- التغيير الجذري لهيكل الاقتصاد الوطني .
- التغيير في التركيب الطبقي للمجتمع .
- التغيير الهيكلي النوعي في القوى العاملة .
- التقليص والالغاء للمجموعات الاجتماعية الطفيلية عن طريق إلغاء النشاط غير الاقتصادي .

ثالثاً : لايقوم هذ النموذج ولا تتم عملية التنمية فيه إلا بالاعتماد على القطاع العام (قطاع الدولة) لأن هناك طبيعة خاصة تتطلب مشاريع كبيرة لاتقدر عليها إلا الدولة (اسلوب انتاج آسيوي) ولأن هناك مهام عديدة لم تستطع ولم تسع البرجوزية في الدول المتخلفة على تحقيقها ولذ فقد تركت لتصبح من مهام الدولة فهي القادرة على تجميع الفائض الاقتصادي المتحقق بيدها لاستخدمه في التغيير المنشود اقتصادياً واجتماعياً . كما أن الدولة أخيراً هي القادرة على اعادة توزيع الثروة .

رابعاً : لايشترط هذ النموذج ، وعملية التنمية فيه الاستقلال السياسي فحسب . بل يقتضي أيضاً وجود سلطة وطنية ديمقراطية تقدمية . وهذا يعني أن عملية التنمية فيه لاتعني إزالة العوائق التي تعرقل مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، بل كذلك إقامة المؤسسات الضرورية لإنجاز مهام التنمية[2] .

---

(١) ، (٢) من أجل مزيد من البحث حول بعض هذه النقاط انظر د. كاظم حبيب : « مفهوم التنمية الاقتصادية »، الفارابي ، ١٩٨٠ ، ص (٣٨-٤٣) .

هذا التصور المقلد ليس جديداً . ينبهر أصحابه في التقدم ويعتقدون أنه الكمال ، دون وعي منهم لحقيقته ولعدم امكانية تطبيقه في مكان آخر من العالم . ولقد تحدث ابن خلدون قبل أكثر من ستة قرون عن هذا التقليد الخاطىء والمسبب بفعل تفوق المقلّدين حين قال : « النفس الإنسانية تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت اليه ، إما لنظرة بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه . أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس بسبب طبيعي إنما هو لكمال الغالب ، فإذا غالطت بذلك واتصل لها حصل اعتقاداً ، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبّهت به . وذلك هو الافتداء أو كما تراه . والله أعلم من أن غلب الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بأس وإنما بما انتحلته من الفوائد والمذاهب تغالط أيضاً بذلك من الغالب »(١) .

النموذج المستقل وهو يأخذ بعين الاعتبار للطبيعة الخاصة في كل بلد لايعني أنه ينطلق من الفراغ . بل إنه ابداع يستند للماضي . وهو ضرورة حتمية لاتنتج عن اختلاف أحوال عالم اليوم والأمس عن أحوال الغد فحسب ولكنها تصدر أحياناً عن الانتقادات التي توجه الآن لنماذج اليوم .

لم تبد معالمه بعد . وهو بحاجة إلى جهد واع ومفكر . لكنه بالتأكيد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار واقع وتراث وطبيعة وتطلعات الدول المتخلفة . ويمكن على كل حال تمييزه بالنقاط التالية (٢) :

أولاً : إنه نموذج الإنسان . يحتاج لعقل جديد ، وإنسان جديد ، ونظام سياسي جديد ، وبنية اقتصادية جديدة . نموذج التنمية فيه هو صنع أداة التنمية لأنها غائبة في الدول المتخلفة وموجودة في الدول التي تقدمت . ولأن خلق بنى اقتصادية واجتماعية جديدة بحاجة لهذا الإنسان ومن أجله . هو بإيجاز نموذج انساني لأنه يهدف تبديل انسان الدول المتخلفة . وذلك عن طريق تبديل تفكيره وعقله المتخلف إلى تفكير منطقي وموضوعي وعقل متنور ومنفتح وعلماني . وبواسطة هذا الإنسان لأن غالبيته في العالم المتخلف . غزارة العنصر البشري نسبة إلى ثرواته المادية . ومن أجل ذلك الإنسان لأنه ضحية التخلف في العالم المتخلف . هذا النموذج من صنع الإنسان ، لأنه الوحيد القادر على التغيير والاقتباس والابداع .

(١) ذكرها عن ابن خلدون د. حسن صعب : « المقاربة المستقبلية للإنماء العربي » ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص (٢٠-٢١) .

(٢) كثيرون يبذلون جهود كثيرة من أجل تلمس هذا النموذج نذكر منهم : روجيه غارودي ، جورج قرم ، حسن صعب ، مصطفى حسن علي ، وغيرهم آخرين .

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الفصل الأول

العنصر البشري

العنصر البشري أو الإنسان هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والعنصر المستهلك . ولأنه يجمع هاتين الوظيفتين فهو العنصر المؤثر أولاً في عملية التنمية . فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الانتاج وتبديل في بنية هذا الانتاج وهو القادر وحده على هذه الزيادة وهذا التبديل . عملية التنمية تحتاج إلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل في نمط الاستهلاك وهو القادر وحده على هذا التخفيض وعلى هذا التبديل . بإيجاز فالتنمية بحاجة إلى فائض اقتصادي والإنسان هو القادر على تأمين هذا الفائض[1] ، عن طريق تأمين مستوى أعلى من الانتاج الكلي ومستوى أدنى من الاستهلاك الكلي . ومن هنا يمكن القول إنه إذا زاد الانتاج عن الاستهلاك تأمن الفائض الاقتصادي ، وأمكن الولوج في طريق التنمية . بينما إذا حدث العكس فلا يمكن التفكير في عملية التنمية . وهذا يعني في رأي بعض الاقتصاديين أن السكان إذا زادوا بمعدل يفوق معدل زيادة الثروة المستغلة يشكلون عقبة في وجه التنمية . لأن زيادتهم تشكل زيادة في الاستهلاك وبالتالي عبئاً على عملية الانتاج وتوجيهاً له من انتاج السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية إلى انتاج السلع الاستهلاكية . أما إذا زاد الانتاج أكثر من زيادة السكان فسوف يسمح ذلك بتكوين رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية .

وعلى هذا الأساس فسوف ندرس علاقة العنصر البشري في الإنتاج والاستهلاك ، ثم أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية . وكيفية التأثير في كمية هذا العنصر ، ثم في نوعية هذا العنصر .

---

(١) انظر حول مسألة الفائض الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية : بول باران ، « الاقتصاد السياسي للتنمية » ، الفصل الثاني .

وأخيراً . وقبل تحديد عناصر التنمية الاقتصادية . فلا بد من الإشارة إلى أن التخطيط القومي الشامل والمتكامل شرط سابق لعملية التنمية . وليس هناك خلاف اليوم بين الاقتصاديين حول ضرورة هذا التخطيط في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تنمية العالم المتخلف . في هذا التخطيط الذي يجب أن تكون أهدافه واضحة وموجهة ومترابطة تبدو بوضوح استراتيجية ونظرية التنمية الاقتصادية .

* * *

أما عن عناصر ـ وبالتالي قد تكون محددات ـ التنمية الاقتصادية فيمكن اجمالها في العناصر الثلاثة : العنصر البشري . ورأس المال . والتكنولوجيا والتقدم التقني . وهي العناصر الثلاثة التي سوف نأتي على البحث فيها تباعاً .

جامعة حلب
UNIVERSITY OF ALEPPO

إن عملية التنمية الاقتصادية . على ضوء التحليل السابق الذي شاهدناه في الفصلين السابقين . تبدو عملية متكاملة ومتشعبة وتتدخل فيها عناصر جديدة في جميع الميادين ولا سيما في الميادين الاجتماعية والسياسية وهذا يعني أن عناصر التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط . بل يذهب بعض الاقتصاديين إلى القول إن للاقتصاد في عملية التنمية دوراً صغيراً وبسيطاً . وهذا فإن العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ليست عقبات اقتصادية فقط . إنما . وخصوصاً . عقبات اجتماعية وثقافية وسياسية .

لكننا لضيق المجال . وانسجاماً مع المخطط الذي رسمناه لهذا المقرر . فلن نعني إلا بالجانب الاقتصادي لعملية التنمية . كما أنه لايفوتنا أن نؤكد مجدداً أن عملية التنمية هي عملية تغيير شامل على أساس تغيير كمي ونوعي في العناصر الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وطبقاً لاستراتيجية ملائمة .

ولا أجدني حاجة إلى إعادة البحث في مدلوله بالتغيير . لأننا قلنا سابقاً ، إن التخلف ليس كماً ولا يمكن تصوره بهذا الشكل . وعليه فالتغيير لايحصل في زيادة كمية في هذا المؤشر أو ذاك من مؤشرات التنمية الاقتصادية . وإنما في تغيير جوهري في البنى الاقتصادية والاجتماعية .

ولا أجدني حاجة كذلك إلى إعادة القول . بأن التنمية هي عملية إقلاع . ولذا تستوجب جهداً منظماً على شكل دفعة قوية (١) كي يمكن التغلب على عناصر المقاومة في مجتمع واقتصاد يسير متخلف .

كما أن استخدام عناصر التنمية الاقتصادية وإن كان هدفه التغيير البنيوي ومهما يكن حجم هذا التغيير . لابد أن يتبع استراتيجية معينة من أجل الوصول إلى التنمية المنشودة . وهذه الاستراتيجية تستند — كما سنرى في الباب القادم — إلى نظرية ملائمة .

---

(١) نصر من أجل معرفة المزيد عن ماهية وشكل الدفعة القوية د. محمد ركي الشافعي : « التنمية الاقتصادية » ، مكتبة النهضة . ص (١١٩ — ١٢٦) .

المبحث الأول

علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والانتاج والانتاجية وتكاليف الإنتاج

زيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر عادة في عدة اتجاهات وفي نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في الطلب وفي الانتاج وفي الانتاجية وفي تكاليف الانتاج والمنافسة في السوق .

أولاً ـ التأثير في الطلب على الاستهلاك وشكل هذا الطلب :

حجم السكان يؤثر كما هو معروف على حجم الطلب على السلع والخدمات وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف يزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارات الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمات والسكن والمدارس والطرق والمشافي ... الخ . كل زيادة في السكان تتطلب زيادة جديدة على كافة هـذه السلع وبشكل خاص تلك التي تتأثر مباشرة بالزيادة مثل حليب الأطفال والأدوية والمشافي والمدارس .

تشير الدراسات(١) إلى أن كل زيادة مقدارها ١٪ في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها ٥٪ من الدخل الوطني . ويختلف دون شك شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد إلى آخر حسب درجة التطور .

ثانياً ـ التأثير في الانتاج :

يؤثر أيضاً حجم السكان في كمية الانتاج ونوعه ، وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه وبالتالي زيادة كمية الانتاج ، ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال . حتى يمكن استغلال هذا التبدل في

---

(١) انظر : د. بكري الناصر « التنمية الاقتصادية » ، الأمالي الجامعية ، ص (٨٦) .

المبحث الثاني

أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام

شاهدنا كيف يلعب العنصر البشري دوره في النشاط الاقتصادي (في الاستهلاك والانتاج والانتاجية والتكاليف) . ولا بد من البحث بشكل خاص في أهمية هذا العنصر البشري في خلق الانتاج وبخاصة أهميته في التراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .

يرتبط الحديث عن الانسان كعنصر من عناصر الانتاج إلى ملاحظة الانتاج ذاته . لقد عرف منذ القديم أن العنصر البشري أو عمل الإنسان هو أهم العناصر التي تخلق الإنتاج ، ولقد ربط ابن خلدون بين السكان وبين العمران حين قال : « إن عظمة الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها يتوقف على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة »(١) ، وكذلك قال : « وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها » (٢) ، كما عرف ابن خلدون أن قيم السلع تتبع للعمل المبذول في انتاجها كما يقول نفسه : « المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها »(٣) . ثم توضحت هذه الصورة أكثر عند الاقتصاديين الكلاسيكيين وعند كارل ماركس حين أكدوا العلاقة بين العمل وبين القيمة .

لقد بين الاقتصاديون منذ بداية نشوء الاقتصاد كعلم أن ثروة الأمم لاتقاس بالنقد وإنما بانتاج السلع المادية ، ولقد لوحظ بعد وقت قليل أن العمل — إضافة للأرض آنذاك — هو العنصر الحاسم في تأمين حاجات الانسان ، ولوحظ كذلك أن قوة الدولة هي في عمل

---

(١) ابن خلاون ، « المقدمة » ، ص (١٦٣) .

(٢) ابن خلدون ، « المقدمة » ، ص (٣٦٤) .

(٣) ابن خلدون ، « المقدمة » ، ص (٣٦٠) .

هذه العلاقات الوطيدة بين العنصر البشري من ناحية وبين الانتاج والاستهلاك والانتاجية وتكاليف الانتاج من ناحية أخرى تجعل من هذا العنصر عنصراً أساسياً يستطيع أن يلعب دوراً إيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أساس زيادة الانتاج والانتاجية وأساس امكانية تخفيض تكاليف الانتاج ، كما يستطيع أن يلعب دوراً سلبياً معوقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية باعتباره مستهلكاً للفائض الاقتصادي ومسبباً في تشكل أعباء اقتصادية جديدة .

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

حجم السكان لصالح عملية التنمية الاقتصادية ولا بد من تحسين نوعية عنصر العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الاعداد والتأهيل والتدريب ، وعن طريق زيادة حجم القوة العاملة نسبة إلى اجمالي السكان والتقليل من معدل البطالة بأنواعها المختلفة .

وكما هو واضح فإن العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج والاستهلاك علاقة معقدة لأن أي زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمارات الاجتماعية . بينما لاتؤثر بنفس السرعة وبنفس الآلية الميكانيكية على زيادة الانتاج . لسبب بسيط وهو أن الزيادة في الانتاج تتطلب فترةمن الزمن وهي الفترة اللازمة كي تصل هذه الزيادة في السكان إلى السن الذي تستطيع فيه العمل . كما أن الآلية سوف تختلف ففي حين هي ميكانيكية وحتمية بالنسبة إلى الاستهلاك، تتطلب جهد محدد ومنظم لادخال هذه الزيادة في مجال العمل واستخدامها بالشكل الذي يحقق زيادة في الإنتاج والانتاجية .

ثالثاً ـ التأثير في الانتاجية :

يؤثر أيضاً حجم السكان في انتاجية العمل ، لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من تقسيم العمل ومن التخصص المهني على مستوى الوطن ، والتخصص الفني على مستوى الوحدة الانتاجية نتيجة زيادة حجم الانتاج . وسوف ينعكس ذلك بشكل إيجابي على توسع الصناعة وتطورها ، عن طريق امكانية دفع التقدم التقني واستخدامه وتحقيق وفورات خارجية وزيادة فرص الابتكار والابداع ، حيث يؤدي ذلك بشكل عام إلى ارتفاع انتاجية العمل اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي .

رابعاً ـ التأثير في تكاليف الإنتاج :

حيث تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الانتاج مما يمكن من تحقيق وفورات سلمية (أي تخفيض في تكاليف انتاج السلع نتيجة امكانية الوصول إلى حجم مثالي في الانتاج) تؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي إلى امكانية أكبر على منافسة المنتجات المحلية للمنتجات الأجنبية في السوق الوطنية والسوق العالمية .

فرادها أو في مانسميه « بالتنمية » فيها . وأن هذه التنمية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كماً وكيفاً . بمعنى آخر إن الموارد الاقتصادية المادية لاتستطيع دفع التنمية دون موارد أخرى بشرية قادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها في عملية التنمية .

مقولة كون العنصر البشري أساس التنمية الاقتصادية أصبحت حقيقة لاغبار حولها ولذا اعتبر تأهيل هذا العنصر نوعاً من أنواع الاستثمار مثله مثل الاستثمار من أجل تحسين الآلة . بل لقد اعتبر الإنسان نفسه كرأس مال مثله مثل رؤوس الأموال الأخرى وأخذ يطلق عليه اسم « رأس المال البشري » .

وتجدر الإشارة إلى أن اعتبار العنصر البشري كرأس المال لانجده فقط في فكر المدرسة الكلاسيكية . بل أيضاً في فكر المدرسة الماركسية . لأن جوهر النظرية الماركسية يستند كلياً . نظرياً وعملياً . على العمل . ولقد عبر ستالين عن هذه الحقيقة صراحة عندما بين أن الكوادر هي رأس المال الأساسي في عملية التنمية إذ قال « إن بين جميع رؤوس الأموال الحاسمة في عملية التنمية . يعتبر الإنسان بشكل عام . والإنسان المؤهل بشكل خاص . أكثرها حسماً »(١) .

ويأتي هذا الاعتبار للإنسان كعامل حاسم في التنمية الاقتصادية من الأسس التالية :

أولاً : أن العمل لازم للانتاج . والانسان قادر على أن ينتج أكثر مما يستهلك . أو بمعنى آخر قادر على انتاج الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية .

ثانياً : الإنسان غير المؤهل أو غير المنتج عبء في وجه التنمية الاقتصادية لكونه مستهلكاً ومبدداً للموارد الاقتصادية المتوفرة .

ثالثاً : الإنسان وحده هو القادر على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي القادر على تسخيرها في خدمة التنمية .

١) انظر ستالين : « L'homme, le capital le plus precieux », Edition Naim Frasheri, Tirane, 1968, p. 13.

لذا لابد من دراسة النظريات السكانية الثلاث .

ثانياً ـ النظريات السكانية (١):

تنقسم النظريات السكانية إلى ثلاث مجموعات تبعاً لموقفها من الدفاع عن التزايد السكاني أو الدفاع عن الحد من السكان أو الدعوة إلى حجم أمثل للسكان .

أ ـ اتجاه الدفاع عن التزايد السكاني :

هذا الاتجاه ليس جديداً . فمنذ القديم وهناك من يرى في زيادة السكان الخير والبركة ، حتى تطور ذلك الفهم ليأخذ تحليلاً اقتصادياً يربط بين زيادة السكان وزيادة الثروة والانتاجية . لذا لابد من دراسة هذه المفاهيم منذ بداية الدعوة إلى التزايد السكاني عن طريق الأديان إلى فكر الاقتصاديين المؤيدين للتزايد السكاني في القرن العشرين ، مروراً في فكر ابن خلدون والميركانتيليين والفيزيوقراطيين وآدم سميث ، الخ .

١ ـ دعوة الأديان حيث تؤكد الديانة المسيحية على ضرورة الاعتماد على الله في تأمين حياة الأفراد ، لأن الله سوف يقوم بذلك إذا ساد السلام ، ولهذا السبب فلا خوف من زيادة السكان ، بل على العكس إن الامتناع عن الانجاب مكروه عند الله باستثناء ذلك الامتناع الذي يكون من أجل التفرغ للعبادة .

أما الإسلام فقد ربط الرزق في الانجاب وأكد أن الله يحمل الرزق للآباء بقدوم الأبناء « إنا نرزقكم وإياهم » ، وأن الحياة السعيدة هي بالأبناء « المال والبنون زينة الحياة » . لذا فقد حرم الإسلام ماكان يحدث قبله من وأد للبنات وحض على الزواج المبكر ولم يعف أحداً من ضرورة الانجاب بما في ذلك رجال الدين .

٢ ـ ابن خلدون ، العلامة العربي ، الذي كان أكثر وضوحاً وصرامة يوم بين أن

---

(١) انظر د. تيسير الرداوي ، المرجع السابق ذكره ، ص (٤٥ ـ ٥٣) .
وكذلك د. بكري الناصر : « التنمية الاقتصادية » ، ود. صادق مهدي السعيد : « اقتصاديات العمل » ص (٦٧ ـ ٨٣) و د. أحمد السمان « : الوجيز في الاقتصاد السياسي » ، ص (٢٣٧ ـ ٢٤٢) وأخيراً د. صلاح الدين نامق : « محددات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ،ص (٦٨ ـ ٨٨) .

أولاً ـ معدل الولادات والعوامل المؤثرة فيه :

معدل الولادات هو المؤثر الأساسي في الحجم الاجمالي للسكان ، ويتوقف هذا المعدل على عدد المواليد الأحياء خلال سنة ما لأن :

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{متوسط عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

ويتوقف هذا المعدل عادة على عدة عوامل مثل :

- عوامل دينية حيث يعتبر الدين عاملاً مشجعاً على الزواج وعلى تزايد النسل .
- عوامل اقتصادية حيث يحاول أغلب الناس إيجاد ربط بين الدخل الفردي لهم وبين معدل الولادات .
- عوامل اجتماعية ـ ثقافية لأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي ـ الثقافي كلما مال هذا المعدل نحو الإنخفاض .
- عوامل سياسية وايديولوجية حيث تؤثر سياسة المجتمع وقراراته في تشجيع أو في الحد من التزايد السكاني(١) .

ويختلف الاقتصاديون حول السياسات السكانية التي يجب اتباعها ، ففي حين يؤيد البعض التزايد السكاني ويؤكد العلاقة الطردية بين حجم السكان والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، يؤكـد البعض الآخر وجود علاقة عكسية بين تزايد السكان والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فإنهم يدعون إلى تحديد النسل والوقوف بوجه التزايد السكاني الذي يقف عقبة في وجه القدرة عـلى تلبية حاجات الانسان المادية نتيجة عدم كفاية الموارد الاقتصادية ولا سيما في الدول المتخلفة . وهناك اتجاه ثالث بين الاقتصاديين يقف موقفاً وسطاً لايؤيد أياً من الاتجاهين ويعتقد أن هناك حجماً أمثل للسكان من أجل الوصول إلى تحقيق انتاجية مثلى لعمل الفرد واستغلالاً أمثل للموارد المتاحة وبالتالي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

---

(١) انظر : د. تيسير الرداوي : « اقتصاديات العمل وتخطيط القوى العاملة » ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، ١٩٨١ ، ص (٤٣ ـ ٤٥) .

المبحث الثالث

التأثير في كمية العنصر البشري

مادام العنصر البشري هو العنصر الهام في عملية التنمية الاقتصادية ، فإن السعي لزيادة هذا العنصر عن طريق زيادة حجمه أو نوعه سوف يكون نقطة الانطلاق في العملية . ويمكن عادة التأثير في كمية هذا العنصر عن طريق العوامل التالية :

١ ــ معدل تزايد السكان .

٢ ــ الهجرة .

٣ ــ معدل العمالة والبطالة .

وسوف ندرس هذه العوامل تباعاً بالتفصيل المطلوب في الفقرات التالية .

الفقرة الأولى : معدل تزايد السكان

السكان بالتعريف : هم مجموع الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة ، يتوقف عددهم على معدل الولادات وعلى معدل الوفيات ، ويكون الفرق بينهما هو معدل تزايد السكان ، الذي يحدد بالتالي الحجم الاجمالي للسكان . لذا لابد من دراسة معدل الولادات والعوامل المؤثرة فيه والنظريات السكانية المؤيدة أو المعارضة له وأخيراً معدل الوفيات والعوامل المؤثرة فيه[1] .

---

(١) كان الفقر العام والجهل والأمية وسوء الحالة الصحية يؤدي سابقاً في الدول المتخلفة إلى ارتفاع في معدل الولادات ومثله في معدل الوفيات ، لذا فإن الزيادة الطبيعية في السكان لم تبلغ حداً خطيراً . كذلك فإن هذه الزيادة غير موجودة في الدول المتقدمة لأن نمو الثقافة حرض الإنسان على تأمين مستوى لا ئق لأطفاله ، مما حال دون زيادة المواليد ولهذا السبب فإن أثر التقدم الطبي في الدول المتقدمة الذي خفض الوفيات لم يؤد إلى زيادة كبيرة في السكان عندهم .

لكن الوضع في الدول المتخلفة اليوم والمميز في التقدم الصحي أدى إلى تخفيض الوفيات بينما استمر معدل الولادات كما هو لذا أدى إلى زيادة كبيرة في السكان . ففي حين لم تبلغ هذه الزيادة أكثر من ١٪ في الدول المتقدمة بلغت أكثر من ٢,٥٪ في مجموع الدول المتخلفة (لقد بلغت هذه النسبة خلال العشر سنوات الماضية حوالي ٢,٨٪ في سيلان والهند والمكسيك ومصر و ٣٪ في سنغافورة و ٣,٢٪ في سورية و ٤٪ في بورما ، .... الخ) .

قوة الدولة هو في كثرة سكانها إذ قال : « إن عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها يتوقف على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة »[1] . ولأنه يربط بين العمل وانتاج القيم. فقط ربط بين زيادة السكان وزيادة الكسب إذ يقول « ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الانسانية »[2] . زيادة السكان في رأي ابن خلدون تزيد الانتاج وتخفض التكاليف مثلما أصبحنا نقول في الوقت الحاضر عند الربط بين زيادة حجم الانتاج والحصول على وفورات سلمية نتيجة زيادة الطلب على السلع الضرورية الناتج من زيادة عدد السكان إذ يقول : « إذا كثر سكان المصر رخصت أسعار الضروري من القوت وغلت أسعار الكمالي وما يتبعها. وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس »[1] . ويعزز ذلك ابن خلدون إلى أسباب عديدة من بينها امكانية الانسان على انتاج السلع الضرورية بحجم يفوق مايحتاج من هذه السلع .

٣ ــ المركانتيليون الذين يرون في زيادة السكان أحد العوامل الأساسية في قوة الدول وفي التمكين من استغلال العالم المكتشف والحصول على الذهب والفضة .

٤ ــ الفيزيوقراطيين الذين يؤكدون أن الحجم الكبير من السكان هو الذي سوف يمكن من استغلال الأرض والحصول على المنتج الصافي : ذلك المنتج الذي لايمكن أن يولد إلا في الزراعة التي تحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة . ولقد اتخذ الفيزيوقراطيون هذا الموقف آنذاك لأنه لم يكن ممكناً استثمار الأراضي بالشكل الكافي يومها نتيجة ضعف حجم السكان في أوربا في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر .

٥ ــ اقتصاديو القرن التاسع عشر المدافعون عن التزايد السكاني من غير الاشتراكيين . حيث يربط جميع الاقتصاديين المدافعين عن التزايد السكاني بين زيادة السكان وتأثير تلك الزيادة في امكانية التقدم الاقتصادي . ويرى بالرغم من ذلك كل منهم سبباً مختلفاً عن الآخر في تحليله لأسباب مساهمة الحجم الكبير للسكان في التقدم الاقتصادي .

(١) مقدمة ابن خلدون ، دار القلم ، بيروت ، ص (١٧٤) .
(٢)-مقدمة ابن خلدون ، المرجع وذكره ، ص (٣١٢) .
(٣) مقدمة ابن خلدون ، المرجع السابق ذكره ، ص (٣٦٣) .

مالتوس أن الانسان كذلك عليه أن يساهم مع الطبيعة في عملية التوازن عن طريق تحديد النسل الذي يتم بأساليب وقائية لمنع الانجاب مثل : العفة قبل الزواج ، وتأخير الزواج ، وعدم زواج الفقراء . وعدم احسان الأغنياء عليهم كي لايشجعهم ذلك على الزواج .

٢ – ثم جاء بعد مالتوس ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) كي يؤكد اطروحات مالتوس وخصوصاً نظرية هـذا الأخير في الأجور ومن أنها سوف تبقى نتيجة لتزايد عدد السكان قريبة من الحد الأدنى للكفاف وبالتالي اعتبار تزايد السكان سبباً في الحالة المأساوية التي يعاني منها العمال . كذلك بين ريكاردو أن الريع الذي يأخذه الملاك العقاريون دون عمل مرده إلى تزايد استغلال الأرض نتيجة لتزايد السكان .

٣ – وبعد ريكاردو جاء جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) ليؤكد العلاقة بين حجم السكان وبين النمـو الاقتصادي . مؤيداً اطروحة مالتوس حول تردي الأوضاع الاقتصادية في حال تزايد السكان . ومتخوفاً من الأثر الذي قد يؤديه هذا التزايد في عدم امكانية الاستفادة من تزايد رأس المال ومن تقدم التقنية .

٤ – أعداء الماركسية من أمثال روسي Rossi ودينوابيه ، حيث رد هؤلاء على اطروحة ماركس في تبرئة عدد العمال من مسؤوليةالمأساة التي يعاني منها هؤلاء العمال والتي عزاها ماركس إلى علاقات الانتاج المميزة بالاستغلال والتي تسود في النظام الرأسمالي. ردوا على هذه الأطروحة بالتأكيد من جديد على الأطروحة البرجوازية القديمة التي تبناها الكلاسيكيون والتي تسند مأساة العمال إلى العدد الهائل من هؤلاء العمال .

جـ – اتجاه الحجم الأمثل للسكان :

يستند هذا الاتجاه على أساس أنالتجربةالتاريخية أكدتصحة وخطأ الاتجاهينالسابقين . ففي حين يثبت التاريخ أن التقدم الذي أحرزته أوروبا في القرون الوسطى وكذلك النهضة الـتي حدثت في أمريكا في القرن التاسع عشر كانت بسبب التزايد السكاني ، ويثبت التاريخ نفسه كذلك أن الانحطاط الـذي أصاب ألمانيـا في القرن السادس عشر وكذلك المجاعة والمأساة التي حدثت في الصين قبل الثورة الاشتراكية في هذا القرن كانت بسبب التزايد السكاني .

هذا الكلام يعني أن كلا الاتجاهين : اتجاه الدفاع عن التزايد السكاني ، واتجاه الدفاع عن الحد من السكان قد يكون أحياناً صحيحاً وقد يكون أحياناً خاطئاً،وأن ذلك

مالتوس وبين أن مشكلة انخفاض الأجور لايمكن حلها عن طريق الحد من النسل ولكن عن طريق استغلال التقدم التقني .

أما ماركس فقد بين أن مشكلة العمال ليست في عدد السكان وإنما في الأسلوب الرأسمالي نفسه وأن مشكلة انخفاض الطلب عليهم هي بسبب انخفاض الاستهلاك عن الإنتاج الذي ينتج عن وجود فرق بين القيمة الفعلية التي يخلقها العمال وبين القيمة الظاهرية التي يحصلون عليها مقابل عملهم . أي إن انخفاض الطلب على العمال هو بسبب وجود القيمة المضافة التي يأخذها الرأسماليون ولذا فإن لايكون هذه حل المشكلة إلا في اعطاء القيمة المضافة للعمال وبالتالي في إعادة توزيع الدخول وليس في تحديد النسل .

ب ــ إتجاه تحديد النسل :

بالرغم من أن مالتوس هو الذي أسس هذا الاتجاه فقد جاء بعده كثيرون يؤكدون ماقاله عن وجود علاقة بين تزايد العمال وتزايد بؤسهم . ولقد تطور هذا الكلام حتى أصبح أنصار هذا الاتجاه يرون أن زيادة عدد السكان يقف عقبة في وجه التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لذلك فإنهم ينصحون لأسباب عديدة ومختلفة في ضرورة تحديد النسل . ويمكن ابراز أهم أنصار هذا الاتجاه قديماً وحديثاً وهم : مالتوس وريكاردو وجون ستيوارت ميل وأعداء الماركسية .

١ ــ روبرت مالتوس (١٧٦٦ ــ ١٨٣٤) حيث كان يرى في بداية القرن التاسع عشر أن المأساة التي يعاني منها العمال هي بسبب تزايد عدد هؤلاء العمال بالنسبة إلى الموارد المتاحة . وأن هذا التزايد وراء انخفاض الأجور والمجاعات الغذائية . كان يعتقد أن عدد السكان يتزايد وفق سلسلة هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، الخ...) أي إنهم سوف يتضاعفون مرة واحدة كل ٢٥ سنة . بينما زيادة الانتاج الزراعي ــ في ظل ظروف الأرض المحدودة الصالحة للزراعة وقانون المردود المتناقص فيها ــ لايزداد إلا وفق سلسلة عددية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ...الخ) وأن التناقض بين هاتين السلسلتين الذي سوف يزداد مع الزمن هو سبب المأساة .

وكان مالتوس يومها يرى أن الطبيعة قد تقوم بعملية الموازنة بين عدد السكان وبين كمية الانتاج حين تقتل جزءاً من هؤلاء السكان في الكوارث والأمراض . ويرى

– ففي حين يرى دوركايم Durkheim أن زيادة عدد السكان تمكن من تقسيم العمل . وتمكن بالتالي من زيادة الانتاج والانتاجية والتضامن الاجتماعي نتيجة للتخصص .

– يرى دومونت أن السبب بسيكولرجي لأن أبناء الأسرة ذات الحجم الكبير ينشأ لديهم حافز على العمل أكثر من أبناء الأسرة ذات الحجم الصغير ، وذلك نتيجة الحاجة المادية مما يزيد من الحاجة للعمل والعمل بحد ذاته وبالتالي زيادة الانتاج . كما أن حجم الأسرة الكبير سوف يؤكد التكاتف والتضحية والتضامن .

– أما دوبريل Dupreel فيعتقد أن سبب المساهمة في زيادة الانتاج هو بسبب زيادة المنافسة على استغلال الموارد المتاحة نتيجة زيادة عدد السكان .

– ويؤكد وليم تمبل نفس الاطروحة السابقة مبيناً أن العدد القليل يمكن الناس من الحصول على مايحتاجون عليه بسهولة مما يولد عندهم الكسل والبلاهة وبالتالي فإن العدد القليل لايساعد على الإبداع والتنمية .

– أما لوش وباقي الاقتصاديين الألمان فقد كان لديهم اعتقاد بأن زيادة السكان سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على السلع الانتاجية وزيادة قليلة على السلع الاستهلاكية وذلك لأن وجود أطفال كثيرين في الأسرة الواحدة لايزيد من نفقاتها الجارية في حين يزيد من مساهمتهم في انتاج السلع الانتاجية . ومن نفس المنطلق فإنهم يعتقدون أن زيادة عدد السكان لايزيد بنفس النسبة تكاليف الإدارة والخدمات العامة .

٦ – الاشتراكيون سواء منهم « الخياليون » أو « العلميون » : فقد دافعوا بقوة وبموضوعية أكثر من كافة الاقتصاديين السابقين عن التزايد السكاني . ولقد كان أول الاشتراكيين الطوباويين الذين وقفوا ضد اطروحات الحد من التزايد السكاني سيسمرندي (١٧٧٣ – ١٨٤٢) الذي قال مند اطروحة مالتوس في تزايد السكان على شكل سلسلة هندسية إن ذلك ليس صحيحاً وإلا لأصبح عدد أفراد أسرة واحدة بعد ٨٠٠ سنة مليارين، وبين كذلك أن انخفاض اجور العمال ليس بسبب تزايد السكان كما يعتقد الاقتصاديون البرجوازيون من أمثال مالتوس وريكاردو وإنما بسبب استغلال الرأسماليين .

كذلك كان موقف شارل فوريه (١٧٧٢ – ١٨٣٧) الذي نقد اطروحات

يتوقف على الظروف الخاصة في كل بلد من حيث حجم السكان ومن حيث توفر الموارد المتاحة . ولذا فإن كل بلد له حجم معين من السكان تجاوزه أو عدم الوصول إليه ينعكس سلباً على عملية التنمية والتقدم، ولقد سمي هذا الحجم « بالحجم الأمثل للسكان » ، ولقد تطور الحديث عن هذا الحجم الأمثل وأسس الدفاع عنه ومعاييره من القديم وحتى الآن :

١ — لقد دافع كل من أفلاطون وأرسطو قديماً عن الحجم الأمثل للسكان وكانوا يرون أنه يتحدد في ذاك المستوى الذي يحقق الحياة الاقتصادية والاجتماعية المثلى وكذلك السلام في المدينة .

٢ — أما حديثاً فيربط الاقتصادي كانان CANNAN بين حجم السكان وبين الريعية، إذ يرى أن التزايد السكاني يؤدي في المرحلة الأولى ، التي يقل فيها العرض من العمل بالنسبة إلى رأس المال ، إلى تزايد في الريعية بالنسبة للفرد الواحـــد . لكن زيادة عدد السكان فوق حد معين سوف يزيد من العرض من العمل بالنسبة إلى رأس المال وسوف يقلل بالتالي من انتاجية العامل الواحد .

٣ — يربط فيكسل Wicksell بين تزايد السكان وإمكانية الابداع والاختراع نتيجة العدد من ناحية والحاجة لاستغلال الموارد الطبيعية من ناحية أخرى . لكن تجاوز عدد السكان إلى حد معين سوف يؤدي إلى عدم كفاية الموارد الطبيعية المتاحة. لذا فإن الحجم الأمثل في رأيه هو الذي يؤدي إلى الاختراع والابداع واستغلال الموارد الطبيعية وكفايتها، أي هو الحد الذي تؤدي الزيادة فيه إلى زيادة في الانتاج ويكون قد تجاوزه عندما تؤدي الزيادة إلى تناقص الانتاج الاجمالي .

كل أصحاب هذا الحجم الأمثل للسكان يأخذون عادة عدة معايير لتحديد هذا الحجم الأمثل أهمها :

١ — معيار الكثافة السكانية :

أي أن نبحث في عدد السكان في الكيلومتر المربع ، هناك عدد معين مثالي يجب أن يكون في الكيلو متر المربع ، ويختلف هذا العدد المثالي من منطقة جغرافية لأخرى ومن دولة لأخرى ، كما يتأثر بالمستوى التقني والصناعي والاقتصاد بشكل عام .

الفقرة الثانية : الهجـــرة

الهجرة بالتعريف : هي انتقال مجموعة من الأفراد بشكل نهائي من منطقة جغرافية إلى أخرى ولأسباب مختلفة ومعينة .

ولذا فإن الإنتقال المؤقت بسبب العمل أو الدراسة أو غير ذلك ، حتى وإن كان من منطقة جغرافية إلى أخرى لايعتبر هجرة لأنه انتقال غير دائم .

والهجرة ظاهرة قديمة هدفها في أغلب الأحيان السعي وراء فرص العمل المتاحة في المناطق المهاجر اليها . وإن كانت هذه الظاهرة تمارس أحياناً بسبب السعي إلى الأمان السياسي والاجتماعي وأنماط الحياة الجديدة .

أي إن مايحدد الهجرة هو وضع العمل غالباً ، أي عدم وجود فرص عمل في المناطق المهاجر منها أو شروط عمل أقل تلاؤماً . ووجود فرص عمل في المناطق المهاجر إليها وبشروط أفضل من المناطق المهاجر منها ، وعلى هذا الأساس فإنها ظاهرة إيجابية لأنها – أو أنه يفترض فيها – تساهم في إعادة التوازن بين فرص العمل المتاحة والعمل المطلوب في سوق العمل .

للهجرة أنواع قد تكون خارجية وقد تكون داخلية ، ولها أسباب متعددة . كما أنها قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية حسب الزمان وحسب البلد المصدر والمستورد . لذا لابد من الحديث عن أنواعها وعن أسبابها وعن الحلول التي يجب اتباعها كي يمكن الوقوف في وجهها إذا كانت ظاهرة سلبية كما هو الحال في الدول المتخلفة . (١)

أولاً – أنواع الهجرة :

تنقسم الهجرة إلى نوعين خارجية وداخلية ، وتختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة ، كما تختلف حسب المرحلة التاريخية . ولها أسباب جاذبة وأخرى نابذة ، كما أن لكل منها نتائج مختلفة لذا لا بد من الحديث بشكل مفصل عن الهجرة الخارجية . ثم عن الهجرة الداخلية أي الهجرة من الريف إلى المدينة .

---

(١) انظر د. عبدالكريم اليافي : « الهجرة الريفية في سورية وقوة العمل » ، في أبحاث ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السوريه ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٨ ، ص (١٣٩ – ١٧١) .

وعدد الوفيات على متوسط عدد السكان . مع ازدياد التقدم والرقي يميل هذا المعدل تدريجياً نحو الانخفاض ويتأثر بعوامل اقتصادية. وصحية. وثقافية، وهيكلية، واستثنائية عديدة. يمكن شرحها فيما يلي بإيجاز :

١ ـ العوامل الاقتصادية :

نوع العمل الذي يمارسه الفرد ومستوى دخله يؤثر سلباً أو إيجاباً في احتمال وفاته المبكرة أو في تأخر سن الوفاة . أي إن هذا السن يتوقف على نوع العمل وعلى الأجر إذ يتناسب معدل الوفاة عكساً مع الدخل فيكون لذلك أكثر ارتفاعاً قبل متوسط الوفاة لدى الطبقات الفقيرة منه لدى الطبقات الغنية .

٢ ـ العوامل الصحية والثقافية :

المستوى الثقافي للناس والخدمات الصحية المقدمة لهم تلعب دوراً هاماً في وقايتهم من الأمراض وفي تخفيض معدل الوفيات. فكلما ارتفع المستوى الثقافي ـ الاجتماعي وكلما زاد التقدم الطبي والخدمات الطبية كلما مال معدل الوفيات نحو التراجع .

٣ ـ العوامل الهيكلية :

ونقصد فيها التركيب الهيكلي للسكان . أي التوزيع العمري والتوزيع الجنسي لهم ، حيث يلعب توزيع السكان حسب فئات العمر وحسب الجنس دوراً في رفع أو تخفيض معدل الوفيات . من حيث السن نجد أن معدل الوفيات يكون مرتفعاً لدى فئات العمر المنخفضة (دون الخمس سنوات مثلاً) ولدى الشيوخ قياساً على معدل الوفيات لدى البالغين . ويكون معدل الوفيات أعلى مايمكن في السنة الأولى للولادة وبعد سن الستين . كما أن التوزيع حسب الجنس (نسبة الذكور إلى الاناث) يلعب دوراً في معدل الوفيات حيث يزداد هذا المعدل بين الذكور أكثر مما هو بين الاناث .

٤ ـ العوامل الإستثنائية :

وهي العوامل التي قد تنتج عن الكوارث الطبيعية (زلازل . براكين ، فيضانات ، .... الخ) أو مشاكل البيئة . أو الحروب والنزاعات تلك التي لعبت وتلعب دوراً في رفع معدل الوفاة .

٢ ـ معيار العمل :

أي أن نبحث في حالة العمالة في اقتصاد ما وفيما إذا كان يتمتع بالعمالة الكاملة أم أنه يعاني من البطالة ، وعن نوع هذه البطالة وهل هي عارضة أم مزمنة ، كلية أم جزئية . يوجه كثير من الاقتصاديين بحق النقد إلى هذا المعيار لأن وجود حالة من البطالة لا يكون بسبب حجم السكان وإنما بسبب عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص الأيدي العاملة المتوفرة . أي إن أي اقتصاد إذا كان ديناميكياً وفي الاتجاه الصحيح يستطيع استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة فيه وملاءمة قطاعاته الاقتصادية على أساسها .

٣ ـ معيار نصيب الفرد من الدخل القومي :

أي مقارنة مايصيب الفرد من الناتج القومي مع عدد السكان ، ويكون الحجم الأمثل للسكان هو الحجم الذي يكون عنده الدخل المتوسط أعلى مايمكن . لأنه بعد حد معين من السكان سوف يميل هذا الدخل المتوسط إلى التناقص نتيجة انخفاض الانتاجية الحدية .

وتجدر الملاحظة إلى أن هذه المعايير الثلاثة لايمكن قياسها بدقة ، كما أن عوامل أخرى عديدة تبدل من هذه المقاييس مثل ازدياد التقدم التقني أو توفر موارد طبيعية جديدة ، أو سياسة اقتصادية وإنمائية مختلفة عن السابقة .

ثالثاً ـ معدل الوفيات والعوامل المؤثرة فيه[1] :

معدل الولادات لايؤثر وحده في الحجم الاجمالي للسكان ، وإنما يؤثر فيه كذلك معدل الوفيات لأنه يمكن التأثير فيه أيضاً كي نحافظ على قوة العمل ونزيد من حجم العنصر البشري ، ويكون معدل الوفيات عادة :

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{متوسط عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

يؤثر هذا المعدل في زيادة السكان لأن معدل الزيادة الصافية هو الفرق بين عدد الولادات

(١) انظر د. تيسير الرداوي : « اقتصاديات العمل وتخطيط القوى العاملة » ، المرجع السابق ذكره ، ص (٥٣ ـ ٥٤) .

١ ـ الهجرة الخارجية :

تختلف الهجرة الخارجية التي حدثت قديماً عن الهجرة الخارجية التي يعرفها العالم حديثاً . لقد كانت من الدول المتقدمة إلى الدول المتقدمة الأخرى المكتشفة حديثاً آنذاك. ولقد شكلت هذه الهجرة يومها ظاهرة مميزة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. أما اليوم فنجد الهجرة الخارجية من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة .

صحيح أن كليهما . الهجرة القديمة بين الدول المتقدمة . والهجرة الحديثة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة . هي هجرة خارجية تهدف إلى إعادة التوازن في سوق العمل حيث تندر فرص العمل في البلد المصدر وتتوفر فرص العمل في البلد المستورد . وصحيح أن كليهما يتميز في حجمه الكبير الذي بلغ قديماً نسبة كبيرة مثل ماهو حديثاً ، حيث بلغ عدد المواطنين الذين هاجروا من اوروبا إلى أمريكا مابين أعوام ١٨٢٠ ـ ١٩٢٤ أكثر من ٣٦ مليون مواطن عدا عن المهاجرين من اوروبا إلى أمريكا الجنوبية وباقي أنحاء العالم المكتشف . كما أن نسبة المهاجرين حالياً من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة ليست أقل نسبة من الهجرة التي حدثت قديماً .

وصحيح كذلك أن هناك نقاط تشابه كبيرة بين الهجرتين . إلا أن الآثار التي ولدتها كل منهما تختلف عن الآثار التي تولدها الأخرى . ففي حين كان للهجرة الأولى آثار إيجابية وحاسمة من أجل تطور كل من اوروبا وامريكا . لأنها سمحت بإدخال الآلات الزراعية في اوروبا . وسمحت باستغلال الموارد المتاحة في أمريكا . تشكل الهجرة الحالية من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة ظاهرة إفقار للدول المتخلفة في الأيدي العاملة اللازمة لتطور هذه الدول .

أي إن الهجرة السابقة كانت عاملاً إيجابياً في التنمية وفي اعادة توزيع قوة العمل . في حين نجد أن الهجرة الحالية تشكل عاملاً سلبياً يعيق عملية التنمية ويؤدي إلى اختلال في توزيع قوة العمل . الهجرة الحالية مثل السابقة لأسباب اقتصادية وبهدف اعادة توزيع قوة العمل مثل هجرة الهنود والباكستانيين وسكان البحر المتوسط باتجاه اوروبا وأمريكا والقارة الجديدة ، لكن إعادة توزيع قوة العمل تلك جعلت هذه الهجرة لصالح الدول المتقدمة وفي خدمة اقتصادياتها . على حساب اقتصاديات الدول المتخلفة التي تحتاج عملية

أولاً – أسباب اقتصادية :

وتنقسم إلى نوعين :

أ – أسباب اقتصادية نابذة : وهي العوامل الصعبة الموجودة في الريف المتخلف ، والتي تؤدي مع الزمن إلى تزايد الفجوة بين مستوى المعيشة في الريف نسبة إلى مستوى المعيشة في المدينة ، وأهم هذه الأسباب :

١ – انخفاض أسعار المنتجات الزراعية نسبة إلى أسعار المواد التي يستهلكها الفلاح .

٢ – نظام العلاقات الزراعية المميزة بالاستغلال والذي تؤدي إلى ترك الفلاحين للأراضي التي يعملون بها .

٣ – تفتيت الأراضي وعدم وجود سياسة من أجل اعادة تجميعها مما أدى إلى عدم كفاية هذه الأراضي على اشباع حاجات العائلة الواحدة .

٤ – انخفاض دخل العاملين في القطاع الزراعي بشكل عام إذا ماقيس مع دخل العاملين في قطاعات أخرى على المدى البعيد .

٥ – وجود الزراعة المتخلفة البدائية التي تعتمد على السماء وتتعرض للآفات مما يجعل عملية الاعتماد عليها محفوفة بالمخاطر ويؤدي إلى هجرة الفلاحين في السنوات السيئة للمدن وعدم عودتهم إليها في السنوات الخيرة والحسنة .

٦ – هناك سبب آخر ناتج عن تطور الزراعة . وهو بالرغم من كونه إيجابياً لكنه نابذ ويساهم في الهجرة . ويتمثل هذا السبب في استعمال الآلة في الزراعة في الريف مما يؤدي إلى الاستغناء عن قسم من الأيدي العاملة المستخدمة فيها . ويكون هناك فائض في اليد العاملة كان يمكن تنظيم استغلاله في الريف نفسه .

ب – أسباب اقتصادية جاذبة : وهي العوامل المسهلة لعملية الهجرة والموجودة في المدينة ، التي تؤدي نتيجة احتكاك أبناء الريف فيها . في بعض المناسبات . إلى جذبهم إليها وانتقالهم بسببها تلقائياً إلى المدينة . ومن هذه الأسباب :

١ – توفر فرص العمل في المناطق الصناعية في قطاع الخدمات في المدينة .

٢ – توفر مستلزمات الانسان الأساسية والترفيهية التي لاتوجد إلا في المدن .

أما عن حجم هذه الهجرة الداخلية فقد كان كبيراً جداً قديماً وحديثاً ، وتدل عليه نسبة تضخم المدن في كافة أنحاء العالم . ففي حين كان سكان المدن لايتجاوز قبل القرن الثامن عشر ١٠٪ من سكان العالم . أخذ يشكل حالياً أكثر من ٤٠٪ من سكان بعض البلدان . ولقد بلغت نسبة المهاجرين من الريف إلى المدينة في مختلف أنحاء العالم بين أعوام ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ أكثر من ١٢٠ مليون نسمة . وزاد عدد المقيمين في المدن بين ١٩٢٠ ـ ١٩٦٠ أكثر مـــن ٣ـ٢٪ سنوياً وزداد معدل التحضر من ٦.٧٪ عام ١٩٢٠ إلى ١٦.٧٪ عام ١٩٦٠ . لكن الأهم من ذلك أن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أكبر حجماً وأسوأ آثاراً في الدول المتخلفة منها في الدول المتقدمة . وتؤدي حالياً إلى تشوه اقتصاديات هذه الدول وإلى تضخيم مشاكلها في البطالة وتضخم المدن . ففي سورية مثلاً كانت نسبة الحضر ، ونسبة سكان دمشق إلى مجموع السكان تختلف من سنة إلى أخرى حسب الجدول التالي :

عام	عدد السكان الحضر	نسبة الحضر إلى مجموع السكان	نسبة سكان دمشق
١٩٦٠	١.٧١٣٠٠٠	٣٧.٥٪	١١.٧٪
١٩٧٠	٢.٧٤١٠٠٠	٤٣.٥٪	١٣.٣٪
١٩٧٦	—	—	١٤٪

. نجد أيضاً أن نسبة ١٢٪ من سكان مراكز المحافظات في سورية هم من أصل ريفي عام ١٩٦٠ ، فأصبحت هذه النسبة ٤ـ١٥٪ عام ١٩٧٠ .

إذا كانت الهجرة الداخلية بهذه الخطورة فما هي أسبابها ؟ وما هي الحلول التي يمكن وضعها كي يمكن الحد منها ؟

أ ــ أسباب الهجرة الداخلية :

للهجرة الداخلية أسباب متعددة ومختلفة . اقتصادية . وديمغرافية . واجتماعية . وأحياناً سياسية واستثنائية . كما أن هذه الأسباب قد تكون بسبب الوضع المتردي في الريف ولذا فهي نابذة . أو بسبب الوضع المميز في المدينة ولذا فهي جاذبة .

التنمية فيها إلى قوة العمل تلك . خصوصاً وأن الأيدي العاملة المهاجرة هي التي تستطيع العمل وتطمح إليه .

وتبدو هذه الظاهرة جلية إذا تفحصنا التركيب الهيكلي للسكان المهاجرين إذ نجد أنهم في غالبيتهم المطلقة تقع أعمارهم في سن العمل (١٥–٦٠ سنة) وأن أغلبهم من الذكور وممن يتوفر لديهم حد أدنى من التأهيل والتعليم . أي إن مشكلة هذه الهجرة ليست في حجمها فقط وإنما في نوعية المهاجرين وخاصة الأيدي العاملة المؤهلة التي أنفقت على تأهيلها الدول المتخلفة فيما يستغل نتاج عملها الدول المتقدمة .

٢ – الهجرة الداخلية :

وهي مثل الهجرة الخارجية أيضاً . فقد تكون إيجابية إذا بعضها هدفها اعادة التوازن في سوق العمل واستخدام الآلة في الزراعة ، وقد تكون سلبية إذا أدت على العكس من ذلك إلى البطالة .

حالياً تشكل هذه الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول المتخلفة ظاهرة سلبية لأنها ليست منظمة . أدت إلى نمو غير طبيعي في المدن وإلى وجود بطالة مقنعة وظاهرية فيها . ولذا فإن هذه الهجرة تختلف حسب الزمان والمكان . إنها تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة . وقديماً عنها حديثاً .

فهي في الدول المتقدمة إيجابية . وقد ساهمت وتساهم في التنمية الاقتصادية . بينما هي في الدول المتخلفة سلبية . لأنها سبب للبطالة وعقبة في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد ساعدت الهجرة من الريف إلى المدينة في تنمية الدول المتقدمة عندما مكنتها من الحصول على الأيدي العاملة اللازمة للصناعة هناك ، كما أنها مكنت هذه الدول من استخدام الآلة في القطاع الزراعي . أي إنها كانت أحد عوامل الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة . وإن كانت قد استغلت بالطبع من قبل الرأسماليين في المدن .

أما في الدول المتخلفة فهي ظاهرة سلبية . لأنها لم تهدف إلى المساهمة في عملية التصنيع . أي لم ترافق وزيادة الانتاج الصناعي في المدن . كما أنها لم تؤد . أو لم تكن . بسبب استخدام الآلة في الريف .

٢ ـ تمركز الصناعات بما في ذلك الصناعات الزراعية والحيوانية في المدينة مع أنه كان يجب أن توجد في الريف .

ثانياً ـ أسباب ديمغرافية :

وهي ارتفاع معدل نمو السكان في الريف عنه في المدن ، مما يؤدي إلى عدم كفاية الأراضي لإشباع حاجات الولادات المتزايدة . ويأتي ارتفاع معدل تزايد السكان في الريف من أسباب مورفولوجية (متعلقة بالبيئة) . أي ميل الإنسان إلى التوسع والتزايد عندما توجد المساحة الواسعة . وميله للتقلص والانكماش إذا انعدمت المساحة . لذا فإن المساحات الواسعة في الريف هي سبب ارتفاع معدل تزايد السكان فيه . والمساحات الضيقة في المدينة هي السبب في انخفاض نسبة تزايد السكان فيها . إضافة إلى العوامل النفسية والاجتماعية التي تدعو سكان الريف إلى التزايد أكثر من سكان المدن .

ثالثاً ـ أسباب اجتماعية ونفسية :

وتنقسم إلى أسباب اجتماعية ونفسية نابذة في الريف . وأسباب اجتماعية ونفسية جاذبة في المدينة .

آ ـ الأسباب النابذة في الريف : وتتمثل هذه الأسباب في الضغط الاجتماعي المولد من وجود عادات وتقاليد تحد من حرية الإنسان . وتدفع البعض إلى التخلص من ذلك عن طريق ترك الريف والبحث عن بيئة أخرى تترك للإنسان حرية أكثر في التصرف .

كذلك فإن النظام التعليمي الحالي في الدول المتخلفة المميز في تدني نوعية برامجه واهتمامها في حياة المدينة دون الريف يدفع الفلاحين إلى النزوح من الريف نحو المدينة .

ب ـ الأسباب الجاذبة في المدينة : وهي التي يمكن تلخيصها في العلم والجاه والمركز الاجتماعي الذي تتيحه المدينة لأبناء الريف . وكذلك مجالات اللهو والحياة الثقافية والاجتماعية التي تضعها في متناول أيديهم .

رابعاً ـ أسباب سياسية واستثنائية :

وهي الأسباب التي تؤدي إلى انتقال الأفراد بالرغم عنهم من منطقة جغرافية إلى أخرى مثل الحروب والعدوان . ... الخ . أو أسباب أخرى تؤدي إلى الهجرة من الريف

ب— الموارد البشرية : Les ressource humaines كنا قد تعرضنا إلى تعريف السكان وقلنا إنهم : مجموعة من الأفراد الذين يسكنون منطقة جغرافية معينة . وتعتبر الموارد البشرية ذاك الجزء من السكان القادرين على العمل . وهم عادة الأفراد الذين تقع أعمارهم مابين سن العمل وسن التقاعد (١٢ أو ١٤ — ٦٠ أو ٦٥ سنة) ويطلق على هذه الموارد اسم القوة البشرية أو الموارد البشرية ، أو السكان القادرين على العمل . ومن المفروض كي يمكن الوصول إلى تعبئة كاملة لعنصر العمل أن يعمل كامل هذا الجزء باستثناء المرضى الدائمين والمصابين بعاهات جسمية وفكرية تمنعهم من العمل .

جـ— خارج الموارد البشرية Hors des ressources humaines : أو خارج القوة البشرية ، وهم الجزء الباقي من السكان الذين لايستطيعون العمل ، ويشمل ذلك من هم دون سن العمل (الأطفال) ومن هم بعد سن العمل (المتقاعدون) . إضافة إلى المرضى الدائمين والعاجزين عن العمل .

د — قوة العمل force de travail : وهي الجزء من الموارد البشرية الجاهزة فعلاً للعمل ، أي الأفراد مابين سن العمل وسن التقاعد الذين يقدرون فعلاً على العمل ومستعدون لأدائه ويبحثون عنه . ولذا فإن قوة العمل هذه تتألف ممن يعمل فعلاً (المشتغلون) وممن يبحث عن العمل ولا يجده (العاطلون) .

هـ — خارج قوة العمل Hors des force de travail : وهي الجزء من الموارد البشرية القادرة على العمل ولكنها لاتعمل . أي التي لاتعمل ليس لأنها غير قادرة على العمل وإنما لأسباب خاصة أو لاترغب في العمل لسبب أو لآخر لذا فهم لايبحثون عن العمل مثل (الطلاب ، ربات البيوت ، المتقاعدون قبل سن التقاعد ، الزاهدون في الحياة ، المكتفون مادياً ، المرضى المؤقتون ، السجناء ، الخ .....) .

و — المشتغلون travilleurs : وهم الجزء من قوة العمل التي تعمل فعلاً . ويطلق عليهم أحياناً « العاملون فعلاً » دون النظر إلى نوع العمل الذي يؤدونه (سواء كان هذا العمل ذهنياً أو بدنياً) أو تبعية العمل (سواء كان هذا العمل عمل تابع أو عمل مستقل) ، أو حالة ملكية وسائل الانتاج أو القطاع الاقتصادي الذي يعملون به .

ز — العاطلون chômeures : وهم الجزء من قوة العمل التي لاتعمل رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه ، أي تلك التي تبحث عن العمل فلا تجده . بشكل دائم أو مؤقت ، ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة .

تشكل ظاهرة سلبية وعقبة أمام التنمية الاقتصادية ، سواء الهجرة الخارجية التي هي عبارة عن استنزاف للقوة العاملة المنتجة والمؤهلة من العالم المتخلف إلى العالم المتقدم ، أو الهجرة الداخلية التي أدت وتؤدي إلى تشوه المدن وازدياد البطالة المقنعة والظاهرية فيها .

الفقرة الثالثة : معدل العمالة والبطالة

يمكن كذلك زيادة العنصر البشري (العمل) عن طريق رفع معدل العمالة وذلك باستخدام كامل قوة العمل المتوفرة أو الوصول إلى مانسميه بالعمالة الكاملة ، وهذا يعني تخفيض نسبة البطالة إلى أقل مايمكن .

قبل الحديث عن العمالة وعن البطالة لابد من التعرض إلى بعض المصطلحات المستخدمة في هذين الموضوعين .

أولاً ــ مصطلحات العمل والعمالة والبطالة Travail, pleine emploi et chômage :

سوف نعرّف مع قليل من الشرح كلاً من مفاهيم العمل والموارد البشرية وخارج الموارد البشرية وقوة العمل وخارج قوة العمل ، ثم المقصود بالمشتغلين والعاطلين عن العمل .

آ ــ العمل le travail : العمل بالتعريف : هو بشكل عام «كل ما يصدر من فعل أو حركة عن أي جسم كان بإرادة أو بدون إرادة ، فقد يصدر عن الجماد أو النبات أو الحيوان » .

أما بالمعنى الاجتماعي فالعمل هو « العملية التي تجري بين الإنسان والطبيعة حيث ينظم بها الانسان ردود فعله المادية » ، وتعتبر تلك العملية ضرورية للجنس البشري وبقائه لأن الموارد المتوفرة في الطبيعة ليست جاهزة للاستعمال واشباع الحاجات (١).

أما بالمعنى الاقتصادي فيقصد بالعمل ــ وهو مايهمنا ــ « الجهد الارادي الفردي أو الجماعي المبذول في سبيل الحصول على منفعة سواء أكان هذا الجهد عقلياً أم بدنياً » .

---

(١) انظر د. صادق مهدي السعيد : « العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة » ، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص (١٠) .

إلى المدينة بسبب الخدمة الإلزامية مثلاً التي تؤدي إلى اختلاط أبناء الريف بالمدينة واعجابهم بها والسعي إلى البقاء فيها بعد انتهاء الخدمة الالزامية .

ب – كيفية الحد من الهجرة الداخلية :

لقد أدت الهجرة الداخلية في الدول المتخلفة إلى نتائج سلبية كبيرة ، فقد كانت السبب في التوسع غير الطبيعي للمدن وتزايد نسبة البطالة داخل هذه المدن سواء أكانت البطالة مقنعةً أو ظاهريةً . حيث تبلغ نسبة البطالة حالياً في المدن حوالي ١٥٪ من قوة العمل في ثلث العالم و ٨٪ في الثلثين الآخرين .

لذلك لا بد من وضع جملة من الحلول التي يجب اتباعها كي يمكن الحد من الهجرة الداخلية (وكذلك الخارجية) ، علماً بأن هذه الحلول تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اليد العاملة المهاجرة من حيث المهنة والنشاط الاقتصادي والحالة التعليمية . وتتلخص هذه الحلول في :

١ – اعادة توزيع فرص العمل بين الريف والمدينة عن طريق تشجيع الصناعات الزراعية والحيوانية وتمركزها في الريف ، وادخال الصناعات اليدوية إليه .

٢ – زيادة حجم العمل المطلق عن طريق بناء بنية تحتية في الريف (طرقات ، جسور ، سدود ... الخ) تؤمن العمل لأبناء الريف من ناحية ، وتساعد على تطوير النشاط الاقتصادي فيها من ناحية أخرى .

٣ – وضع السياسات المناسبة للتخفيف من تزايد معدل النمو السكاني في الريف ، وتخطيط هذا التزايد تبعاً لامكانية استيعاب الريف اليه .

٤ – لابد من فرض قيود قانونية وسياسية تهدف إلى وقف الهجرة من الريف إلى المدينة ، ولا بد كذلك من اتباع جميع الوسائل المشجعة لبقاء الريفيين في الريف وعدم تفكيرهم في الهجرة إلى المدينة .

و خلاصة القول ، فالهجرة بشكليها ، داخلية كانت أم خارجية ، هي ظاهرة مفيدة إذا كانت تهدف إلى توزيع قوة العمل ، أي إنهـا ظاهرة صحية إذا أدت إلى الاستغلال الأمثل للقوة العاملة داخل كل وطن . لكنها اليوم وفي ظروف البلدان المتخلفة

ثانياً ـ البطالـــة Le plein emploi :

ويقصد فيها قوة العمل العاملة فعلاً ، ولذا فإنها هدف السياسة الاقتصادية وأداة تنظيم عنصر العمل . ويعتبر الوصول إلى العمالة الكاملة أساس عملية التنمية .

والعمالة الكاملة في رأي كينز : « هي الكمية العظمى للعمل المرافق لأجر حقيقي معطى ، إنها حالة الأعمال التي لاتستبعد البطالة الاحتكاكية ولا البطالة الإرادية » (١) . العمالة الكاملة إذن هي حالة غياب البطالة اللاارادية في رأي كينز وأصحابه .

أما عند الاقتصاديين الذين يرون التخلف والتنمية مسائل بنيوية ، أي عند أصحاب الاتجاه البنيوي في تحليل التخلف الذي يرى في التخلف والتنمية حالة غير قابلة للقياس وإنما مرتبطة في بنية الاقتصاديات المتخلفة فالعمالة الكاملة هي تقليص الهدر الحاد في اليد العاملة الموجودة في اقتصاديات الدول المتخلفة ، أو هي بمعنى آخر الاستخدام الأمثل للقوى المنتجة المتوفرة في اقتصاد ما . وعليه فالعمالة غير الكاملة هي عدم القدرة على الاستغلال الكامل للطاقة من اليد العاملة (٢) .

هذا يعني أيضاً أن حالة العمالة الكاملة أو مانقصده بالاستخدام الأمثل لليد العاملة هـــو توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة بمـــا يخدم العملية الانتاجية . ولذلك فإن العاملة تتضمن كذلك رفع انتاجية العمل وربطها بالتقدم التقني وتعديل معامل رأس المال ـ العمل في تابع الانتاج (٣) .

وعلى هذا الأساس فقد عرفت التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العمالة بالقول إن : « التنمية الاقتصادية لاتعني فقط زيادة كمية العمل المعروض وتعظيمه ، كي يقابل امكانيات العمل المتوفرة . لكنها أيضاً الزيادة المستمرة لعدد المستخدمين بواسطة تنامي امكانيات ونوعية مخرجات العمل بالنسبة إلى وحدة من العمل » (٤) .

---

(1) J. M. KEYNES : « Théorie générale de l'emploi, de l'intéret, et de la monnaie », Paris, 1955, p. (38)

(2) J. FREYSSINET: « Le concept de sous - développement », Mouton, Paris 1966, p. (91-92).

(3) J. FREYSSINET, op. cité, p (92).

(4) V.K.R.V.RAO : «Full employment and Economic development», p. 52-57, cité par J. FREYSSINET op. cité, p. 93.

إن الدول المتخلفة تعاني من بطالة مزمنة ومخيفة لأنها مقنعة وأنها السبب في عدم الوصول للاستخدام الأمثل وهي أكبر بكثير من البطالة الظاهرية الاستثنائية الموجودة في الدول المتقدمة ، لأن هناك فارقاً كبيراً بين البطالة الدورية Chomâge cyclique الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية وبين البطالة البنيوية Chômage Structurel الموجودة في الاقتصاديات المتخلفة حيث عناصر انتاج عديدة غير مستخدمة في العملية الانتاجية .

هذا يعني أن البطالة تختلف من اقتصاد إلى آخر . قد تكون ظاهرية أو دورية وقد تكون مقنعة ودائمة ومستقرة لأن لها أسباباً متعددة مختلفة حسب نوع البطالة ويمكن اجمالها في الأنواع التالية(١) :

١ ــ بطالة موسمية Le Chômage Saisonneir :

حيث لاتسمح الظروف الطبيعية بممارسة بعض النشاطات الاقتصادية وتكون لذلك مؤقتة وتظهر بخاصة في القطاع الزراعي خارج فصول الزراعة وفي بعض القطاعات الأخرى مثل قطاع البناء في فصل الشتاء .

٢ ــ بطالة ظاهرية في المدن Le Chômage Urbain :

نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة التي لاتستطيع استيعاب الأعداد الوافدة إليها . لأن المدينة بحاجة إلى أيدي عاملة مؤهلة غير موجودة بين الأعداد الوافدة إليها من ناحية ، أو لأن الأيدي العاملة الوافدة تبحث عن عمل معين في مجال الإدارة والخدمات .

٣ ــ بطالة جزئية Le Chômage Partiel :

نتيجة تخفيض بعض المنشآت الاقتصادية لحجم أعمالها لسبب ما مما يضطرها إلى تخفيض عدد ساعات العمل وتخفيض الأجور كذلك .

٤ ــ بطالة مقنعة Le Chômage Déguisé

وهي أبشع أنواع البطالة وأكثرها حدة في الدول المتخلفة ، وتعرف عادة بأنها

(١) اعتمدنا في نقاط عديدة من هذا البحث على ماكتبه د. بكري الناصر في امالية التنمية الاقتصادية التي ورد ذكرها سابقاً وخصوصاً ص (١٢١ ــ ١٢٤) .

ولا بد من الإشارة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من ظاهرة العمالة غير الكاملة ـ في المفهوم الكنزي أي في مايتعلق فقط في عدم التشغيل الكامل لقوة العمل ـ حيث بلغت نسبة قوة العمل في عام ١٩٧٠ في سورية ٣٩٪ من القوة البشرية و ٢٥٪ من عدد السكان . وانخفضت هذه النسبة إلى ٣٧٪ من القوة البشرية و ٢٤٪ من عدد السكان عام ١٩٧٤ وإلى ٣٦,٣ و ٢٣,٦ ٪على التوالي لكل من القوة البشرية وعدد السكان عام ١٩٧٦[١] .

وكما يبدو فإن هذه النسبة أقل بكثير من نسبة عدد المشتغلين في أوروبا في القرن التاسع عشر لأن نسبة عدد المشتغلين في سورية بلغت ٢٤٪ و٢٣٪ و٢٢٪ من مجموع السكان في أعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ على التوالي ، في حين كانت نسبة عدد المشتغلين في فرنسا ٨٣٪ من مجموع السكان عام ١٧٩٠ ، ٨٤٪ عام ١٨٤٦ في بلجيكا . كما أن عدد أيام العمل في الدول المتخلفة لايتجاوز ٢٣٠ يوماً في السنة في حين بلغ عدد الأيام الفعلية للعمل في فرنسا ١٨٠ ، و ٢١٥ ، و٢٢٦ يوماً في أعوام ١٨٠٠ ، ١٨٥٠ ، ١٨٦٢ علي التوالي .

وأخيراً فإن نسبة العمالة تساوي عادة النسبة المئوية للمشتغلين من مجموع قوة العمل أي إن :

$$\text{نسبة العمالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المشتغلين}}{\text{مجموع قوة العمل}} \times ١٠٠$$

ثالثاً ـ البطالة Le Chômage :

البطالة بالتعريف هي حالة التوقف عن العمل رغم البحث عنه . ولهذا فإن التوقف الإرادي عن العمل لايدخل ضمن البطالة حتى وإن كان المتوقف ضمن قوة العمل . وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة الظاهرية والحقيقية ليست عالية في الدول المتخلفة بشكل عام . فلم تتجاوز نسبتها في سورية ٤٪ و ٣٪ و ٦٪ من قوة العمل في أعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ على التوالي . لكن هذه النسبة تبلغ حداً مرعباً في الأنواع الأخرى من البطالة السائدة في الدول المتخلفة ولا سيما البطالة الموسمية والمقنعة . حتى إنه يمكن القول

(١) انظر د. صفوح الأخرس : « السكان والقوى العاملة في سورية » ، ندوة السكان والعمل والقوى العاملة في الجمهورية العربية السورية ، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٧٢ .

كيف يمكن حسابياً تحقيق العمالة الكاملة ؟

عندما نقول إنها الوضع الذي يتميز بإنتفاء البطالة القسرية Chômage involontaire أي البطالة التي تنشأ عندما يكون جانب من أفراد القوة العاملة راغبين في العمل بالأجور السائدة دون أن يجدوا ذلك العمل . وأنه في حالة رمزنا لمجموع القوة العاملة في وطن ما بالرمز (ق) ، وللقوة العاملة المستخدمة فعلاً أي الموجودة في قطاع العمل بالرمز (قَ) ، فإن العمالة الكاملة تتحقق عندما يكون :

$$ق - ق \approx .$$

ولا يمكن أن تكون ق — قَ مساوية للصفر تماماً ، لأنه لابد من وجود البطالة احتكاكية Chômage frictionnel نتيجة بقاء جزء من القوة العاملة مؤقتاً بدون عمل ، ويحدث ذلك بسبب تغيير العمال لمهنهم أو بسبب الطبيعة الموسمية أو بسبب نقص الطلب على بعض أنواع العمال (١) .

ولما كان الوصول إلى العمالة الكاملة أمراً مستحيلاً فقد اعتبر الاقتصاديون الغربيون أنها توجد عندما لاتتجاوز نسبة البطالة ٣٪ من حجم القوة العاملة الفعلية ، وحالة عمالة غير كاملة Sous emploi عندما تتجاوز نسبة البطالة هذه النسبة ، ويكون الاقتصاد في حالة « عمالة زائدة » Sur emploi عندما تقترب هذه النسبة من الصفر (٢) .

لقد عرف منذ كينز كذلك أن هناك رابطة وثيقة بين مستوى العمالة ومستوى الإنتاج ، حيث يتناسب مقدار العمالة تناسباً مباشراً مع حجم الانتاج ، والعكس صحيح لأن مستوى الانتاج يُعد مؤشراً لحالة العمالة التي تسود اقتصاد ما ، كما أن طريق الوصول إلى تصريف الانتاج يمر عبر زيادة حجم العمالة من جهة وزيادة الأجور الحقيقية من جهة أخرى ، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الانتاج ومن ثم زيادة العمالة ، وهكذا دواليك .

---

(١) دالاس بيترسون : « الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي » ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص (١٢٣) وما يليها .

(٢) انظر د. بكري الناصر : « التنمية الاقتصادية » ، المرجع السابق ذكره ، ص (١١٦) .

مقدار قوة العمل التي لاتعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج . وتوجد بشكل خاص في القطاع الزراعي ، وفي الأعمال غير المنتجة في المدينة .

٥ ـ بطالة قطاعية Le Chômage secteuriel :

أي البطالة التي تصيب قطاعاً اقتصادياً معيناً دون غيره نتيجة التحول إلى قطاع آخر أو تقليص قطاع معين (تراجع الانتاج في قطاع النفط وإستبداله بالفحم أو بطاقة بديلة أخرى أو مثل التراجع الذي نجده حالياً في أغلب الدول الأوروبية عن صناعة الحديد والصلب) .

٦ ـ بطالة تقنية Le Chômage technologique :

وهي البطالة التي تنتج بسبب التقدم التقني الذي يؤدي في المرحلة الأولى إلى الاستغناء عن جزء من اليد العاملة .

٧ ـ البطالة الدورية Le Chômage cyclique :

وهي البطالة المتناوبة التي تنتشر في الدول الرأسمالية وتكون بسبب الأزمات الاقتصادية ولا سيما أزمات فيض الانتاج والتي تؤدي إلى الاستغناء عن العمال . ونسميها بالدورية لأنها تأتي بين فترة وأخرى .

٨ ـ البطالة النوعية Le Chômage Frictionnel :

وهي البطالة التي تصيب اليد العاملة غير المؤهلة . لأن الطلب يكون على نوع معين من الأيدي العاملة من حيث التأهيل لايتوفر في تلك الأيدي العاملة لذا لاتستطيع أن تلبي طلب المنشآت وبالتالي تبقى عاطلة عن العمل لمدة من الزمن .

٩ ـ البطالة الإرادية Le chômage volontaire :

وهي التي توجد في الدول الرأسمالية بين مجموعات يوجد لها عمل ولا تتقدم إليه . والمفروض أن لانعتبر هذا النوع من العاطلين عن العمل . لكن واقعهم في الدول الرأسمالية يفرض وضعهم في البطالة .

وتطويرها ، وتزداد انتاجية العامل وقدرته على الانتاج بقدر الإعداد والتأهيل الذي يملكه مثلما تزداد انتاجية الآلة إذا طورت وحسنت .

إضافة إلى ذلك ، فإنهما ، العامل والآلة ، بحاجة إلى تكاليف ممثلة في الجهد والوقت من أجل تحسين القدرات لكل منهما إذ لافرق في ذلك فالإنسان في ذلك مثله مثل الآلة .

كما أننا نعرف من النظرية الماركسية أن الوصول إلى انتاج « عمل مؤهل » يحتاج إلى الوقت والانفاق ، وأن زيادة انتاجية العمل تتطلب بالتالي تخصيص جزء من الانتاج الاجتماعي مثل الجزء الذي يجب أن يخصص لتحسين الآلات وأدوات الانتاج الأخرى .

واليوم يعترف كل الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون اليها أن هناك علاقة بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي[1] وإن كانوا يختلفون حول تقدير أهمية هذه العلاقة ، إلا أنها علاقة قائمة لوجود البديهتين التاليتين :

١ — إن كل زيادة في التعليم سوف تؤدي إلى زيادة في الأجور التي يحصل عليها أولئك الذين تلقوا التعليم وأن هذه الزيادة في الأجور ناتجة من زيادة في انتاجية العمل . أي إن هناك علاقة بين زيادة التأهيل على شكل زيادة في الانفاق على التعليم وبين زيادة انتاجية العامل على شكل زيادة في أجور ذلك العامل .

٢ — إن انتاجية العمل توضع حتماً في خدمة التنمية الاقتصادية ، ولذلك فإن التعليم هو في خدمة هذه العملية .

---

(١) انظر حول هذه العلاقة بالتفصيل الاقتصادي الأمريكي بيكر :

— G. S. Becker: « Human capita. em irial analysis with the special reference to education », New York, National bureau of economic research, 1964.

وكذلك المقالة الهامة لمارك بلوك :

— M. Blang : « The rate of return on investment in education in great Britain », in Manchester school of economics and social studies, Sep., 1965.

بالإضافة إلى مقالات عديدة لشولتز Schultz

أما في اللغة الفرنسية فانظر إيشير Eicher وباج Page

— J. C. Eicher : « La rentabilité de l'investissement humain », in revue economique, Juilet, 1960.

— A. Page : « L'investissement humain » in Tiers Monde, et la mesure des effets économiques de l'éducation, Revue Economique, Mars, 1964.

البحث الرابع

التأثير في نوعية العنصر البشري

لاتزداد كمية العنصر البشري في زيادة حجم العنصر البشري فقط ، أي بواسطة التأثير في العوامل التي رأيناها في البحث السابق وهي : زيادة الحجم الإجمالي للسكان والهجرة والعمالة . وإنما يمكن أيضاً زيادة حجم العنصر البشري بواسطة التأثير في نوعية هذا العنصر لأن نوعية هذا العنصر تنقص وتزيد من أهميته وبالتالي من أهمية نوعية العمل .

ساعة عمل يؤديها مهندس تختلف حتماً عن ساعة عمل يؤديها عامل ، وساعة عمل منظمة ومستغلة عقلانياً تختلف عن ساعة عمل غير منظمة وبالتالي غير مستغلة ، كذلك فإن ساعة عمل في جزء محدد من العمل تختلف عن ساعة عمل غير متخصصة في جزء معين ، وأخيراً فإن ساعة عمل على آلة متطورة لاتساوي قطعاً ساعة عمل يؤديها عامل لايستخدم الآلة .

لذا لابد من دراسة العوامل المؤثرة في نوعية العنصر البشري وهي :

أولاً — التعليم والتأهيل .

ثانياً — التخصص وتقسيم العمل .

ثالثاً — تنظيم العمل .

رابعاً — استخدام الآلة .

الفقرة الأولى : التعليم والتأهيل

أ — أسباب مساهمة التعليم في تحسين نوعية العمل :

تقدم بين سمبث منذ زمن بعيد أن إعداد العامل وتأهيله فعل يشبه تحسين الآلة

هذا وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن حجم البطالة يختلف من دولة إلى أخرى ومن زمان لآخر ، كما أنه يمس شرائح معينة من الأفراد حسب أعمارهم وجنسهم . وأن نسبة البطالة في مجتمع ما هي :

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع قـــوة العمل}} \times ١٠٠$$

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

وعلى هدى هذه الأسس التي تجزم في وجود علاقة بين مستوى التعليم وبين الدخل فإنه يجب توضيح هذه العلاقة . أي معرفة مردود التعليم على المستوى الفردي وعلى المستوى الاجتماعي . ويتم معرفة هذا المردود عن طريقين :

– الأول : طريق معرفة الدخل الفردي (أو بالأحرى معرفة جزء من الدخل الفردي) الذي يحصل عليه الفرد بسبب تلقيه للتعليم والتأهيل .

– والثاني : طريق معرفة الفوائد التي يحققها المجتمع وتنعكس على زيادة الانتاجية فيه وتحسين نوعية العمل الذي يستطيع الأفراد القيام به بسبب الأستثمار في التعليم والتأهيل .

وهذا ماسوف يقودنا إلى دراسة المردود الفردي والمردود الاجتماعي للتعليم والتأهيل وإنعكاس ذلك على انتاجية العمل .

ب – المردود الفردي للتعليم والتأهيل

Le rendement privé de l'enseignement et de la qualification

المردود بشكل عام هو الفرق بين التكاليف المدفوعة والفوائد المحققة ، والمردود الفردي للتعليم والتأهيل هو الفرق بين الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة للتعليم والتأهيل وبين التكاليف التي تدفع من أجل الحصول على هذا التعليم والتأهيل .

أما الفوائد Les bénéfices التي تأخذ شكلين : فوائد نقدية Bénéfices monetaires يمكن قياسها بالأجر الإضافي . لأنها الجزء من الأجر الذي يكسبه الفرد بسبب التعليم والذي يحسب خلال فترة العمل وحتى إحالة العامل على التقاعد . وفوائد غير نقدية Bénéfices non – monétaires لايمكن قياسها رغم الاعتراف بوجودها والمتمثلة في المعرفة العامة التي يكتسبها الشخص بسبب التعليم والتي تجعل حياته أكثر سعادة ويطلق عليها اسم الفوائد الخارجية Les bénéfices externes .

أما التكاليف Les Coûts فهي مجموع النفقات المباشرة التي صرفها الطالب من أجل اعداده وتأهيله مضافاً إليها الدخل الذي كان يمكن الحصول عليه فيما إذا عمل خلال الفترة التي قضاها في التأهيل Le gain mangué .

كما يختلف هذا المردود من نوع من التعليم إلى آخر .

مردود التعليم في فرنسا حسب نوع التعليم

	معاهد عليا		طب عام	علوم	حقوق واقتصاد
المردود الاجتماعي	١٤,٦	١٠,٩	١١.٨	٥,١	١٠,٩
المدة الوسطية للدراسة بالسنوات	٥	٥	٨,٢	٥,٤	٤,٧

Sources : Levy – Garboua et Mingat « Econcmique de l'éducation » Economica, Paris. 1979, p. 133.

الفقرة الثانية : التخصص وتقسيم العمل(١)

تقسيم العمل والتخصص في مجال ما يحسن، كذلك من نوعية العمل ويلعب دوراً في تعظيم حجم ونوعية العمل ، ولذا لابد من البحث في أشكاله وفي فوائده وفي مجالاته وأخيراً في مساوئه ومحاذيره .

أولاً – أشكال تقسيم العمل :

لتقسيم العمل عدة أشكال : مهنية ، وفنية ، وجغرافية :

أ – على أساس المهنـــة ، ويطلق عليه كذلك « التقسيم الاجتماعي للعمل » Division sociale du وهو توزع الناس على مهن مختلفة حسب مواصفات عقلية وفيزيولوجية. كان عدد المهن قديماً قليلاً جداً وأصبح اليوم لانهاية لـــه ويختلف من دولة إلى أخرى ، ويتطور مع الزمن .

ب – على أساس المرحلة الفنية ، داخل العمل الواحد . ويطلق عليه اسم « التقسيم الفني للعمل » Division technique du travail . ويتم على أساس تجزئة العمل الواحد إلى عدة أعمال جزئية . وهو ماكان يقصده آدم سميث داخل مانيفاكتورة الدبابيس ، أي تخصص كل عامل في مرحلة فنية داخل الصناعة الواحدة .

(١) انظر : د. تيسير الرداوي : « اقتصاديات العمل وتخطيط القوى العاملة » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٥٩ – ٦٦) ، وكذلك انظر : د. أحمد السمان : « موجز الاقتصاد السياسي » ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠، ص (٢٦٥ – ٢٦٦) .

ج ـ المردود الاجتماعي للتعليم والتأهيل :

Le rendement social de l'enseignement et de la qualification

للتعليم مردود اجتماعي أعلى بكثير من المردود الفردي . ويعد نظراً لأهميته أداة اتخاذ القرارات في مجال العمل والتعليم . وهو فوق كل هذا مقياس معرفة تحسين نوعية العمل .

بقدر مالهذا المردود من أهمية تكتنفه ـ لسوء الحظ ـ كثير من المشاكل التي لاتسمح في حسابه بالشكل المطلوب .

مثل الطريقة السابقة يحسب المردود الاجتماعي بمعرفة الفوائد الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية .

أما الفوائدالاجتماعية Les bénéfices sociales فحسابها على درجة كبيرة من الصعوبة لأن ذلك متعلق بالانتاجية الاجتماعية Productivité social التي تتعلق بالانتاجية الفردية من ناحية La productivité individuelle وبالآثار الخارجية Les effets externes من ناحية أخرى .

أما التكاليف الاجتماعية Les coûts sociales فحسابها أقل صعوبة وهي مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها المجتمع من أجل التعليم .

وتدل الدراسات أن المردود الاجتماعي للتعليم يختلف من مرحلة تعليمية إلى أخرى كما يبين ذلك الجدول التالي :

نسبة المردود الاجتماعي للتعليم على الصعيد العالمي حسب المستوى

مستوى التعليم	نسبة المردود الاجتماعي
تعليم ابتدائي	٪٢٥.١
تعليم اعدادي وثانوي	٪١٣.٥
تعليم عالي	٪١١.٣

Sources : Psacharopoulos : « Returnes to education », op. cité , p. 65.

وأغلب الدراسات حول الموضوع هي عبارة عن مقارنة بين مستويات الدخول وعدد سنوات الدراسة ولقد أثبتت هذه الدراسات أن للتعليم مردوداً فردياً في الدول المتخلفة أعلى منه في الدول المتقدمة كما هو مبين في الجدول التالي :

نسبة مردود رأس المال الانساني (التعليم) في الدول المتخلفة والدول المتقدمة

نوع الدول	تعليم اعدادي وثانوي	تعليم جامعي
دول متقدمة	٪١١,٩	٪١١,٩
دول متخلفة	٪١٨,٥	٪ ٢٢
جميع الدول	٪١٦,٣	٪١٧,٥

المصدر :

Sources : G. psacharopoulos : « Reture to education », in International comparison, Elsevier. Amsterdam, 1973. p. 67.

وإنه من الطبيعي أن تكون نسبة المردود في الدول المتخلفة أعلى منها في الدول المتقدمة لحاجة هذه الدول إلى مزيد من التعليم .

كما أثبتت الدراسات أن المردود الفردي للتعليم يتناقص كلما ازدادت سنوات التعليم كما يبين الجدول التالي :

عدد سنوات الدراسة	المردود
٥ سنوات	٪١٤,٢
٧ سنوات	٪١٣
٩ سنوات	٪١٢,٤
١٢ سنة	٪١١,١
١٦ سنة	٪٩,٣

Sources : M. Riboud : « Accumulation de capital humain », Paris, Economica, 1978.

ج – على أساس المنطقة الجغرافية . ويطلق عليه اسم « التقسيم العالمي للعمل Division international du travail » . وذلك بحسب امكانيات كل بلد على انتاج منتج معين بتكاليف تقل عن تكاليف انتاجه في الدول الأخرى . وقد يكون التفوق مطلقاً وقد يكون نسبياً .

ثانياً – فوائد تقسيم العمل :

١ – زيادة انتاجية العمل : عن طريق زيادة مهارة العامل نتيجة عمله في مهنة واحدة . أو في عملية فنية واحدة . مما يزيد من اتقانها ويوفر الوقت أثناء انجازها . كذلك عن طريق توفير الوقت الضائع لدى انتقال العامل من آلة إلى أخرى . وأخيراً عن طريق تحسين العمل باستمرار وادخال أساليب جديدة عليه . وابداع أساليب أخرى في ممارسة المهنة الواحدة .

٢ – استغلال الامكانيات المختلفة للعمال : إما أثناء توزيعهم على مهن مختلفة تتلاءم والامكانيات المختلفة للعمال . أو أثناء توزيعهم على عمليات مختلفة في المهنة الواحدة تتناسب أيضاً وامكانياتهم .

٣ – توفير رؤوس الأموال : لأن التقسيم على المستوى الفني يوفر الآلات المستخدمة حيث تستعمل بشكل دائم ولا تبقى – كما في حالة عدم التخصص – بدون عمل .

ثالثاً – مجالات تقسيم العمل :

لايمكن اللجوء إلى تقسيم العمل في كافة المهن . هناك بعض المهن التي لايمكن تقسيم العمل فيها مثل الأعمال التي تتسم بالطابع الشخصي (كتابة . رسم . غناء . .... الخ) . كما لايمكن اللجوء إليه إلا بدرجة بسيطة في بعض النشاطات (الحرفية والزراعية مثلاً) .

لايمكن كذلك تقسيم العمل إذا لم يكن هناك عمليات انتاجية متعددة وإذا لم يسمح حجم الانتاج بذلك .

وأخيراً . فإن تقسيم العمل يحتاج إلى آلات متنوعة وإلى تنظيم في الانتاج . أي لايمكن اعتماده إلا في ظروف استعمال تكنولوجيا متقدمة . وبالتالي يحتاج إلى امكانيات مادية كبيرة .

الفصل الثاني

رأس المـال

يختلف الحديث عن رأس المال capital حسب الانتماء الايديولوجي للاقتصادي ، نظراً لوجود مظاهر مختلفة له ، لذا فإن الحديث عنه حديث شائك ، وتعريفه لايقل صعوبة عن ذلك .

فمثلاً يعرفه ريمون بار بالقول إنه « مجموعة الموارد الاقتصادية المختلفة التي تسمح ، عن طريق استخدامها غير المباشر بالمحافظة على الدخل في حدود معينة » .

بينما يعرفه البعض الآخر بالقول إنه « مجموعة الأموال المادية ذات الصفة الاقتصادية التي تستخدم في العملية الانتاجية . والتي تؤدي إلى زيادة انتاجية العمل» (١). من خلال هذه التعاريف لرأس المال نرى أنه يتضمن الأرض . لكن الاقتصاديين وإن اختلفوا حول تعريف رأس المال وأنواعه . فإنهـم متفقون عـلى أن تراكم رأس المال Accumulation de capital هـو أساس التنمية . لأنه يساعد بوساطة رفع مستوى التجهيزات والمعدات على زيادة انتاجية العمل .

لذا لابد من الحديث في هذا الفصل عن أنواعه . وأهميته في التنمية الاقتصادية ، ومشكلة تكوينه في الدول المخلفة . على أن نترك الحديث عن الإدخار وأنواعه وطرق تأمين رؤوس الأموال إلى الباب الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية في آخر هذا الكتاب .

(١) د. رفعت المحجوب ود. عاطف صدقي : « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٧، ص (٣٢٨) .

عن طريق زيادة سرعة البساط المتحرك . وتؤدي هذه الطريقة إلى مراقبة ميكانيكية للعمال لأن العامل الثاني على البساط لايستطيع انجاز عمله إذا لم ينجز العامل الأول عمله وهكذا .

٣ ـ طريقة ستاخانوف ،

وتهدف إلى متابعة الانتاج بشكل مستمر ، أي نظام الورديات ، وتكفل هذه الطريقة الاستغلال الكامل للآلات وزيادة الانتاج دون استغلال العامل .

الفقرة الرابعة : استخدام الآلة

لاشك أيضاً أنه يمكن تحسين نوعية العمل ، وبالتالي زيادة انتاجيته ، عن طريق استخدام الآلة . هذا الاستخدام ممكن في أغلب النشاطات الاقتصادية . وقد أدى استخدامها إلى توفير جهد الإنسان ووقته . وتوحيد أنماط الانتاج والمنتجات ، لكن هذا الاستخدام لم يخل من نتائج سلبية نتيجة مساهمتها في زيادة استغلال العامل وتشغيل الأطفال والنساء والآثار الاجتماعية البسيكولوجية على العمال .

UNIVERSITY OF ALEPPO

رابعاً ـ مساوئ ومحاذير تقسيم العمل :

بالرغم من الفوائد الكثيرة لتقسيم العمل هناك عدد من المساوىء يمكن اجمالها في النقطتين التاليتين :

١ ـ تقسيم العمل المهني ، أي زيادة التخصص في مهن مختلفة سوف يقلل من امكانية مانسميه بمرونة الاحلال Elasticité de substitution. أي امكانية شغل انسان لوظيفة محل وظيفة اخرى . كما أن تقسيم العمل الفني . أي زيادة التخصص في مهمة معينة لايسمح بأن يشغل عامل مكان آخر . هذه النتائج لاتسمح بإيجاد عمل بسهولة وتؤدي حتماً إلى المساهمة في زيادة البطالة .

٢ ـ زيادة التخصص وتأدية نفس العمل ووراء نفس الآلة سوف يؤدي إلى تحول العامل إلى مايشبه الآلة ويقتل روح الإبداع والتفكير عنده . ويؤدي إلى نتائج نفسية سلبية كبيرة عنده .

الفقرة الثالثة : تنظيم العمل

يمكن كذلك تحسين نوعية العمل . وبالتالي زيادة انتاجيته . عن طريق تنظيم العمل. ويتم ذلك بواسطة طرق معروفة أهمها :

١ ـ طريقة تايلور :

وتهدف إلى توفير وقت العامل عن طريق استبعاد الحركات غير المفيدة . وتحديد الزمن اللازم لكل حركة ضرورية . ومراقبة العمال وكيفية استعمالهم الأمثل للآلات . وأخيراً : تطبيق نظام حوافز معين ـ عن طريق زيادة تعويض العمال النسبي كلما زاد انتاجهم .

تؤدي هذه الطريقة بالطبع . إلى نتائج باهرة في زيادة كمية الانتاج . لكنها أيضاً تحول العامل إلى آلة وتزيد من استغلاله .

٢ ـ طريقة فورد :

وتهدف إلى توفير وقت العامل عن طريق استعمال مايسمى بالبساط المتحرك . الذي يمر من أمام العامل وعليه العمل الذي يجب على العامل القيام به . ويمكن زيادة الانتاج

المبحث الأول

أنواع رأس المال

يقسم رأس المال إلى ثلاثة أنواع : رأس المال العيني أو الفني Capital technique ، ورأس المال القانوني أو الحقوقي Capital Juridique ، ورأس المال الحسابي Capital comptable.

أ ـ رأس المال العيني أو الفني Capital technique :

ويشمل رأس المال هذا على الآلات والتجهيزات والمباني والمواد الأولية . وكل مايدخل في العملية الانتاجية . لذا فهو مايهمنا في مجال التنمية الاقتصادية. ويقسم إلى(١):

١ ـ رأس المال الثابت Capital fixe مثل الآلات والتجهيزات والمباني . أي ذاك الذي يعطي دخلاً مع المحافظة عليه . أو ذاك الذي يستعمل في العملية الانتاجية دون الحاجة إلى تحويل في بنيته الفنية .

٢ ـ رأس المال المتحرك أو المتداول Capital circulant مثل المواد الأولية. وهو رأس المال الذي ينتهي كي يعطي دخلاً . أي إنه الأشياء التي تستعمل في العملية الانتاجية لمرة واحدة .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن ماركس ينهج نهجاً آخر في تقسيم رأس المال العيني أو الفني ، حيث يفرق بين نوعين من رأس المال هما :

أ ـ رأس المال المتغير : ويقصد به قوة العمل التي يستخدمها الرأسمالي (على شكل أجور) ويعطي هذا النوع من رأس المال قيمة تفوق قيمته (أي أكثر من الأجر) مشكلا فائضاً في القيمة سماها ماركس بالقيمة الزائدة . ويعتقد ماركس أن رأس المال هذا هو وحده المنتج .

ب ـ رأس المال الثابت : ويقصد به ماركس كافة رؤوس الأموال ـ عدا قوة العمل ـ التي تلزم للعملية الانتاجية ويقسم رأس المال هذا إلى قسمين :

١ ـ رأس مال ثابت مستمر : حيث يشمل الآلات والأدوات والمباني ، والأراضي ، الخ ..

٢ ـ رأس مال ثابت متداول : حيث يشمل المواد الأولية والسلع الأخرى التي تدخل في العملية الانتاجية. يعتقد ماركس أن رأس المال الثابت لا يتغير ولا يعطي بالتالي إلى الرأسمالي أكثر من قيمته مما جعل ماركس يؤكد على أنه غير منتج ، وينصب نقد ماركس حول ملكيته .

المبحث الثاني

أهمية رأس المال في التنمية الاقتصادية

يؤثر رأس المال في التنمية الاقتصادية . نتيجة تأثيره المباشر على الإنتاج . أو على الدخل المحصل عند الأفراد . ولا شك أن للإنتاج والدخل تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية .

ويكون تأثير رأس المال عن طريق مانسميه « بمعاملات رأس المال » Coefficients de capital . حيث نميز نوعين من هذه المعاملات هي : المعامل الوسطي لرأس المال . والمعامل الحدي (الهامشي) لرأس المال .

أ ـ المعامل الوسطي لرأس المال Le coefficient moyen du capital :

يمثل هذا المعامل (م م ر) العلاقة بين رأس المال المستخدم (ر) والانتاج (ج). أو الدخل المحصل نتيجة هذا الاستخدام (د) بحيث تكون العلاقة :

$$\text{م م ر} = \frac{\text{ر}}{\text{ج}}$$

أو :

$$\text{م م ر} = \frac{\text{ر}}{\text{د}}$$

ب ـ المعامل الحدي لرأس المال Le coefficient marginal du capital :

يمثل هذا المعامل (م ح ر) العلاقة بين ازدياد رأس المال أو التشغيل (ث) خلال

UNIVERSITY OF ALEPPO

المحاسبة الخاصة التي تفترض بقاء المشروع من الناحية المحاسبية في حالة توازن ، أي حالة الديمومة ، وعدم التغيير في قيمته .

يشمل رأس المال الحسابي لذلك الاهتلاك في جانب الأصول ، والفائض أو الربح في جانب الخصوم ، وتكون ميزانية أي مشروع متوازنة في النهاية .

يجب أن نلاحظ في النهاية وبعد أن رأينا أنواع رأس المال ، أن هناك فرقاً بين رأس المال وبين الدخل . ففي حين يشكل رأس المال مجموع الأشياء الاقتصادية ، يشكل الدخل ثمار هذه الأشياء .

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

٣ ـ رأس المال السائل Capital marchand: ويتألف من المخزون من المنتجات المنتهية الصنع والمعدة للبيع .

وللتفريق بين رأس المال الثابت ، ورأس المال المتحرك أو المتداول ، أهمية عند حساب نفقات الانتاج ، لأن المتحرك يحسب برمته مثل المواد الأولية ، بينما لايدخل عند حساب نفقات الانتاج إلا جزء من رأس المال الثابت المعروف « بالاهتلاك Amortissement كما أن تحويل رأس المال المتحرك من نشاط اقتصادي إلى آخر أسهل من تحويل رأس المال الثابت .

ب ـ رأس المال القانوني أو الحقوقي Capital Juridique :

وأخيراً فإن هذا التفريق بين رأس مال ثابت ورأس مال متحرك لايأتي من طبيعة الشيء وإنما من استعماله ، ففي حين تشكل الحيوانات التي يستعملها الفلاح للحراثة رأس مال ثابت ، تشكل نفسها عندما يريد بيعها رأس مال متحرك .

وهو رأس المال الذي لايعني في الأموال بحد ذاتها ، وإنما في مجموعة الحقوق عليها ، وهو رأس المال الذي يعطي دخلاً دون عمل ، ويكون صاحب الحق في امتلاكه أمام الخيار بين اقراض رأس المال هذا للغير مقابل فائدة ، أو استثماره وبالتالي تحويله إلى رأس مال عيني . لذلك فإن رأس المال العيني أو الفني يبين طبيعة رأس المال ، في حين أن رأس المال القانوني أو الحقوقي يبين علاقة رأس المال بصاحبه .

وينقسم رأس المال القانوني ، الذي يوجد في النظام الرأسمالي والذي يجب أن لايوجد في النظام الاشتراكي ، إلى نقود ، وحقوق ملكية غير منقولة مثل الملكية العقارية وحقوق ملكية منقولة مثل الأسهم والسندات ، .. الخ . وعلى هذا الأساس فإنه امتياز اجتماعي أوجدته القوانين والمؤسسات التي يسير عليها المجتمع وبالتالي فإنه امتياز يختلف من مجتمع إلى آخر ، وينصب عليه نقد الاشتراكيين .

جـ ـ رأس المال الحسابي Capital comptable :

ويشمل مجموع القيم النقدية التي تبقى ثابتة بفضل عملية الاهتلاك ، أي إنه مفهوم محاسبي يترجم من الناحية النقدية قيمة رأس المال العيني ، آخذاً بعين الاعتبار مفاهيم

السنة، وبين ازدياد الانتاج (Δ ج) أو ازدياد الدخل المتعلق به (Δ د) بحيث تكون العلاقة :

$$م ح ر = \frac{ث}{\Delta ج}$$

أو :

$$م ح ر = \frac{ث}{\Delta د}$$

ويختلف هذا المعامل من منشأة إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر . وكذلك من اقتصاد لآخر حسب درجة تقدم هذا الاقتصاد . لقد قدر بعض الاختصاصيين[1] المعامل الحدي لرأس المال خلال سنوات عديدة مختلفة في بعض الدول على الشكل التالي :

الولايات المتحدة الامريكية	(١٨٧٩ ـ ١٩٥٣) = ٢,٣
اليابان	(١٩٢٤ ـ ١٩٣٩) = ٤,٧
هولندا	(١٩٠٠ ـ ١٩٥٢) = ٧,٤
السويد	(١٨٩٦ ـ ١٩٢٩) = ٣,٥
انكلترا	(١٨٦٥ ـ ١٩٣٣) = ٥,٩
فرنسا	(١٨٥٢ ـ ١٩١٣) = ٧,٤

يبدو جلياً أن هذا المعامل يميل إلى الإنخفاض كلما ازداد التقدم الصناعي لدولة ما . بينما يرتفع إذا كان الاقتصاد في مراحلة الأولى من نمو الاستثمار . أي في حالة ضعف التكوين التقني بشكل عام .

يمكن زيادة الدخل القومي إما عن طريق زيادة معدل الادخار أو الاستثمار . أو عن طريق تخفيض معامل رأس المال . يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار معدل تزايد السكان

(١) انظر د. أنطوان أيوب « التحليل الاقتصادي » مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية بحلب. ١٩٦٨ . ص (٣٠٠) . وانظر كذلك فتح الله ولعلو . المرجع السابق ذكره . ص (٣٨٤) .

٢ ـ عدم استعمال الفائض الاقتصادي استعمالاً سليماً :

إذا أخذنا الادخار في مفهومه الشمولي (الفائض) نجد أن الدول المتخلفة لاتعاني من نقص في الادخار وإنما من سوء استعمال لرأس المال . وسوء استعمال الفائض . الذي يحول جزء كبير منه بوساطة الشركات الأجنبية إلى الخارج أو يودع في المصارف الأجنبية . وفي أحسن الأحوال قد يكتنز أو ينفق في استعمالات غير منتجة (أراضي ، عقارات . « سيارات » . الخ ...) . أو يسخر في خدمة المضاربة والأعمال المصرفية .

٣ ـ عدم وجود طبقة من المنظمين :

أي عدم وجود طبقة قادرة على تحمل أعباء الاستثمار كما حدث في اوروبا إبان الثورة الصناعية . ويعود ذلك إلى عدم وجود طبقة بورجوازية ـ بالمعنى الأوروبي ـ في الدول المتخلفة . تعرف مصالحها الوطنية وتؤدي مهامها في التكوين الرأسمالي . وتملك ذهنية المبادرة والابداع .

بسبب نقص ـ أو ضعف الاتجاه نحو الاستثمار ـ لرؤوس الأموال في الدول المتخلفة . لايوجد أمام هذه الدول إلا أن تتبع السبل التالية[1] كي تستطيع توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية :

١ ـ تأمين رأس المال من مصادر خارجية . أي من مصادر أخرى غير الادخار ، لأن الدول المتخلفة تعاني من انخفاض الادخار نتيجة انخفاض انتاجية العمل ، التي تؤدي إلى انخفاض الدخل . والذي يؤدي بالنتيجة إلى أن جزءاً كبيراً منه ـ إن لم يكن كله ـ سوف يذهب إلى الاستهلاك . لذا لابد من تأمين رؤوس أموال أخرى تستثمر من قبل الدولة التي يجب أن تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية .

وسوف نلاحظ عند حديثنا عن أساليب تمويل التنمية الاقتصادية كيف أن المصادر الخارجية لايمكن أن تكون مصدراً كافياً ومضموناً لتأمين رؤوس الأموال .

---

(١) هذه السبل سوف نتعرض لها بشكل مفصل عند دراستنا لكيفية تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الباب الخامس من هذا الكتاب حيث سوف نشاهد طرق عديدة لتوفير رؤوس الأموال أهمها الادخار . والتمويل الخارجي ، والتمويل بالعجز . الخ ....

المبحث الثالث

مشكلة تكوين رؤوس الأموال في الدول المتخلفة

تعاني الدول المتخلفة من مشكلة تكوين رؤوس الأموال . أي من مشكلة تشكيل الادخار . وعدم اتجاه الادخار في حال وجوده نحو الاستثمار . هناك انخفاض في الميل نحو الاستثمار . ناتج من انخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال . الذي يسبب نقصاً في الادخار . يؤدي إلى انخفاض في الميل نحو الاستثمار . وهكذا . فإن الدول المتخلفة تعاني دائماً من مانسميه « بالحلقة المفرغة لرأس المال » .

الدول المتخلفة بحاجة إلى رفع انتاجية العمل . كي تستطيع زيادة الادخار نتيجة زيادة الدخل . ولا يمكن لها أن ترفع هذه الانتاجية إلا عن طريق استخدام أكثر كثافة لرأس المال . أي عن طريق زيادة نسبة الاستثمار . هذه الزيادة لايمكن تحقيقها إلا بالادخار الذي هو عبارة عن تنازل عن الاستهلاك . ثم معادلة هذا الادخار بالاستثمار(١).

أي إن تكوين رأس المال يجب أن يرتكز على القاعدة الأساسية « الادخار — الاستثمار » أو التنازل عن الاستهلاك وتوجيه الأموال الموفرة إلى الادخار .

هناك إذن عدم قدرة على الادخار ناتج عن ضآلة في حجم الاستثمار . يمكن إيجاز أسبابها في الدول المتخلفة بما يلي (١) :

١ — أهمية الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل :

الأفراد يستهلكون في الدول المتخلفة كل انتاجهم ولا يتمكنون من ادخار أي قسط من دخلهم . بسبب ضعف هذه الدخول . وعدم كفايتها على اشباع حاجاتهم الأساسية في الأصل .

---

(١) فتح الله ولعلو : « الاقتصاد السياسي — مدخل إلى الدراسات الاقتصادية » ، دار الحداثة ، ١٩٨١ . ص (٣٨٥ — ٣٨٦) .

الذي يستهلك جزءاً من زيادة الدخل الفردي . ويكون معدل تزايد الدخل هو النسبة بين الادخار أو الاستثمار ومعامل رأس المال مطروحاً منه معدل تزايد السكان أي :

$$\Delta \text{ د} = \frac{\text{ث}}{\frac{\text{ث}}{\Delta \text{ ج}}} - \Delta \text{ س}$$

حيث Δ د هو معدل تزايد الدخل الفردي،

ث الادخار أو الاستثمار

$\frac{\text{ث}}{\Delta \text{ ج}}$ المعامل الحدي لرأس المال

Δ س معدل تزايد السكان

لنأخذ مثالاً عددياً حول ذلك . ولنفرض أننا نريد معرفة معدل تزايد الدخل الفردي إذا كان معدل الادخار ١٥٪ . والمعامل الحدي لرأس المال ٤ ، ومعدل تزايد السكان ٣٪ سنوياً . فيكون لدينا : معدل تزايد الدخل الفردي :

$$\text{م} \Delta \text{ د} = \frac{١٥}{٤} - ٣ = ٠٫٠٥ \text{ ٪}$$

أما إذا كان معدل تزايد السكان أكثر من ٣٪ فإننا سوف نكون بحاجة إلى معدل ادخار وبالتالي معدل استثمار يفوق ١٥٪ كي نحافظ على نفس معدل تزايد الدخل .

لنأخذ مثالاً آخر . ولنفرض أننا نحاول الوصول إلى معدل تزايد في الدخل الفردي مقداره ١٪ . فما هو معدل الادخار المطلوب توظيفه إذا كان المعامل الحدي لرأس المال ٤ . ومعدل تزايد السكان ٢٪ سنوياً .

نلاحظ بسهولة من تطبيق المعادلة السابقة أن معدل الادخار (ث) يجب أن يتجاوز ١٢٪ وسوف تكون هذه النسبة أكثر بكثير إذا كان معدل تزايد السكان أكثر من ٢٪ سنوياً .

٢ ـ الادخار الإجباري للمؤسسات والأفراد . بشكل غير مباشر على حساب الاستهلاك . بالرغم من قناعتنا أن الدول المتخلفة لإتستطيع تحمل ذلك إلا في حدود معينة . نتيجة عدم قدرتها في الوقت الحاضر على اشباع الحاجات الأساسية للإنسان فيها .

٣ ـ الأخذ لمفهوم الادخار في معناه الشمولي . أي في منظور الفائض الاقتصادي . المجال أمام إمكانيات جديدة لاستغلال الفائض من اليد العاملة التي تعاني منها الدول المتخلفة. إضافة إلى أن هناك مجال آخر يمكن من توفير رؤوس الأموال وهو تقليل التبذير والهدر والاستعمال السيء لها .

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

ونظراً لصعوبة حساب هذا العامل بصورة مباشرة [1]، تعتمد طريقة نسميها بطريقة الباقي . أي كونه الباقي بعد حساب دور كل من العمل ورأس المال ، ولذا يسمى هذا العامل بالعامل المتبقي Facteur résiduel .

يعزو ليونيل ستوليرو Deonel stoleru ٥٠٪ من النمو المتحقق في الاقتصاد الفرنسي في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية إلى عامل التكنولوجيا والتقدم التقني .

أما دونيسون Denison فيبين أن العوامل التي مثلث ١٠١٪ من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام ١٩٢٩ – ١٩٥٧ كانت موزعة على العوامل التالية بحسب النسب المقابلة لكل عنصر [2] :

زيادة العمل ٣٤ ٪

التوسع في المدارس ٢٣ ٪

زيادة رأس المال ١٥ ٪

تقدم المعرفة ٢٠ ٪

توسع السوق ٩ ٪

وهكذا يبدو من هذه الأرقام أن أكثر من ٤٠٪ يعود إلى التوسع في المدارس ، وإلى تقدم المعرفة بشكل عام .

ومما لاشك فيه أنه يمكن التأثير في الانتاج عن طريق التأثير في كمية العمل وكمية رأس المال . إلا أن التأثير بهذا الشكل غير ممكن إلا على المدى القصير ، ولا بد من أجل التأثير فيه على المدى البعيد من تدخل التكنولوجيا والتقدم التقني .

كما أنه نظراً لأهمية هذا العامل فقد ازداد الاهتمام به في الدول المتقدمة قبل الدول

---

(١) انظر د. مطانيوس حبيب ، المرجع السابق ذكره ، ص (١٠٥)

(٢) انظر دونيسون : العامل المتبقي والتقدم الاقتصادي » .

OCDE : « Le facteur residuel et le progre économique » , Paris, 1964, p. 20.

المبحث الأول

أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني للإنتاج والنمو والتنمية

يتأثر الانتاج ، كما نعرف ، بالعلاقة بين كميات عوامل الانتاج المستخدمة من جهة ، وبين كميات الانتاج المحصلة من جهة أخرى . وتتأثر هذه العلاقة بالكميات من العوامل المستخدمة وبطريقة ربط عوامل الانتاج . طريقة الربط المثلى لهذه العوامل هي بالطبع التركيب الذي يحقق أقل التكاليف في ظروف معينة من النوعية .

لقد حدد كوب ودوغلاس Cobb et Douglas تابع الانتاج بالمعادلة التالية :

$$Y = A\, L^{\alpha}\, K^{1-\alpha}$$

حيث :

Y تمثل الانتاج

L تمثل العمل

K تمثل رأس المال

α معامل مرونة تغير الانتاج بالنسبة لتغير العمل . أي تمثل مقدار مايزداد به y عندما يزداد L بمقدار ١٪ مثلاً .

$\alpha - 1$ معامل مرونة تغير الانتاج بالنسبة إلى تغير رأس المال ويمثل نفس مبدأ التغير السابق .

A تمثل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا Technologie ويلعبه التقدم التقني Progrès technique في الإنتاج .

الفصل الثالث

التكنولوجيا والتقدم التقني

منذ القديم . وعلى وجه الخصوص منذ بداية القرن الثامن عشر ، أصبحت التكنولوجيا بشكل عام والتقدم التقني بشكل خاص العنصر المحرك من بين عناصر التنمية الاقتصاديـــة . إضافة إلى العنصرين اللذين شاهدناهمـــا والمتمثلين في العنصر البشري ورأس المال .

كي يمكن دراسة موضوع التكنولوجيا ، والتقدم التقني . لابد من معرفة الأسباب التي جعلته عاملاً حاسماً في الانتاج والنمو والتنمية . ثم معرفة الفرق مابين التكنولوجيا والتقدم التقني . وتجربة التكنولوجيا والتقدم التقني في الدول المتقدمة. ثم أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني للدول المتخلفة . وأخيراً أشكال نقل التقدم التقني وشروطه وعقباته ودور « التربة المحلية » في ذلك .

UNIVERSITY OF ALEPPO

المتخلفة ، وأصبحت هذه الدول تنفق جزء أمن الناتج القومي عندما في تطوير هذا العامل كما يتضح من الجدول التالي[1] :

نصيب الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي الاجمالي لبعض البلدان
(بالنسب المئوية ٪)

اسم البلد	١٩٦٠	١٩٦٤
الولايات المتحدة الامريكية	٣.٤	٢.٦
انكلترا	٢.٩	٣.٧
فرنسا	١.٣	١.٠
هولندا	١.٧	٢.١
بلجيكا	٠.٧	٢.٢

أما نصيب الانفاق على البحث العلمي في الدول الاشتراكية فكان عام ١٩٧١ وعلى شكل نسب من الدخل القومي على الشكل التالي [1] :

الدولة	النسبة
الاتحاد السوفيتي	٣.٨
ألمانيا الديمقراطية	٣.٥
تشيكوسلوفاكيا	٣.٤
بولونيا	٢.٥

وأخيراً فإن عامل التكنولوجيا والتقدم التقني لايلعب دوراً أساسياً في الانتاج . وبالتالي في النمو الاقتصادي فحسب . بل إنه عن طريق ادخال تقنيات جديدة في الانتاج . وعقلية وطرائق جديدة في العمل والتفكير . يغير البنية الاقتصادية والاجتماعية . ويساهم في مانسميه بالتنمية الاقتصادية

(١) انظر د. مطانيوس حبيب . المرجع السابق ذكره . ص (١٠٧) .

التقني ذاك الذي يخص العملية الانتاجية بشكل مباشر . لذا فسوف نرى أننا في موضوع الحديث عن نقل المعلومات والتقنية المتقدمة إلى الدول المتخلفة نستعمل اصطلاح التقدم التقني ، وهو وحدة الذي يمكن نقله ، لكنه لايكفي لإحداث التحديث والتقدم ، وإنما بحاجة إلى تربة مهيئة وطنية ذات جوانب متعددة . هذا الأساس وهذه الجوانب مانقصده في التكنولوجيا . ولذا يجب أن يكون هناك تكنولوجيا وطنية ذاتية كي يمكن استيعاب التقدم التقني المنقول .

كي نبحث في التكنولوجيا والتقدم التقني بشكل موضوعي ومتسلسل لابد من الحديث عن تاريخها وتطورها في الدول المتقدمة ، ثم أهميتها في تقدم الدول المتخلفة ، ومسألة نقل التقدم التقني إلى هذه الدول والعقبات التي تقف أمامه . ثم أخيراً أهمية « التربة المحلية » والظروف الممهدة اللازمة لعملية استيعاب واستخدام التقدم التقني المستورد .

UNIVERSITY OF ALEPPO

أي إن التكنولوجيا في المفهوم الاشتراكي أيضاً تشمل العلم في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالانتاج والنقل والصحة والثقافة . بما في ذلك طبيعة العلاقات الاجتماعية .

أما التقدم التقني فهو الجزء من التكنولوجيا المتعلق بالعملية الانتاجية . أي المتغير الذي يؤدي إلى الاقلال من حجم رأس المال اللازم لانتاج نفس الكمية من السلع [1]. ولا يتم الاقلال من حجم رأس المال إلا بوساطة تحسن انتاجية الآلات والأدوات وبمساعدة الشروط الأخرى المحيطة من التنظيم والخدمات والثقافة والصحة . أي بمساعدة التكنولوجيا بشكل عام . هذا يعني أن التقدم التقني بحاجة إلى تكنولوجيا يرتبط موضوعها بتجديد العقل وتظافر جملة قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ويشمل التقدم التقني جميع التطورات والمكتشفات التي أدت إلى تحسين أدوات الانتاج . وتعد لذلك المكننة والتشغيل الآلي أهم أشكال التقدم التقني . حيث تقوم الآلة بعمل الإنسان ، أو تعمل الآلات تحت اشراف عدد قليل من العمال .

ويتسبب التقدم التقني – نتيجة السعي وراء الربح عن طريق الاقلال من تكاليف الانتاج – بوساطة الاختراع ، الذي يحدث بوساطة [2] :

- وجود مجرى متصل من الاختراعات السابقة يمكن الإفادة منها .
- استعداد البيئة القائمة لظهور الاختراع والإفادة منه .
- وجود سوق تجارية متزايدة الاتساع .
- وجود رغبة جارفة في حل مشكلات عملية في الانتاج .
- الرغبة في استغلال التغيرات النسبية في أسعار عوامل الانتاج .

التقدم التقني مع الظروف المهيئة والمحيطة به . بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، سوف نسمي كل ذلك بالتكنولوجيا . في حين نقصد بالتقدم

---

(١) د. بكري الناصر ، ص (٦٤) استناداً إلى :

Peter Lengyel : « Approches de la science du développement Socio – économique », Unesco, Paris, 1971, p. 172.

(٢) د. صلاح الدين نامق ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٥٣ .

المبحث الثاني

مفاهيم التكنولوجيا والتقدم التقني

تعرف التكنولوجيا عادة « بأنها تحكم الانسان بالطبيعة ، عن طريق استخدام الوسائل والأدوات الآلية ، وبوساطة التوسع في النظرة العلمية إلى طبيعة الأشياء . أي إنها تتضمن تغيرات جذرية في التقاليد ، والعادات الاجتماعية ، والخرافات ، لتحل محلها وجهة النظر العلمية » .

في هذا التعريف تأخذ التكنولوجيا أبعاداً عديدة في الاقتصاد والمجتمع ، ولا يقتصر مفهومها على المعاني الاقتصادية البحتة ، وإنما يشمل جميع التغيرات الاجتماعية الهادفة إلى تطوير المجتمع ومؤسساته ، ومنظماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (١) .

ونجد تقريباً نفس هذا التعريف في أدبيات الفكر الاشتراكي . فيعرفها الاقتصادي السوفياتي فونكوف على أنها : « الأدوات التي يسيطر بها الإنسان على الطبيعة ، والتي تكونت خلال العملية التاريخية لاندماج وظائف العمل وعادات العمل والخبرة والمعرفة في المواد الطبيعية ، ومن خلال التعرف على قوى وقوانين الطبيعة واستعمالها في الانتاج ».

أي إن الفكر الاشتراكي وإن كان يعتبر التكنولوجيا مجموع الأدوات والآلات التي يسيطر بها الإنسان على الطبيعة ، فإنه لاينكر تأثيرها في تغيير المجتمع . حيث يقول لينين : « صناعة الآلات على نطاق واسع هي وحدها التي تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع ، وهي التي تضرب بالمهارة اليدوية عرض الحائط ، وتحول الانتاج الهزيل الضئيل إلى انتاج قائم على أسس علمية وراسخة ومتطورة في الوقت نفسه » (٢) .

---

(١) د. صلاح الدين نامق : «محددات التنمية الاقتصادية» ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص (١٤٧) ، استناداً إلى :

Frankel, Herbert, «Economic impuct of under – developed countries », London, 1953, p. 22–23.

(٢) نفس المصدر السابق ، ص (١٤٨) .

المبحث الثالث

لمحة تاريخية عن التكنولوجيا والتقدم التقني في الدول المتقدمة

التكنولوجيا في الدول المتقدمة ، أي استخدام الآلة التي أنتجها العلم الحديث ، بالإضافة إلى جميع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بدأت منذ القرن الخامس عشر بتقدم فكري وسياسي وايديولوجي ومادي تمثل في ولادة الدول الحديثة والاكتشافات الجغرافية والتطورات في الحياة الاقتصادية والحركة الفكرية الجديدة (١) .

لاجدال على أن حركة البعث التي تزعمها ايرازم وحركة الاصلاح الديني التي زعمها كالفان (٢) قد مهدت الطريق أمام الاكتشافات العلمية والنزعة الجديدة إلى استغلالها في جميع المجالات . لقد سبق الثورة المادية الصناعية تحول في مجال الفكر ، حيث ظهرت في أوربا طرائق جديدة في التفكير والمنطق والمعالجة ، تستند على عقل الإنسان ، وتتلخص في الدعوة إلى اعتناق حرية التفكير المطلق (فولتير) ، والإيمان بالعقلانية (جان جاك روسو) ، واعتناق الفردية والإيمان بنسبية الحقيقة (ديدرو) . هذه الأفكار هزت قواعد المجتمع القديم المتخلف ، وفتحت المجال أمام المعالجة العلمية ، التي تكللت بالمكتشفات المادية وتطبيقاتها الممثلة بالثورة الصناعية .

هذا الجو المهيء للنهضة ، لم يكن ممكناً استغلاله لولا الاكتشافات العديدة في أدوات الانتاج . لقد ساعد هذا الجو على استغلال بعض الاكتشافات التي جرت في

---

(١) انظر من من أجل مزيد من التفاصيل : د. تيسير الرداوي : « تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية » ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحلب ، ١٩٨١ ، ص (٩٤ – ٩٨) .

(٢) حركة البعث أو حركة الاحياء هي الحركة التي قامت في إيطاليا عام ١٤٥٣ بجهود عدد من مثقفي اليونان ، تدعو إلى العودة للقديم في الأدب والفن . أثرت وتأثرت في بعض الاكتشافات العلمية ووصلت إلى حد وضع مفهوم جديد للعالم يشكك حتى في المسيحية . أما حركة الاصلاح الايني فهي حركة ثورية دينية معادية للكهنوتية تأسف لخشع الكنيسة وتدعو إلى الأساس المسيحي القائل بأن من يعمل يجب أن يعيش ، تزعمها في سويسرا وفرنسا جان كالفان ونشر فكرها عام ١٥٣٦ في كتاب عنوانه « الدستور المسيحي » .

أو عدم وجود مثل هذه الأيدي العاملة . يحدد شكل التقدم التقني المطلوب . وفيما إذا كان يجب أن يعتمد على كثافة في العمل أم كثافة في رأس المال .

كما أن اختيار التقنيات يتبع لاستراتيجية التنمية المطلوبة . وفيما إذا كانت تركز أولاً على القطاع الزراعي أم على القطاع الصناعي . وهل تهدف إلى استغلال ثروات وطنية لم تستغل بعد . أم يستدعي استيراداً لمواد أولية . وهكذا ..

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

البحث الرابع

أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة

في الدول المتقدمة جاءت أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني من البحث عن الربح الذي يستدعي السباق في استخدام الآلة والتقنية المتقدمة ، ومن العمل على تلبية الطلب الاجتماعي الذي يستدعي كذلك استخدام الآلة والتقنية المتقدمة لزيادة الانتاج وتلبية هذا الطلب . أي إن هذه الدوافع كانت وراء استغلال الاكتشافات التقنية واستخدامها في مجال الانتاج .

أما في الدول المتخلفة فإن هناك بشكل عام سببين وراء أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني فيها :

الأول : أن وصول الدول المتخلفة إلى مستوى الدول المتقدمة في جميع الميادين رهن باستخدامها للوسيلة التي نجحت الدول الصناعية في استخدامها . وهي التكنولوجيا. وأن هذا الوصول حق طبيعي لها كي تنعم بالفوائد التي قدمتها التكنولوجيا للإنسان .

الثاني : أن حل المشاكل الخاصة في الدول المتخلفة والممثلة بشكل أساسي في البطالة واستغلال الثروات المتاحة رهن في استخدام التكنولوجيا التي تفتح الآفاق أمام إيجاد فرص عمل جديدة ، وادخال طرائق جديدة تمكن من استغلال دائم للعمل وللموارد المتاحة .

لاجدال إذن حول أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة . ولكن اختيار التقنيات الملائمة يعجل أو لايعجل في خدمة استراتيجية التنمية الاقتصادية المنشودة . ويتوقف هذا الاختيار على حالة سوق العمل . لأن هناك تقدماً تقنياً يحتاج إلى كثافة في عنصر العمل ، وهناك تقدم تقني آخر لايحتاج إلى كثافة في عنصر العمل وإنما في عنصر رأس المال . ولذلك فإن حالة سوق العمل ومدى وجود أيدي عاملة فيه تبحث عن عمل .

انكلترا عام ١٧٥٠ والتي تركزت في الآلات المستخدمة في قطاع الغزل والنسيج . فلقد تم اكتشاف المغزل اليدوي البسيط عام ١٧٦٠ من قبل هارجريفز . ثم الآلة البخارية الأولى المستعملة في صناعة النسيج من قبل جيمس وات عام ١٧٦٤ . ثم المغزل المعقد عام ١٧٦٧ من قبل أركريتس . ثم النول الآلي عام ١٧٨٥ . وبعد ذلك تم صنع المحرك البخاري واكتشفت صناعة الصلب من الحديد وفحم الكوك . وهكذا امتدت الاكتشافات العلمية المستخدمة في الصناعة إلى باقي أنحاء أوربا وامريكا . حيث تم تسجيل (١٨) حادث تطور تقني خلال الفترة (١٦٠٠ م – ١٧٠٠ م) . منها (١٠) حوادث في فرنسا و(٨) في انكلترا . وتم تسجيل (٢٣) حادثاً بين (١٧٠٠ م – ١٨٠٠ م) ، منها (٧) في فرنسا و(١٦) في انكلترا .. وخلال الفترة (١٨٠٠ – ١٨٥٠) تم تسجيل (٧٢) حدثاً تقنياً ، منها (٤١) في انكلترا . و(٢٢) في أمريكا . و(٧٩) حدثاً بين (١٨٥٠ – ١٩٠٠) ، منها (٣١) في انكلترا . مقابل (٤٠) في الولايات المتحدة [1] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقدم التقني تمركز في قطاع الغزل والنسيج ، وفي الأشكال الجديدة للطاقة والعدد والآلات . حيث حلت هذه الأشكال محل العمل اليدوي واستخدمت الكيمياء في الصناعة . وانتج الحديد وتكلل ذلك جميعه في اكتشاف القاطرة البخارية سنة ١٨٢٩ والتوسع في السكك الحديدية وما جر ذلك على التنمية بشكل عام .

كانت الزعامة التقنية في البداية لانكلترا لكن ذلك لم يدم طويلاً حتى نافستها عليها كل من الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا . حيث أخذت الولايات المتحدة مصدر الصدارة عام ١٨٨٦ في انتاج الحديد وتبعتها ألمانيا سنة ١٩٠٠ في المركز الثاني . ثم دخلت اليابان التي كانت قد مهدت بتقدم سياسي وايديولوجي واداري منذ عام ١٨٥٠ ميدان التقدم التقني عام ١٩١٤ عن طريق التقليد والاقتباس واحتلت خلال أعوام قليلة مركزاً رائداً . وجاء تقدم الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩١٧ لينافس الدول العظمى في مجال التقدم التقني .

ويمر هذا التقدم التقني في القرن العشرين في عصر التشغيل الآلي ، والحاسبات الالكترونية .

---

(1) Paul BAIROCH : «Révolution industrielle et sous - développement.» 4ème édition, Mouton, Paris, 1974, p. 73.

المبحث الخامس

نقل التقدم التقني إلى الدول المخلفة

نقل التقدم التقني ، قضية ممكنة ، تحققت تاريخياً في فترات مختلفة ، كما قلنا سابقاً ، بشروط وظروف مختلفة عن الشروط والظروف الحالية .

لقد ظهر سعي الدول المتخلفة إلى نقل التقدم التقني بشكل كثيف ومنظم بعد عام ١٩٦٠[١] ، وكان الاعتقاد قبل ذلك أن عملية النقل هي عملية عادية وسهلة ، لأن التقدم التقني بضاعة مثلها مثل البضائع الأخرى يمكن استيرادها دون مشاكل . لكن الحقيقة كشفت سريعاً أن التقدم التقني بضاعة مختلفة ، تحتكرها الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات . وأنه لايمكن الحصول عليها بسهولة لوجود مشاكل كبيرة ، كما أنه إذا حدث وتم النقل فسيكون له آثار عديدة بعضه ذو طبيعة سلبية .

لذا لابد من البحث في أشكال نقل التقدم التقني ، ومشاكله ، والشروط اللازمة لنجاحه وتخفيف نتائجه السلبية ، وهو ماسنتطرق له في الفقرات التالية :

أ ـ أشكال نقل التقدم التقني Formes du transfert des techniques :

لنقل التقدم التقني عدة أشكال تتبعها الدول المتخلفة اليوم أهمها :

١ ـ طريقة المفتاح باليد Clé eu maine : حيث تقوم الدولة أو الشركة الأجنبية بالدراسة اللازمة عن المشروع المراد اقامته ، ثم تقوم بنقل مستلزماته التقنية وتركيبها

---

(١) في تشرين الثاني ١٩٦١ بالتحديد ، وذلك بناء على مبادرة من الوفد البرازيلي في الهيئة العامة للأمم المتحدة حين بدأت مطالبة الدول المخلفة بالحصول بشكل منظم وسهل على التقدم التقني الموجود في الدول المتقدمة ، وشكلت الأمم المتحدة بعد ذلك عدة منظمات تابعة لها كي تساعد الدول المخلفة في مسعاها هذا مثل : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتطور عام ١٩٦٤ (CNUCED) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتطور الصناعي عام ١٩٦٥ (ONUDI) ، ثم عقدت العديد من المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع .

لذلك لابد من مراعاة الشروط التالية كي تنجح عملية نقل التقدم التقني :

١ – أول الشروط وأهمها لامكانية نقل التقدم التقني ونجاحه هو أن تسود فلسفة جديدة تدعو إلى نظام للقيم الاجتماعية والأخلاقية في البلد المستورد للتقدم التقني . هذه الفلسفة الجديدة يجب أن تؤدي عبر تحولات أساسية في التركيب السياسي والإداري وعبر تحولات جوهرية في عقلية الإنسان في الدول المتخلفة ، وفي سلوك وتصرفات الجماهير فيه إلى تحسين القاعدة العلمية والتكنولوجية وتطويرها ، كي تكون أساساً متيناً لامكانية تطبيق وتطويع التقدم التقني المنقول ، وكي تخلق قاعدة تكنولوجية وطنية ذاتية تكون بمثابة تربة مهيئة لتمثل واستصاص وتطويع التقدم التقني المنقول . التقنيات الأوروبية لم تنم إلا في وسط ايديولوجي – فلسفي ، وتربوي ، وعلمي ، تفتقده البيئة المتخلفة ، التي تحتاج أولاً إلى تغيير في الإدارة ، والمناهج ، والقيم والنظرة إلى العلم ، والجهد المحلي الخلاق . وأن لايكون الاعتماد في عملية النقل على الأجهزة الأجنبية التي تهدف الربح فقط ، أو على الأجهزة الحكومية الفاسدة المتخلفة التي تهدف العمولات أو المباهاة .

٢ – وجود جهاز وطني مؤلف من مؤسسة أو عدة مؤسسات مترابطة ، تتسلم الأفكار المنقولة – لأن التقدم التقني هو أولاً مجموعة من الأفكار – وتحاول استيعابها ، وتحويرها بما يتلاءم وظروف البلد المتخلف ، ثم محاولة وضعها موضع التنفيذ ، والسهر على عملها واستمرارها . كما أن مهمتها تتضمن أيضاً تطوير التقنيات المنقولة ومتابعة الابداع الذاتي . يمكن لهذه المؤسسة بالطبع الاستعانة بالمؤسسات الأجنبية المتخصصة التي تعرف نوعية المادة المراد نقلها ومشاكلها .

يجب أن تدرك الدول المخلفة عبر هذا الجهاز ،الذي يتولى مهمة النقل، قاصرة مالكي التقدم التقني وتفوقهم ، فهم يملكون المؤسسات المتطورة والضليعة في معرفة دقائق التقدم التقني الذي تملك ، ولديها الالمام الكامل عبر مؤسساتها المتطورة والمنتشرة عبر العالم في الأوضاع العالمية والأسواق والمنافسة والتوقعات المستقبلية . على الأقل هم يعرفون جيداً ماذا يبيعون في حين لايعرف المشتري إلا القليل عما يشتري . إن مالكي التقنيات هم تقنيون لديهم خبرات واسعة . وهم أساتذة قدامى في المعاهد التقنية الكبرى ، إنهم أهم مما نتصور ، إضافة إلى ذلك فلديهم خبراء ومستشارون يلمون في كل التقنيات الأخرى المساندة والمترابطة .

٢ – لايتوافر للدول المتخلفة الفرص لتقيم التقدم التقني واختيار المناسب منه لظروف البلدان المتخلفة . غالباً ماتحجب الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات التقدم التقني القادر على توليد نسيج صناعي وتطور ذاتي ، بينما تعطي للدول المتخلفة التقدم التقني الذي لم يعد ذا فائدة بالنسبة للتصنيع فيها .

٣ – عدم قدرة البلدان المتخلفة على تمثل واستيعاب وتطويع التقدم التقني المنقول ، وعدم قدرتها بالتالي على استخدامه وتطويره بما يخدم العملية التنموية في البلدان المتخلفة . وبالتالي فإن هذه الدول سوف تكون أمام صعوبة أساسية ناتجة عن عدم امكانية استعمال التقدم التقني المنقول ذاتياً ، ومن باب أولى استغلاله الأمثل ، أو صيانته أوتصليحه . ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم توفر الشروط اللازمة في البلد المستورد وعلى وجه الخصوص الأيدي العاملة اللازمة ، والقيم الأخلاقية المناسبة .

٤ – مشكلة التطور الدائم للتقدم التقني ، مما يولد ظاهرة تقادمه بسرعة ، وهي الظاهرة التي تمنع امكانية استيعاب التقدم التقني المنقول أو تطويره ، بل سوف تزيد التبعية التقنية للدول المستورة الى الدول المصدرة وشركائها الكبرى .

أخيراً فإن مشاكل التقدم التقني والتكنولوجيا مرتبطة بمشاكل التنمية الاقتصادية ، والفكر التنموي الفلسفي بشكل عام ولذا فحلها مرتبط في حل أزمة التنمية نفسها . والتجربة اليابانية تجربة حية وفريدة ورائدة في نقل التقدم التقني ، لكن محاولة نسخها عملية مستحيلة لاختلاف الظروف العالمية ، وظروف التقدم التقني نفسه ، لكن بالرغم من كل ذلك فيمكن الاستفادة من الدرس الأساسي في هذه التجربة وهو تفكيك اليابان لعملية النقل وفهمها وتمثلها وتطويرها بعد ذلك .

ج – **شروط نقل التقدم التقني** **Conditions du transfers des techniques :**

يتم نقل التقدم التقني حالياً بشكل عشوائي ، ودون مراعاة لجملة من الشروط الضرورية كي تتم عملية النقل بشكل صحيح وفعال ، وكي يمكن تجنب الآثار السيئة المتمثلة في زيادة التبعية التقنية للدول المتقدمة وللشركات المتعددة الجنسيات من ناحية ، وعدم القدرة على الاستفادة من التقدم التقني المنقول عن طريق امتصاصه واستيعابه وتطويعه وتطويره .

بعد انشاء مباني المشروع وتوابعه اللازمة له . وتقوم بعد ذلك بتسليم المشروع للجهة المستوردة جاهزاً للانتاج قبل أن يدخل في مرحلة الانتاج التجاري .

٢ – طريقة المنتج باليد Produit en maine : وهي نفس طريقة المفتاح باليد من حيث عمل الجهة الأجنبية ، مع خلاف واحد هو أن تسليم المشروع من قبل الدولة أو الشركة الأجنبية إلى المؤسسة الوطنية تتم بعد أن يستطيع المشروع الانتاج التجاري ، ولذا فإن مدة الخبراء سوف تكون أكثر وقد يدوم الاعتماد عليهم طويلاً .

وتعتبر أهم مشكلة تعترض هذين الشكلين من نقل التقدم التقني (مفتاح باليد ، أو منتج باليد) هي ارتفاع تكاليفه ، ونقله على شكل حزمة تقنية متكاملة ، مما يؤدي إلى عدم استطاعة الدول المستوردة استيعاب التقدم التقني المنقول وتمثله وتطويره . ولذا فإنه لابد من أن تسعى الدول المتخلفة إلى فك حزمة التقدم التقني لتحديد تكاليفه والسيطرة عليه وزيادة المساهمة المحلية في عملية نقل التقدم التقني .

٣ – طريقة الخبرة : التي قد تكون على شكل خبراء وفنيين لمساعدة الدول المتخلفة ، أو على شكل معرفة تقنية ، أو المساعدة في اعداد وتأهيل الفنيين ، أو تقديم المراجع التقنية وخلاصة الأبحاث وشهادات الاختراع .

والجدير بالذكر أن طريقة الخبرة أقل تكلفة من باقي الطرق بالإضافة إلى أنها سوف تساعد البلد النامي على الاعتماد على نفسه في مجال نقل التقدم التقني .

لكنها ، تحتاج إلى توفر مؤسسات وطنية مختصة في نقل التقدم التقني وإلى التعاون الصادق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

ب – مشاكل نقل التقدم التقني Problemes du transfert des techniques :

١ – مشكلة اطلاع الدول المتخلفة على المعلومات اللازمة حول التقدم التقني الموجود في الدول المتقدمة ، إذ لاتتاح لهذه الدول التسهيلات للحصول على المعلومات الكافية حول صفات التقدم التقني المراد نقله والبدائل التقنية الأخرى والمواصفات الفنية .

ضخامة هذه المهمة ، وارتفاع تكاليف مثل هذا الجهاز الوطني يستوجب اقامة جهاز واحد مثلاً على مستوى الوطن الذي يقوم بتنسيق سياسات نقل التقدم التقني ، وتشكيل مركز للمفاوضات تجاه البائع الأجنبي ، واعتماد نوع من السلوك التقني الواحد . كما أن كل هذا الحديث السالف ذكره عن قوة المؤسسات الأجنبية المفاوضة هو كي نبين ضخامة المهمة الملقاة على هذاالجهاز الوطني المكلف بنقل التقنيات وضرورة تطويره باستمرار كي يستطيع أداء هذا الدور .

٣ ــ أهمية تقييم التقنيات وحرية الاختيار يعد كذلك شرطاً لنجاح نقل التقدم التقني ، إذ لابد من دراسة كل أنواع التقنيات الجديدة الهامة ، وتمثل نوع الانتاج والطلب المتوقع عليه . ونوعية التجهيزات وإمكانية استيعاب آليتها ، والقوى العاملة اللازمة ونوعها ، والتكاليف المالية ومدى توفرها ، والربح ، والمنافسة ، ... الخ . دراسات من هذا النوع لازمة كي تأخذ الجهة المكلفة بالنقل في البلد المخلف فكرة شاملة عن التقدم التقني المراد نقله ، وبعد ذلك تتم عملية الاختيار [١] بين التقنيات المطروحة على ضوء مواصفات التقنيات والظروف الخاصة في البلد المستورد .

أهم شرط في نجاح التقدم التقني المنقول هو أن تكون هذه التقنيات من النوع الذي يستطيع مواكبة عملية تطور وابتكار ذاتي لتقدم تقني آخر أكثر تقدماً وذي مزايا اقتصادية أعلى ، وقادر على تحقيق انتاجية أكبر . هناك تقدم تقني معين يجب أن تسعى الدول المخلفة لنقله ، يستطيع أن يتطور ذاتياً ويخلق تقدماً تقنياً آخر أكثر تطوراً .

ويرى كثير من الاخصائيين أن هذا التقدم التقني يقع في أحد المجالات التالية :

الطاقة ، الصناعات الحديدية والمعدنية ، الصناعات الكهربائية والالكترونية ، الصناعات الكيميائية .

التقدم التقني المنقول يجب أن يكون من النوع الذي يستطيع توطين التقدم التقني

---

(١) لاتسمح عادة الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات بالاختيار ، وترغم الدول المتخلفة على أخذ تقنيات معينة ، في حين تحجب عنها تقنيات أخرى . تطرح عليها عادة التقنيات المنسقة عندها والتي لاتستطيع تطوير المعرفة التقنية في الدول المتخلفة . في هذا الصدد لابد للدول المتخلفة من أن تحاول قدر امكانها وبكافة الوسائل الملائمة بين الممكن والمطلوب .

الباب الثالث

نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

يجب أن تدرك البلدان المتخلفة أنها لم ولن تحصل من البلدان الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات إلا على التقنيات التي لم تعد مفيدة للبلدان الصناعية ، وغير القادرة على تشكيل محرك لصناعة البلدان المتخلفة . إن البلدان المتقدمة تحتجز أنواعاً معينة من التقنيات (مثل صناعة الآلات ، وصناعة الصفائح المعدنية ...) الهامة لإقلاع الدول المتخلفة والقادرة على تمكينها من الاعتماد على نفسها .

لابد للدول المخلفة إذن ، من الانصراف إلى ابداع هذا المحجوب في الدول المتقدمة عن طريق مؤسسات خاصة في تطوير التقنيات الموجودة ، وفك أسرار التقدم التقني في الدول المتقدمة وابداع المحجوب فيها .

UNIVERSITY OF ALEPPO

واندماجه في البنية الاقتصادية المحلية وفي خدمة تطورها وتكاملها واندماجها[1] . حقيقة ثابتة أن هناك تقدم تقني قادر على نشر وبث تقدم تقني آخر ، وهناك تقدم تقني معرقل ومؤخر لأي تقدم تقني آخر .

٤ – أن يتم نقل التقدم التقني وفق خطة دقيقة وشاملة ومنسجمة مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي يطمح إلى تنفيذها البلد المتخلف . ويتم وضع هذه الخطة من قبل الجهاز الوطني الذي تحدثنا عنه . هذا الجهاز الذي شاهدنا كيف يجب أن يملك الدراسات عن التقدم التقني الموجود في العالم . والتنبؤ في امكانيات التطور فيه .

يجب أن تبين خطة نقل التقدم التقني بشكل واضح أنواع التقدم التقني الذي يجب نقله ، وكيفية النقل والتفاوض وتشغيل التقدم التقني في البلد المستورد واستيعابه . ثم المجالات التي يمكن تطويرها كي يتلاءم ووضع البلد . أي متابعة التقدم التقني المنقول على أرض الواقع .

٥ – تطوير التعليم في البلد المتخلف وملاءمته مع خطة نقل التقدم التقني ، وفي ذلك دون شك ، صعوبة بالغة لأن التخطيط لنقل التقنيات متطور وذو مدى قصير نتيجة تطور التقنيات العالمية . في حين أن التخطيط للتعليم ذو مدى بعيد جداً . لكن ذلك لايعني قطاع التعليم من مهمة اضطلاعه بإعداد الكوادر الفنية والعلمية الوطنية القادرة على تمثل التقدم التقني واستيعابه ونقله وتشغيله وصيانته وتطويره .

٦ – القدرة على النقل والتمثل والاستيعاب الصحيح للتقدم التقني ، تعني كذلك القدرة على التطوير وابداع البديل والاعتماد على الذات في مرحلة أخرى ، أما عندما تكون الدول المتخلفة عاجزة عن التمثل والاستيعاب ، فسوف تنقل آلات ، وآلات أخرى لاصلاح هذه الآلات ، وهكذا دوامة لاتنتهي من الآلات – الركام التي سوف تتعرض للتقادم وللعطل ولا يفيد منها البلد المخلف في شيء ، سوى زيادة تبعيتها التقنية لبلدان وشركات التقدم .

---

(١) نقل نوع من التقدم التقني (مثل علبة سرعة السيارات) المقطوع من الأمام ومن الخلف ، والبعيد عن البيئة (إذا كانت مثلا البيئة الصناعية ليست في صدد انشاء صناعة للسيارات) ، سوف يبقى على السطح ولن يستطيع خدمة البنية الاقتصادية المحلية . وسوف يكون تقدماً تقنياً وبالتالي تصنيعاً منجهاً نحو الخارج .

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الفصل الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

أدبيات كثيرة بدءاً من تلك التي دافع عنها المركانتيليون والفيزيوقراطيون وحتى تلك التي تبناها شومبير وروستو ، مروراً بالآراء المختلفة والمستقلة لكل من سميث وريكاردو ومالتوس وماركس ، عالجت عملية تسريع النمو وكيفية إحداث التنمية (١). لكن هذه الأدبيات بالرغم من أهميتها لم تعد ذات فائدة كبيرة في مجال دراسة نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة التي تستطيع الدول المتخلفة تبنيها أو تبني بعضاً منها . الظروف التي عالجتها النظريات القديمة تختلف كلياً عن الظروف الحالية التي تعالجها النظريات الحديثة . النظريات القديمة كانت تتدخل في مواضع عديدة من أجل تسريع النمو أو إحداث التنمية تتصل بعضها حتى في العقائد والمجتمع وشكل التطور التاريخي ، هذا التدخل لايمكن اليوم إعادة البحث فيه .

---

(١) انظر في اللغة العربية حول هذه النظريات في النمو وفي التنمية الاقتصادية :

– عبدالرحمن يسرى أحمد ، « دراسات في التنمية الاقتصادية » ، مطابع عابدين ، الاسكندرية ، ١٩٧٣.

– صلاح الدين نامق ، « نظرية التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

– عبدالرحيم بوادقجي ، « التنمية الاقتصادية » ، مطابع جامعة دمشق ، ١٩٧٧ .

أما في اللغة الانكليزية فانظر :

– **B. HIGGINS :«Economic Development», chap. III. «The classical theory of capitalis development: Groth and stagnation», London, 1959, p. 85–106.**

وفي اللغة الفرنسية انظر :

– **Ch. GIDE et Ch. RIST :« Histoire des doctrines économiques», Tom I, p. 57–187. 360–421.**

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

لايمكن أن تتم عملية التنمية الاقتصادية التي تحدثنا عنها في البابين السابقين بشكل عشوائي ، بل لابد من أن تستند إلى استراتيجية معينة . مبنية على أساس نظرية معينة ، كي يمكن بالمحصلة استغلال رؤوس الأموال الموظفة فيها بالشكل الأمثل .

أي إن استخدام عناصر التنمية الاقتصادية التي تحدثنا عنها لاتجدي بنفس النسبة ، فيما لو استخدمت في جميع القطاعات أو في قطاعات دون اخرى ، أو في أشكال معينة . وعلى هذا الأساس فإن شكل هذه الاستثمارات كنسب توزيع بين القطاعات أو كأفضليات بينها في الزمن يحدد جدوى هذه الاستثمارات ولا يحدده حجمها فقط . ويتم ذلك التوزيع والتقديم والتأخير في الاستثمار اعتماداً على مانسميه بنظريات التنمية الاقتصادية .
Théories de développement économique

كما أن اعتماد نظرية يتم على أساسها توزيع الاستثمارات ورسم استراتيجية التنمية لايكفي وحده ، بل يجب تحليل العلاقات والظواهر الاقتصادية عبر نماذج رياضية بسيطة تهدف إلى اتخاذ القرارات التخطيطية المنسجمة مع الخطة الموضوعة والمؤثرة في التوقعات المحتملة في مجمل القطاعات الاقتصادية وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام . إذن لابد من اعتماد أداة من أجل تخطيط التنمية الاقتصادية ، وهذه الأداة هي مانطلق عليه اسم نماذج التنمية الاقتصادية . Modeles de développement économique

لذا فإن هذا الباب سوف يبحث في فصل أول دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية وفي نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة ، مؤكداً هذه المواضع في أربع أبحاث هي :

١ — دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية Le rôle des investissements

٢ — نظرية التنمية المتوازنة Théorie du développement équilibrée

٣ — نظرية التنمية غير المتوازنة Théorie du développement déséquilibrée

٤ — نظرية التنمية القطبية Théorie du développement polarisé

وفي فصل ثان سوف يبحث هذا الباب في نماذج التنمية الاقتصادية ، مؤكداً في بحثين على نماذج النمو أولاً ، ثم على نماذج التنمية الاقتصادية ثانياً .

صحيح أننا حين نتساءل عن الطريق إلى التنمية الاقتصادية حتّى وقت قريب كان الجواب دائماً مهبطاً للعزائم ، وذلك لأن عوامل عديدة من العناصر والشروط تشكل أسساً وعقبات للتنمية الاقتصادية . حتى عام ١٩١٤ ، مثلاً ، وربما حتى عام ١٩٣٠ ، كانت المواد الأولية تعد الشرط الأول للتطور في بلد ما ، ثم يأتي بعدها رأس المال ، وعلى هذا الأساس فإن الحصول على المواد الأولية أو رأس المال — من مصادر خارجية غالباً — كان هو الشرط الأساسي والضروري لسير الدول المتخلفة في طريق التنمية .

بعد هذا التاريخ اعتبر كثيرون أن توفر عقلية المستحدث ، وتوفر النظام العام وضمانات تطبيق القوانين والإدارة المثلى والترقية الاجتماعية شروط لابد منها من أجل إحداث التنمية . ولذلك وبناءً على هذه الشروط التي تعتبر نتائج للتخلف فإن الإيمان في امكانية إحداث التنمية أصبح لايخلو من الشكوك والمخاوف ، لأن أي دولة متخلفة لاتستطيع أن تجمع الشروط السابقة اللازمة لإحداث التنمية .

إلا أنه بعد سنوات من ذلك ، فإن اقتصاديين عديدين بدؤوا يؤمنون بأن عدم كفاية الإدخار هي العقبة الأساسية في وجه التنمية ، وعزوا عدم الكفاية تلك في الدول المتخلفة إلى ظواهر انتشار الاستهلاك الكمالي ، والاكتناز ، وبالتالي إلى وجود استثمارات غير موجهة في الإتجاه الصحيح ، وبدأنا منذ ذلك الحين ندرك أن مشكلة التنمية في الدول المتخلفة ليست في انخفاض حجم رأس المال ، ولا في عدم وجود الإنسان الكفء أو المعرفة الفنية والإدارية اللازمة ، وإنما في كيفية توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية وفي التسلسل الزمني المطلوب لهذا التوزيع . ولذلك فإن النظريات التي تخص كيفية توزيع الاستثمارات والتسلسل الزمني لهـذا التوزيع هي حصراً التي تهمنا ، وتنحصر كما أسلفنا في النظريات الثلاث التالية : نظرية التنمية المتوازنة ، ونظرية التنمية غير المتوازنة ، ونظرية التنمية القطبية وهي النظريات التي نأتي على دراستها تباعاً في الأبحاث القادمة . لكن الحديث عن أهمية الاستثمار ودوره — وفي جميع هـذه النظريات — في التنمية الاقتصاديـة يستوجب البحث في بحث أول حول العلاقة بين الاستثمار وبين التنمية . كي تتضح الأسباب التي حملت هذه النظريات جميعاً عـلى الإيمان بأن دور الاستثمار لايتمثل في حجمه وإنما في شكل توزيعه .

٢ ـ **استثمارات مستقلة** Investissements autonomes : أي التي تكون متأثرة بعوامل اخرى خارجية مثل الاكتشافات الجديدة ، والمساعدات الخارجية ، ... الخ .

سوف نرى بعد قليل أن نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة كافة أدركت القوى المحـــددة للأستثمار في الدول المتخلفة لأنهـــا عرفت أن الادخـــار ليس العامـــل المحدد للاستثمار . الادخار ضعيف لأن الاستثمار ضعيف وليس العكس . كما سوف نرى أن الاستثمار وفي جميع هذه النظريات يلعب دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية ،لايقتصر دوره عـــلى خلق الانتاج وزيادة الدخول وإنمـــا في تشكيل النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصاديـــة .

سوف نشاهد كذلك كيف يكون الاستثمار عاملاً محرضاً مـــن أجلل استثمار جديد ، وسوف نشاهد كيف يمكن أن يكون هذا التحريض غير مباشر عندما يزيد الاستثمار الأول من القدرة على الانتاج مطوراً في ذلك الدخول الإضافية للعاملين ، مما يحدد ارتفاعاً جديداً في الادخار يساعد على خلق امكانية جديدة لاستثمار جديد .

وكيف يمكن أن يكون مباشراً ضمن آليات مختلفة تدافع كل نظرية من نظريات التنمية الاقتصادية عنها بشكل مختلف، وهي آليات التوليد والتحريض أو الترابط والتبعية.

UNIVERSITY OF ALEPPO

الفيزيوقراطيين هي نوع من الاستثمار ، كينز ونظريته العامة حولت منذ عام ١٩٣٦ كل اهتمام النظرية الاقتصادية إلى أهمية الاستثمار .

والاستثمار بالتعريف هو العملية التي تحدث بوساطة الانسان من أجل خلق رأس المال أو أي بضائع دائمة يمكن أن تشبع حاجات مختلفة .

ويقال عن استثمار ما، انه استثمار منتج Investissement productif إذا كانت قيمة الحاجات المشبعة والبضائع المنتجة منه تفوق قيمته ، وفي الحالة المعاكسة يقال إنه استثمار غير منتج Investissemsnt improductif .

مستثمر فردي، الاستثمار المنتج بالنسبة اليه هو الاستثمار الذي يعطيه أعلى مايمكن من الربح ، أو بمعنى أكثر تحديداً عندما – كما يقول كينز « تصبح الانتاجية الحدية لرأس المال أعلى من معدل الفائدة » .

لكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً عندما نريد تحديد الاستثمار الوطني المنتج ؟ أي إننا سوف نكون بحاجة إلى معيار لانتقاء الاستثمارات المنتجة أكثر من غيرها واستبعاد أو إرجاء تلك الأقل مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية .

في الاقتصاديات المتقدمة تكون قرارات الاستثمار مترابطة مع قرارات الادخار ، ويكون الدخل الفردي محدداً أساسياً في عرض الادخار ، بينما في الاقتصاديات المتخلفة فإن قرارات الاستثمار والادخار مستقلة عن بعضها ، ويتبع عادة الادخار إلى ظهور فرص جديدة للاستثمار وإلى القدرة على تذليل عقبات الاستثمار منه إلى ارتفاع الدخل الفردي ، وذلك لأن المشكلة ليست في ضعف رأس المال وإنما في ضعف القدرة على استثمار رأس المال .

بالتأكيد ، لايوجد نظرية كاملة للاستثمار خاصة بالدول المتخلفة وإن كان جميع الاقتصاديين يعترفون – بما في ذلك هارود Harrod وهيكس Hicks مثلاً – أن الاستثمارات تقسم إلى نوعين :

١ – **استثمارات محرّضة** Investissements induits : أي التي تنشأ من النمو الجديد للطلب ، أو من استغلال عوامل أخرى مساعدة لها .

المبحث الأول

التنمية وقضية توزيع الاستثمارات

منذ عام ١٩٥٢ اختتم الاقتصادي الامريكي كابلان N. Keplan دراسة[١] عن سياسة الاستثمار المتبعة في الاتحاد السوفيتي بالقول : إن توزيع الاستثمارات بين القطاعات والوحدات وليس حجمها كان وراء النمو الرائع للاقتصاد السوفييتي »[٢] . وأصبح الاعتراف بعد ذلك في أهمية توزيع الاستثمارات من أجل تسريع النمو أو احداث التنمية لاجدال حوله . والتساؤل هو حول السبب الذي جعل الحديث عن أهمية توزيع الاستثمارات يتأخر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الفكر الاقتصادي حيث ظهرت بوادره عام ١٩٤٣ في دراسة إلى روزانشتاين رودان كماسنرى بعد قليل[٣]، وازداد الاهتمام به في الثلاثين سنة الأخيرة ، حتى أصبح شكل توزيع الاستثمارات المحدد الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية .

قبل هذا التاريخ ، وربما حتى يومنا هذا يعتقد بعض الاقتصاديين أن حجم رأس رأس المال يلعب دوراً حاسماً في ديناميكية العملية التنموية ، لاجدال في ذلك لأن تراكم المال وبالتالي حجمه هو هدف أساسي للعملية التنموية ، لكن يبقى أن آلية الوصول إلى هذا التراكم لاتعمل إلا في توزيع معين للاستثمارات .

لقد جاء كما نلاحظ الاهتمام في شكل توزيع الاستثمارات في الفكر الاقتصادي بعد الاهتمام في موضوع الاستثمار نفسه كمحدد للنمو والتنمية ، الأرض عند

(1) N. KAPLAN : « Capital formation and allocation », in A. BERCSON « Soviet economic growth », Petersen and Cy, New-York, 1953.

(2) Op. cité p. 83.

(٣) هذا لاينفي تأكيد الاهتمام الذي أولاه كل من ساي J.P. Say وليست F. List، إلى الاستثمار في جميع القطاعات كما يرى ساي، أو إلى الاستثمار في قطاع معين كما يرى ليست .

المبحث الثاني

نظريـــة التنمية المتوازنـــة

La théorie du développement équilibréee

مقدمـــــة :

بالرغم من بعض الاختلافات البسيطة في الطرح فإنه يمكن أن نعد كلاً من روزا نشتاين ــ رودان (١) (٢) Rosenstein–Rodan ، ونوركس (٣) Nurkse ، وآرثـــر لويس (٤) Lewis وسيتوفسكي (٥) Scitovsky ممثلين أساسيين لنظرية التنمية المتوازنة .

الفقرة الاولى : عرض موجز لنظرية التنمية المتوازنة (٦)

روزانشتاين ــ رودان يعتقد أن الاستثمار يجب أن يزداد بنفس النسبة في جميع القطاعات الاقتصادية : الزراعة والصناعة والخدمات وقطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الانتاجية ، ... الخ ، ويعتقد أن ظواهر التكامل تجعل جميع القطاعات مناسبة للاستثمار . مختلف القطاعات في الاقتصاديات المتخلفة يجب أن تتقدم معاً من أجل تجنب

---

(1) ROSENSTEIN–RODAN :« Problems of industrialization of eastern and south–eastern Europe», Economic journal, 53, Juin – Sept., 1943.

(٢) الجدير بالذكر أن روزانشتاين – رودان هو من دول شرق أوروبا ومهتم في قضايا التنمية الصناعية فيها وقد كتب مقاله الأول عام ١٩٤٣ حول أهمية الطلب والعرض والادخار في عملية التصنيع .

(3) NURKSE (R) : « Problems of capital formation in under developed countries », University press Oxford, 1953.

(4) LEWIS (A) :« The Theory of Economic Growth», Allen and unwin, 1955, pp 274–283.

(5) SCITOVSKY:« Two concepts of external economies, » journal of political Economy, 62, Avril, 1954.

(٦) لن نبحث هذه النظرية بالتفصيل ، على العكس من بحثنا في نظرية التنمية غير المتوازنة – لأنها أقل أهمية من الثانية ، ولأنها عولجت كثيراً في الأدبيات الاقتصادية في اللغة العربية .

ثانياً – التوازن عن طريق العرض L'équilibre de l'offre :

هناك توازن يجب أن يحدث ليس بسبب توازن الطلب وإنما أيضاً بسبب ضرورة توازن العرض ، في هذا الصدد تقدم نظرية التنمية المتوازنة البراهين التالية :

آ – إن مختلف القطاعات الوطنية مرتبطة مع بعضها ليس فقط في الطلب النهائي ، ولكن أيضاً في الطلب الوسيط للمدخلات Les demandes intermédiaires d'inputs الذي يدخل في مختلف المنتجات ، وهذا يتطلب نمواً متساوياً وفي نفس الوقت لتأمين مواد التموين لجميع القطاعات والمحافظة على تناسب عوامل الإنتاج فيها ، بمعنى آخر إن هناك مدخلات في مختلف القطاعات الاقتصادية تتطلب نمو عدد كبير من القطاعات لتأمينها كي لايقع الاقتصاد في اختناقات التموين .

ب – جميع القطاعات الاقتصادية تستطيع توليد وفورات خارجية Economies externes ولذلك يجب توزيع الموارد على عدد كبير من القطاعات مـــن أجل تنظيم هذه الوفورات الخارجية . هذه الأطروحة سوف تجد معارضة من قبل هيرشمان Hirschman ، كما سنجد بعـــد قليل – الذي يرى أن الوفورات الخارجية وإن كانت موجودة في جميـــع القطاعات فإنها تختلف من قطاع إلى آخر .

الفقرة الثالثة : نقد نظرية التنمية المتوازنة(١)

أولاً – هذه النظرية لايمكن أن توصل إلى التطور ، لأن المقصود في التطور في الاقتصاديات المتخلفة هو انتقال هذه الاقتصاديات من نمط انتاجي إلى آخر أكثر تطوراً . وهذا غير ممكن في نظرية التنمية المتوازنة التي تسعى إلى تطوير الانتاج نفسه والطلب نفسه . لايخفى اليوم أهمية التبديل في كل شيء في الدول المتخلفة للقضاء على المأساة المعيشية ، ونقص الاستهلاك ، والحلقات المفرغة المهيمنة في كل مكان .

ثانياً – خطأ هذه النظرية عند التأكيد على ترابط وتكامل القطاعات الاقتصادية في الدول المتخلفة كونها متجاهلة حقائق كثيرة أهمها ازدواجية وعدم ترابط هذه

---

(١) النقد الأساسي والهام وجه ، كما سوف نلاحظ بعد قليل ، لهذه النظرية من قبل هيرشمان في معرض تقديمه لنظرية التنمية غير المتوازنة ؛ انظر :

A. O. HIRSCTIMAN :« Stratégie du développement économique», op. cité, pp (65–77).

منها الدول المتخلفة . وتتلخص في رأي نوركس هذه الحلقة المفرغة في انخفاض قدرة الدول المتخلفة على الاستثمار التي تنتج عن ضيق السوق الداخلية التي تأتي من ضعف الطلب الذي يأتي من ضعف الانتاج وهو الذي ينتج من نقص رأس المال وبالتالي انخفاض قدرة الدول المتخلفة على الاستثمار . من أجل التخلص من هذه الحلقة المفرغة يجب زيادة الطلب عن طريق زيادة الانتاج في جميع القطاعات .

إن النمو المتزامن لعدد كبير من القطاعات ولتكن A, B, C, D.... يخلق في كل قطاع السوق اللازمة لتصريف بضائع هذا القطاع . أي إن قانون المنافذ الشهير لساي La loi de Say لايعمل إلا في مجمل القطاعات الوطنية وليس في قطـــاع واحد منعزل . في مثال الأحذية الذي ذكره نوركس يؤكد أن العاملين في معمل الأحذية لن يستطيعوا استهلاك مجموع إنتاجهم . بل ولا حتى جزء مهم من هذا الانتاج . إن دخولهم سوف تزداد لكن هذه الزيادة لن تترجم على شكل طلب على الأحذية فقط . وإنما على الأحذية والألبسة والسكن وعلى عدد كبير من السلع والخدمات الأخرى .

أي إن زيادة القوة الشرائية عند عمال قطاع ما سوف تتوزع بشكل طلب اضافي على سلع اخرى لاينتجها عمال هذا القطاع . وسوف يكون في النهاية مجموع ماينتجه العمال في القطاع (A). و (B) . و (C). و (D) . ... الخ . مساوياً لمجموع مايطلبه العمال في القطاع (A). و (B) . و (C) . و (D) . .... الخ .

ولذلك فإن توزيع الاستثمارات على جميع هذه القطاعات حسب حجم الطلب على كل قطاع يعني :

١ -- تجنب الهدر في رأس المال الذي تحتاجه الدول المتخلفة . هذا الهدر الذي ينتج عند توزيع الاستثمارات على عدد قليل من القطاعات حين لايساعد على توسيع السوق أمام هذه القطاعات القليلة وبالتالي يقضي على حوافز الاستثمار .

٢ -- جذب المستثمرين إلى قطاعات أخرى جديدة بسبب زيادة الطلب في جملة قطاعات واتساع السوق أمام القطاعات الأخرى .

٣ -- وضع المستهلكين أمام اختيارات مختلفة من المنتجات وبالتالي ترشيد استهلاكهم .

مشاكل التصريف . وتوازن العرض يأتي من توازن الطلب ، اي لانه لايوجد طلب على إنتاج ما إذا لم يحدث نمو في انتاج القطاعات الأخرى . لنفرض مثلاً ، كما قال روزا نشتاين – رودان ، منشأة لصناعة الأحذية ، العمال في هذه المنشأة لايستطيعون شراء كل ماتنتجه هذه المنشأة حتى وإن زادت دخولهم لأن طلبهم سوف يتجه إلى سلع أخرى بالإضافة إلى الأحذية ، كما أن باقي السكان لايستطيعون شراء منتجات هذه المنشأة تحت وطأةالتخلف Equilibre de sous – développement وانخفاض الدخل ، وهم غير قادرين سوى على استهلاك انتاجهم الضعيف . ولذلك تقول النظرية أنه من أجل توليد التطور يجب أن تتوزع الاستثمارات وفي نفس اللحظة على جميع القطاعات الاقتصادية .

يختلف قليلاً مع هذا الطرح الاقتصادي آرثر لويس A. Lewis في عدم توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات كي تنمو في نفس النسبة . وإنما يجب أن تنمو جميع القطاعات في آن واحد . وذلك لأن هناك تبدل سوف يحدث في أذواق المستهلكين وفي تركيب الطلب نتيجة ارتفاع الدخول ولذا لايمكن أن تنمو جميع القطاعات في نفس النسبة . أما نوركس R. Nurkse فقد طور هذه الاطروحة إلى « النمو المتوازن تبعاً للطلب L'équilibre par la demande وهذا يعني أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات يجب أن يكون تبعاًللطلب على منتجات كل قطاع بحيث يمتص ارتفاع الدخول العرض الاجمالي من السلع . أي إن الاستثمار لايتوزع بالضرورة على جميع القطاعات ولكن على عدد كبير من القطاعات ، أو على جبهة عريضة من القطاعات .

الفقرة الثانية : مبررات نظرية التنمية المتوازنة

يمكن تلخيص المبررات التي قدمها ممثلو التنمية المتوازنة لدعم نظريتهم بما يلي :

أولاً – التوازن عن طريق الطلب L'equilibre par la demande :

الفكرة الأساسية ، كما رأينا ، هي في توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع بحيث يخلق الانتاج نفسه الطلب اللازم لتصريفه . إنه من المؤكد في نظر الاقتصاديين المؤيدين لنظرية التنمية المتوازنة أن استمرارية الاستثمار غير ممكنة إلا إذا تحقق إنتاج في كل مكان . أي أن ضعف الطلب هو المسؤول عن الحلقة المفرغة التي تعاني

الاقتصاديات وفي كثير من الأحيان ، أدى دخول صناعة ما إلى حذف صناعة اخرى ، وغالباً الأولى حديثة والثانية حرفية أو محلية . كذلك فإن منتجاً جديداً في الوطن يمكن أن يعتمد على مدخلات من خارج الوطن. وأخيراً فإن كثيراً من المنتجات عند طرحها في السوق تحمل الناس على شرائها والكف عن الاكتناز دون الانتظار حتى يزداد انتاجهم أو انتاجيتهم مثل : استهلاك المصباح الكهربائي . الراديو . الدراجة ، المشروبات الكحولية ، ... الخ.

ثالثاً — هذه النظرية تفترض وجود كفاءات متعددة في الدول المتخلفة قادرة على انجاز عملية التصنيع الشامل . فيما الحقيقة هي أن الاقتصاديات المتخلفة لاتملك مثل هذه الامكانيات حتى في حال وجود مساعدة خارجية محدودة . وإن كانت تملك مثل هذه الامكانيات فإنها لاتستطيع استغلالها إذ لايوجد إمكانية عند هذه الدول لإقامة التصنيع في كل الجبهات كما يقال . أو بمعنى آخر إذا كانت دولة متخلفة قادرة على تطبيق نظرية التنمية المتوازنة فإنها ليست دولة متخلفة .

رابعاً — تأثرت هذه النظرية بالتحليل الكنزي والقائل في ضرورة معالجة أزمة البطالة والكساد عن طريق تدخل الدولة في اقامة عدد كبير من المنشآت . وذلك لأن زيادة انتاج منشأة واحدة لايمكن امتصاصه بواسطة السوق . ولا سيما أن الطلب المسبب بوساطة زيادة الانتاج لايكون على نفس انتاج هذه المنشأة .

خامساً — بالرغم من أن عدداً كبيراً من المشاريع يمكن أن تقدم وفورات خارجية لابد من استفادة المشاريع الأخرى منها . لكن هناك كثيراً من المشاريع لايعطي وفورات خارجية . بل بالعكس هناك بعض المشاريع التي يكون لها أعباء خارجية (مثل التلوث . والمنافسة . والبطالة . ... الخ) بدلاً من الوفورات الخارجية .

سادساً — تجارب الدول المتطورة أثبتت وتثبت أن كثيراً من الصناعات اعتمدت بشكل أساسي على الأسواق الخارجية ولم تعتمد على توازن الطلب أو توازن العرض .

سابعاً — إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة . واقتصاد الانتاج كي يلبي الطلب الضعيف في الدول المتخلفة . يؤدي إلى تقليل الأرباح التي يمكن الحصول عليها مما نسميه « بالوفورات السلمية » Les économies d'échelle أو وفورات الحجم وهي الوفورات التي تأتي من انخفاض تكاليف الانتاج نتيجة زيادة حجم الانتاج أو استخدام التقدم التقني أو الإداري .

بوساطة انخفاض التكاليف الحدية في (B) للأسباب السابقة ، أو بوساطة زيادة الطلب على (B) نتيجة زيادة دخول العاملين في (A) ، أو بوساطة الحالتين معاً .

وبمعنى أكثر شمولاً ، هناك ترابط وتبعية تظهر في أن زيادة الانتاج من البضاعة (A) يشكل ضغطاً من أجل الوصول إلى زيادة في العرض من البضاعة (B) عندما تكون (B) هي سلعة أو خدمة تنتج بوساطة القطاع الخاص ، وهذا الضغط يكون له نتيجة وهي زيادة المستوردات من البضاعة (B) ، أو زيادة الانتاج من البضاعة (B) . وذلك لأن من مصلحة المنتجين والمستوردين للبضاعة (B) الإجابة على الطلب الجديد .

بينما إذا كانت (B) لاتنتج من قبل القطاع الخاص فإن الضغط لايأخذ شكل الفوائد الشخصية وإنما شكل الضغط السياسي للحصول من الحكومة على انتاج (B) وهذه هي حالة الخدمات العامة ، والتعليم ، والطرق ، والصحة ، ... الخ . الترابط والتبعية تترجم في هذه الحالة بوساطة المطالبة بما ينقص من هذه الخدمات . أي بوساطة تحاشي الوقوع في مانسميه بعنق الزجاجة والعقبات الأخرى التي تلد من تقدم قطاع ما وتأخر قطاع آخر . أي إن الآلية لاتتم بناء على دافع الربح وإنما بالضغط الاجتماعي والسياسي الموجه إلى الحكومة والسلطات العامة .

ثانياً – الاستثمار المحرض 'investissement induit :

فعل الترابط والتبعية يقودنا إلى مفهوم الاستثمار المحرض أو المدفوع إليه أو المستدرج ، أي إن هناك أنواعاً من الاستثمار تحرض استثمارات أخرى أكثر من أنواع ثانية . إن زيادة الطلب على البيرة لايزيد فقط من انتاج البيرة وإنما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة في انتاج الزجاجات الفارغة للبيرة ، وزيادة زراعة الشعير ، وسلسلة من الاستثمارات الأخرى المختلفة اللازمة لصناعة البيرة . لكن هناك بالتأكيد استثمار غير البيرة له آثار تحريضية أكبر منها لاستثمارات أخرى .

بمعنى آخر . هناك استثمار محرض أو مولد بوساطة آثار الترابط والتبعية الموجود في الاستثمار الأول . وهذه السلسلة من التحريضات وحدها في رأي هيرشمان القادرة على المساهمة في تبديل حقيقي للاقتصاد المتخلف .

قد يقول البعض إن كل استثمار هو بالتأكيد استثمار محرض أي يدفع إلى استثمار جديد . أي إنه لايوجد تمييز بين استثمار محرض واستثمار مستقل . هذا الكلام في رأي

الفقرة الاولى : اسس نظرية التنمية غير المتوازنة

أولاً ـ ظواهر التكامل Les phénoménes de Complémentarité :

التطور المتعاقب أو المتتالي ، البعيد عن التوازن ، يمثل في رأي هيرشمان النموذج المثالي للتطور : كل تقدم في مسار معين يحرّض بوساطة اختلال في التوازن ، ويولد بدوره اختلالاً جديداً في التوازن الذي يؤدي إلى تقدم آخر جديد . إذ إن توسع صناعة مثلاً ولتكن (A) سوف يولد وفورات خارجية منها تستطيع الصناعة (B) ، وكذلك و(C) و(D) الاستفادة منها ، وتولد الصناعة (A) داخلها مانسميه بالوفورات الداخلية أو وفورات الحجم عند وصول الانتاج فيها إلى الحجم الأمثل .

هناك إذن صناعة تستفيد دائماً من الوفورات الخارجية التي تتشكل نتيجة تطور داخلي (توسع) في صناعة اخرى ، وتخلق في نفس الوقت وفورات خارجية جديدة جديرة بأن تكون مستغَلة من قبل مستحدثين آخرين في صناعات أخرى[1] ، ومما لاشك فيه أن هذا الكلام لايختلف عما رأته نظرية التنمية المتوازنة ، لكن هيرشمان يؤكد أن هناك استثمارات محرضة أكثر من غيرها كما سوف نشاهد بعد قليل .

بوساطة ترابط فني إذن ، فإن توسع الانتاج في (A) سوف يؤدي إلى انخفاض التكاليف للانتاج الهامشي Production margnaux في (B) كما يلي :

أولاً ـ البضاعة (A) تدخل مثلاً في انتاج البضاعة (B) وتنتج في شروط التكاليف المتناقصة Coûts décroissant نظراً للتوسع في انتاج هذه البضاعة .

ثانياً ـ البضاعة (B) تدخل في انتاج البضاعة (A) وتنتج أيضاً في شروط التكاليف المتناقصة نظراً للتوسع في انتاج هذه البضاعة .

ثالثاً ـ البضاعة (A) وكذلك البضاعة (B) تكمل بعضها البعض أو البضاعة (B) هي منتج مشتق من البضاعة (A) تنتج كلاهما في شروط التكاليف المتناقصة .

إن التوسع في إنتاج البضاعة (A) سوف يزيد من مردودية انتاج البضاعة (B) إما

---

(1) HIRSCHMAN, op. cit., p. 84.

المبحث الثالث

نظرية التنمية غير المتوازنة

فرانسوا بيرو[1] هـــو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن هذه النظرية . وذلك حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية .

لكن هيرشمان[2] هو الذي أعطى لهذه النظرية البعد الذي عرفته بعد ذلك . إذ أن هيرشمان . وعلى أرضية نقده اللاذع لنظرية التنمية المتوازنة والتي لايرى فيها سوى توازن للتخلف . أي على أرضية نقد الفكرة التي ترى أن التطور يجب أن يحدث في كافة القطاعات الاقتصادية في آن واحد . ينصح الدول المتخلفة نتيجة عدم قدرتها على استغلال الموارد المتاحة عندها إلى نهج سياسة البدء في بعض القطاعات وتأجيل بعضها الآخر[3] . .

ويستند هيرشمان في ذلك إلى حقيقتين هما : ظواهر التكامل مثل الحال في نظرية التنمية المتوازنة والضغوط التي تسببها حين نبدأ في قطاع ونؤجل القطاع الآخر . وإلى وجود استثمارات محرضة Investissements induits أو مدفوع إليها أو مستدرجة بوساطة استثمارات معينة .

---

(1) F. PERROUX :« Note sur la notion de pôle de croissance », Economie appliquée, 8, Janv. – Juin, 1953, pp. 307–320.

(2) A. O. HIRSCHMAN :« Stratégie du développement économique », op. cité.

(٣) انظر موجز لهذه النظرية في اللغة العربية في :

– محمد زكي شافعي : « التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٣٧ – ١٤٣) .

– عبدالرحمن يسرى أحمد : « دراسات في التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٩٧ – ٢٠٤) .

– مطانيوس حبيب : « التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٨٧ – ١٩٧) . وفي مجموعة كبيرة من الكتب العربية لايمكن حصرها .

هيرشمان غير صحيح باعتبار أن هناك وفورات خارجيه مختلفة بين المشاريع. هناك مشاريع جديدة تستفيد بدرجات مختلفة من الفورات الخارجية التي تولدها المشاريع التي سبقتها. وتولد هذه بدورها وفورات خارجية مختلفة تستفيد منها المشاريع المقبلة. كثير من المشاريع تكون الوفورات الخارجية التي تعطيها أكثر من الوفورات الخارجية التي استفادت منها أو العكس. هذه المشاريع هي المشاريع المحرضة.

هـذا التحديد للاستثمار المحرض يجعل منه شيئاً يشبه إلى حـد ما المضاعف Multiplicateur المعروف جيداً في الأدب الاقتصادي. أي المقصود هو أنها الاستثمارات التي تخلق أو تحرض في خلق غيرها. وهذا يعني أن درجة التحريض لهذه الاستثمارات ليست متساوية. ولكن حالتها المثالية هي حالة اختلال التوازن التي تولد حركة توسع في قطاع أو مجال. وتخلف أو تأخر في قطاع ومجال آخر. مما يؤدي إما إلى استغلال التوسع أو إلى الضغط على التأخر. كي يحدث توسع مـن جديد مؤدٍ إلى اختلال توازن جديد وهكذا حتى النهاية.

حالات اختلال التوازن تقود نتيجة سبق في قطاع. إلى تحريض على سحب القطاع المتأخر

سوف نرى كيف طبق هيرشمان هذين الأساسين في رسم استراتيجية مثلى للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة.

UNIVERSITY OF ALEPPO

الفقرة الثانية : استراتيجية اختيار الاستثمارات

المسألة الجوهرية والهامة من أجل سياسة جادة للتنمية كما رأينا إذن هي في البدء بالاستثمارات الملائمة وتأجيل الأقل ملائمة آنياً.

إن التنمية تتطلب سلسلة من المشاريع في مجالات الإدارة العامة. والتعليم. والصحة والنقل. والطاقة. والزراعة. والصناعة. ... الخ. ندرة الموارد أو عدم القدرة على استثمارها Capacité d'investir لا تسـمح بتحقيق جميع هـذه الاستثمارات دفعـة واحدة. لذلك لابد من تأجيل بعضها. أي لابد من الاختيار بين المشاريع المطروحة.

سوف يكون لدينا الاحتمالات التالية :

A B C D	10 + 10 + 10	(30)
A C B D	12 + 5 + 10	(27)
A B C D	10 + 12 + 5	(27)
A B C D	25 + 5 + 5	(35)

وهذا يعني أنه في حالات عديدة يكون من المفضل . كما يقول هيرشمان(١) . وضع العربة أمام الحصان من أجل دفع هذه العربة . وهذا يعني كذلك أن هناك ترتيبة أو مساراً فعالاً . أو عدة ترتيبات أو مسارات فعالة Sequences efficaces أكثر من غيرها(١) يمكن الوصول إليها ويجب البحث عنها دائماً . كما أن هذه المسارات تختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلد والعقبات الممكنة أمام تطوره .

الفقرة الثالثة : أمثلة حول استراتيجية اختيار الاستثمارات

يمكن في رأي هيرشمان تطبيق الأسس السابقة عندما نكون في معرض الاختيار بين أسبقية تنفيذ الاستثمارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية Infrastructure économique et sociale وبين النشاط المنتج مباشرة Activités directement productives . أو داخل النشاط المنتج مباشرة نفسه بما في ذلك الاختيار بين القطاع الأهم والأقل أهمية ، أو بين الصناعة والأخرى ... الخ .

آ ـ الاختيار بين البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وبين النشاط المنتج مباشرة(٢):

يجب أن نؤكد مرة أخرى أن القضية هي قضية تقديم أو إرجاء أحد الاستثمارين وليس استبعاد أي منهما . أي إن القضية الجوهرية هي في الاختيار مابين أن ننجز أولاً البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المتخلف . ونرجىء النشاط المنتج مباشرة . أم أن ننجز النشاط المنتج مباشرة ونرجئ البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) استخدمت نفس الأرقام التي استعملها هيرشمان . انظر : هيرشمان ، المرجع السابق ذكره ، (٩٨) .
(٢) انظر : هيرشمان ، المرجع السابق ذكره ، ص (١٠٠ – ١١٦) .

الهدف هو تحقيق (A) و (B) إذا كان عندنا فقط المشروعان (A) و(B)،والتساؤل هو عن أيهما الذي يجب تأجيله حالياً .

إنه من الواضح في رأي هيرشمان ، أن السبب الأساسي الملائم لتفضيل (A) أو (B) هو التساؤل فيما إذا أنجزنا (A) هل يصبح (B) أسهل تحقيقاً ؟ أم أننا إذا أنجزنا (B) يصبح (A) أسهل تحقيقاً. أي إن الاختيار يكون على أساس الضغط الذي يمكن أن يحدثه (A) لصالح تنفيذ (B) أو يحدثه (B) لصالح تنفيذ (A) .

من المؤكد أن تحقيق تقدم منفرد في قطاع ما ممكن ، لكن ، حتى زمن محدد فقط وبعده سوف يتوقف بانتظار حدوث تقدم في قطاعات أخرى . أي إن تحقيق تقدم مثلاً في (A) ممكن لكنه سوف يقف بعد مدة من الزمن بإنتظار تحقيق تقدم في (B) .

بالتأكيد كذلك أنه لايوجد n أسلوب ممكن لترتيب تنفيذ عدة مشاريع ، لأن كثيراً من الاختيارات ذات إتجاه وحيد لأسباب تقنية (إن الطريق مثلاً يجب أن يقام قبل رشه بالاسفلت وليس العكس) .

لنفرض الآن أنه كان لدينا عدة مشاريع هي(A) و(B) و(C)و(D) نريد تنفيذها جميعاً والمطلوب ترتيب تنفيذها حيث يمكن الاستفادة من آثارها بشكل مثالي ، ولنفرض أن (A) يجب أن تنفذ أولاً لأسباب فنية وتسهيلاً للحساب،أما الباقي فيجب معرفة الترنيمات الممكنة لتنفيذها واختيار أفضل ترنيمة بينها .

ولنفرض أن الوحدات محددة ، كما في الرسم ، من أجل الانتقال في التنفيذ من وحدة إلى أخرى – تكاليف التنفيذ فرضاً :

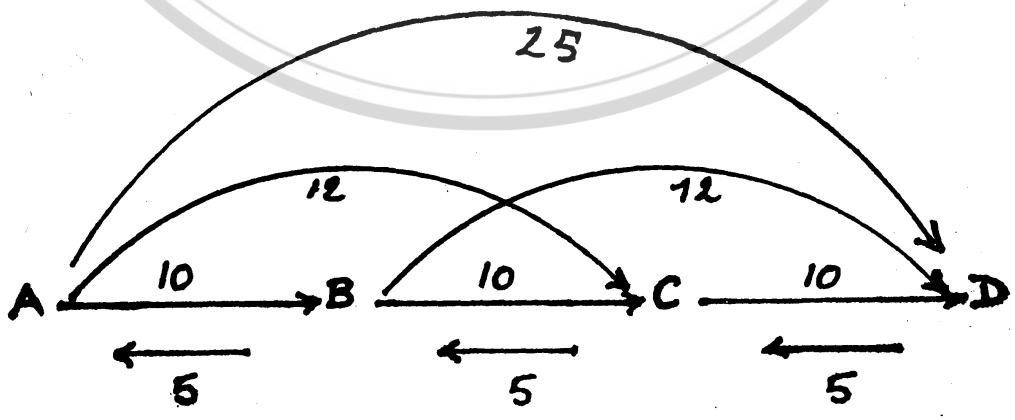

في النظرية الكلاسيكية تتعهد السوق بهذه المهمة حين يسعى المستثمرون إلى الاستثمار حيث العائد الأكبر ، وبالتالي سوف تتساوى الانتاجية الحدية للمشاريع المختلفة .

أما عندما نقر في وجود قطاع عام وأهداف أخرى للإنتاج والخدمات غير الربح، فإن عملية الاختيار تفترض وجود معيار لحسمها ، وذلك لأنه كما قلنا فإن معيار مانسميه بالانتاجية الاجتماعية الحدية(١) Productivité sociale marginale الذي يعتمد أساساً على علاقة الربح / التكاليف غير مقبول ، وفي أحيان كثيرة غير ممكن .

في معرض الاختيار سوف نكون أمام حالين :

ـ إما أمام حالة إحلال استثمار محل آخر ، أي أمام حالة استثمار مفيد واستبعاد استثمار آخر غير مفيد نهائياً Les choix de substitution وذلك إذا كان لدينا في هذه الحالة مشروعان (A) و (B) ، وإذا فضلنا (A) فهذا يعني أن (B) اهملت نهائياً . يكون عادة الاختيار لأسباب فنية : بين عدة طرق مثلاً لامداد مدينة ما بالكهرباء والماء ، أو بين عدة طرق فنية في أساليب الانتاج . وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه الاختيارات الهامة تكون من هذا النوع وتحتاج إلى دراسة مستفيضة وفنية .

ـ وإما أمام حالة وجود سلسلة من الاستثمارات الضرورية كافة ، ونريد تقديم البعض وإرجاء البعض الآخر Les choix d'ajournement أي إننا أمام سلسلة من المشاريع التي يجب إقامتها جميعاً والمطلوب اختيار بعضها وإرجاء البعض الآخر أو ترتيب زمن تنفيذها إذا صح التعبير . إننا لانختار (A) بدلاً من (B) كما في الحالة الأولى ، وإنما نختار بين تنفيذ (A) ثم (B) أو تنفيذ (B) ثم (A) . وهذه الحالة هي التي يقصدها هيرشمان ويوجه اهتمامه لها ، أي يبحث في الأساس الذي يتم فيه مثل هذا الاختيار .

(١) كما اقترح KAHN و CHENERY انظر :

A. E. KAHN :« Investment criteria in development», Quartely Journal of Economics, 55, Févr., 1951, pp. 38–61.

- H. B. CHENERY :« The application of investment criteria», Quarterly Journal of Economics, 57, Févr., 1953, pp. 76–96.

بادىء ذي بدء . لابد من تعريف البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية (إ ب أ) وبأنها الخدمات الأساسية التي لايمكن للقطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة والصناعة والتجارة) في حال غيابها أن تعمل . أي إنها تتضمن الخدمات العامة من تعايم وصحة ونقل ومواصلات وحتى الماء والطاقة وتتميز هذه الخدمات بأنها :

١ ــ لازمة لعمل النشاط الاقتصادي المنتج مباشرة .

٢ ــ تتبع الدولة أو تراقب بوساطتها .

٣ ــ لايمكن استيرادها من الخارج .

٤ ــ لايمكن تجزئتها غالباً وذلك لأسباب فنية (لايمكن إلا أن ننجز مثلاً الطريق أو شبكة المياه كاملة حتى يمكن الاستفادة منها) ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الخاصة ليست عامة لأنه يستثنى منها التعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي يمكن تجزئتها .

٥ ــ مرتفعة التكاليف . ولقد بينت الدراسات الاحصائية والتاريخية أن الاستثمارات المخصصة للبنية الأساسية في العالم المتقدم . ولا سيما السكك الحديدية . كانت تشكل نسبة عالية من مجمل الاستثمارات التي أقيمت فيها .

٦ ــ اعتراف جميع الاقتصاديين بالدور الهام الذي تلعبه في عملية التغيير في الدول المتخلفة وخصوصاً الكهرباء ووسائل المواصلات .

٧ ــ متعددة الجوانب ولذلك لابد ضمن الامكانيات المتاحة من الموازنة بين المواصلات والنقل والصحة والدفاع والتعليم . على أساس معيار فعال ولا سيما أن معيار الربحية غير صالح للتمييز بين هذه الاستثمارات .

القضية الجوهرية إذن هي في تحديد مقدار الاستثمارات الأساسية القادرة على المساهمة في خدمة النشاط المنتج مباشرة ودون هدر في الموارد المتاحة . وذلك لأننا في حال إقامة منشآت بنية أساسية أكثر مما نحتاج مثل الطرقات ومراكز الطاقة والتعليم . أو في حال استخدام أكثر مما نحتاج في الإدارة العامة . نكون وكأننا أقمنا مصنعاً لايعمل بجميع طاقته الانتاجية وما يسببه ذلك من هدر وخسارة للاقتصاد الوطني .

أيهما يجب أن نقيمه أولاً : الاستثمارات الأساسية أم الاستثمارات المنتجة مباشرة وما هو مقدار كل منهما ؟

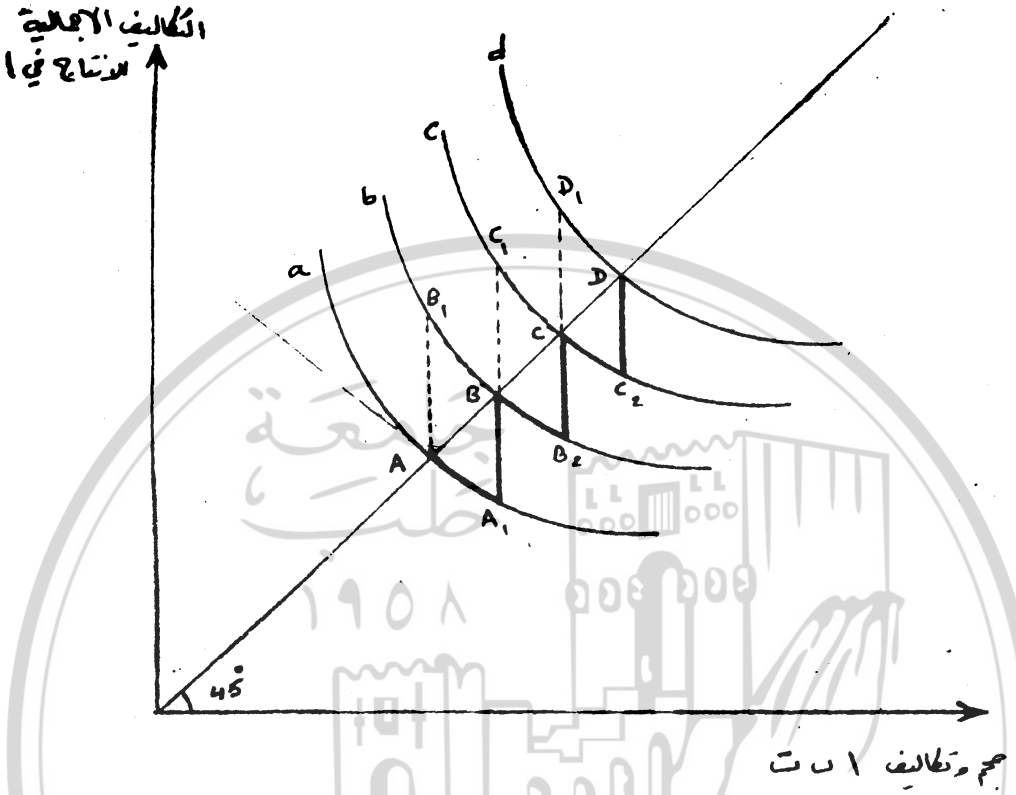

التطور في الحالة الأولى هو تطور بوساطة استغلال تقدم (إ ب أ) من قبل (إ م م) . أما التطور في الحالة الثانية فهو تطور بوساطة تقدم (إ م م) وعدم كفاية (إ ب أ) .

بأي طريق ينصح هيرشمان الدول المتخلفة ؟

إذا بدأنا بتطور (إ ب أ) أي باتباع المسار ($A\ A_1\ B_2\ 2\ C$) فإن تكاليف الانتاج في (إ م م) سوف تنخفض وسوف يحرض ذلك على زيادة الاستثمار في (إ مم) لأن الاستثمار الانتاجي سوف يحقق عوائد مرتفعة تدعو إلى زيادة حجمه وتحسين نوعيته .

أما إذا كان العكس ، أي إذا بدأنا في تطوير (إ م م) باتباع المسار ($A\ B_1\ B\ C_1\ C$) فإن تكاليف الانتاج سوف ترتفع بشكل يجعل المنتجين يطالبون بإقامة (إ ب أ) إضافية تسمح لهم بتحقيق وفورات دامة ، ولذلك فإن هؤلاء سوف يمارسون ضغطاً معيناً من أجل إقامة هذه الاستثمارات الأساسية . وهكذا من جديد سوف تتفوق (إ ب أ) وعلى المنتجين استغلال هذا التفوق لتحقيق أرباح إضافية عن طريق توسيع (إ م م) .

ولكن التنمية تحتاج إلى تطوير الانتاج وذلك بالانتقال من (A) إلى (B) وإلى (C) وهكذا . وهناك طريقتان أمام الدول المتخلفة : إما في تطوير (إ ب أ) أولاً . أو في زيادة (إ م م) أولاً . ولنفرض أنها بدأت بالطريق الأولى أي بالانتقام من (A) إلى (A_1) وذلك عن طريق تطوير (إ ب أ) التي سوف تؤدي إلى تحريض (إ م م) وحثها على استغلال التقدم الذي حدث في (إ ب أ) فتزداد هذه حتى يتحقق التوازن عند النقطة (B) وبهذا يكون مستوى الناتج القومي قد ارتفع من مستوى المنحني (a) إلى مستوى المنحني (b) . وإذا انتقلنا من جديد من (B) إلى (B_2) أي بزيادة جديدة في (إ ب أ) فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحريض (إ م م) وحثها من جديد على استغلال التقدم الذي حدث في (إ ب أ) فتزداد هذه حتى يتحقق التوازن عند النقطة (c) وبهذا يكون مستوى الناتج القومي قد ارتفع من مستوى المنحني (b) إلى مستوى المنحني (c) وهكذا فإن النمو غير المتوازن عن طريق تكوين فائض في (إ ب أ) سوف يتخذ المسار المتصل ($A\ A_1\ B\ B_2\ C$) .

أما إذا كان الانتقال من (A) إلى (B_1) أي عن طريق زيادة (إ م م) فإن ذلك سوف يؤدي إلى الضغط على الحكومة من أجل توسيع وتطوير (إ ب أ) لأنه في حال عدم توسيعها وتطويرها للتلاؤم من تطور (إ م م) فإن تكاليف الانتاج سوف تكون عالية فتزداد هذه حتى يتحقق التوازن عند النقطة (B) وبهذا يكون مستوى الناتج القومي قد ارتفع من مستوى المنحني (a) إلى مستوى المنحني (b) . وإذا انتقلنا من جديد من (B) إلى (C_1) أي بزيادة جديدة في (إ م م) فإن ذلك سوف يؤدي من جديد إلى الضغط على الحكومة لتوسيع وتطوير (إ ب أ) لأنه في حال عدم توسيعها وتطويرها من جديد فإن تكاليف الانتاج سوف تكون عالية فتزداد هذه حتى يتحقق التوازن في النقطة (C) وهكذا فإن النمو غير المتوازن في هذه الحالة عن طريق تكوين فائض في (إ م م) سوف يتخذ المسار المتقطع ($A\ B_1\ B\ C_1\ C$)

أحياناً تكون العلاقة بين الاستثمارات المنتجة مباشرة واستثمارات البنية الأساسية محددة فنياً ، قد يكون مثلاً البدء في طريق أو سكة حديدية ضرورياً قبل البدء في إقامة نشاط اقتصادي ما ، لكن في حالات عديدة فإن العلاقة بين الاستثمارات المنتجة مباشرة (إ م م) واستثمارات البنية الأساسية (إ ب أ) غير محددة فنياً . ولذلك فعلينا أن نختار ولا سيما أنه لايمكن إقامة الاستثمارين معاً لضعف القدرة على استغلال الموارد في الدول المتخلفة ولأن هناك استثمارات محرضة واخرى أقل تحريضاً .

يعتقد هيرشمان أن حالة من عدم التوازن يجب أن تمارس حين الاختيار بين الاستثمارين ، أي أن يتقدم أحدهما الآخر بالتناوب لأنه عندما تكون (إ ب أ) غير كافية تكون تكاليف الانتاج في (إ م م) عالية ولذلك فإن ضغطاً سياسياً واجتماعياً سوف يمارسه أرباب العمل من أجل تطوير (إ ب أ) . والعكس صحيح أي عندما تكون (إ ب أ) فائضة تكون تكاليف الانتاج في (إ م م) منخفضة ولذا فإن المنتجين سوف يجدون فائدة في توسيع استثماراتهم واستغلال التقدم الموجود في الخدمات التي تقدمها استثمارات البنية الأساسية .

يستند هيرشمان إلى الرسم البياني كي يشرح هذه الآلية ، آلية الضغط « من ناحية وآلية « الاستغلال المفروض » من ناحية أخرى .

إذا كان لدينا عدة منحنيات سواء الإنتاج هي (a) و (b) و (c) و (d) كما في الشكل (ص ٢٠٣) ويمثل كل منحن منها مستوىً معيناً من الانتاج يمكن تنفيذه بعدة طرق وفقاً لاستخدام كميات مختلفة من (إ ب أ) و (إ م م) .

هذا الشكل (١) يبين استناداً إلى خصائص منحنيات السواء أنه كلما ابتعدنا عن نقطة التقاء المحورين كلما دل منحنى السواء على كمية أعلى من الإنتاج . كما يدل كذلك على أن النقاط (A) ، (B) ، (C) ، (D) التي تقع على منحنيات السواء (a) ، (b) ، (c) ، (d) تمثل الاستخدام الأمثل من (إ ب أ) و (إ م م) . وبالتالي فإن المحور الذي يصل بين هذه النقاط يمثل الطريق الأمثل للنمو . لكن ذلك غير ممكن في ظروف الدول المتخلفة التي ذكرناها في عدم القدرة على استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة . أي عدم امكانية الانتقال من نقطة (A) إلى (B) وإلى (C) بسهولة . أي في ظروف النمو المتوازن .

---

(١) انظر هيرشمان ، المرجع السابق ذكره ، ص (١٠٥) .

هذان المساران في استغلال المتوفر من البنية الأساسية حيناً ، أو في الضغط من أجل تطوير البنية الأساسية كي تتلاءم مع تطور الاستثمارات المنتجة مباشرة ، سوف يقودان العملية التنموية بإنتظام وسوف يندفع بهما الاقتصاد الوطني نحو الأمام .

ويـــرى هيرشمان أخيراً ، أن البدء يجب أن يكـــون (بعد تحقيق حد أدنى من الاستثمارات الأساسية) في الاستثمارات المنتجة مباشرة لأنهـــا أكثر تحريضاً مـــن استثمارات البنية الأساسية . أي إنه ينصح بالتطور في ظروف عدم كفاية (إ ب أ) لأن هذه الاستثمارات أقل تحريضاً من (إ مم) ويقتصر مفعولها على الحض من أجل تطور (إ مم) بدافع الربح لهذه الأخيرة . في حين أن تطور (إ مم) سوف يكون له أثر تحريضي متعدد الجوانب نظراً للوفورات الخارجية التي سوف يحققها هذا التطور .

ب ـ الاختيار داخل الاستثمارات المنتجة مباشرة :

رأينا أن كل مشروع يختلف في فعاليته عن الآخر ، ولاختبار هذه الفعالية لابد مـــن العودة إلى فكرة الترابط Liaison أو الاعتماد المتبـــادل L'inter dependance لتحديد ذلك ، لأن أي مشروع أو صناعة هو سلسلة من المشروعات أو من الصناعات التي تبدأ ببداية العملية الانتاجية للمشروع أو الصناعة ، وتنتهي في الانتاج النهائي ، وكل منها يكون جزء ضمن أجزاء عديدة مترابطة مع بعضها . ويكون لكل منها ترابط نحو الأسفل Liaison en amont وهو الترابط مـــع المشروعات الأخرى التي تأتي قبله في العملية الانتاجيـــة . وتسمى العلاقات مـــن هـــذا النـــوع بعلاقات التموين Effet d'approuisionnement . أي العلاقات الناتجة من تأمين المواد التي تحتاجها هذه العملية وتتحدد بوساطة :

$$\frac{\text{حجم المشتريات بين القطاعات}}{\text{الإنتاج الإجمالي}}$$

وهناك ترابط نحـــو الأعلى Liaison en aval وهـــو الترابط مـــع المشروعات الأخرى التي تأتي بعده في العملية الانتاجية ، وتسمى العلاقات من هذا النوع بعلاقات

ج ـ منتجات أولية وسطية ترابطها نحو الأعلى مرتفع ونحو الأسفل منخفض :

استخراج معادن	٢١	٩٣
بترول وغاز طبيعي	١٥	٩٧
استخراج فحم	٢٣	٨٧
زراعة وغابات	٣١	٧٢
كهرباء	٢٧	٥٩

د ـ منتجات أولية منتهية ترابطها نحو الأسفل ونحو الأعلى منخفض :

صيد	٢٤	٣٦
نقل	٣١	٢٦
خدمات	١٩	٣٤
تجارة	١٦	١٧

المصدر : Chenery و Watanabe ، المرجع السابق ذكره ، ص (١١)

ج ـ ديستان دبرنيس واطروحة الصناعات المصنعة Industries industrialisantes (١) :

يوافق دي بيرنيس G. D. De Bernis هيرشمان في وجـود ظواهـر تحريض مختلفة بين القطاعات وبين الصناعات . ولذا يوافقه على أهمية اختلال التوازن في دفع عجلة التنمية إلى الأمام . يقف مع هيرشمان في نقد النمو المتوازن وفي عدم قدرته على تحريك وتحريض البنية المتخلفة لاقتصاديات الدول المتخلفة .

ولهذا السبب يرى دي بيرنيس أن هناك صناعة أو مجموعة من الصناعات تختلف عن الصناعات الأخرى وتتميز في قدرتها ـ ضمن ظروف محددة في الزمان والمكان ـ على خلق صناعات أخرى. ولقد سمى هذا النوع من الصناعات « بالصناعات المصنعة » Industries industrialisantes أو « بالصناعات المنسلة » Industries muées .

(1) De BERNIS : « Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale », art. cité.

درجة الترابط للقطاعات الاقتصادية في إيطاليا واليابان والولايات المتحدة

الصناعة أو النشاط الاقتصادي	ترابط نحو الأسفل	ترابط نحو
آ ـ صناعات حيث الترابط نحو الأسفل ونحو الأعلى مرتفع :		
الحديد والصلب	٦٦	٦٨
ورق ومنتجات ورقية	٥٧	٧٨
منتجات بترولية	٦٥	٦٨
منتجات كيميائية	٦٠	٦٩
نسيج	٦٧	٥٧
مطاطية	٥١	٤٨
تجليد وطباعة	٤٩	٤٦
ب ـ صناعات منتهية حيث الترابط نحو الأسفل مرتفع ونحو الأعلى منخفض :		
الطحين	٨٩	٤٢
الجلود	٦٦	٣٧
الخشب	٦١	٣٨
الألبسة	٦٩	١٢
وسائل نقل	٦٠	٢٠
آلات	٥١	٢٨
صناعات غذائية	٦١	١٥
صناعة السفن	٥٨	١٤
صناعات مختلفة	٤٣	٢٠

التسويق Effet des débouchés أي العلاقات الناتجة مـــن بيع المواد المنتهية مـــن هذه العملية وتتحدد بوساطة :

حجم المبيعات بين القطاعات

الطلب الإجمالي

ويمكن معرفة درجة الترابط من دراسة دقيقة لجداول المدخلات ــ المخرجـــات Tableaux input-output للاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن درجات الترابط تلك تختلف من دولة إلى أخرى ومن زمان لآخر وذلك حسب درجة تقدم الاقتصاد وترابطه .

ولقد استخدم هيرشمان دراسة قام بها اثنان من الاقتصاديين (١) من أجل تحديد علاقات المدخلات ــ المخرجات في ثلاث دول متطورة هي إيطاليا واليابان والولايات المتحدة. ويبين هذا الجدول (في الصفحة التالية) أن المشروعات التي تقع في وسط العملية الانتاجية هي المشروعات المثلى لأنها تتمتع بعلاقات ترابط سفلية وعلوية عالية، ويأتي في طليعة هذه المشاريع صناعة الحديد والصلب التي تتمتع بأعلى درجة ترابط. ولذلك ينصح هيرشمان بالبدء بهذه المشاريع. أما عن المشاريع ذات الانتاج الأولي الوسيط Production primaire intermédiaire أو المنتهي Production primaire finale فإنها لاتملك علاقات ترابط سفلية أو علوية قوية ولذا لاتترك آثاراً تحريضية على باقي المشاريع. وينصح في الابتعاد عنها مثل استخراج المعادن والبترول والفحم والزراعة والغابات والصيد والخدمات والتجارة، ... ، الخ .

كما ينصح هيرشمان في التركيز بالمرحلة الأولى على صناعات بدائل الواردات وتأجيل الصناعات التصديرية ، لأن قيام صناعات بدائل الواردات التي تملك علاقات ترابط قوية نحو الأسفل سوف تحرض على الاستثمار في الصناعات الوسيطية . ويؤكد هيرشمان أن تجربة الدول المتخلفة التي تجاوزت حدود التخلف مثل البرازيل وكولومبيا والمكسيك تشير أنها انتقلت من الصناعات العليا إلى السفلى ، أي تدريجياً من صناعات بدائل الواردات إلى الصناعات الوسيطة إلى الصناعات الأساسية .

---

(1) CHENERY et WATANABA: « International comparisons », op. cité

وعلى هذا الأساس فإن دي بيرينس يختلف مع هيرشمان حول الصناعة التي يجب أن تعطي الأولوية عند البدء في خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ففي حين يرى هيرشمان أن الصناعة الأهم هي صناعة إحلال الواردات Impor - substitution أي الصناعات الاستهلاكية لأنه يعتقد أنها الصناعات التي تملك أكبر مايمكن من علاقات الترابط الأمامية والخلفية مع باقي الصناعات . أي الصناعات التي تقع في منتصف العملية الإنتاجية مثل : صناعات الحديد والصلب . والصناعات الورقية والبترولية والكيميائية . ... الخ . يرى دي بيرينس أن الصناعات المحرضة أو المولدة هي الصناعات الثقيلة أو الصناعات الانتاجية . وبالتحديد هو نوع من هذه الصناعات سماها بالصناعات المصنعة . وتشمل في رأيه :

١ – صناعات الحديد والصلب .

٢ – الصناعات الميكانيكية .

٣ – الصناعات الكيميائية .

٤ – الصناعات الكهربائية والمراكز المتطورة للطاقة .

ويعتقد دي بيرينس أن هذه الصناعات تتميز بعدد من الخصائص هي :

أولاً : أنها صناعات عالية التكاليف . لكن دي برينس يؤكد أن كل الصناعات الحديثة في ظروف التقدم التكنولوجي المعاصر – حتى وان كانت صناعات استهلاكية . هي ذات كثافة رأسمالية عالية بما في ذلك الصناعات التي يقترحها هيرشمان . لذلك لايعيب الصناعات المصنعة ارتفاع تكاليفها .

ثانياً : أنها تحتاج إلى الانغلاق على العالم الخارجي . ولا سيما بعد المرحلة الأولى اللازمة لتأمين مستلزمات إقامة هذه الصناعات من العالم الخارجي . وتأتي أهمية هذا الانغلاق من أجل خلق محرك داخلي للتنمية . أي حتى لاتذهب آثار التحريض إلى العالم الخارجي .

ثالثاً : أن هذه الصناعات تحتاج إلى زمن طويل كي تعمل وتعطي ثمارها . مثلها مثل كل المشاريع ذات المردودية الاجتماعية العالية .

من أجل الوصول إلى فهم كامل لما نقصده بالتنمية القطبية ، لابد من تحديد مفهوم أقطاب التنمية . ثم دراسة فوائدها ودورها في التنمية . وبعد ذلك شروط إقامتها ثم عقبات تكوينها ، وأخيراً آثار أقطاب التنمية الإيجابية والسلبية على المحيط والاقتصاد بشكل عام .

الفقرة الاولى : مفهوم أقطاب التنمية

قطب التنمية بالتعريف : هو كـــل وحدة اقتصادية قائدة . بسيطة أو مركبـــة يمكن أن تشكل تجمعاً (قطب) يتميز بوجود سلطة تصدر القرارات اللازمة ومجال يخدم التجمع . ويولد هذا التجمع قوى تحريض على الأشياء وعلى الإنسان ، كما يخضع بدوره لتأثير تحريض من التجمعات الأخرى . وتتعدد الآثار التحريضية للقطب فتشمل دوره في تأهيل اليـــد العاملة . وفي تطور المواصلات . وفي إقامة الاستثمـــارات الجماعية والإجتماعية . وفي تنشيط النشاط التجاري والسياحي وفي دعم الوحدات الاقتصادية الأخرى .

أما مجال القطب فهو بالتعريف : منطقة الفعالية والتأثير والتأثر . وهي منطقة متجانسة تكمل أجزاؤها المختلفة بعضها البعض . وعلى الأخص تجانسها مع المركز (القطب المهيمن) وذلك لأن منطقة القطب تتبادل مع القطب أكثر بكثير مما تتبادل مع المناطق المجاورة الأخرى .

نقطة الانطلاق إذن هي الوحدات الاقتصادية القائدة . والتي هي بالتعريف وحدات انتاج قادرة على ممارسة تأثير على وحدات اقتصادية أخرى مؤدية إلى توسع تلك الأخيرة ومغيرة في تركيبها وتنظيمها وملائمة لتطورها الاقتصادي .

ويمكن للوحدة القائدة أن تكون بسيطة . أي مجرد شركة أو مصنع . أو معقدة على شكل صناعة أو منطقة جغرافية قائدة .

أما الوحدة البسيطة القائدة في مجال ما : فهي الوحدة التي تستهلك أو تنتج جزء من مدخلات أو مخرجات المجال القطبي . كما تمارس في فترة قصيرة أو طويلة سلسلة من التأثيرات : ففي الفترة القصيرة تؤثر الوحدة بوساطة توقعاتها وابداعاتها في مجال الانتاج

البحث الرابع

نظرية التنمية القطبية

تشكل هذه النظرية ، المسماة بنظرية التنمية القطبية ، العمق المنطقي لنظرية التنمية غير المتوازنة التي أنهينا دراستها قبل قليل . أي أن الإلتزام بهذه النظرية يستلزم قبل كل شيء الإلتزام بنظرية التنمية غير المتوازنة . ويعود هذا الترابط بين النظريتين لأن الإقرار بوجود الإستثمارات المحرضة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات . كما سيقود إلى البحث في كيفية رؤية تطورها في الزمن وآثارها على البيئة العامة المحيطة بها . نظرية التنمية القطبية تشكل عـلى هذا الأساس جهداً باتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات .

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F. Perroux ، ومنذ الخمسينات ، هو أول من حدد المفهوم العـام لأقطاب التنمية (١) ، ملتزمـاً في ذلك بنظرية التنمية غير المتوازنـة وباحثاً في نفس الوقت عن طريقة لتحقيق الاندماج بين القطاعات الاقتصادية عن طريق تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة .

---

(1) F. PERROUX :« Note sur la notion de« pôle de croissance» , Economie appliquée, 1955, N: 1–2, reprod. in F. PERROUX :« L'Economie du XXe siècle », op. cit. p. 142–154.

– F. PERROUX :« L'idée de pôle de développement et les ensembles industriels en Afrique », N:1, Printemps, 1957.

– F. PERROUX:« Les pôles de developpement et l'économie internationale» in : The challenge of development, A symposium, Jérusalem, 1957–1958, reprod. in F. PERROUX :« L'économie du XXe siècle», p. 172–191.

رابعاً : لأن هذه الصناعات عالية التكاليف . ولأنها لاتعطي مردوداً إلا على المدى البعيد . فإن القطاع العام وحده الذي يستطيع إقامتها . وسوف يحجم القطاع الخاص في الدول المتخلفة نتيجة عجزه من ناحية ونتيجة بحثه عن المردود السريع من ناحية ثانية على الاقتراب منها .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقولة التي طرحها دي برنيس تصطدم بعدة عقبات لم يستطع الإجابة عليها . ولا سيما تلك المتعلقة في طريقة تمويل هذه الصناعات . وبالتبعية التكنولوجية التي ترتبها تجاه العالم المتقدم . وبعدم قدرة اقتصاديات الدول المتخلفة على الاستفادة من قوى التحريض فيها وبالتالي فشلها في أن تكون « مُصْنِعَة » .

الفقرة الرابعة : محاولة لنقد نظرية التنمية غير المتوازنة :

هناك ملاحظتان يجب أخذهما بعين الاعتبار عند محاولة تقييم هذه النظرية هما :

أولاً - إن تأكيد هذه النظرية على وجود استثمارات محرضة أو مستجرة أو مدفوع إليها بوساطة استثمارات أولى تنفيه حقيقة لجوء الدول المتخلفة إلى العالم الخارجي من أجل سد حاجتها من منتجات استثمارات ثانية . وكذلك فإن دولة متخلفة مثلاً ربما لاتلجأ إلى استثمارات مكملة في حال إمكانية تأمين مستلزمات الاستثمارات الأولى عن طريق الاستيراد .

ثانياً - تفترض هذه النظرية . التي اقترحها هيرشمان . المبادرة الفردية لاحداث لاختلال ثم تصحيح هذا الاختلال . أي تفترض وجود المنتجين وإمكانيتهم في استغلال ستثمارات البنية الأساسية حيناً . أو ممارسة ضغط سياسي واجتماعي من قبلهم على الدولة في حال عدم كفاية استثمارات البنية الأساسية حيناً آخر . هذا المسلك غير ممكن في ظل التخطيط القومي الشامل . لأن الاستثمار يتم وفق خطة معينة ولا مكان لقرارات استثمارية يحض على اتخاذها استثمار في مجال آخر . في هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن الخطة قد تأخذ عدة في أساس مبدأ اللاتوازن لكنها لاتعمل بنفس آليته . ولذا فإن هيرشمان يؤكد حق أن الدول الاشتراكية قد عرفت ظاهرة اختلال التوازن في النمو . لكننا نضيف أنها م تعرف نفس الآلية المفترضة من قبل هيرشمان في الاستفادة أو في الضغط .

أما في الفترة الطويلة فإن وضعها المميز الذي يسمح لها بالادخار والاستثمار الأفضل فيمكن لهـا تحسين معداتها والوصول إلى الحجم الأمثل وخلق توابع وسيطرة عـلى المؤسسات الأخرى. أي إن الشركة الوحيدة يمكن أن تتكامل لتأخذ شكل تجمع صناعي . يأخذ شكل تنظيم متكامل الفعاليات والوحدات . أو شكل الوحدة المعقدة .

وأما عن الوحدة المعقدة القائدة : فيمكن أن تكون مركزاً لانتاج المواد الأولية أو مركزاً زراعياً أو شبكة مواصلات (أي يجب أن تجمع على الأقل احدى تلك المراكز مع خطوط المواصلات) . بإيجاز فإن الوحدة المعقدة يمكن أن تجمع الخصائص الثلاث التالية :

١ — وجود صناعة قائدة .

٢ — عدم وجود منافسة بين الصناعات مما يسمح بتراكم سريع لرأس المال .

٣ — وجود تجمع حضري حول الصناعة القائدة أو الصناعات القائدة ، على أن يستفيد هذا التجمع من التكاملية التكنيكية وعلى أن يشكل طلباً كبيراً على بضائع الاستهلاك وعلى الاستثمارات الجماعية في منطقة القطب .

وعلى هذا فإن أقطاب التنمية يمكن أن تكون شركات قائدة ذات حجم أمثل ، غالباً ماتكون هذه الشركات عبارة عن تجمعات صناعية ، يميزها عن غيرها امكانيتها على زيادة الانتاج وتعديل تركيبه وخلق تبدل مستمر في أشكال التنظيم والإدارة مما تشجع على الإبداع وعلى التقدم الاقتصادي .

وأخيراً . فالمناطق المستقطبة : هي تلك المحيطة بالقطب والتي تستفيد من التقدم الذي حصل فيه وعلى الأخص من تجمع رؤوس الأموال فيه ومن تجمع وتطور وتأهيل القوى العاملة في مركز القطب .

الفقرة الثانية : فوائد ومهام أقطاب التنمية

نتيجة للخصائص السابقة في أقطاب التنمية . فإن لها فوائد ومهام أهمها :

١ — نتيجة تجمع البنية الأساسية ووجودها في خدمة القطاعات الاقتصادية سوف يكون لها تكاليف نسبياً قليلة . كما سوف يمكن تقليل الهدر والاستغلال الكامل ل

الفقرة الخامسة : نتائج وآثار أقطاب التنمية

في حال نجاح أقطاب التنمية سيكون لها آثار على المحيط والاقتصاد بشكل عام وتنقسم هذه النتائج والآثار إلى نتائج وآثار إيجابية أو مانسميه بآثار التحريض ،وإلى نتائج وآثار سلبية أو مانسميه بآثار التراجع .

أولاً ـ النتائج الايجابية أو آثار التحريض :

لأقطاب التنمية جملة من النتائج الإيجابية التي تعد كآثار تحريض على القطاعات والمناطق الأخرى وتنقسم هذه النتائج إلى نوعين : آثار حقيقية ، وآثار نقدية .

١ ـ الآثار الحقيقية :

وهي الآثار الناتجة عن الخصائص التكنولوجية للقطب ، حيث إن مدخلاته تشكل منفذ جديد ، ومخرجاته تسهل قيام نشاط جديد . كما أن القطب يجذب ويؤهل اليد العاملة اللازمة له ، ويشكل منطقة تجمع جغرافية متقدمة .

آ ـ **آثار التحريض في التموين :** ويمكن تحديد هذه الآثار بوساطة جداول التبادل الصناعي Tableau d'échanges interindustriels ، والتي سوف تبين أن القطب سوف يزيد من المنافذ اللازمة للصناعات الأخرى المنتجة للموارد الاستهلاكية . كما يستطيع خلق صناعات جديدة إذا كانت مدخلات القطب أكبر من حجم الشركات التي تزوده .

عادة في أقطاب الدول المتخلفة المتمركزة في أماكن استغلال المواد الأولية فإن المدخلات البضائعية تكون ضعيفة ومحصورة في سلع رأسمالية مستوردة من الخارج وتنحصر المدخلات في الحاجة من اليد العاملة . ولهذا السبب فإن أقطاب الدول المتخلفة لاتشكل سوى آثار تحريضية سفلية ضعيفة .

ب ـ **آثار التحريض في التسويق :** وهذه الآثار أكبر من آثار التحريض في التموين ، وتظهر هذه الآثار على جميع الصناعات ذات المنتجات الوسيطة بين مخرجات القطب والسلع المنتهية . وهنا أيضاً لاتلعب أقطاب التنمية في الدول المتخلفة سوى آثار ضعيفة بسبب التبذير في مخلفات القطب (غاز طبيعي . ومخلفات البترول التي تستطيع تغذية عدد كبير من الصناعات الكيماوية والأسمدة)

٤ – وجود بنى فوقية جديدة قادرة على استغلال الهياكل الأساسية والانتاجية في منطقة القطب مثل : الأنظمة والقوانين المناسبة ، الهياكل الإدارية والمالية القادرة على التشغيل الأمثل للوحدات الاقتصادية ، المشاركة الجماهيرية في التخطيط والإدارة، قوانين الإصلاح الزراعي ، ... ، الخ .

الفقرة الرابعة : عقبات تشكل أقطاب التنمية

لعل أهم عقبة أمام تشكل أقطاب التنمية في الدول المتخلفة هو عدم قدرة هذه الدول على اختيار الوحدات الاقتصادية المحرضة وذات الحجم الأمثل ، لاصطدام هذه الدول بمشكلة تأمين المدخلات ، ومشكلة تصريف المخرجات .

آ – من حيث تأمين المدخلات : إذ تعاني الدول المتخلفة من ضآلة الامكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الادخارات الطوعية ، وضآلة الامكانيات المادية بسبب ضعف امكانيات التموين في المواد الأولية من نفس المناطق القطبية (طاقة ، مواد أولية ، ... الخ) . وضآلة في الامكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة والفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى في الدول المتخلفة .

ب – من حيث تصريف المخرجات : إذ تعاني الدول المتخلفة من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين ، ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية ، وأخيراً نتيجة عدم وجود وحدات اقتصادية قادرة على استعمال البضائع الوسيطة المنتجة بوساطة الوحدات الكبيرة .

مايزيد الطين بله ، في جانبي تأمين المدخلات وتأمين تصريف المخرجات ، هو غيـــاب وسائل الاتصال والنقل . كمـــا أن النقص في المدخلات ، وضيق التصريف للمخرجات يقف عائقاً أمام وصول الوحدات الاقتصادية إلى حجم أمثل في الانتاج ، وبالتالي تشكل عائقاً أمام تشكل أقطاب التنمية وأداء دورها .

ليس أمام الدول المتخلفة وهذاالوضع ، سوى حل واحد: اعتمادها على الأسواق الخارجية كممون للمدخلات وكزبون للمخرجات ، لكن المشكلة هنا هو أن كثيراً من البضائع والخدمات التي تدخل كمدخلات لايمكن استيرادها ، كما أن كثيراً من البضائع المنتجة تجد منافسة على الصعيد العالمي من قبل البضائع المنتجة في الدول المتقدمة .

٢ ــ نتيجة وجـــود الصناعات والفعاليات بجانب بعضها يمكـــن تقليل تكاليف نقـــل مستلزمات الانتاج من نشاط إلى آخر .

٣ ــ يمكن تأمين عمل لليد العاملة المجمعة في مكان واحد وتسهيل تأهيلها وتدريبها .

٤ ــ يمكن الاستفادة من تأثير الترابطين الخلفي والأمامي في الصناعات المختلفة ودفع الاقتصاد برمته بوساطة هذا التأثير ، ممـــا يؤدي إلى تشكيل نسيج صناعي واسع يمكن أن يكون ممون من نفس المنطقة، كما يمكن كذلك أن يسوق في المنطقة ذاتها .

٥ ــ يمكن تأمين الأسواق اللازمة للمواد المنتجة عن طريق زيادة انتاجية العمل، وبالتالي زيادة دخول العاملين وزيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية .

الفقرة الثالثة : شروط إقامة أقطاب التنمية

لايمكن إقامة أقطاب التنمية في أي مكان ودون توفر جملة من الخصائص الذاتية في أنشطة وقطاعات القطب ، وإنما يجب توفر عدد مـــن الشروط ،التي تسمح في إقامته بسهولة وفي قيامه بمهامه المرجوة ، وهي :

١ ــ توفر الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرضة ، وكذلك توفر الثروات الطبيعية واليد العاملة الملازمة . وتعد المناطق المناسبة هي تلك القريبة من السدود الهيدروكهربائية ، والحقول النفطية وأماكن تحويل المواد الأولية .

٢ ــ امكانية الوصول إلى حجم أمثل من الانتاج من أجل اتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الوفورات السلمية .

٣ ــ الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة ، أي ضرورة اختيار الأنشطة أو القطاعات أو الوحدات الانتاجية التي تستطيع أن تمارس تأثيراً محرضاً على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الانتـــاج أو المستهلكة لمنتجات هـــذه الوحدات . ويعتبر النشاط المحرك ذاك الذي يخص صناعات وسائل الانتاج ويملك ترابطاً علوياً وسفلياً مرتفعاً مـــع الأنشطة الأخرى ، ويمكن تأمين مستلزمات انتاجه محلياً ، كما يمكن الوصول إلى حجوم انتاج مثلى فيه .

كما أن مخرجات الأقطاب لايمكن استخدامها عادة إلا في اقتصاديات وصلت إلى مستوى عالٍ من التطور التكنولوجي ، كذلك فإن كثيراً من الصناعات غير قادرة على الترابط مـــع الصناعات الأخرى ، أو أنهـــا كما يقال عادة غير قادرة عـــلى « تسويد » جدول المدخلات ــ المخرجات لاقتصاديات الدول المتخلفة .

إضافة إلى أن ضيق السوق يلعب دوراً بارزاً في عدم إمكانية استخدام مخرجات القطب على الوجه الأكمل ، ولذلك فإن خياراً يجب أن يتم أثناء استخدام مخرجات الأقطاب ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار حاجات الشبكة الصناعية للدول المتمكنة .

خلاصة القـــول ، إن آثار التحريض في التسويق en aval تتبع مباشرة لمستوى التطور الذي وصلت اليه اقتصاديات الدول المتخلفة . وتذهب هذه الآثار عادة إلى اقتصاديات الدول المتقدمة التي تشترى من الدول المتخلفة المنتجات الخام أو المنتجات ذات التحويل الأولي .

جـ ــ آثار التحريض عند استخدام وتأهيل اليد العاملة :

وهي آثار لايمكن نكرانها لأن القطب سوف يستقطب اليد العاملة العاطلة عن العمل في منطقة القطب وفي المناطق الأخرى . كما يساعد على اعداد وتأهيل اليد العاملة كي تناسب العمل المنتج في القطب . ويعد أثر التأهيل كبيراً وأعلى من أثر التشغيل ، حتى وإن كان هناك نسبة من اليد العاملة المؤهلة سوف تستقدم من الدول المتقدمة ، فإن نسبة كبيرة من اليد العاملة سوف تمتص من اليد العاملة الموجودة في الدولة المتخلفة والتي تحتاج إلى التأهيل ، وسوف يقدم القطب باعطائها التأهيل اللازم حصراً لتشغيل القطب وفي زمن قصير نسبياً وبتكاليف قليلة .

د ــ آثار التحريض في إقامة التجمعات الحضرية :

يساعد القطب في إقامة تجمعات حضرية ، وذلك لأن تمركز عدة آلاف من العمال والمهنيين وعوائلهم سوف يولد بالضرورة تجمعاً على شكل مدينة وما تحويه هذه المدينة من بنية ادارية واجتماعية وتربوية ملائمة لحاجات السكان فيها . كما أن هذا التجمع سوف يساهم في تنشيط النشاط التجاري وتنشيط الزراعة اللازمة لتغذية السكان وفي بث تكنولوجيا وعادات حديثة .

الفصل الثاني

نماذج التنمية الاقتصادية

مقدمة حول أهمية النماذج الاقتصادية ودورها :

لاتحتاج التنمية الاقتصادية إلى نظريات تسترشد بها فقط . مثل تلك التي أتينا على دراستها في الفصل السابق . بل تحتاج أيضاً إلى أداة تحليل للمتغيرات الأساسية في اقتصاد دولة ما . بحيث تبين هذه الأداة كيفية ترابط وتركيب هذه المتغيرات وأثر ذلك على الأهداف المتوخاة . أي إن هناك أداة نسميها بالنموذج Modèle هدفها فيما يتعلق بالتنمية معرفة التناسب المطلوب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الانتاج سلباً أو إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام إنها إذن أداة التحليل والتركيب والقياس للعمل والتنبؤ في إقتصاد ما .

في الأصل يعتبر النموذج شكلاً مبسطاً لكنه شامل للتنبؤ في تطور اقتصاد ما خلال فترة معينة بشكل كمي أو رقمي . هناك من يعرف النموذج بشكل أشمل فيقول : « النموذج هو مخطط مبسط يقصد به شرح الواقع الاقتصادي أو التأثير عليه . على أن يستخدم الباحث في ذلك المعطيات والمتحولات الكمية أو القابلة لأن تتحول إلى كمية » (١)

هكذا يبدو أن النموذج يفترض التبسيط والتمثيل. تبسيط الحالة المدروسة (وليكن اقتصاداً ما) وتمثيلها بشكل صحيح ومطابق للواقع .

يفترض أن تكون النماذج واقعية . وإن استندت في البداية على تحليل مجرد ، كما يفترض أن تكون كلية وعامة . لاتعني في الفرد أو في الوحدة الاقتصادية وحدها .

(١) انظر حول تعريف النماذج ووظيفتها :
H. Guitton : « Statistique et econométrie », Dalloz, Paris, 1965.

تنمية بعض المناطق وإهمال المناطق الأخرى . وبالتالي فإن العدالة في توزيع التنمية على جميع مناطق الوطن سوف تصبح صعبة التحقيق ولا سيما في المرحل الأولى لإنشاء الأقطاب وقبل انتشار آثارها إلى باقي المناطق .

٣ ـ مشاكل التضخم النقدي :

ازدياد حجم الكتلة النقدية في منطقة القطب نتيجة النقود المتدفقة إليها كما رأينا قبل قليل سوف يشكل عامل تضخم نقدي حاد ، وإن كنا نعرف أن كل نمو في اقتصاد الدول المتخلفة يولد غالباً تضخماً نقدياً مقابلاً له . يساهم القطب بالتأكيد بشكل حاد في زيادة التضخم النقدي في منطقة القطب بخاصة وفي الوطن بعامة عن طريق زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة القوة الشرائية لدى العاملين في منطقة القطب . وعن طريق زيادة الانفاق الحكومي بشكل عام .

UNIVERSITY OF ALEPPO

٢ ـ الآثار النقدية :

للقطب أيضاً آثار نقدية نتيجة تدفق النقود إلى منطقة القطب مما يزيد الدخول النقدية لدى العاملين في منطقة القطب . ويساهم بالتالي في توسع القطاع الحديث وزيادة الطلب على معظم السلع المنتجة الاستهلاكية ولا سيما تلك المنتجة في منطقة القطب . وتتكون الدفقات النقدية في منطقة القطب من ثلاثة أنواع :

ـ اجور موزعة على العاملين في منطقة القطب .

ـ تمويل من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية لإقامة البنية الأساسية ودفع رواتب العاملين في الإدارة .

ـ تدفقات خارجية من القطع الأجنبي كعوائد أو قروض .

ثانياً ـ النتائج السلبية أو آثار التراجع :

يولد القطب إلى جانب كل النتائج الإيجابية السابقة عدداً من النتائج السلبية التي يمكن إيجازها بما يلي :

١ ـ مشاكل اليد العاملة :

لأن القطب حين يستقطب اليد العاملة إلى منطقة القطب فإن اليد العاملة المهاجرة للقطب سوف تكون مصدر قلق اقتصادي وتكاليف انسانية باهظة . سوف يجذب القطب حتى اليد العاملة المؤهلة والعاملة في القطاعات التقليدية الأكثر ديناميكية في الاقتصاد في المناطق الأخرى . أي أن هناك إمكانية لحرمان تلك المناطق من العناصر المؤهلة الفعالة فيها . إضافة إلى أن عدد اليد العاملة التي تستخدم أثناء تشييد الوحدات الاقتصادية في القطب هي أكبر بكثير من اليد العاملة اللازمة للقطب بعد تشغيل تلك الوحدات . وهذا يعني أن هناك مشكلة أيدي عاملة فائضة عن الحاجة سوف تنشأ في المرحلة الثانية وسوف تشكل منبعاً للبطالة واختلالاً في توزيع اليد العاملة وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية عديدة .

٢ ـ مشاكل تفاوت النمو بين المناطق :

تركيز الاستثمارات في منطقة واحدة هي منطقة القطب يعني أن هناك تركيزاً على

ويفترض أخيراً أن تكون ديناميكية تدخل عامل الزمن وتأثيره ضمن شروط معينة في تطور اقتصاد ما .

وهناك عادة مراحل معينة من أجل تركيب النموذج(١) تبدأ في اختيار المتحولات Variables والثوابت Constentes وتشكل بالنسبة للباحث الذي سوف يختارها شروط البحث وتتعلق هذه الشروط بالبنية الاقتصادية وبآلية العمل الاقتصادية في الاقتصاد المدروس . ويختلف عدد هذه المتحولات والثوابت من حالة إلى اخرى حسب درجة البساطة ، والتعقيد في النموذج . وبعد اختيار المتحولات لابد من تحديد العلاقة بينها لأن هناك تقاطعاً منطقياً تحكم هذه العلاقات . فمثلاً يمكن أن نقول إن الادخار تابع للدخل ولمعدل الفائدة . ... الخ .

ويمكن التمييز بين نوعين من النماذج :

آ ـ النماذج الشارحة : وهي التي تشرح سير وعمل المجموعات الاقتصادية مثل نموذج ليونتيف Leontief .

ب ـ نماذج السياسة الاقتصادية . مثل تلك التي سوف ندرسها بعد قليل . وهي التي تهدف إلى إظهار الآثار المختلفة لسياسة اقتصادية ما أو لقرار اقتصادي ما في بلد معين خلال فترة زمنية معينة .

فيما يتعلق بالنماذج التي تعني بالتنمية الاقتصادية . من البدهي أنها تبحث مثلاً في العلاقة بين الادخار ومعدل النمو . أو بين الاستثمار ومعدل النمو . أو بين أي عنصر من عناصر الانتاج ومعدل النمو . وذلك لأن هناك ارتباطاً بين حجم الادخار أو الإستثمار أو رأس المال أو الانتاجية وبين معدل النمو . وبالتأكيد هناك نماذج تبحث في العلاقة بين توزيع عوامل الانتاج وبين معدل النمو سواء أكان ذلك في المدى القصير أم في المدى الطويل .

لذلك فإن النماذج هي أداة بيد الجهات المسؤولة عن التخطيط من أجل تنفيذ خطط التنمية أو تسريع العملية التنموية بشكل عام . وهي لهذا السبب أداة للتنبؤ في مسار العملية التنموية وقياس دور كل عامل من عوامل الانتاج فيها .

---

(١) انظر أنطوان أيوب : « التحليل الاقتصادي » ، الجزء الأول ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحلب ، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ص (١٤٤ ـ ١٤٨) .

بشكل عام ، إن هذا النموذج يبين للمخططين ومسؤولي الاقتصاد شروط النمو على المدى البعيد على أساس مقولة إعادة الإنتاج المقترحة من قبل ماركس في الكتاب الثاني من رأس المال . إن هذا النموذج إذن لايهدف إلى دراسة شاملة للخطة وإنما إلى شرح آليات النمو ضمن الفرضيات المختلفةوتبعاً لمتغيرات محددة مثل : معامـــلات فعالية رأس المال Coefficients d'éfficacité du capital ونسبة الاستثمار المخصص لانتاج السلع الانتاجية من مجمل الاستثمار. بمعنى آخر إن هذا النموذج يدرس تركيب الاستثمار الأكثر ملاءمة خلال الزمن من خلال عدد من الشروط أهمها علاقته مع فعالية استخدام رأس المال .

إن قاعدة الإنطلاق في هذا النموذج هي مقولة أن زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة غير ممكنة إلا إذا تم رفع الطاقة الانتاجية لقطاع وسائل الانتاج مع الزمن الذي افترض كافياً لتوليد رأس المال من نسبة معينة من رأس المال ، وهذا الزمن طويلٌ في رأي فيلدمان ومهالانوبيس وقد يتجاوز العشرين سنة (١) .

ثانيا – تركيب النموذج :

يفترض النموذج وجود اقتصاد مغلق مؤلف من قطاعين هما :

الأول : قطاع السلع الانتاجية I (١)

الثاني : قطاع السلع الاستهلاكية C (٢)

---

(١) الحقيقة أن هذا النموذج الذي نشرحه الآن هو حصيلة نموذجين لفيلدمان ولمهالا نوبيس ، أما فيلدمان G.A.Fel'dmaa فهو الاقتصادي السوفيتي الذي عهدت اليه هيئة تخطيط الدولة في الاتحاد السوفيتي (Cosplan) بوضع نموذج يساعد خطة التنمية السوفيتية لمدة تتراوح بين ١٠ – ٢٠ سنة وذلك في عام ١٩٢٧ ، وقد ظهر التقرير الذي أعده فيلدمان لهذه الغاية آنذاك بعنوان : «نحو نظرية لتنمية الدخل القومي» في مجلة Planovœ Khoziaistvo عددي تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٨ .

وأما مهالا نوبيس P. C. Mahalanobis فهو الاحصائي الهندي الذي وضع بمدحوالي ثلاثين سنة من فيلدمان نموذجاً لتنمية الهند بين أعوام ١٩٥٢– ١٩٥٥ دون أن يكون مطلعاً على مايبدو على نموذج فيلدمان . وقد ظهر بحثه تحت عنوان : « نحو تنهيج خطي (بحوث عمليات) لتخطيط الهند » في مجلة الاحصاء الهندية ، الجزء السابع عشر ، ديسمبر ، ١٩٥٥ . ولقد كان اهتمامه محدداً في كيفية التوزيع الأمثل للاستثمارات في الهند لتحقيق أعلى نسبة نمو .

ومما هو جدير بالذكر أن النموذجين متشابهان تماماً وأول من نقلهما للغرب هو هارود وأصبحنا ندرسهما على أنهما نموذج واحد .

البحث الأول

نموذج فيلدمان – مهالانوبيس [1]

أولاً – مقدمة حول أهداف النموذج :

الهدف الرئيسي لهذا النموذج هو زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية مع الزمن بوساطة زيادة انتاج وسائل الانتاج أي زيادتها إلى مستوى يسمح باستثمار جزء كبير من دخل البلاد فيها مع الزمن . أي إنه لايهدف إلى زيادة الدخل عن طريق زيادة الاستثمار بوساطة زيادة الادخار كما في نموذج هارود – دومار الذي سوف نأتي على شرحه بعد قليل .

---

(١) من أجل دراسة أكثر تفصيلا لهذا النموذج انظر في اللغة الانكليزية :

(1) H. EZEKIEL, « The pattern of investment and economic growth », in Indian Economic journal, vol. B, N° 2, Oct. – Déc., 1965, pp. 199–216.

(2) A.S. BHALLA, « From Feld'man to Mahalanobis in economic planning » in Kyklos, N° : 18, 1965, pp. 9–24.

(3) N.SPULBER, «Foundations of Soviet Strategy for economic growth », Indiana U. P. Bloomington, 2 édition, 1965, pp. 174–199. et 304–331.

أما المراجع في اللغة الفرنسية والتي استعنا بها عند دراسة هذا النموذج فهي :

(1) G. de BERNIS : « Cours de croissance et planification », Université de Grenoble, pp. 537–567.

(2) H. Chambre : « Le modèle de Fel'dman », Economie appliquée, N: 2–3, 1970, pp. 283–314.

وفي اللغة العربية فلا نعلم دراسة هذا النموذج إلا في الكتيب المترجم والذي نعتقد أنه تأثر في أملية جيرار ديستان ديبرنيس السابق ذكرها وهو :

فنشنزو فيتللو : « التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية » ، ترجمة د. محمد ابراهيم زيد ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، .

وعـــلى هـــذا الأساس فالنماذج تستطيع إعطاء صورة إحصائية عن العلاقات في الاقتصاد وعن دور المؤشرات المختلفة في تغيير البنية الاقتصادية وتحديد الاختيارات الممكنة للوصول إلى النتائج المخططة . ولذلك فإن نماذج التنمية الاقتصادية هي من أجل تحليل حالة الاقتصاد ، وإعطاء معلومات رقمية عن دور المؤشرات المختلفة في عمل آليته الداخلية ، ثم التنبؤ في ماسيحدث له مستقبلاً على ضوء نسب الترابط بين المعاملات المختلفة ، وبالتالي تحديد الترابط (أو التابع) الأمثل لتحقيق هدف محدد .

لنماذج التنمية الاقتصادية أنواع عديدة سوف ندرس منها على سبيل المثال نوعين هما :

أ ــ النماذج المتعلقة في كيفية توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية على المدى البعيد ، أي تلك التي تبحث في تأثير نسب توزيع الاستثمارات بين القطاعات على النمو خلال الزمن .

ب ــ النماذج المتعلقة في تحديد دور عامل ما (وليكن الادخار) في معدل النمو وخلال الزمن كذلك .

سوف نقدم هذين النموذجين في البحثين التاليين :

البحث الأول : نموذج توزيع الاستثمارات في المدى الطويل (نموذج فيلدمان ــ مهالانويس) .

البحث الثاني : نموذج دور الادخار في تحديد معدل النمو (نموذج هارود دومار).

UNIVERSITY OF ALEPPO

ويراعي الفروض التالية :

- الأسعار الدائمة .
- عدم وجود تأخر في المجال الزمني .
- اختلال في التوازن .
- رأس المال عامل ثابت .
- عدم انتقال رأس المال من قطاع إلى آخر .
- الاستثمار يتحدد بوساطة التراكم الرأسمالي .
- يتحدد الاستثمار في القطاع الأول بوساطة معامل رأس المال فيه .
- يتحدد الاستثمار في القطاع الثاني بوساطة معامل رأس المال فيه .
- حجم الاستثمارات ثابت في القطاعين خلال الخطة .

وهكذا يبدو من هذه الفرضيات أن توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات إلى القطاع الأول في المرحل الأولى ضروري كي يؤدي ذلك إلى إزدياد كمي في نمو هذا القطاع ، في حين أن حجم الاستثمارات في القطاع الثاني سيكون أقل من حاجة السكان ولذلك فسوف يكون هناك في المرحلة الأولى نقص في نمو القطاع الثاني على عكس الحال في القطاع الأول . بينما في المراحل المتقدمة فإن النمو الذي سوف يحدث في القطاع الأول سوف يؤدي إلى تطوير القطاع الثاني وذلك بتوجيه جزء من النمو في هذا القطاع الأول إلى القطاع الثاني .

UNIVERSITY OF ALEPPO

وسوف يكون :

I_1 أموال الانتاج التي تستخدم لزيادة الطاقة الانتاجية في القطاع الأول .

I_2 أموال الانتاج التي تستخدم لنمو القطاع الثاني .

Y الدخل القومي .

وسوف تكون المعادلة الأولى :

$$\Delta C = B_c \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

أي قطاع السلع الانتاجية ، لأن النموذج بين أن زيادة الطاقة الانتاجية في القطاع الأول هي التي تؤدي إلى زيادة الدخل والاستهلاك تبعاً لزيادة قيمة λ_k .

وكما هو واضح كذلك فإن هذا النموذج لم يظهر ، كما سيفعل هارود – ودومار ، دور معدل الادخار في نمو الدخل القومي لأن هذا المعدل يعتمد بشكل كامل على الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، ولذا يمكن القول إن هذا المعدل أُخذ ضمنياً في النموذج .

أما الملاحظة الثانية في هذا النموذج فهي إظهاره عدم التناقض بين هدف زيادة الطاقة الانتاجية في القطاع الأول وهو الهدف اللازم كي يمكن تحقيق نمو سريع وبين هدف زيادة الاستهلاك على المدى الطويل .

ومن الواضح أيضاً أن توزيع الاستثمارات بين القطاعين الأول والثاني وحسب النسب التي وردت في النموذج سوف يجنب الاقتصاد الاختناقات التي يمكن أن تظهر فيه وسوف يساعده على النمو السريع في نفس الوقت . ويجب أن لايغيب عن أذهاننا أن توزيع الاستثمارات بين القطاعين وإن كان يتم على أساس المعاملات السابقة التي تم إبرازها في النموذج فإنه يأخذ بعين الاعتبار كذلك مستوى الاستهلاك والعمالة والأساليب الفنية التي يراد استخدامها وكان يجب متابعة إظهار هذه المتغيرات في النموذج .

ثالثاً – خصائص النموذج – ملاحظات أولية[1] :

١ – يجب الانتباه إلى أن هذا النموذج يؤكد على وجود تناقض بين زيادة الاستهلاك وزيادة الطاقة الانتاجية للسلع الانتاجية في المدى القصير . لكنه في نفس الوقت ينفي مثل هذا التناقض في المدى الطويل . وعلى هذا الأساس يمكن اعتباره نموذجاً مخصصاً للتخطيط على المدى البعيد فقط . وذلك لأن الآثار التراكمية لزيادة الطاقة الانتاجية في القطـــاع الأول لن تعطي ثمارهـــا على زيادة الدخل أو على إمكانية زيادة الاستهلاك إلا في المراحل اللاحقة . هذه الملاحظة الأخيرة تؤكد حقيقة هامة وهي أن تسريع العملية التنموية لايعتمد فقط على حجم رأس المال وإنما على حجم رأس المال المخصص للقطاع الأول . كما أنه إذا كان الهدف هو زيادة الاستهلاك فإنه

---

(١) نوجه المهتمين بهذا النموذج إلى مراجعة الدراسة الرقية التي قدمها ديستاذ ديبرنيس G.D. de Bernis وإلى مراجعة المناقشة التي قدمها شامبر H. Chambre في المقالتين اللتين ورد ذكرهما قبل قليل .

وبنفس الطريقة يمكن الحصول على حل (C) بوساطة المعادلة التفاضلية التي نحصل عليها بإحلال معادلة رقم (٣) محل المعادلة رقم (٢) .

أي :

$$C_t = C_o + \frac{\lambda_c B_c}{\lambda_k B_k}\left[(I+\lambda_k B_k)^t - I\right] I_o \quad \ldots\ldots \quad (7)$$

ولأن $y = I + C$ كما رأينا في المعادلة (٥) فإن مجموع الحلين يكون

$$y_t = y_o + \left(I + \frac{\lambda_c B_c}{\lambda_k B_c}\right)\left[(I+\lambda_k B_k)^t - I\right] I_o \ldots\ldots \quad (8)$$

ويبدو من المعادلة رقم (٦) أن معاملات زيادة الاستثمارات هي λ_k و B_k ولذلك فإن مجموع I_t لقيمة معينة تتعلق بـ B_k ستكون كبيرة بقدر كبر قيمة معامل λ_k . وعلى العكس يبدو من المعادلة رقم (٧) والمعادلة رقم (٨) أن C_t و Y_t يمثل كل منهما قيمة لشيء ثابت وكذلك تعبير تظهر فيه وظيفة المجهول t ولهذا فإن معدل نموهما يختلف عن معدل نمو λ_k و B_k ولكن كلما كانت t كبيرة كلما سيقترب معدل تنمية C من B_k λ_k .

وهكذا يبدو الدور الهام للمعامل λ_k في النموذج حيث له علاقة مزدوجة مع المتغيرين C_t و y_t وأما الكسر

$$\frac{B_k \lambda_k}{B_c \lambda_c}$$

فإن زيادة λ_k تزيد قيمته بسرعة .

ونجد أن C_t في المدى القصير يتأثر بصورة أكبر بالعلاقة $\frac{\lambda_c}{\lambda_k}$ ويتخذ قيماً منخفضة كلما ارتفعت قيمة λ_k .

أما على المدى البعيد فسوف تتطابق زيادة λ_k مع زيادة C_t ولذلك فإنه إذا كان الهدف هو زيادة الدخل والاستهلاك مع الزمن فإنه يجب رفع قيمة λ_k إلى أعلى مستوى ممكن .

ولهذه الأسباب فإن فيلدمان ومهالانوبيس يرون في نموذجهما أن زيادة الدخل القومي أو زيادة الاستهلاك في المدى البعيد يتوقف على الطاقة الانتاجية للقطاع الأول

حيث تعتبر B_c هي العلاقة بين زيادة أموال الاستهلاك والاستثمار خلال الفترة السابقة في القطاع الثاني . أي إن B_c معكوس المعامل الحدي لرأس المال .

وتكون المعادلة الثانية :

$$\Delta I = B_k I_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث تعتبر B_k العلاقة بين زيادة أموال الانتاج والاستثمار خلال الفترة السابقة في القطاع الأول . وهذه المعادلة تتحقق عن طريق زيادة إنتاج أموال الانتاج بوساطة زيادة الطاقة الانتاجية لقطاع أموال الانتاج ذاته .

أي :

$$I_2 = \lambda_c I \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

$$I_1 = \lambda_k I \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

وتعتبر هاتان المعادلتان (٣) و (٤) معبرتين عن النسبة التي يوزع بناء عليها الاستثمار الإجمالي بين القطاعين . وللمعاملان λ_c و λ_k أهمية خاصة لأنهما أداة من أدوات سياسة الخطة . وسوف يكون مجموعهما :

$$\lambda_k + \lambda_c = I$$

أما قيمة Y فسوف تكون :

$$Y = I + C \ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

إن المعادلات الخمس تحدد المتغيرات الخمسة (Y, I_2, I_1, I_1, C) لقيم خاصة بمعاملات λ_c ، λ_k .

ويمكن الحصول على حل (I) بوساطة المعادلة التفاضلية التي نحصل عليها بإحلال معادلة رقم (٤) محل المعادلة رقم (٢)

أي :

$$I_t = [\, I + \lambda_k B_k \,]^t I_o \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

حيث تعتبر I_o مجموع الاستثمارات في الزمن O .

يجب أن توجه الاستثمارات إلى القطاع الأول وليس إلى الثاني لأن الزيادة في القطاع الأول يمكن إعادة استثمارها في كلا القطاعين بعكس الزيادة في القطاع الثاني.

٢ – لابد من التنويه كذلك إلى أن نموذج فيلدمان – مهالانوبيس لم يطبق لا في الاتحاد السوفيتي كما أراد فيلدمان ، ولا في الهند كما أراد مهالانوبيس ، وذلك لأن أي اقتصاد حقيقي – واقعي لايتكون من قطاعين كما ظهر في النموذج فقط . لكن هذا التبسيط كان من أجل جعل الحل الرياضي للمشكلة أقل صعوبة . ومؤلفو هذا النموذج لايخفون هذه الحقيقة .

٣ – بني النموذج على أساس عدد من الافتراضات المبسطة التي ذكرناها عند بداية حديثنا حول هذا الموضوع مثل : الأسعار الثابتة ، ورأس المال الثابت ، والاقتصاد المغلق ، ... الخ وبالتالي فقد دفع إلى حد ما في التجريد . لكننا يجب أن ننوه هنا أنه بالرغم من ذلك لم يكن أكثر تجريداً من نموذج هارود ودومار الذي سوف نراه بعد قليل ، ولا أكثر تجريداً من نموذج هيكس Hicks أو نموذج تنبرجن Tinbergen أو باقي النماذج الأخرى . هذه المشكلة تتصف بها كل النماذج على الإطلاق .

٤ – لايمكن القول إن هذا النموذج هو شرح رياضي فقط للعلاقة بين نسبة النمو والمتغيرات الأساسية في السياسة الاقتصادية . بل إنه أداة لحساب نتائج المتغيرات الأساسية وتحديد القرارات المكملة الأخرى التي يحتاج لها نجاح العملية التنموية . أي إنه معيار من معايير السياسة الاقتصادية . لقد أظهر امكانية تحديد القرارات الأساسية المؤثرة في نمو اقتصاد ما ضمن ظروف معطاة ، وأهم هذه القرارات : هي قرارات توجيه الاستثمارات إلى قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وفي نسبة محددة بدقة .

٥ – هناك مشكلة أكدها النموذج نفسه لكنه لم يستطع تخطيها وهي إعتبار تقادم المعرفة بسبب التقدم التكنولوجي مثلها مثل الاهتلاك بالرغم من الفارق الشاسع بين هذه المشكلة التي تتفاقم مع التطور السريع للتقدم التكنولوجي المميز لعصرنا وبين الاهتلاك .

٦ – لعل أهم خاصة لنموذج فيلدمان – مهالانوبيس هي إظهاره حقيقة أن حجم الاستثمارات لايؤثر في النمو بقدر مايؤثر في ذلك حجم الجزء المخصص من هذه الاستثمارات إلى قطاع وسائل الإنتاج .

لكننا نعرف أيضاً أن :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{S}{\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots \qquad (5)$$

أي إن $\frac{S}{\alpha}$ هو معدل تطور الدخل القومي ، ويبين هذا المعدل معدلات تطور المتغيرين الآخرين وهما الاستثمار ورأس المال .

وتبين هذه المعادلة جلياً كيف أن معدل نمو الدخل يعتمد على معدل الادخار (S) حيث إن هذا المعدل سيكون مرتفعاً بقدر ماتكون قيمة معامل رأس المال (α) منخفضة والعكس صحيح .

ويمكن أن تكتب هذه المعادلة رقم (5) في الزمن ، أي يمكن التعبير عن نمو الدخل في الزمن على الشكل التالي :

$$Y_t = Y_o \frac{S}{\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (6)$$

هذه المعادلة تبين كيف أننا نستطيع معرفة معدل نمو الدخل القومي عن طريق معرفة المعطيات (S) و (α) . أو أننا بالعكس كذلك تستطيع معرفة (S) و (α) إذا عرفنا معدل نمو الدخل القومي . وهذا يعني أنه يمكن معرفة الادخار إذا تحدد معدل نمـــو الدخل القومي .

يبدو للوهلة الأولى أنه يمكن زيادة معدل نمو الدخل القومي كلما انخفض معامل رأس المال (α) وبالتالي فإنه يجب اللجوء دائماً إذا أردنا ذلك إلى كثافة رأسمالية منخفضة جداً في المشاريع الاقتصادية . وهذا في الواقع غير صحيح لأن نمو الدخل القومي يتوقف كذلك على معدل زيادة الانتاجية وعلى معدل تراكم رأس المال الذي يتناقض ومقولة اللجوء إلى مشاريع ذات كثافة رأسمالية منخفضة .

ثالثاً ـ خصائص النموذج ـ ملاحظات أولية :

بالرغم من أن كثيراً من الدول المتخلفة تلجأ حالياً إما إلى تحديد معدل نمو الدخل القومي على أساس نسبة الادخار وقيمة معامل رأس المال . أو إلى تحديد نسبة الادخار وبالتالي نسبة الاستثمار على أساس معدل معطى لنمو الدخل القومي . فإن هذا النموذج

موارد اقتصادية غير مستغلة كما هي الحال في الدول المتخلفة . ولذلك سوف نلاحظ أن هذه النقطة بالإضافة إلى نقاط أخرى ستكون أساس نقد هذا النموذج وعدم صلاحيته لتحديد نسبة النمو في الاقتصاديات المتخلفة .

ثانياً – تركيب النموذج :

لايفترض النموذج من أجل بنائه عدداً كبيراً من الفرضيات مثل نموذج فيلدمان – مهالانوبيس . وإنما يفترض عاملاً واحداً فقط محدوداً وثابتاً هو رأس المال وكل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الإدخار .

ويحدد النموذج المتغيرات التالية :

الاستثمار I

احتياطي رأس المال K

الدخل القومي Y

وبناء على فرضية محدودية رأس المال فإن :

$$\Delta K = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

وذلك لوجود مساواة بين معدل زيادة احتياطي رأس المال والاستثمار .

كذلك :

$$K = \alpha y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

وتعبر هذه العلاقة عن وجود ارتباط بين رأس المال وبين الدخل القومي . حيث α هي معامل الارتباط الثابت .

وكذلك :

$$I = S Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

. وتعبر عن وجود علاقة بين الاستثمار (أو الادخار) وبين الدخل القومي . حيث S هي معامل ارتباط ثابت كذلك .

حل هذه المعادلات الثلاث سوف يعطينا معدل النمو في الاقتصاد

$$Sy = I = \alpha \Delta \dot{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

المبحث الثاني

نموذج هارود – دومار[1]

أولاً – مقدمة حول أهداف النموذج :

على عكس نموذج فيلدمان – مهالانوبيس الذي رأيناه في البحث السابق ، فإن نموذج هارود – دومار يحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر في السنوات اللاحقة . بالرغم من أن هارود ودومار يؤكدان على أنه لايمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الانتاجية . أي إنهما في النهاية يلتقيان مع نموذج فيلدمان – مهالانوبيس .

يعتبر هذا النموذج معدل الادخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار . المعتبر بإجماع كافة الإقتصاديين على كونه محدداً أساسياً لمعدل التنمية الاقتصادية .

أي إن هارود ودومار بالرغم من إيمانهما في أهمية تركيب القطاعات الاقتصادية أو في أهمية البناء الاقتصادي والتراكم الرأسمالي فإنهما يعتقدان أن المقدرة على الادخار هي التي تحدد في الواقع إمكانية زيادة نسبة الدخل المخصص إلى الاستثمار .

علينا أن نذكر منذ البداية أن هذه الفكرة غير صحيحة لأن هناك دائماً إمكانية على زيادة نسبة الدخل المخصص إلى الاستثمار دون اللجوء إلى الادخار إذا كانت هناك

---

(١) انظر حول هذا النموذج :

1) R. F. Harrod,« Towards a dynamic economics», London, 7e edition, 1960.
2) E.Domar,«Essays in the theory of Economic Growth», New-York,1957

(٢) فيتللو فنشنزو : « التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية » ، ترجمة : د. محمد ابراهيم زيد ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ص (٩ – ٢٠) .

لم يقدم ، في رأينا ، أي مساعدة للدول المتخلفة على إتخاذ أية قرارات اقتصادية جادة فيها وذلك لأن هذا النموذج يعاني في الأصل من النواقص والعيوب التالية :

١ – يفترض هذا النموذج خطأً أنه لايوجد أية إمكانية لزيادة الاستثمار سوى زيادة نسبة الادخار ، وهذا الافتراض غير صحيح لأنه يمكن زيادة الاستثمار عن طريق استغلال موارد اقتصادية جديدة . كما هو الحال في الدول المتخلفة التي يوجد فيها موارد غير مستغلة .

٢ – يدعو النموذج إلى ضرورة اللجوء إلى معامل رأس مال منخفض قدر الامكان كي يمكن زيادة معدل نمو الدخل القومي . وبالتالي فإن هذا النموذج يدعو إلى اللجوء إلى مشاريع ذات كثافة رأسمالية منخفضة مما يتناقض وأهمية التركيز في رأس المال اللازم لزيادة الانتاجية وزيادة معدل التراكم الرأسمالي .

٣ – يهمل النموذج إمكانية زيادة معدل الادخار في ظروف التوزيع العادل للدخل. بالرغم من أننا نلاحظ بأن انخفاض معدل الادخار هو في الغالب بسبب التوزيع السيء للدخل ، الذي يجعل دخل الغالبية العظمى من السكان غير كافٍ إلا على تلبية حاجاتها الأساسية وبالتالي فإن زيادة بسيطة في الدخل لايمكن أن تذهب إلى الإدخار ، في حين أن هناك فئة قليلة من السكان صاحبة الدخل المرتفع تذهب فوائض الدخل عندها إما إلى استهلاك السلع الكمالية أو إلى الاكتناز أو في أحسن الأحوال إلى الاستثمار غير المنتج اقتصادياً .

٤ – أهمل هذا النموذج أهمية توزيع الاستثمارات في تكوين كلٍ من معدل نمو الدخل والاستهلاك والاستثمار اللاحق والعمالة . هذه الأهمية الجوهرية التي رأيناها في نموذج فيلدمان – مهالانوبيس .

تحتاج التنمية الاقتصادية ، كما قلنا في الباب الثاني، إلى ثلاث عناصر أساسية هي : العنصر البشري ، والتقدم التقني ، ورأس المال . ويتوفر فيها العنصر الأول بشكل مناسب بل يمكن زيادته وتعظيمه أكثر ، لكنها تعاني من نقص – عدا الدول النفطية – في رأس المال اللازم لنقل الآلات والتجهيزات من الخارج وإقامة المباني والمستلزمات في الداخل ، وعليه إنها بحاجة إلى تمويل لعملية التنمية الاقتصادية هذه ، وإلا فإنها سوف تبقى أحلام على الورق .

كما أن للتنمية الاقتصادية شروط أساسية لابد من توفرها كي يكتب لها النجاح يتعلق بعضها في البعد الفلسفي – الاجتماعي مثل الفلسفة والدفع الايديولوجي الملائم ، وبعضها في البعد الاقتصادي مثل ترابط الزراعة والصناعة ، أو دور القطاع العام أو التكامل الاقتصادي الإقليمي .

لذلك فإن هذا الباب سوف يبحث في موضوعين خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول : تمويل التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني : الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية .

UNIVERSITY OF ALEPPO

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الباب الرابع

تمويل التنمية الاقتصادية وشروطها الأساسية

UNIVERSITY
OF
ALEPPO

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الفائض الاقتصادي الاحتمالي = فائض القيمة – (الاستهلاك الضروري للرأسماليين + النفقات الضرورية للحكومة + الأعباء العسكرية) + الناتج المفقود بسبب البطالة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية .

من خلال هذه المعادلة يبدو أن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي تكون في الأساليب التالية :

١ً – تقليل الاستهلاك الكمالي للرأسماليين .

٢ً – تقليل نفقات الحكومة .

٣ً – تقليل الأعباء العسكرية .

٤ً – القضاء على البطالة بكافة أشكالها (مقنعة ، بيروقراطية ، الخ) .

٥ً – الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

أي بإيجاز . علينا أن نقضي على الضياع الموجود في القطاعات الاقتصادية بكافة أنواعه كي نستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية من الداخل . وعن طريق زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي . أي عن طريق تخفيض مقومات زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي .

بول باران الذي يؤكد بأن تمويل التنمية الاقتصادية في الماضي تم بوساطة الفائض الاقتصادي الفعلي – فائض القيمة خصوصاً –، يؤكد نفسه أن تمويل التنمية الاقتصادية اليوم في الدول المتخلفة لن يتم إلا بوساطة الفائض الاقتصادي الاحتمالي .

إن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي لاتكون إلا في القضاء على الهدر الموجود في الاقتصاد القومي والناشىء من عدم استغلال الطاقات المتاحة ، وإلا في القضاء على الاستهلاك الكمالي ، وإلا في إعادة تنظيم الإدارة وتحقيق قفزات في الانتاج الزراعي والصناعي .

بشكل موجز وعام . يمكن ، في رأينا ، زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي في القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي :

المبحث الأول

مصادر التمويل الداخلي

يمكن تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريقين : الأول هو طريق الفائض الاقتصادي . والثاني هو الطريق التقليدي للتمويل (الادخار) مما يستوجب شرحهما مفصلاً .

الفقرة الاولى : التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي

لانرى داعياً للحديث مفصلاً في موضوع الفائض الاقتصادي ، وإن كنا نميل إلى التمييز بين نوعين من الفائض هما :

ـ الفائض الاقتصادي الفعلي : وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج القومي الجاري والاستهلاك الجاري . وهو بذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي الذي سوف نأتي على شرحه بعد قليل .

ـ الفائض الاقتصادي الاحتمالي : وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الانتاجية التي يمكن استخدامها وبين مايعد استهلاكاً ضرورياً . هذا الفائض هو الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغيرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ومن زيادة الانتاجية ومـن إعادة توزيع الدخل . وهو الفائض الذي نقصده كممول لعملية التنمية الاقتصادية .

يحدد بول باران[1] الفائض الاقتصادي الاحتمالي بالمعادلة التالية :

---

(١) انظر بول باران : « الاقتصاد السياسي للتنمية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ وما بعد .

الفصل الأول

تمويل التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية التي تحدثنا عنها حتى الآن ، ليست برمتها سوى نوع من الهذيان إذا لم يرصد لها الأموال النقدية اللازمة لتمويل سياسة الاستثمارات التي تضمنتها. خصوصاً إذا أدركنا حالة الدول المتخلفة المأساوية في الضعف الشديد في الاستثمارات والتي لاينتج عنها سوى ضعف في الإنتاجية وبالتالي ضعف في الدخل وما يترتب عليه من ضعف في الادخار ، وهكذا عدم القدرة على زيادة معدلات الاستثمار . إدراك هذه الحالة يبين عمق المشكلة وحجمها .

إنه مـــن المعلوم أن تمويل التنمية الاقتصادية لايمكن أن يأتي سوى مـــن مصدرين الأول : داخلي على شكل مدخرات أو عـــلى شكل مانسميه « التمويل بالعجز » ، والثاني خارجي على شكل قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية مباشرة . ولا بد من التأكيد عن أهمية هذا المصدر الخارجي لأن المصادر الداخلية غير كافية ، كما تشير التجربة التاريخية لكافة الدول ، خصوصاً في المراحل الأولى للتنمية ، بينما تكون الاستثمارات المطلوبة عالية جداً وخصوصاً كذلك في المراحل الأولى . وعليه فإن اللجوء إلى مصادر خارجية ضرورة حتمية بالرغم من كل الآثار السيئة التي قد تنتج عنها .

لهذه الأسباب مجتمعة فإن البحث في تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي تقسيم الموضوع إلى شقين يمكن معالجتهما في البحثين التاليين :

البحث الأول : مصادر التمويل الداخلي .

البحث الثاني : مصادر التمويل الخارجي .

أولاً ـ في القطاع الزراعي :

من المفروض أن يكون القطاع الزراعي مصدراً أساسياً للفائض الاقتصادي برمته ، لكن هذا القطاع في الدول المتخلفة لايستطيع أداء هذا الدور لأنه قطاع متخلف . مميز في إنتاجيته المنخفضة . وإنتاجه المتدني . وطاقاته الاقتصادية والبشرية المعطلة .

ويتجلى تأخر القطاع الزراعي وعدم قدرته على تكوين الفائض في ضعف المكننة الزراعية فيه . وفي انخفاض نسبة الأراضي الزراعية المزروعة قياساً على الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة . وفي تدني مقدار الأسمدة المستخدمة . بحيث أدت هذه الأسباب إلى انخفاض مردود الإنتاج وتدني الانتاجية وتعطل الطاقات الريفية .

إنه من المؤكد أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن إطلاقاً تأمينه دون مساهمة القطاع الزراعي عن طريق الفائض فيه . لقد دلت تجارب كافة أنحاء العالم الذي تقدم من اوروبا القرن الثامن عشر . وحتى اليابان والاتحاد السوفيتي بعد ذلك. أن الزراعة لعبت دوراً حاسماً في تمويل التنمية الاقتصادية أو على الأصح في تمويل التصنيع والتحديث عموماً . الزراعة وحدها القادرة على خلق الفائض الاقتصادي وتحقيق اقتطاع عيني يذهب للتنمية . وذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار قليلة وبيعها داخل البلد أو خارجه بأسعار عالية . أو عن طريق فرض ضرائب على الانتاج والأراضي . السؤال المهم في الدول المتخلفة اليوم هو : كيف يمكن تحميل الزراعة أعباء التنمية وهي زراعة بدائية متخلفة لاتقوى على تحمل شيء . لكن ذلك سوف يكون ممكناً فيما لو حاولت الدول المتخلفة إقامة الإستثمارات الريفية الزراعية واستغلال العمل المعطل .

آ ـ الاستثمارات الريفية الأساسية :

سوف تزداد الانتاجية والانتاج . إذا أمكن إقامة البنية الهيكلية اللازمة لتطوير الزراعة مثل الطرقات والسواقي والجسور والأراضي المستصلحة . ... الخ . أي أن هذه الاستثمارات هي أساس التنمية الزراعية خصوصاً إذا أمكن إقامتها دون تكاليف مرتفعة . لأن المشكلة في الأساس هو ضرورتها وعدم القدرة على إقامتها لتكاليفها المرتفعة ـ لكن إنجازها من قبل الفلاحين أنفسهم ـ في أوقات عطالتهم ـ وبالآلات البسيطة التي يملكون. سوف يمكن من إقامة هذه البنية الأساسية بتكاليف بسيطة . كما يمكن تحسين ظروف سكن

أولاً ـ مصادر الادخار الداخلي :

تختلف مصادر الادخار الداخلي حسب طبيعة النظام الاقتصادي وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة ، كما تختلف حكماً تبعاً للمستوى المعيشي للسكان وللتطور الاقتصادي ، لكنها بشكل عام تقسم إلى نوعين : ادخار خاص ، وادخار عام .

آ ـ الادخـــار الخاص :

وهو ادخار اقتصادي يقبل عليه الأفراد والمشروعات عن رضى واختيار وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية ويمكن أن ينقسم إلى :

١ ـ ادخار القطاع العائلي (الأفراد) :

وهو الفرق بين دخول الأفراد وإنفاقهم الخاص على الاستهلاك . ويمكن أن يأخذ عدة أشكال منها البسيط مثل : شراء أهل الريف للحيوانات . والأراضي ، والمساكن . أو شراء أهل المدن للذهب والمجوهرات ، والعملات الأجنبية . وهناك الأشكال الأكثر تطوراً مثل : الادخار في صناديق توفير البريد ، وشراء شهادات الاستثمار ، وعقود التأمين على الحياة ، والأسهم ، والسندات ، ... الخ . ويتوقف مقدار هذه الادخارات على مقدار دخل الأفراد وعلى مدى مقدرته على اشباع حاجاتهم الأساسية ، وعلى عدالة توزيع الدخول ومدى استقرارها .

المشكلة الأساسية في مدخرات الأفراد في الدول المتخلفة إنها متخلفة بحيث لاتساهم في تمويل استثمارات البنية الاقتصادية . جزء كبير من هذه الادخارات يأخذ شكل الاكتناز أو شراء الأراضي والعقارات أو المضاربة بالعملات الأجنبية ، ... الخ . وتعود هذه المشكلة أساساً إلى ظروف الدول المتخلفة الاقتصادية والاجتماعية البعيدة عن الاستقرار وضمان المستقبل ، وإلى ضعف الأوعية اللازمة لتجمع المدخرات وتحويلها إلى المشاريع التنموية ، وإلى عدم وجود ضمانات من قبل الدولة من أجل المحافظة على القوة الشرائية لمدخرات صغار المدخرين (ضمان القوة الشرائية لأموال صناديق توفير البريد أو شهادات الاستثمار) ، وإعفائهم من الضرائب ، وإنشاء الجمعيات التعاونية لتشغيل مدخراتهم ورفع عائداتها .

بصفة عامة ، إن مقدار الإدخارات الفردية ضعيف جداً في الدول المتخلفة ، وتعاني هذه الدول من صعوبة في زيادة حجمه ونسبته للأسباب التالية :

الفقرة الثانية : المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار)

هناك مصادر تمويل تقليديـــة داخلية (الادخار) ومصادر تمويـــل تقليدية خارجية (العالم الأجنبي) . لكنه من المؤكد أن العبء الأكبر في تمويل التنمية الاقتصادية يقع على عاتق المصادر الداخلية للإدخار . ويقدر الاقتصاديين هذه المصادر في حوالي ٨٥٪ من جملة الاستثمارات في الدول المتخلفة خلال الستينات . أي التي أدت إلى زيادة الاستثمار وتكوين رأس المال وكانت على حساب تخفيض الاستهلاك .

وسوف نلاحظ بعد قليل أن التنمية الاقتصادية لاتحتاج إلى أموال داخلية فقط ، وإنما إلى قطع أجنبي ومستلزمات أخرى لاتأتي إلا من مصادر خارجية .

الادخار في معناه الواسع هو الجزء من الانتاج الذي لايستهلك ، وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك فسوف يزداد الادخار بالضرورة . لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معاً . لذا جاء الفرق بين ماتطلق عليه تعبيراً « المعدل المتوسط للإدخار » وهوالادخارالكلي على الدخل الكلي ، فمثلاً إذا رمزنا للإدخار الكلي بالرمز (E) وللدخل الكلي بالرمز G فإن :

$$\text{المعدل المتوسط للإدخار} = \frac{E}{G}$$

وما نطلق عليه تعبيراً المعدل الحدي للإدخار « هو عبارة عن الزيادة في الإدخار على الزيادة في الدخل، فمثلاً إذا رمزنا لزيادة الادخاربالرمز ΔE ولزيادة الدخل بالرمز ΔG فإن :

$$\text{المعدل الحدي للإدخار} = \frac{\Delta E}{\Delta G}$$

ولذلك يمكن القول في إمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل . وليس بالضرورة عن طريق تخفيض الاستهلاك . وعادة فإن الحصول على الإدخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال الذي يمكن في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي وبالتالي إمكانية زيادة الإدخار دون الحاجة إلى تخفيض الاستهلاك .

ماهي مصادر هذا الادخار المحلي ؟ وكيف يمكن زيادته وتكييفه مع التنمية ؟ :

ومعيشة الفلاحين بنفس الأسلوب مما سوف ينعكس إيجابياً على زيادة انتاجيتهم وتحسين مستوى معيشتهم بشكل عام .

ب – استغلال العمل المعطل :

في الدول المتخلفة جزء من العاملين في القطاع الزراعي هـم فعلياً دون عمل . العمل في الزراعة المتخلفة التي تعتمد على الأمطار هو عمل موسمي يبقى فيه الفلاحون نصف العام تقريباً عاطلين عن العمل . لذا يجب الاستفادة من هذا العمل الضائع باستصلاح الأراضي وشق الطرقات وإقامة البنية الأساسية التي تحدثنا عنها قبل قليل . كذلك يمكن استخدام هذا العمل الضائع في الصناعات الحرفية والصناعات الاستهلاكية البسيطة التي يجب أن تنتشر في كل مكان من الريف . إن التجربة الصينية في هذا المضمار تجربة رائدة بينت بوضوح كيفية الاستفادة من العمل الضائع في تنمية الريف بشكل عام وتحقيق فائض زراعي يوظف في خدمة الصناعات الريفية .

ثانياً – في قطاع الصناعي وفي باقي القطاعات :

يمكن كذلك زيادة الفائض الاقتصادي اللازم لتمويل التنمية في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات الاقتصادية . ففي القطاع الصناعي مثلاً عـن طريق زيادة إنتاجية هذا القطاع وتخفيض الهدر فيه . كثير من المشاريع الصناعية التي أقيمت في الدول المتخلفة لم تحقق أي عائد اقتصادي يذكر . وذلك لأنها لم تعتمد عند اختيارها الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية . أضف إلى ذلك فإن كثيراً من هذه المشاريع غير قادر على البقاء فكيف على تحقيق الأرباح اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

إن المشاريع الصناعية في الدول المتخلفة تعاني من نقص في الأيدي العاملة المؤهلة . ومن نقص في المواد الأولية . ومن حالة مزمنة من التسيب والهدر والاهمال . ومن ضعف السلوك المهني للعاملين والقائمين عليها بشكل عام. لذلك لايمكن تحقيق فائض اقتصادي في هذا القطاع إلا في دراسة المشاريع قبل إقامتها . وتخليصها من الفساد والهدر والاهمال والروتين والبيروقراطية .

كذلك الحال في باقي القطاعات الخدماتية فإن التخلص من الهدر والفساد هو طريق الحصول على فائض اقتصادي فيها .

ـ نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول الفقيرة مما يجعل القدرة على الادخار مستحيلة باعتبار أنه يعيش على حد الكفاف .

ـ قد تحدث زيادة طفيفة في الدخل نتيجة إعادة توزيع الدخول أو نتيجة زيادة الانتاجية بشكل عام ، إلا أن هذه الزيادة سوف تذهب إلى تلبية الطلب غير المشبع لبعض السلع الضرورية .

ـ الطبقة الغنية لاتدخر بالدعم من أنها تملك فائضاً في الدخل تنفقه على الاستهلاك البذخي مقلدة الغرب ومتشبه به .

ـ حتى إذا ادخرت الطبقة الغنية فإن مدخراتها لاتذهب للمشاريع الانتاجية ، لأنها لاتوظف هذه المدخرات إلا في المضاربة وشراء الأراضي والعقارات والذهب ، وربما تحاول تهريبها إلى خارج البلاد .

ولذلك فإن سياسة رشيدة لزيادة نسبة ادخار القطاع العائلي لايمكن أن تنجح إلا في زيادة الدخل وتحقيق المساواة في توزيعه ، وضمان استقراره ومستقبله .

٢ ـ ادخار قطاع الأعمال :

وينقسم قطاع الأعمال عادة إلى قسمين : قطاع الأعمال الخاص ، وقطاع الأعمال العام . والادخار في هذين القطاعين هو مقدار الأرباح التي تخصص إلى التوسع في القطاع نفسه أو إلى التثمير في قطاعات أخرى منتجة . ويمكن التأكيد على أن ادخار قطاع الأعمال بشقيه الخاص أو العام (الحكومي) ضعيف ، بسبب ضعف الأرباح الناتجة من تدني نسبة القطاع الرأسمالي المنتج في الدول المتخلفة .

كما أن خوف قطاع الأعمال الخاص من التأميم وعدم الاستقرار في الدول المتخلفة جعله يعزف عن توسيع مشاريعه داخل البلاد .

بينما قطاع الأعمال العام (الحكومي) فإن نسبة أرباحه تتوقف على تكاليف الانتاج من ناحية وأسعار مبيع السلع من ناحية أخرى . وبالتالي فإن نسبة هذه الأرباح تزداد إذا قلت أجور العمال أو رفعت أثمان مبيع السلع وفي كلتا الحالتين تشكل خطراً كبيراً . ولذا فإن الإدخار في هذا القطاع يجب أن يأتي عن طريق اعتماد اسلوب الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية عند انشائه ، وعن طريق تقليل النفقات الإدارية ومكافحة الهدر والضياع وزيادة الانتاجية .

يؤكد البعض الآخر أن الاصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الاقتصادي ، بسبب مايحدثه من اختلال في التوازن بين الكتلة النقدية وحجم الانتاج .

ويبدو أن مكان توظيف هذه الزيادة النقدية هو الذي يحدد فيما إذا كانت إيجابية أم سلبية . مساعدة على عملية التنمية أم معوقة لهـــا . أي أن هذه الزيادة سوف تكون إيجابية ومساعدة إذا اتجهت إلى الاستثمار في المشاريع الانتاجية وأدت إلى إنتاج إضافي . يمكن موازنته مع الكتلة النقدية الزائدة . بينما تكون سلبية ومعوقة إذا اتجهت هذه الزيادة إلى الاستثمارات غير المنتجة وبالتالي لم تحقق اي انتاج إضافي وإنما ستكون مصدراً من مصادر التضخم .

ثانياً — وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية :

الادخار ضعيف في الدول المتخلفة بشكل عام . لذا لابد من توجيه الأنظار إلى بعض الوسائل التي تمكن من زيادته ومن توظيفه بما يخدم التنمية الاقتصادية . من هذه الوسائل مثلاً :

١ — الاهتمام بالانتاجية وتحقيق تقدم فيها . كي ينعكس ذلك على الدخل الفائد للأفراد . فيمكنهم من الادخار .

٢ — إعادة توزيع الدخل كي تشبع حاجات الأفراد الأساسية من ناحية وبالتالي تمكن زيادة الدخول من ادخارهم . وكي يقطع الطريق على الاستهلاك البذخي والكمالي عند الرأسماليين والطفيليين .

٣ — تعميم الادخار ونشره وتطوير أقنيته . والتوسع في أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد والإدخار الجماعي .

٤ — تخفيض إنفاق الدولة على الإدارة وتوفير هذه الأموال كي توظف في القطاعات الاقتصادية المنتجة مباشرة .

الإعتبار عند وضعها طبيعة النظام الاقتصادي والإجتماعي والأهداف المتوخاة منها ، بحيث تؤدي إلى فرض ضرائب خصوصاً مباشرة . قادرة على إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بشكل عادل . ولهذا السبب أيضاً فإنه يجب الابتعاد ماأمكن عن الضرائب غير المباشرة لأنها لاتحقق عدالة التوزيع . ومما هو معلوم أن الدول المتخلفة عموماً . لسوء الحظ ، تتميز بانخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي . حيث لم تبلغ في الفترة ٦٣ — ٦٥ — مثلاً سوى ٢٢,٤ ٪ في الجزائر ، و ١٨,٥٪ في مصر ، و ١٣,٣٪ في السودان ، و ١٢,٥٪ في الهند ، و ٥,٩٪ في أفغانستان (١). كما أن الدول المتخلفة تعتمد بصورة أساسية على الضرائب غير المباشرة مما يجعل إدعاءها بالسعي نحـو العدالة والاشتراكية هراء لايمكن تأكيده .

٢ — القروض :

حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض . التي يمكن أن تكون اختياريه مثل : شهادات الاستثمار أو الأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد بشرائها حسب رغباتهم ، وتقوم هي بالترويج لها وحث المواطنيين عليها. ويمكن أن تكون اجبارية . ترغم الدولة عليها بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد ، ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية . في الدول المتخلفة كذلك فإن نسبة هذه القروض ، الاختيارية والاجبارية . ضعيف جداً . ولا يمكن أن يشكل مصدراً أساسياً لتأمين الأموال اللازمة للتمويل .

٣ — الاصدار النقدي :

أو مايسمى « بالتمويل بالعجز » . وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق اصدار نقود جديدة . مما يؤمن الأموال اللازمة للتمويل . والحقيقة أنه لم يلق موضوع جدلاً في الاقتصاد مثلما لقي هذا الموضوع .

— ففي حين يعتبره البعض مفيداً ومصدراً لتأمين السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في المشاريع الانتاجية . مما يخلق انتاجاً إضافياً يؤدي إلى امتصاص الزيادة النقدية . وبالتالي لن يكون لهذا الاصدار أثر سلبي على التنمية أو على الأسعار .

---

(١) انظر : زكي الشافعي ، مرجع سبق ذكره ، الكتاب الثاني ، ص (٤٨) .

ب ـ الادخار العام :

وهو ادخار اجباري تحققه الدولة التي يناط بها عادة مسألة تأمين التمويل في الدول المتخلفة حيث الادخار الخاص ضعيف، وحيث أنها المسؤولة عن عملية التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى . ويكاد يجمع الاقتصاديون اليوم على أن الدولة وحدها القادرة على تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية عن طريق قدرتها على معالجة مسائل الاستهلاك البذخي وسوء توزيع الثروة .

هنـــاك كذلك مـــن يعتقد أن زيادة أمـــوال الدولة لاتقـــود بالضرورة إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي فهي ليست مجدبة ، وإنما تقود بالضرورة إلى زيادة نفقات الإدارة العامة ، ويستشهدون على ذلك في ماحدث في الدول المتخلفة حيث زادت نفقات الحكومة فيها ضعفي نفقات الأفراد نتيجة البروقراطية مـــن ناحية وتنامي دور الدولة مـــن ناحية أخرى . ولذلك فإنه من الضروري أن تخفض نفقات الدولة أولاً كي يمكن تأمين الأموال اللازمة للخدمات الاجتماعية والاستثمارات التنموية .

إن نجاح الدولة في أداء مهامها التنموية يتوقف على مدى قدرتها على تنفيذ خطط إلتنمية ، وهذا يفترض أولاً معرفة المشاريع المنتجة وتحديد أولويات الاستثمار تبعاً لذلك ، ويفترض قدرتها على تقليص الانفاق غير المنتج .

يعتبر الادخار العام حصيلة الفرق بين عائدات الحكومة المختلفة من أرباح وضرائب واصدار ، وإنفاقها العام . ولذلك فإن هذا الادخار يمكن أن يقسم إلى ضرائب وقروض وإصدار نقدي .

١ ـ الضرائب :

أي التي تفرضها الدولة على الأفراد ، وقد تكون بشكل مباشر فتسمى « ضرائب مباشرة » ، أو بشكل غير مباشر على السلع والخدمات فتسمى « ضرائب غيرمباشرة» ، لكنها في كلا الحالتين، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تكون قسرية توضع بواسطة الدولة . ومن الملاحظ أن تخلف الأجهزة الضريبية في الدول المتخلفة يجعل حصيلة هذه الضرائب ضعيفة وبعيدة عن العدالة . لأن المهمة الأساسية للضرائب بالإضافة إلى كونها مصدراً من مصادر التمويل هي تحقيق العدالة الاجتماعية . وبالتالي يجب أن يؤخذ بعين

٥ ـ باعتبار أن جزءاً مهماً من الإدخار يأتي من أرباح القطاع العام لذا يجب البحث عن كيفية زيادة هذه الأرباح عن طريق تحسين الانتاجية ومحاربة الاسراف والضياع والهدر ، ووضع معايير للأداء وتحسين الإدارة بشكل عام .

٦ ـ اعتماد سياسة سعرية ملائمة ، ترفع عـلى أساسها أسعار المنتجات الكمالية التي يراد تقليل استهلاكها وتخفض بها أسعار المنتجات الأساسية . كما تعمل هذه السياسة على وضع أسعار منتجات القطاع العام بما يضمن له تحقيق أرباح معقولة توظف في الاستثمارات الانتاجية .

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

الامكانات الفنية والأسواق الملائمة لزيادة الانتاج فيها . وهو تدبير كما يبدو عن بعد الحقيقة لأن الأموال المحولة إلى الدول المتخلفة يمكن أن تأخذ شكل المعونات الفنية ولأن الأسواق سوف تتوسع مع زيادة النمو الاقتصادي . لكن الدول المتقدمة تقدم مثل هذا التبرير كي تعفي نفسها من مهمة تحقيق انسياب رؤوس الأموال باتجاه الدول المتخلفة .

ولابد من الاشارة إلى أن تقدير حاجة الدول المتخلفة من رؤوس الأموال الأجنبية عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة . ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب هي :

الأول : هو استحالة تقدير حجم الاستثمارات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، حيث يتعلق ذلك في معاملي مرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير العمل ومرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير رأس المال . لأن هذا يتوقف على عوامل عديدة تؤثر في العملية الانتاجية مثل حجم ونوعية القوى العاملة ، وحجم السكان ، ورأس المال القومي ، وحجم ونمط الانتاج ، وحجم ونمط الانفاق ، وتوزيع الدخل ، ... ، إلى آخره من العوامل التي سوف تؤثر في حساب حجم الاستثمارات المطلوبة . يضاف إلى ذلك مشكلة تحديد معـدل النمو المستهدف في الناتج القومي ، وتحدده الدول المتقدمة للدول المتخلفة في ٢٪ سنوياً . ويبدو جلياً ضعف هذا المعدل وعجزه عن تحقيق أية تنمية تذكر .

الثاني : هو استحالة حساب حجم المدخرات المحلية لأن ذلك يتأثر بمستوى الدخل القومي الذي يمكن الوصول إليه ، وتوزيع الدخل القومي وعوامل عديدة أخرى رأيناها سابقاً ، تلعب في تحديد حجم المدخرات المحلية .

الثالث : أن تقدير الاحتياجات بالطرق السابق ذكرها يتضمن فقط الحاجة من رؤوس الأموال الإنمائية ، أي المستخدمة حصراً في خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا يستبعد الاحتياجات من رؤوس الأموال المستخدمة في الخدمات أو المستخدمة في القطاع العسكري . علماً بأن نسبة كبيرة من الأموال المحولة حالياً إلى الدول المتخلفة تذهب إلى هذين القطاعين ، ولا تذهب سوى نسبة قليلة منها إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة مباشرة . وتحسب هذه الأموال المحولة للخدمات وللتسليح من جملة حاجة الدول المتخلفة لرأس المال .

لا تعطي الأرقام الإجمالية لحجم الأمـوال المحولة مـن الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة دلالة كبيرة ، لكن دراسة حجم هذه الأموال على أساس نسبتها في الناتج القومي

فإن هذه الأموال لا تشكل سوى نسبة قليلة من مجمل تكوين رأس المال فيها ولم تتجاوز هذه النسبة بشكل عام ٢٠٪ من مجمل تكوين رأس المال . في حين تبلغ هذه النسبة اليوم أكثر من ٢٥٪ من إجمالي تكوين رأس المال في الدول المتخلفة . وهي نسبة تعادل تقريباً حوالي ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتخلفة . وأقل من ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة . أو ٣٪ من الادخار الإجمالي فيها .

ثانياً ـ الحاجة إلى سلع وتجهيزات رأسمالية أجنبية :

حتى وإن كانت الدول المتخلفة تملك كفاية في رؤوس الأموال المحلية فإنها ستكون بحاجة إلى الصرف الأجنبي لتأمين الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية . لاسيما وأن العملية التنموية بحاجة إلى معدات وتجهيزات رأسمالية أجنبية لايمكن الحصول عليها برأس مال محلي فقط . ويؤكد بعض الاقتصاديين أن نسبة رأس المال الأجنبي يجب أن تبلغ ٢٠٪ من مجمل رأس المال المثمر في العملية التنموية إذا كان الميل الحدي للاستيراد ٠,٢ . وقد تصل هذه النسبة إلى ٤٠٪ إذا تضاعف الميل الحدي للاستيراد . وسوف نرى في الفقرة القادمة كيفية تحديد حاجة الدول المتخلفة من رؤوس الأموال الأجنبية ومقدار هذه الحاجة .

الفقرة الثانية : تقدير حاجة الدول المتخلفة من رؤوس الأموال الأجنبية

إن مقدار الحاجة من رؤوس الأموال الأجنبية يتحدد بالفرق بين مقدار الاستثمارات اللازمة لتحقيق نسبة نمو محددة . وبين مقدار الادخار الوطني المتوقع الحصول عليه . ولذلك يجب تقدير الاستثمارات اللازمة وتقدير المدخرات الوطنية المتوقعة . ويتم عادة تقدير الاستثمارات اللازمة بعد تحديد معدل النمو . إما بطريقة تابع الانتاج من طراز كوب دوغلاس أو بطريقة معامل رأس المال . وقد قدرت هذه الاحتياجات بـ ٦ أو ٧ مليار دولار سنوياً من أجل تحقيق معدل نمو في الدخل الفردي قدره ٢٪ . وهو معدل منخفض لايمكن للدول المتخلفة أن تقبل به . ولذلك فإن احتياجات هذه الدول سوف تكون أعلى بكثير من هذه الأرقام .

وتعلل الدول المتقدمة انخفاض حجم احتياجات الدول المتخلفة من رؤوس الأموال إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على امتصاص كمية أكبر من هذه الأموال بسبب عدم توفر

البحث الثاني

مصادر التمويل الخارجي

صحيح أن المصادر الداخلية للتمويل تعتبر المصادر الحاسمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية نظراً لدورها الهام في تخفيض الاستهلاك وترشيده ، وتكوين الفائض الرأسمالي دون تبعية بالضرورة إلى الخارج . لكن هذا لايعني عدم حيوية التمويل الخارجي ، ووجوب تقدير كميته ، ودراسة أنواعه ، ثم التعرض سريعاً إلى مشاكله . وهي المهام التي سوف ندرسها تباعاً في الفقرات التالية :

الفقرة الاولى : مصادر التمويل الخارجي

تعود أهمية التمويل الخارجي إلى سببين : الأول هو عدم كفاية التمويل الداخلي ، والثاني هو الحاجة إلى السلع والتجهيزات الأجنبية :

أولاً – عدم كفاية التمويل الداخلي :

إن التمويل الداخلي حالياً في الدول المتخلفة عاجز عن تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ، نتيجة لانخفاض المدخرات الوطنية من ناحية والحاجة الماسة لهذه المدخرات من ناحية أخرى ، ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية . لقد اعتمدت أغلب دول العالم على مصادر خارجية في السنوات الأولى من إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي . فانكلترا ، مثلاً ، اقترضت رؤوس الأموال الهولندية في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، وقدمت بدورها رؤوس أموال انكليزية إلى أغلب دول العالم في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . كما أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد اعتمد على رؤوس أموال أجنبية في بداية إقلاعه في القرن التاسع عشر . لكن هذا لايمكن أن يشكل قاعدة مطلقة ، لأن دول العالم المتقدم لم تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية بذات الدرجة ، وهناك دول لم تعتمد إطلاقاً على رؤوس الأموال الأجنبية مثل اليابان . كذلك

الإجمالي للدول المتقدمة قد تلقي بعض الضوء وتبين ضآلة حجم هذه الأموال المحولة . إذ أنها لم تتجاوز خلال الفترة (١٩٥٦ – ١٩٥٩) سوى ٠,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي للدول الرأسمالية المتقدمة ، وبلغت ٠,٨١٪ عام ١٩٦١ ، و ٠,٦٩ ٪ عام ١٩٦٥ ، و ٠,٥٩٪ عام ١٩٦٦ ، و ٠,٦٢ ٪ عام ١٩٦٧[1] و ٠٧٨٪ عام ١٩٧٢[2] . أما حجم الأموال المحولة من قبل الدول الاشتراكية إلى الدول المتخلفة فلم يتجاوز ١٠٪ مما حولته الدول الرأسمالية المتقدمة إليها .

الفقرة الثالثة : أنواع مصادر التمويل الخارجي

تتخذ الأموال الأجنبية صوراً مختلفة عند تحويلها إلى الدول المتخلفة ، وتختلف بالتالي الآثار السلبية والإيجابية لهذه الأموال على هذه الدول ، كما تختلف هذه الآثار

---

(١) تشمل هذه التحويلات دول النظام الرأسمالي فقط (انظر : محمد زكي شافعي ، مرجع سبق ذكره ، الكتاب الثاني ، ص ٦٤) ، وهي كما يبدو جد قليلة إذ لم تبلغ أكثر من ٤ مليار دولار سنوياً ، في حين أن المساعدات اللازمة لمجمل البلدان المتخلفة غير الشيوعية في عام ١٩٧٠ بلغت ١٨ مليار دولار في حال كون المعدل المطلوب لتزايد الناتج الإجمالي ٥٪ . إن كل زيادة في الناتج الأهلي الصافي تحتاج إلى ٦ مليار دولار وبما أن التزايد السكاني في الدول المتخلفة هو بحدود ٢,٥٪ سنوياً فانه من أجل المحافظة على نفس مستوى المعيشة تحتاج الدول المتخلفة إلى ١٥ مليار دولار وبما أن معدلا في نمو الانتاج يوازي مثلي معدل التزايد السكاني فانه يلزم تثمير ٣٠ مليار دولار لايوجد منها في الدول المتخلفة سوى ١٧ مليار دولار ، ويكون هناك لدى الدول المتخلفة حاجة إلى ١٣ مليار دولار وكان ذلك عام ١٩٦٠ (انظر ، البرتيني ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٠٠) . لكن الأهم من ذلك أن الدول المتقدمة تصرف أكثر من ذلك بكثير على النفقات العسكرية التي بلغت ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٦٥ وربما ٢٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط ، ولقد قدر الاستاذ البرتيني ثمن الانسان على الشكل التالي :

ثمن الإنسان

لتجنب موت انسان بالملاريا	لتجنب موت انسان جوعاً	متوسط النفقات الاعلانية للفرد في الولايات المتحدة	لقتل واحد من ثوار فيتنام	لارسال سوفيتي أو امريكي إلى القمر
١ دولار	١٠ دولار	٦,٦ دولار	٥٠٠ ألف دولار	٥٠ مليار دولار

(٢) وهي التحويلات من قبل البلاد الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية (C A D) إلى الدول المتخلفة وقد بلغ في رأيهم جملة ماحول ١٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ و ١٩,٦ مليار دولار عام ١٩٧٢ (انظر : بكري الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩) .

لكن هذا لاينفي القول بأن للاستثمارات الاجنبية المباشرة آثار سلبية قاتلة على الدول المتخلفة تؤثر في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة وتؤدي إلى تبعيته واستغلاله من قبل الدول الأجنبية وشركاتها المتعددة الجنسيات . كما أن الفوائد التي تحققها الدول المتخلفة من هذه الاستثمارات تتوقف على طبيعة الاستثمارات المنفذة . فيما إذا كانت تهدف إلى إقامة نسيج صناعي متكامل ومرتبط مع الاقتصاد الوطني أم تسعى وهو السائد إلى استنزاف الثروات الوطنية .

لم تبلغ الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة أرقاما كبيرة حتى الآن بالرغم من كل الدعاية التي توجه لها . حيث بلغت مجموعها مثلا بين أعوام ١٩٦١ و ١٩٦٧ ١٢.٥ مليار دولار . أي ما يعادل ٢٢٪ من حجم رؤوس الأموال المحولة إلى الدول المتخلفة في ذات الفترة . كما أن النسبة العظمى من هذه الاستثمارات كانت في قطاع استخراج واستغلال النفط .

الفقرة الرابعة : مشاكل رأس المال الأجنبي

بالرغم من أهمية رأس المال الأجنبي لتسريع التنمية في الدول المتخلفة وخصوصاً في مجال تقديم المعدات والتجهيزات الرأسمالية اللازمة لها فإن له عدداً كبيراً من المشاكل تجعل اللجوء إليه مشوباً بالحذر . وأهم هذه المشاكل هي :

أولاً – الشروط المرافقة للهبات والقروض :

لاتعطى الهبات والقروض دون مقابل . والدليل على ذلك أنها لاتتوزع على الدول المتخلفة بشكل عادل . وإنما تتم حسب التسهيلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الدول مستوردة لرأس المال للدول المصدرة له . وبالتالي فإن توزيع الهبات والقروض لايتم وفق الحاجة إليها وعدمها لكان في البلد المتخلف .

أضف إلى ذلك أن الهبة أو القرض غالبا مايكون لأهداف غير انتاجية . لاتخدم عملية التنمية . مما يؤدي إلى زيادة في تبذير وإنفاق الدول المتخلفة وما إلى ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بشكل عام . لذا يجب أن تصب الهبات والقروض في خطة التنمية وتخدم أهدافها وبالتالي فإنها يجب أن تتكون من معدات وتجهيزات رأسمالية .

ولقد بلغ مجموع القروض التي حصلت عليها البلاد المتخلفة من الدول المتقدمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواسط الستينات حوالي ٢.٥ مليار دولار . أي ١٩٪ تقريباً من مجمل التحويلات إلى الدول المتخلفة . ويبدو جلياً ضآلة قيمة هذه القروض وعدم قدرتها على خدمة التنمية في الدول المتخلفة . لكنها في كل الأحوال تبقى أقل ضرراً من الاستثمارات المباشرة التي سوف نشاهدها بعد قليل . لأن الفوائد التي تدفع على القروض لاتتجاوز ٨٪ وفي أقصى الحالات ١٠ أو ١٥٪ في حين تبلغ عوائد الاستثمارات الأجنبية ٢٠٪ وقد تصل إلى ٤٠ ٪ .

المهم أن القروض يجب أن يسبقهـــا دراسة لإمكانية البلد المتخلف عـــلى سدادها والفوائد المترتبة من جرائها . كما يجب أن تكون بغاية تمويل مشاريع منتجة . كي يمكن تسديدها عن طريق عوائد تلك المشاريع . وأخيراً فإنه يجب البحث عن القروض السهلة التي تكون فوائدها قليلة وشروط دفعها معقولة ولا يترتب عليها أية إلتزامات سياسية أخرى . ولذا يجب أخذها إن أمكن من الدول الاشتراكية أو المؤسسات الدولية .

ثالثاً – الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

وهي الأموال الأجنبية (حكومات أوشركات أو أفراد) التي تنساب إلى داخل الدولة المتخلفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها إلى الدولة الوطنية . والنسبة العظمى من هذه الاستثمارات تنفذ عادة من قبل شركات متعددة الجنسيات . وبالتالي فإنها غالباً ماتكون في موقع أقوى من ذلك الذي تتمتع به الحكومات الوطنية .

إن الاقتصاديين المؤيدين لهذا النوع من الاستثمارات يعزون أفضليتها إلى كونها تعتمد على معايير الربح وبالتالي تنتقى من قبل الشركات التي تنفذها على هذا الأساس وهي تختلف بهذا عن الاستثمارات الوطنية التي لاتأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار .

هذا الحديث غير صحيح إلا من وجهة نظر الاستعماريين كما سوف نلاحظ بعد قليل عند الحديث عن مشاكل هـــذه الاستثمارات الأجنبية . لكن الثابت أن هـــذه الاستثمارات يمكن أن تحمل معها إلى داخل الدول المتخلفة الخبرات والمعارف الفنية ، كما أنها لاتفرض أعباء على الدول المتخلفة . مثل الفوائد والأقساط التي يتوجب عليها دفعها لدول رأس المال .

حسب طبيعة الدول المتقدمة ، ومما إذا كانت دولاً رأسمالية أم دولاً اشتراكية . وأهم صور الأموال المحولة هي التالية :

أولاً – الهبات والمنح :

وهي الأموال المقدمة من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول المتخلفة ، وتكون عادة دون مقابل ، لذا لاتحمل هذه الهبات والمنح أي أعباء على الدول المتخلفة في المستقبل ، بعكس ماسنرى في حالة القروض والاستثمارات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة .

وتؤلف هذه الهبات والمنح نسبة عالية من الأموال المحولة من الدول الرأسمالية إلى الدول المتخلفة حتى أنها بلغت حوالي ٠.٤٥ من جملة التحويلات بين أعوام ١٩٦١ – ١٩٦٧[1] . وتقدم الولايات المتحدة أكثر من ٦٠٪ من الأموال المحولة للدول المتخلفة على شكل هبات . وكذلك فرنسا حيث تقارب هذه الهبات حوالي ٨٠ ٪ من أموالها المحولة إلى الدول المتخلفة . أما الدول الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي فلا تعمد إلى هذا النوع من التحويلات وإنما إلى القروض السهلة التي لاتحمل الدول المتخلفة أعباء كبيرة .

وفي الحقيقة فإن الهبات والمنح لاتعطى دون مقابل ، إنما لها ثمن باهظ غالباً مايمس الاستقلال السياسي للدول المتخلفة ، بحيث تتدخل الدول المتقدمة بالشؤون الداخلية للدول المتخلفة وتطالبها في تسهيلات سياسية وقواعد عسكرية في أبسط الأحوال .

ثانياً – القروض :

وتقسم إلى ثلاثة أنواع : فإما أن تكون دولية ، أو حكومية ، أو خاصة . وهي أموال تقرضها هذه المحافل إلى الدول المتخلفة لقاء إلتزام هذه الأخيرة بدفع الأقساط والفوائد على نحو أو آخر . وتكون ملكية المشاريع الممولة بوساطة هذه القروض ملكية وطنية ليس للسلطات الأجنبية أية علاقة بها .

---

(١) محمد زكي الشافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص (٦٥) .

وفي حالات قليلة واستثنائية من مواد غذائية للنضال ضد الجوع . هذا يعني أن أهداف الهبات والقروض في هذه الحالة ستكون للتنمية . بالمعدات والتجهيزات اللازمة ،وبالإنسان المعافى المغذى القادر على العمل والإنتاج .

وأخيراً ، فإن الهبات والقروض يجب ألا تترافق مع أي شرط سياسي أو اقتصادي أو عقائدي ، وأن لاتؤثر في توجهات الدول المتخلفة المستقبلة لها ، كما يفترض أن تكون متناقصة مع الزمن حتى تتلاشى في المستقبل .

ثانياً ــ الأعباء المتزائدة للقروض :

ــ إن معظم الدول التي تقدم القروض تشترط على الدول المتخلفة أن تأخذها على شكل بضائع ، غالباً مالا تفيد التنمية الاقتصادية . أي أن هذا يجعلها قروضاً مشروطةً ، مما يجعل الدول المحتاجة للقروض ملزمة على شراء هذه البضائع بالنوعية والأسعار المعروضة عليها من قبل الدول المتقدمة . إنه نوع من الشراء بالدين يترتب عليه دون جدال غبن في حقوق الدول المشترية . سيما وأنها دول ضعيفة لاحول لها ولا قوة في مواجهة دول وشركات عملاقة .

ــ كما أن أسعار الفائدة تشكل عبءً لايستهان به . خصوصاً وأنها تزداد مع الزمن[1] وأصبحت تصل بعد عام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ أو حتى ١٥٪ وهي نسبة جدّ عالية ولا تختلف عن القروض الخاصة . مما خلق مشكلة تزايد أعباء المديونية الخارجية التي تظهر في عدم قدرة الدول المتخلفة على الوفاء بهذه الديون وتقاس عادة قدرة الدول المتخلفة على تسديد ديونها عن طريق مؤشر نسميه « معدل خدمة الديون » وهو مؤشر بسيط يقيس نسبة ماتستنزفه خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات على النحو التالي [2] :

$$\text{معدل خدمة الديون} = \frac{\text{مجموع الفوائد + مجموع أقساط الدين}}{\text{حصيلة الصادرات}} \times ١٠٠$$

---

(١) هذا بالطبع لاينطبق على القروض المأخوذة من الدول الاشتراكية ، لأن أسعار الفائدة لاتتجاوز حتى الآن ٣٪ ، كما أنها تقبل أن تسددها الدول المتخلفة عن طريق صادراتها التقليدية ومنتجات المشاريع التي اقيمت بوساطة هذه القروض ، إضافة إلى أن تسديدها لايستوجب إلا بعد بدء المشاريع الممولة منها بالانتاج .

(٢) انظر : د. مطانيوس حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٨٠) .

الفصل الثاني

الشروط الاساسية لنجاح التنمية الاقتصادية

بعد أن بحثنا في الفصول السابقة في عناصر ومحددات التنمية الاقتصادية وأكدنا على أهمية العنصر البشري . ورأس المال والتكنولوجيا فيها ، وبعد أن بحثنا في نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية وفي ضرورة اعتناق نظرية معينة ونموذج محدد يتم على هديها أو على هديه توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة . وأخيراً بعد أن بحثنا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية . بعد كل هذا فإن أبحاثنا لن تكتمل دون أن نبحث في الشروط الأساسية التي يجب تحقيقها كي يكتب لعملية التنمية الاقتصادية النجاح في ظروف الدول المتخلفة .

إن عدداً من العقبات يمكن أن تعرقل المسيرة التنموية بعضها داخلي متعلق بالظروف الذاتية للدول المتخلفة . وبعضها خارجي متعلق في علاقاتها مع العالم الخارجي ، ومن أهم هذه العقبات في رأينا : الانحطاط العقائدي أو عدم وجود عقيدة فلسفية ملائمة للتطور ، والتطور غير المتكافىء أو بالأحرى غير المتجانس للقطاعات الاقتصادية ، وآلية النشاط الانتاجي الرأسمالي ، وعدم توفر البعد الجغرافي والتعاون الدولي اللازم لوفورات الحجم وبالتالي لتطوير الانتاج .

أحد الاقتصاديين المصريين هو الأستاذ عادل حسين رأى عند متابعته لتطور الفكر التنموي[1] أن هناك شبه اجماع بين الباحثين في موضوعات التنمية الاقتصادية على تحديد ستة شروط (أو ستة مبادىء كما سماها) لتحقيق التنمية هي :

---

(١) عادل حسين : « متابعة إيجابية لأدبيات التنمية : مبادىء ستة ونموذجان » في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر ، تحرير : اسماعيل صبري عبدالله ، وإصدار : الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ .

لكن الحل الناجع للتخلص من أسعار الفائدة المرتفعة . ومن أعباء القروض فيمكن أن يكون بالأسلوبين التاليين :

الأول : الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الدول الاشتراكية لأن أسعار الفائدة منخفضة وشروط التسديد ملائمة . بالإضافة إلى الحرية في انتقاء نوعية المعدات المحولة وأسعارها المقبولة . وأخيراً قبول الدول الاشتراكية في سداد الديون بالصادرات التقليدية للدول المتخلفة وبمنتجات المشاريع التي مولت بوساطة هذه القروض . ولاغرو أن هذه التجربة الاشتراكية تجربة رائدة في هذا المجال .

الثاني : إرغام الدول المتقدمة الرأسمالية على تسديد قروض الدول المتخلفة بالصادرات التقليدية وبمنتجات المشاريع الممولة بهذه القروض .

ثالثاً ـ مشاكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

لعل أهم المشاكل التي يثيرها رأس المال الأجنبي هي مشاكل التي تنتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة . خصوصاً دورها التخريبي في تشويه بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ومساهمتها في تعميق الازدواجية فيه . ذلك لأن الاستثمارات الأجنبية لاتنتقى من قبل السلطات الوطنية وإنما غالباً من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي توجهها نحو صناعات انتاج المنتجات الأولية للتصدير . بعيداً عن الاندماج في البنية الاقتصادية الوطنية . كما أن سيطرة هذه الشركات سوف تتركز على جوانب هامة من الاقتصاد الوطني . وإن تبعية المشاريع الأجنبية ستكون دون شك للشركات الأم التي تنال الجزء الهام من الأرباح والتي تنفرد في تحديد سياسات الانتاج والتسعير والتصريف .

إن الاستثمارات الأجنبية مصدر للإزدواجية وإعادة للاستعمار بصيغ أخرى جديدة . ونتيجة لآثارها السلبية العديدة فإن الدول المتخلفة مدعوة إلى الابتعاد نهائياً عن هذا الشكل من رأس المال الأجنبي .

ولقد بلغت قيمة هذا المؤشر عام ١٩٧٣[١] في مصر ٣٥٪ وفي المكسيك ٢٥,٢٪ وفي سورية ٨,٤٪ .

ولقد قدر عبء خدمة الديون هذا ٤,٧ مليار دولار سنوياً في منتصف الستينات وازداد بعد ذلك بأرقام مذهلة حتى أن الدول المتخلفة أصبحت اليوم عاجزة عن سداد هذه الديون بأي شكل .

إن القروض تمتص في الوقت الحاضر أكثر من ١٥٪ من حصيلة صادرات الدول المتخلفة وقد ازدادت مع الزمن . فلقد كانت تشكل في الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ وفي ٣٣ دولة أفريقية حوالي ٥.٣٪ من قيمة الصادرات وأصبحت حوالي ٦,٨٪ في الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧١ . أما في دول أمريكا اللاتينية فقد ازدادت هذه النسبة من ٩,١٪ إلى ١٠,٦٪ في الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . أما في آسيا فقد ازدادت هذه النسبة من ٦,٣٪ إلى ١١,٥٪ خلال نفس الفترتين[٢] .

هذه الأسعار المرتفعة للفائدة ، إضافة إلى تناقص فترة التسديد مع الزمن ، حمل الدول المتخلفة أعباء كبيرة ، وجعل قدرتها على تسديد الديون المترتبة عليها مستحيلة . ولا يخفى على أحد ماتركته هذه الأعباء من آثار سلبية على مجمل العملية التنموية في الدول المتخلفة مما يستوجب إعادة النظر في أسعار الفائدة وشروط التسديد ، ويستوجب بعض الحلول الجزئية مثل لجوء الدول المتخلفة ماأمكن إلى المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والمؤسسة المالية الدولية ، ... الخ وذلك لأن هذه المؤسسات تعطي قروضاً بفوائد أقل من الدول الرأسمالية وقد لاتتجاوز ٤٪ أو ٧٪ ، وبتسهيلات في السداد قد تتجاوز الخمسين سنة إضافة إلى أنها تقدمها للمشاريع التي ترغب الدول المتخلفة في إقامتها مثل المشاريع الاجتماعية وفي ذلك مما لاشك فيه فائدة لايمكن نكرانها[٣].

---

(١) انظر ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٨٠ .

(٢) جمع هذه الأرقام الدكتور بكري الناصر (مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١) من التقرير السنوي للبنك الدولي BIRD لعام ١٩٧٣ .

(٣) بالرغم من أن القروض المقدمة من المنظمات والمؤسسات الدولية قليلة ، ولا تكاد تذكر بالنسبة إلى الحجم الإجمالي للأموال المحولة إلى الدول المتخلفة ، ولم تتجاوز هذه القروض مثلا أكثر من ٧٪ في الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٤ .

١ ـ المواجهة مع الدول الصناعية .

٢ ـ الاعتماد على النفس .

٣ ـ الإيمان بأن التنمية عملية مركبة .

٤ ـ ضرورة القفزة الكبيرة .

٥ ـ أهمية الدور المحوري للدولة والتخطيط .

٦ ـ عدالة التوزيع .

لكننا نعتقد أن الأستاذ عادل حسين في هذا التقسيم . حتى وإن كان مصيباً تماماً ، فإنه راح إلى شروط جانبية كثيرة من ناحيه . وأهمل شروطاً أساسية (أو مبادئاً) هامة من ناحية أخرى . كان عليه الإشارة إليها وأخذها في البحث والتمحيص لذا رأينا أن نخصص هذا الفصل الختامي للبحث في الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية ، كما نراها ، ووفق التسلسل التالي :

البحث الأول : التخطيط والتغيير للتنمية .

البحث الثاني : ضرورة فلسفة جديدة ملائمة للتنمية .

البحث الثالث : ترابط الزراعة والصناعة .

البحث الرابع : سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية .

البحث الخامس : التكامل الإقليمي والتعاون الدولي .

البحث السادس : أزمة التنمية العربية .

UNIVERSITY OF ALEPPO

إن الأرقام إذن في الدول المتخلفة لايمكن اعتبارها هدفاً بحد ذاتها ، كما أن التوازن بين القطاعات الاقتصادية غير ممكن . وأن التحكم في مسارها صعب المنال . وذلك لأن الاقتصاديات المتخلفة عشوائية النمو . ومتخلفة المفاصل . وعديمة الترابط . هذا السبب يجعل الحسابات حول حجم الانتاج أو معدل الاستهلاك أو معدل الادخار المهدوفة بدون جدوى .

إذاً ... إنّ التخطيط في الدول المتخلفة يعني التخطيط إلى نموذج آخر مختلف عما يسود فيها . وذي جوانب اجتماعية واقتصادية وفكرية وسياسية وحضارية متداخلة . ولذلك فقد أصبح هذا التخطيط مهمةً شاقة لاتتحدد في نموذج رياضي ولا في تقدير لأي مؤشر كان . إن مهمة التخطيط في الدول المتخلفة هي التنمية أو كيفية الوصول الى التنمية التي حدد المجتمع أبعادها .

هذا الحديث حتى الآن . يبين مايعانيه المخططون في الدول المتخلفة من ازمة في تحديد ماهية التخطيط الملائم للتنمية في هذه الدول . وأن هذه الأزمة مصدرها الرئيسي عجز نظريات التنمية الحالية عن تحديد أهداف معينة للتنمية وبالتالي إمكانية التخطيط لتحقيق هـــذه الأهداف . الهرب باتجاه نموذج رياضي يحدد أهدافاً رسمة التخطيط من أجل التنمية مثل نموذج هارود ودومار الذي تبنته أغلب أجهزة التخطيط في الدول المتخلفة لم يكن حلاً ، ليس لعجز النماذج عن تحديد طريق للتنمية بصورة عامة فقط . وإنما لعجزها عن تحديد نموذج يأخذ بعين الاعتبار أوضاع الدول المتخلفة بشكل خاص .

لكنه يمكن بشكل عام تلمس بعض الأسس التي يجب أن يعتمد عليها التخطيط للتنمية في الدول المتخلفة أهمها :

أولاً ــ تحديد الأهداف البعيدة والقريبة . وهي بالتأكيد ليست مقاييس احصائية . لكنه يمكن وضع أهداف مرحلية رقمية . وتحديد تكاليفها ، شريطة أن تصب هذه الأهداف المرحلية في دائرة الأهداف البعيدة .

ثانياً ــ تحديد البدائل الممكنة فنياً للوصول إلى هدف معين . بحيث يستطيع المجتمع ممثلاً في سلطته السياسية اختيار البدائل الأقل تكلفة على المجتمع .

ثالثاً ــ أن تكون الأهداف مترابطة . القريب فيها يهدف البعيد . أي منها يسهل

من مشاكل هذه الدول المتقدمة والتي تتلخص في السباق نحو التكنولوجيا ومعالجة مسائل التضخم والبطالة والمساواة الاجتماعية . هذا يعني أنه لم يعد هناك جدلاً في الدول المتقدمة بشقيها الرأسمالي والاشتراكي حول أهمية التخطيط ، لكنهم يختلفون حول مسائله حسب أهمية المشروع الخاص أو المشروع الجماعي . أما في الدول المتخلفة فإن المشكلة أكثر تعقيداً ، ومعالجته على طريقة دول التقدم لاتكفي إطلاقاً ، ولا بد من التخطيط لكيفية إعلان الحرب على التخلف .

التخطيط في الأصل يعني التصوير لمشروع يراد تحقيقه ، مثل مخطط لبناء أو لحديقة ولذا يختلف عن التنبؤ كون التخطيط مشروع قابل للتحقيق في حين أن التنبؤ احتمال تحقق شيء ما . لذلك فإن التخطيط بهذا الشكل أي على مستوى المشروع أو حتى القطاع مثلما وجد عند الألمان منذ القرن التاسع عشر .

باعتبار أن المسألة هي عملية التنمية في الدول المتخلفة إذن وما لتلك العملية من أبعاد ومصاعب . وباعتبار أنها ليست نمواً في مؤشر قياسي ما[1] ، وإنما هي ، كما قلنا سابقاً ، تغيير جوهري في الاقتصاد والمجتمع والسياسة . تلعب فيها عوامل عديدة ضمن آلية معقدة بهدف حضارة جديدة تخدم الانسان مادياً وفكرياً . وبالتالي لايمكن التخطيط لهذه العملية على الطريقة الغربية خصوصاً وأنها . في المقام الأول . ليست مسألة اقتصادية صدفة . قوامها تطور الصناعة أو الزراعة أو استخدام (التكنولوجيا) فقط والدليل على ذلك أن تجارباً كثيرة مشت على طريق التطور الإقتصادي وما زال التخلف يحيط بها من كل جانب . التنمية قضية اجتماعية واقتصادية وسياسية وحضارية شاملة . كذلك . وفي المقام الثاني . فإن التنمية ليست تقليداً لنموذج ما لأن التاريخ لايعيد نفسه ومتغيراته متبدلة دائماً . ولا يمكن لذلك نقل تجارب الشعوب الأخرى التي قامت في مجتمع ذي قيم ومعتقدات معينة . وفي ظروف استثنائية تختلف كلياً عما يوجد لدى شعوب أخرى لها تاريخ وتطلعات ومعتقدات مختلفة .

---

(١) يكفي أن نعرف أن العالم العربي وصل إلى معدلات نمو نسبياً مقبولة خلال العشرين سنة الماضية (بين سنوات ١٩٧٠ -- ١٩٨٠ وصل معدل النمو في اليمن الشمالي إلى ٩,٢٪ ، وفي سورية إلى ١٠٪ ، وفي السعودية إلى ١٠,٦٪ ، ... الخ . ، أما في ليبيا فقد كان الرقم أكثر دلالة على مانقول ، إذ أن معدل النمو بين ١٩٦٠ -- ١٩٧٠ كان ٢٤,٤٪ وهو رقم لم تبلغه أية دولة أخرى في العالم وكان ذلك بسبب اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره ، ثم انخفض هذا الرقم كثيراً عندما بدأت ليبيا سياسة لوقف استنزاف النفط فيها) ومع ذلك فان حالة التخلف لم تتغير إن لم تكن اليوم أكثر بشاعة من قبل .

البحث الأول

التخطيط والتغيير للتنمية

لايكفي تحديد عناصر التنمية الاقتصادية ، ولا يكفي اعتماد نظرية مناسبة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية . بل لابد من تخطيط العملية التنموية عن طريق السيطرة الوطنية على هذه العملية ، ولا بد كذلك من تغيير جذري في السلطة والتنظيم والإدارة المهيمنة على مؤسسات الدول المتخلفة والمعرقلة لإحداث أي تنمية فيها . لذلك لابد من استعراض هاتين الفقرتين لشرح أهميتهما في نجاح عملية التنمية .

الفقرة الاولى : التخطيط من أجل التنمية

التخطيط في الدول المتخلفة ليس اختياراً إن كان هدف هذه الدول هو التنمية ، وذلك لأنه تخطيط لمشروع القضاء على التخلف والوصول إلى التنمية . لذا فإنه يجب أن يختلف كلياً عن مفهوم التخطيط في الدول المتقدمة .

صحيح أن الاقلاع الاقتصادي الشامل الذي تحقق في أوروبا لم يعتمد التخطيط . لأن إرادة المستحدثين والصناعيين هي التي أثرت قدماً في هذا الإقلاع ، لكن ظروف اوروبا تختلف عـــن ظروف الدول المتخلفة وخصوصاً في عـــدم إمكانية إعادة تكرار ظاهرة المستحدثين والصناعيين التي ساهمت في التنمية في الدول المتخلفة حالياً .

لكن من المؤكد اليوم أنه حتى هذه الدول المتقدمة أصبحت بحاجة إلى التخطيط وإن أخذ معنىً مختلفاً من دولة إلى أخرى . وفي الدول الرأسمالية الصناعية يأخذ شكل التنسيق والتكامل بين القطاعات ومراحل هذه القطاعات للوصول إلى أهداف معينة .

إن مفهوم التخطيط يختلف حسب النظام الاقتصادي والسياسي لكل بلد . لكنه في كل أشكاله الحالية لايعني . في رأينا . سوى الدول المتقدمة لاسيما أن أهدافه نابعة

تحقيق الآخر ، بحيث تتكامل في النهاية المشاريع المبعثرة وتنفذ خطة التنمية برمتها .

رابعاً – العناية بالبيانات والاحصائيات التي تمكن من الحساب المفيد للبدائل الممكنة ولذلك فإن أول أسس التخطيط للتنمية يجب أن يكون التخطيط من أجل الحصول على البيانات والاحصائيات والاستفادة منها .

خامساً – اعتماد اللامركزية والهبوط بالتخطيط إلى المستويات القاعدية ، ومشاركة الجماهير في عملية الاختيار والتنفيذ . على أن يكون ذلك وفق خطة وطنية شاملة .

سادساً – اعتماد التخطيط على مستوى المشاريع ، وتطوير أسس تقويم المشروعات بحيث يدخل في هذه الأسس حسابات الطاقة والتلوث والتكامل والمسائل الاجتماعية .

هذه الأسس تشير إلى أن التخطيط للتنمية ليس عملية فنية ، وإنما جهد جماعي منظم وشامل على هدى نظرة واضحة للتنمية يحددها المجتمع بأسره .

الفقرة الثانية : التغيير من أجل التنمية

غالباً ماتصطدم عملية تنفيذ خطط التنمية بعقبات كبيرة تحول دون تنفيذ هذه الخطط تاركة إياها حبراً على ورق ، وأهم هذه العقبات النظم والقوانين السائدة ، والمؤسسات القائمة ، والعقلية البيروقراطية الجامدة . هذا يعني أن هناك ثلاث حواجز يجب التخلص منها كي يمكن تنفيذ خطط التنمية هي :

– القوانين والنظم البالية (والتي غالباً ماتكون من تركة الاستعمار) .
– المؤسسات البيروقراطية المعوقة .
– التراكيب الاجتماعية القديمة .

نقطة البداية إذاً ... هي التخلص من البيروقراطية ، التي تخفض إنتاجية عمل القوى العاملة في الدول المتخلفة إلى الحضيض . إن هذه الانتاجية لاتتجاوز في الدول المتخلفة حالياً ٢٠٪ من الانتاجية الحقيقية . وهي تزداد نمواً يوماً بعد يوم حيث يتزايد الجهاز الإداري العربي مثلاً أكثر من ٢٥٪ سنوياً ، مع أن هذا التزايد لايتجاوز ٦٪ في دولة متقدمة مثل المملكة المتحدة (١).

(١) انظر سمير عبده : « البطالة المقنعة في الوطن العربي » ، دار طلاس للطباعة والنشر ، ١٩٨٤ .

البحث الثاني

ضرورة فلسفة جديدة ملائمة للتنمية(١)

قلنا في مقدمة هذا الكتاب إن العملية التنموية تتأثر في عناصر فكرية واقتصادية واجتماعية ونفسية مترابطة مع بعضها ، وقلنا إن نجاح العملية التنموية تتطلب إلى جانب الرؤية الاقتصادية ، رؤية عقائدية وفكرية صحيحة . وقلنا إن القضية ليست اقتصادية فحسب وإنما فكرية وعقائدية وسياسية ، تتطلب قبل أي شيء آخر اتساقاً مجتمعياً واتزاناً حضارياً ولذا تتطلب فلسفة جديدة ملائمة ومهشيئة للعملية التنموية .

لقد ترافق التخلف ـ كما رأينا سابقاً كذلك ـ وجملة من التشوهات على صعيد السياسة والاقتصاد والأخلاق في مجتمع الدول المتخلفة وقطاعاته المختلفة . إن الاحتكاك مع دول التقدم مثلاً لم ينتج عنه سوى التقليد السطحي والغبي لأنماط الاستهلاك الرأسمالية ولم ينتج عنه سوى النقل والتحويل لأمراض هذه المجتمعات ولأزماتها . أما عن الأخلاق فقد تجلت في التخلف والانحطاط حتى الأعماق حيث برزت الممارسات الوصولية والانتهازية والملتوية وتراجعت القيم الأخلاقية في الاستقامة والعمل والمسؤولية . أكثر ماتجلى الانحطاط في الدول المتخلفة في الإدارة حيث أساليب السرقة والرشوة والفساد وجميع الأعمال التي تضر الاقتصاد العام والمجتمع عامة . كذلك فقد تميز مجتمع واقتصاد الدول المتخلفة في انتشار الأعمال والمهن غير المنتجة ـ الهامشية والطفيلية التي تهدر طاقات وإمكانيات البلدان المتخلفة . أما عن العلم والثقافة فقد تجلى التخلف في الانحطاط الكامل للثقافة والمعرفة والأدب والفن وسيطرت عليه روح التقليد والابتذال . وأخيراً وليس آخراً . فإن كل ذلك تمثل في انحطاط القواعد الناظمة للحكم والسياسة وبروز النزعات الدكتاتورية والفاشية المتجاهلة كلياً للجماهير ورغباتها وقدراتها على صنع قدرها .

---

(١) لن نبحث طويلا في هذه الفقرة بالرغم من أهميتها الجوهرية لاننا نؤكد عبر أبحاث هذا الكتاب على الجانب الاقتصادي . وتكفي الإشارة إليها للتدليل على حيوية الموضوع .

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

لا تختلف البيروقراطية عن الأنواع الأخرى من البطالة المقنعة سوى في كونهـا أكبرها نسبة وأشدها تأثيراً ، إنها نوع من البطالة تحت اسم الواقع الوظيفي وحلقاته الروتينية والتقيد باللوائح إلى درجة يتعطل معها العمل الانتاجي وتتأخر المسيرة التنموية .

كما يجب التغيير من أجل مساهمة كافة العاملين في تنفيذ خطط التنمية عن طريق الإدارة المحلية والتسيير الذاتي مع الحذر من بروز النزعات الطائفية والإقليمية والعشائرية والعرقية التي تكون نامية في المجتمعات المتخلفة .

كما أن التلاحم الوطني ، والدفع الإيديولوجي ضرورة أساسية في تنفيذ خطط التنمية ولذلك فإن إعادة سبل العمل السياسي وتغيير مؤسساته وهياكله تعتبر ضرورة ملحة .

أخيراً ، فإن النقطة المركزية والأساسية في التغيير اللازم من أجل التنمية هي تغيير العقلية المتخلفة وخصوصاً عند الفلاحين عن طريق الدفع الإيديولوجي من ناحية والتعليم من ناحية أخرى .

ينبغي أن ينمو الشعور بالمسؤولية لدى الجماهير الريفية بحيث تتحمل مسؤولية تطوير مناطقها ليعطي عملهـا وتضامنها نتائج اقتصادية ملموسة . كما يجب إعادة أساليب التعليم بحيث ترتبط بالحياة المعيشية للناس .

إن نظام التعليم الحالي في الدول المتخلفة هو عبء على التنمية الاقتصادية . يهدر الإمكانيات المتوفرة دون أن يقدم أي مساهمة في سبيل تغيير الوضع الاجتماعي المتخلف وترقية الانسان وإعداده من أجل التنمية .

لاتنمية إذن إلا عبر الجماهير الواسعة . الريفية خصوصاً . عن طريق التصادم مع القوى المحافظة والغوغائية . الداخلية والخارجية . القديمة والحديثة .

UNIVERSITY OF ALEPPO

هذا الوضع الأخلاقي المزري الذي وصلت اليه مجتمعات الدول المتخلفة يأتي أساساً من الفراغ المهيمن على مجتمع وأخلاق وفكر الدول المتخلفة ، وذلك لعدم وجود فلسفة صحيحة تحكم قضاياه ومسيرته . مما يجعل من العملية التنموية في هذه البلدان حلماً بعيد المنال .

إن الوصول إلى فلسفة جديدة تعيد الأخلاق إلى نصابها ، والمجتمع إلى قوامه ، والسياسة إلى طريقها الصحيح ، هي الشرط الأول لنجاح العملية التنموية ، وأي تفكير في أي تنمية قبل ذلك لن يتعدى كونه مجرد خطب كاذبة .

لقد صاغت أوروبا فلسفتها الجديدة في العقلانية والنسبية والحرية قبل أن تدخل طريق التطور والثورة الصناعية(١) . كذلك وصلت اليابان إلى انسان الذروة في العطاء والالتزام والتفاني قبل أن تدخل طريق التنمية(٢) . والحال لم تكن خلاف ذلك في الدول الـتي نهجت طريق الاشتراكية لأن العقيدة الجديـدة قومت مبادىء الأخلاق ورسخت القيم الصحيحة في المجتمع والسياسة .

لابد للدول المتخلفة من فلسفة عقلانية تطرح أولاً الأسس الأخلاقية والقيم العامة التي يستند عليها التطور ، عبر نهج طويل وشاق بعيد عن الإيمان بالتغيير الفوري والخارق. هذا يعني أن الفلسفة الجديدة لابد وأن تكون بعيدة عن السطحية والمخططات الجاهزة والخطابات الايديولوجية الديماغوجية ذات النزعة الاستبدادية التوتاليتارية .

إن فلسفة جديدة لن تنمو وتفعل فعلها إلا عندما يتأصل الاعتقاد ويشيع بأن لابديل عن الحرية في الفكر والممارسة . ولا مكاسب ثابتة للانسان في نهاية الأمر دونها . إن

(١) بالإضافة إلى ذلك فقد قاد سيرورة التطور في اوروبا علماء وحرفيون تفانوا في خدمة التطور دون انتظار الدعم من شبكات القدرة الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) لايمكن إلا أن نذكر على سبيل المثال الاقطاعيين اليابانيين الذين تحولوا إلى إداريين صناعيين في القرن التاسع عشر وكيف بادروا حيال نفور فلاحيهم السابقين من العمل في المصانع إلى إرسال بناتهم بالذات ليكونوا قدوة لسواهم في المصانع . (انظر : جورج قرم « نظريات التنمية : من التضليل الايديولوجي إلى الواقع التاريخي » ، دراسات عربية ، آب ، ١٩٨٣) .

الزراعة هي القاعدة وأن الصناعة هي القائدة في عملية التنمية الاقتصادية ، فإننا نعتقد أن الانطلاقة الأولى يجب أن تكون في الزراعة وأن عملية الاقلاع يجب أن تبدأ في هذا القطاع ، ثم تسير التنمية بعد ذلك معاً في القطاعين الزراعي والصناعي .

ويمكن إيجاز دور الزراعة في تطور الصناعة بالنقاط التالية :

أولاً – تحرير يد عاملة زراعية لازمة لتطوير القطاع الصناعي :

إن تحديث الزراعة عن طريق استخدام الآلة سوف يوفر يد عاملة كانت تستخدم فيها ، هذه اليد العاملة المحررة ضرورية على الأقل للصناعات التحويلية قيد الإنشاء حين التفكير في سياسة متكاملة لتطوير الصناعة ، ولا سيما أن نسبة كبيرة من اليد العاملة المستخدمة في تلك الصناعات ليست بحاجة إلى تأهيل مرتفع ، ولذلك فإن فائض اليد العاملة الزراعية يمكن بسهولة تحويله إلى تلك الصناعات وإلى الصناعات الحرفيةفي الريف . إن عملية استثمار تلك اليد العاملة يستلزم استمرار وتشجيع وتنظيم نزوحها باتجاه الصناعة وليس باتجاه قطاع الخدمات كما هي العادة في الدول المتخلفة .

اليد العاملة في الدول المتخلفة ، والتي تشكل اليد العاملة الزراعية أغلبيتها الكبيرة ، هي الثروة الهائلة التي تملكها تلك الدول وهي في تزايد مستمر ، لذا فإن استخدامها بشكل أمثل ودائم لن يتم إلا في قطاعي الزراعة والصناعة وهذا بدوره لن يتم إلا عن طريق نمو وتحديث هذين القطاعين معاً .

ثانياً – تحقيق فائض في الانتاج الزراعي ضروري للتثمير في باقي القطاعات :

إن عملية الاستثمار في القطاع الصناعي وتطوير هذا القطاع ، وعملية الاستثمار لتحقيق برامج التنمية بشكل عام ، تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لايمكن الوصول إلى جزء هام منها إلا عن طريق تحقيق انسياب صافي من الزراعة إلى القطاعات الأخرى في صورة مدخرات وضرائب زراعية . وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الانسياب دون التأثير على مستقبل الزراعة يستوجب تحقيق فائض في الانتاج الزراعي عن طريق التنمية الزراعية . كما أنه بالإضافة إلى أهمية تثمير فوائض الزراعة في القطاع الصناعي فإن تنمية زراعية عن طريق تحقيق فوائض فيها سوف يسمح للعاملين في الزراعة من تحسين شروط سكنهم وتحسين التعليم والمرافق العامة ، والحياة المعيشية بشكل عام في الريف .

المبحث الثالث

ترابط الزراعة والصناعة

في البحث عن استراتيجية للتنمية الاقتصادية يتنازع الاقتصاديون حول اطروحتين :

الأولى : ترى في الصناعة شرطاً أساسياً لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، لأنها تعد التضيع أساس التغيير الجذري للهيكل الاقتصادي على أساس أنه يزود جميع القطاعات الاقتصادية بأحدث أنواع التكنيك واستخدام وسائل وطرق الانتاج الحديثة .

الثانية : ترى في الزراعة شرطاً أساسياً للتطور الاقتصاد الوطني ولاسيما لتطور القطاع الصناعي ، لأنها ترى التطور يتطلب أولاً الأمن الغذائي والمواد الأولية التي يوفرها تطور القطاع الزراعي وحـده .

والواقع أن كلا الاطروحتين وقفت على نصف الحقيقة ، لأن تطور أي من القطاعين مرتبط في تطور القطاع الآخر . وأي تقدم لأحدهما سوف يقف إذا لم يلحق به الآخر. إن تطور الصناعة يحتاج إلى مواد أولية وإلى أسواق تصريف لايمكن الحصول عليها إلا مـن تطور الزراعة . كذلك فإن تطور الزراعة يحتاج إلى الآلات والأسمدة والمعدات التي لايمكن الحصول عليها إلا من تطور الصناعة .

وعلى هذا الاساس فإننا نقول بالتطور المتناغم بين القطاعين ، أي التطور المتناوب لكلا القطاعين ، لكنه المتناغم والمشروط في كليهما معاً .

السكان في الدول المتخلفة في غالبيتهم سكان زراعيون (أكثر من ٨٥٪) والمشاكل الأساسية في الريف هي : البطالة المقنعة ، وعدم استخدام الموارد المحية ، والتوزيع السيء للثروة . لذا فإن عملية تطوير في الصناعة وحدها لن تؤدي إلى تحسين الإنتاج الزراعي ولن تكون في صالح الطبقة الفلاحية . إضافة إلى أن تطور الصناعة المنفردة غير ممكن، وذلك لأنها بحاجة إلى تطور الزراعة . إنه بالرغم من أننا لانذهب في القول بأن

كتابة فلسفية جديدة غير ممكنة إلا إذا قوي في المجتمع عنصر النقد والنقد الذاتي المرتبط في ارتفاع القيم الاجتماعية عند الانسان .

إن التعليم لابد وأن يرفع القيم الاجتماعية فيحول بها الانسان إلى عامل للبناء الحضاري ، يستدشد بالحضارة العالمية ، ويتفاعل مع التقدم ، ويتعمق في الايديولوجيات المعاصرة مقرماً لهـا حيناً ومستفيداً منها أحياناً ، وبعيداً عن الطريقة الجاهلية في الهجاء والمديـــح .

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

ثانياً ـ توفير المواد الخام اللازمة للصناعة :

تعتمد أغلب الصناعات ، ولا سيما التحويلية منها ، على المواد الزراعية كمواد أولية لها ، مثل : القطن ، والقمح ، والتبغ ، وقصب السكر ، والشمندر السكري ، والزيتون ، واللحوم ، والحليب ومختلف أنواع الألبان ، والأخشاب ، والحرير ، ...الخ وهذه المواد الزراعية لايمكن توفيرها بكميات جيدة وكافية للصناعة وبأسعار مناسبة إلا بوساطة تحديث الزراعة وتطويرها . وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الزراعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناية بانتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من أجل تصدير هذه المنتجات إلى خارج الدول المتخلفة .

رابعاً ـ توفير سوق لتصريف المنتجات الصناعية :

إن أهم العقبات التي تواجهها الصناعة الناشئة في الدول المتخلفة ، علاوة على توفير المواد الخام اللازمة لها ، هو عدم توفر السوق الكافي لتصريف تلك المنتجات الصناعية التي تنقسم إلى نوعين :

الأول : وسائل ومستلزمات لتطوير الإنتاج الزراعي وتشمل على الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية .

الثاني : صناعات استهلاكية وتشمل على الصناعات الغذائية والنسيجية والآلات والأدوات اللازمة لتحسين الوضع الحياتي للإنسان .

ولعله من الواضح جداً أن تصريف هذين النوعين من الصناعة يستلزم تطوير الزراعة واستخدام النوع الأول . وتطوير الزراعة أيضاً وبالتالي زيادة دخول الفلاحين وقدرتهم الشرائية لتصريف النوع الثاني . لايمكن بالتأكيد قيام صناعة استهلاكية مع إهمال النسبة العظمى من السكان الذين يعيشون في الريف والذين يشكلون سوقاً هامة وكبيرة لكثير من المنتجات الاستهلاكية . إذ إنه مما لاشك فيه أن تنمية الزراعة سوف تؤدي إلى زيادة الانتاج من ناحية وإلى زيادة انتاجية العمل من ناحية أخرى . حيث يؤدي كلاهما ، في حال وجود عدالة في توزيع الدخل ، إلى زيادة في دخول الفلاحين وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك عندهم .

خامساً ـ توفير الغذاء اللازم لليد العاملة الصناعية :

تعاني كثير من الدول المتخلفة من نقص في الغذاء نتيجة تخلف الزراعة والصناعة

على بعض المشاريع التي يحجم عنها الرأسمالين أو نتيجة انتقال الرأسمال الأجنبي بعد الاستقلال إلى سسيطرة الدولة المتخلفة أو نتيجة للتأميم .

ولذلك فإن الدول المتخلفة فرض عليها أحياناً نوع من القطاع العام الاقتصادي الذي لايتوفر فيه الشروط التي ذكرناها أعلاه من أهميته لتطوير الاقتصادي الوطني لذا لابد من التأكيد أن التوسع في القطاع العام والتطوير الذي يجب أن يطرأ عليه يجب أن يكون حصراً في المؤسسات الانتاجية الأساسية للاقتصاد الوطني .

إن الطلب الاستهلاكي المتزايد في الدول المتخلفة ، وظروف الدول المتخلفة التي تستوجب التنمية وتطوير القطاعات الهامة ، وكذلك ظروف القطاع الخاص غير القادر إما لظروفه المادية أو لبحثه السريع عن الربح للتدخل في القطاعات الهامة . إن جميع هذه المعطيات تقتضي ضرورة هيمنة السلطة الوطنية على جميع المنشآت الإنتاجية الأساسية وقيادته ومراقبته لباقي النشاطات الاقتصادية . أي ضرورة سيطرته على مراكز التنمية وتركه للقطاعات الهامشية والصغيرة والكمالية للقطاع الخاص مثل : الخدمات الفندقية أو المطاعم أو توزيع الخضار والفواكه .

إنه من الضروري والمفيد والمؤكد الثابت ، أن دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من ناحية ، ومن أجل السير في طريق توزيع الدخل الوطني من ناحية أخرى ، هو أن يتولى القطاع العام انتاج السلع الأساسية اللازمة لتطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني أي ضرورة توليه مثلاً للسيطرة على صناعات الحديد والصلب ، الصناعات البترو كيميائية الصناعات الكهربائية الحديثة ، مراكز توليد الطاقة .

كذلك فإنه نتيجة عدم تشكل البرجوازية بالمعنى الذي وجد في اوروبا ، أي القادرة على التطوير والتحديث والتقدم . وكذلك نتيجة لهيمنة مانسميه بأسلوب الانتاج الاسيوي في الدول المتخلفة منذ القدم (ظروف المناخ القاسي ، عدم توفر المياه ، السلطة الاستبدادية ، الأهمية الحيوية للمشاريع الكبرى ، أهمية استصلاح الأراضي . ... الخ) ولد حتمية اضطلاع الدولة بمهام البرجوازية والدولة الآسيوية معاً .

هذه المقدمة تعني أن هناك عدة أسباب وراء حتمية سيطرة القطاع العام على آلية الانتاج الأساسية ، وأن هناك كذلك عدة شروط لنجاح هذا القطاع العام الاقتصادي .

المبحث الرابع

سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية

لانقصد ، كما يبدو من الاصطلاح ، ضرورة سيطرة القطاع العام على جميع القطاعات والفعاليات والأنشطة الاقتصادية ، وإنما على جزء منها . أي أن تنحصر هذه السيطرة في القطاعات التي يمكن تطبيق أسس التخطيط والمراقبة والمحاسبة فيها بما يحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة والمحتملة ، وأقل احتمالات الفشل والخسارة . والسيطرة على آلة الانتاج الأساسية يعني السيطرة على مراكز الانتاج الكبيرة الأساسية اللازمة لنمو وتطوير الاقتصاد الوطني واللازمة كذلك إلى تكامل هذه الاقتصاد مع اقتصاديات الاخرى ، أي إن السيطرة يجب أن تتركز في القطاعات التي تستوجب التكامل الاقتصادي الأقليمي كما سنرى بعد قليل .

لابد من التأكيد أن هذه السيطرة إذن يجب أن تتركز في القطاعات التي تستطيع خلق الفائض الاقتصادي — عدا الزراعة — والتي يمكن لها الاستعانة بالمعونات الخارجية وفي المجالات التي يمكن تطوير انتاجية العمل فيها والمساهمة في اعادة توزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين .

صحيح أن القطاع العام يقسم إلى نوعين :

قطاع الدولة الاداري ، وقطاع الدولة الاقتصادي ، وما نقصده في القطاع العام في هذا المجال هو قطاع الدولة الاقتصادي ولذا لايشترط سيطرة الدولة عليه كاملاً كما في قطاع الدولة الاداري ، بل بالعكس يمكن أن يكون قطاعاً مختلطاً ، للدولة نصيب فيه بمشاركة دول اخرى أو بمشاركة القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي .

وصحيح كذلك أن القطاع الاقتصادي العام لم يأت تحديدة والتوسع فيه في الدول المتخلفة نتيجة تخطيط ودراسة وانتقاء لأنه في الاصل كان إما نتيجة سيطرة الدولة

يجعلها بحاجة دائمة للدول المتقدمة لسد هذا النقص ، حتى أصبحت تشكل هذه الظاهرة أزمة كبيرة يزداد القلق بشأنها بازدياد الطلب على الغذاء نتيجة الازدياد المستمر في السكان من ناحية ونتيجة الزيادة في الدخل وفي القوة الشرائية نتيجة الانفاق على التصنيع ومجمل مشروعات التنمية من ناحية أخرى .

لنضرب مثالاً على ذلك : لو فرضنا أن هذه الزيادة السنوية للسكان هي ٣,٣٪ كما هو الحال في سورية ، وأن معدل زيادة الدخل الفردي هو ١٪ ، وأن مرونة الطلب هي ٠,٥ ، نجد أن معدل الزيادة في الطلب على المواد الغذائية سوف يكون :

٣,٣٪ + ١٪ × ٠,٥ = ٣,٨٪ سنوياً .

إن الأزمة الحالية في الدول المتخلفة الناتجة عن نقص الإنتاج الزراعي سوف تؤدي إلى زيادة مستوردات تلك الدول من المواد الغذائية وارتباطها المتزايد باقتصاديات الدول المتقدمة ، مما سوف يولد في النتيجة عجز ميزان مدفوعات هذه الدول وعجزها بالتالي عن استيراد السلع الانتاجية اللازمة لتنميتها أو حتى للاحتفاظ بثرواتها الطبيعية .

أخيراً فإنه يجدر بالذكر ، أن الترابط حتمي بين تطوير الزراعة وتطوير الصناعة إذا كنا نهدف إلى سياسة حقيقية للتنمية الاقتصادية ، كما أن أهمية البدء بالزراعة ودورها في عملية الاقلاع تأتي من امكانية تحقيقها لتنمية تكاليف رأسمالية قليلة نسبياً ، ذلك لأن زيادة الانتاج الزراعي يمكن أن تتم عن طريق زيادة الأراضي المزروعة وزيادة انتاجية العمل الزراعي بادخال تكنولوجيا قليلة التكاليف (وسائل زراعية محسنة ، انتقاء سلالات مرتفعة الانتاجية ، استخدام أمثل للأرض ، استخدام واسع للمبيدات والأسمدة... الخ وهذه التحسينات دون شك لاتكلف كثيراً وتؤثر جذرياً في تقدم الزراعة وتثويرها .

الفقرة الاولى : حتمية سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية (١)

في جميع الدول المتخلفة ، سواء نهجت الطريق الاشتراكي أم الطريق الرأسمالي ، فإن سيطرة الدولة على آلة الانتاج الأساسية يعد ضرورة حيوية لإحداث التنمية الاقتصادية في هذه الدول للأسباب التالية :

أولاً – يستطيع القطاع العام وحده زيادة معدل الاستثمار وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الضرورية لدفع عملية التنمية ، وهي القطاعات التي يعزف عنها القطاع الخاص عادة مثل الصناعات الثقيلة (حديدية ، بتروكيميائية ، كهربائية ، طاقة) نتيجة ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لها من ناحية ، والمدة الزمنية للإنتاج فيها وصعوبة التسويق من ناحية أخرى .

ثانياً – في بداية عملية التنمية الاقتصادية نتيجة ضعف البنية الهيكلية (مواصلات طاقة ، ... الخ) فإن المشاريع الاقتصادية الكبرى سوف تتحمل بعض الخسائر ، القطاع العام وحده الذي يستطيع التضحية ضمن الخطة المرسومة لتحمل الخسائر الممكنة في بداية عملية الاقلاع الاقتصادي .

ثالثاً – عجز القطاع الخاص عن تمويل المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، القطاع الخاص يبحث عن المشاريع ذات الربح السريع ويحجم عن المشاريع التي تتطلب إمكانيات فنية عالية ووقت طويل .

رابعاً – إن فرض سياسة سعرية ملائمة لتطوير بعض القطاعات الحيوية لايمكن أن يتم إلا بالسيطرة على هذه القطاعات ، أي رفع الأسعار فوق التكلفة في بعض المنتجات ، وتخفيض الأسعار دون هذه التكلفة في البعض الآخر .

---

(١) انظر في حتمية القطاع العام في الدول المتخلفة :
أولا – عبد الهادي يموت ، « أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية» ، مرجع سبق ذكره ، ص (٨٤ – ٨٧) .
ثانياً – صفاء الحافظ ، « القطاع العام » ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧١ .
ثالثاً – مجيد مسعود ، « التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي » ، سلسلة عالم المعرفة ، كانون الثاني ، ١٩٨٤ .
رابعاً – مطانيوس حبيب ، « التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٣٥ – ٢٤١) .
خامساً – كاظم حبيب : « مفهوم التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره .
وآخرون كثيرون .

البحث الخامس

التكامل الاقتصادي الاقليمي والتعاون الدولي

تصطدم عملية تنمية الدول المتخلفة أساساً في عدم قدرة كل دولة منها على نقل التكنولوجيا المتقدمة أو على إقامة الصناعات الحديثة بشكل منفرد ، وأنه لابد من أن تلجأ إلى التكامل الاقليمي كي تجدي جهودها في مجال التنمية .

إن التكامل الاقليمي بالنسبة لها ليس اختياراً وإنما حتمية موضوعية إذا كانت هذه الدول تريد كسر طوق التخلف والسير في طريق التنمية ، وذلك لأن أي دولة متخلفة لن تستطيع من ناحية استيعاب ونقل وتشغيل التكنولوجيا لأنها أوطان صغيرة ولأن التكنولوجيا تملكها شركات كبيرة ، ومن ناحية اخرى إقامة الصناعات الأساسية مثل : صناعات الحديد والصلب ، والصناعات الكهربائية ، والصناعات البتروكيميائية ، ومراكز الطاقة ، تتطلب من الناحية الفنية إنتاجها بشكل واسع كي تصبح إقتصادية وبالتالي ممكنة في الدول المتخلفة . وتعاني الدول المتخلفة من تشتت امكانياتها المادية ومن ضيق أسواقها ومن عجز ، بالتالي ، لأي إقليم متخلف عن تحقيقها بشكل منفرد :

لذا لان من الحديث أولاً عن التكامل الاقليمي (فوائده وامكانية تحقيقة) قبل أن تنتقل إلى التعاون الدولي .

الفقرة الأولى : التعاون الاقتصادي الاقليمي

ونقصد بالتكامل الاقتصادي الاقليمي في الدول المتخلفة تنويع الانتاج في أقطار منطقة التكامل وتخصيص كل بلد في تطوير فرع انتاجي معين . أي أن كل بلد عليه أن يطور فرعاً صناعياً محدداً بحيث يغطي انتاجه احتياجات دول منطقة التكامل بأجمعها وتتقاسم دول التكامل الفروع الصناعية على أساس العدالة والمساواة والمصلحة المشتركة .

رابعاً – إن ضعف الانتاجية والهدر الموجود في مؤسسات القطاع العام يتسبب معظمه من عدم تشغيل مؤسساته بكامل طاقتها الانتاجية في الدول المتخلفة مما يرفع التكاليف ، لذا يجب تخطيط هذه المشاريع بحيث يمكن تشغيلها في كامل طاقتها الانتاجية أي مراعاة التوفر الدائم للمواد الأولية وللعمال وللسوق وضرورة تخفيف الجهاز الإداري نسبة إلى عدد العمال .

خامساً – تنمية « عقلية المستحدث » في مؤسسات القطاع العام عن طريق الابتعاد عن الروتين في اتخاذ القرارات المناسبة ، وإعطاء المسؤولين عن هذه المؤسسات مسؤولية اتخاذ القرار وتنفيذه، وتطوير الشعور الوطني – الاجتماعي في الحس والمسؤولية .

سادساً – عدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ولّدت ظاهرة استغلال القطاع العام من قبل القطاع الخاص المحتكر، نتيجة وجود سلسلة من التجار والوسطاء قبل أن تصل السلعة المنتجة في القطاع العام الى المستهلك . أو نتيجة التعامل بين القطاع العام والقطاع الخاص واستغلال هذا الأخير له في البيع والشراء . لذا يجب الحذر والوسطاء قبل أن تصل السلعة المنتجة في القطاع العام إلى المستهلك ، أو نتيجة التعامل بين من أن يسخر هذا القطاع العام لخدمة مصالح القطاع الخاص عن طريق التخطيط الصحيح والأنظمة اللازمة والرقابة الفعلية .

سابعاً – اعتماد أساليب محاسبة التكاليف لتحديد نقاط الخلل في تركيب وعمل مؤسسات القطاع العـام ، وتلافي أماكن التسيب واعتماد الأساليب العلمية في تسعير البضائع وتسويقها .

ثامناً – إنهاء الدور المشبوه للمؤسسات الأجنبية ووكلائها في داخل الوطن وعدم السماح لهذه المؤسسات في استغلال وإفساد القطاع العام .

أخيراً ، فإنه يجب الحذر من فشل تجربة القطاع العام في الدول المتخلفة . لأن ذلك يشكل فشل لفكرة الملكية الجماعية نفسها ، وما في ذلك من فشل لفكرة اعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية برمتها .

كذلك فإن التأكيد على أهمية سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية لايعني إهمال دور القطاع الخاص في المساهمة بإنتاج بعض السلع الاستهلاكية وأغلب السلـع الخدماتية . كذلك لابد من التأكيد على أهمية دور الدولة في توجيه نشاط القطاع الخاص بمـا يخدم خطط التنمية وتطويق الآثار السلبية لنشاط القطاع الخاص وذلك عـن طريق سياسات الدولة في الإقراض والإعانات والتسعير والضرائب .

خامساً ــ تتطلب التنمية الاقتصادية ، كما رأينا سابقاً ، بناء أقطاب للنمو ومراكز متطورة للصناعات الثقيلة ، كمـــا تتطلب تحقيق وفورات الحجم والحصول على جميع مزايا المراكز وهذا غير ممكن إلا بسيطرة القطاع العام وإشرافه .

سادساً ــ التنمية الاقتصادية تتطلب التحكم في عملية التعامل مع العالم الخارجي ، عن طريق استيراد احتياجات العملية التنموية من الآلات والتجهيزات على حساب تحديد استيراد السلع الكمالية ، كما أن التنمية تتطلب المحافظة على الثروات الوطنية واستغلالها وطنياً . كل ذلك غير ممكن إلا في سيطرة القطاع العام على المفاصل الأساسية في التجارة الخارجية .

الفقرة الثانية :مشاكل القطاع العام في الدول المتخلفة وشروط نجاحه

أولاً ــ يعاني القطاع العام من تخلفه وضعف الانتاجية فيه ، لذا لابد فيه من أن يكون هذا القطاع العام قطاعاً قائداً في كل معنى الكلمة ، ليس فقط عن طريق استخدامه للتكنولوجيا المتطورة وانتقائه للقطاعات الحديثة الأساسية ، وإنما كذلك عن طريق سعيه إلى تحقيق انتاجية عمل عالية ، وتوفير فرص عمل حقيقية وخلق أسواق تصريف واسعة عن طريق إعادة التوزيع العادل للدخول فيه . أخيراً لابد له كي يكون قائداً ، كذلك تحقيقه لوفورات الحجم وللوفورات الخارجية اللازمة لتطوير القطاعات الحيوية الأخرى .

ثانياً ــ ضعف قياداته والمشرفين عليه ، لذا فإن هناك ضرورة قصوى في اختيار قيادات لإدارة هذا القطاع العام تتميز بالكفاءة والأخلاق وتقبل النقد ، إن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في الإدارة والإشراف يشكل الركيزة الأساسية في نجاح هذا القطاع العام .

ثالثاً ــ عدم مشاركة العاملين فيه في التخطيط والإدارة والأرباح ولد شعوراً لدى هؤلاء العاملين بأن هـــذا القطاع لايختلف عما كان عليه عندما كان مملوكاً مـــن قبل الرأسماليين ، لذا لابد من مشاركة العاملين واعتماد أنظمة عادلة في الأجور متوافقة مع الإنتاج والانتاجية ووضع قواعد لتوزيع الحوافز والمكافآت ، والسعي لأن يكون هذا القطاع مركزاً للإبداع والانتـــاج والتطور لامخزناً للإرتزاق والبطالة المقنعـــة والرشوة والفساد والمحسوبية .

في مجال البحث في التكامل الاقتصادي للدول المتخلفة تطرح قضية هي حول فوائد التكامل الاقتصادي الاقليمي للدول المتخلفة ، وحول امكانية تحقيق هذا التكامل .

آ ـ فوائد التكامل الاقتصادي للدول المتخلفة :

للتكامل الاقتصادي في الدول المتخلفة عدد كبير مـــن الفوائد يمكن أن نلخص أهمها فيما يلي :

أولاً ـ الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير :

التصنيع هو نقطة الإرتكاز ، إلى جانب الزراعة كما قلنا سابقاً ، في نجاح خطى التنمية الاقتصادية . ونجاح التصنيع يستوجب الحصول على وفورات الحجم أو وفورات الإنتاج الكبير ، وهذا غير ممكن في نطاق السوق الحالية الضيقة للدول المتخلفة .

مانقصده بوفورات الحجم عادة هو مانحققه من خفض في تكاليف انتاج الوحدة الواحدة نتيجة رفع مستوى الانتاجية .

تعاني إذن الدول المتخلفة وهي منعزلة عن بعضها البعض من صغر حجم السوق في كل منها نتيجة انخفاض عدد السكان مـــن ناحية ، ونتيجة انخفاض متوسط دخولهم الفردية من ناحية أخرى ، وذلك لأن حجم السوق هو حاصل ضرب عدد السكان في متوسط الدخل الفردي (١) .

ومما هو مؤكد أن انخفاض الدخل في الدول المتخلفة يأتي من انخفاض الانتاجية التي لاتأتي إلا من تطوير الصناعات الأساسية ، وهي الصناعات التي تحتاج إلى سوق واسعة كي تتطور ، أو تحتاج إلى حد أدنى من حجم الإنتاج كي يكون إنتاجها إقتصادياً .

لاشك أنه في جميع الصناعات الأساسية بخاصة ، فإنه عندما يصل حجم الانتاج إلى حد معين سوف تنخفض تكاليف انتاج الوحدة الواحدة إلى أقصى مايمكن . بشكل عام كلما زاد حجم الانتاج كلما انخفضت تكلفة انتاج الوحدة الواحدة ، وهناك حد أدنى للإنتاج يجعل تجاوزه المشروع غير اقتصادي . وتجدر الإشارة أنه حين ترتفع القدرة الانتاجية ، في الحديد مثلاً ، من ١٠٠ ألف طن إلى ١٥٠ ألف طن سنوياً ، فإن التكاليف سوف تنخفض من ٥٥ دولاراً للطن الواحد إلى ٤١ دولاراً . وكذلك الحال بالنسبة إلى

١) بلدان أمريكا اللاتينية تعتبر من أكبر البلدان المتخلفة ومع ذلك فان حجم السوق فيها مجتمعة لايزيد كثيراً عن حجم السوق في كل من فرنسا أو ألمانيا أو انكلترا .

فيها . إن موقف الدول المتخلفة وهي مجزأة سيكون موقفاً اقتصادياً ضعيفاً تجاه الشركات والبلدان العملاقة . وسوف يختلف موقع هذه الدول المتخلفة فيما إذا تعاملت مع الدول المتقدمة كمجموعة واحدة لاكدول منعزلة . لأن « الحوار » الودي مع دول التقدملايفيد وحده . سوف تستطيع الدول المتخلفة . نتيجة لما تملك من مواد أولية يحتاجها العالم المتقدم. أن تفاوض من مراكز أكثر مساواةً مع الدول المتقدمة . وبالتالي تستطيع اختيار ونقل التكنولوجيا التي تحتاج إليها وبشروط معقولة . كما أنها سوف تستطيع رفع أسعار صادراتها، وإيجاد أسواق عالمية لمنتجاتها .

رابعاً – تحقيق وفر في رؤوس الأموال المستخدمة :

إن نقل التكنولوجيا . أو إقامة التصنيع على أساس منطقة اقتصادية كاملة . وليس على أساس كل قطر بشكل منفرد . سوف يوفر في رؤوس الأموال المستخدمة في الآلات والتجهيزات والمباني والإدارة . إنه لو تم مثلاً إقامة صناعة للفولاذ على مستوى أمريكا اللاتينية كاملة بين أعوام ١٩٦٦ – ١٩٧٥ حسب دراسة أجراها خبراء الأمم المتحدة لأمكن تخفيض الاستثمارات الموظفة بمبلغ ٣.٧ مليار دولار (١).

خامساً – التكامل الاقتصادي عامل تحريض لزيادة معدلات الاستثمار :

إن زيادة الطلب على المنتجات . سواء كان ذلك بسبب زيادة عدد السكان (بسبب الرقعة الجغرافية الواسعة لمنطقة التكامل) أو بسبب زيادة القوة الشرائية لهم نتيجة نمو القطاعات الأساسية المتطورة التي ترتفع فيها إنتاجية العمل وبالتالي الدخول الموزعة على العمال ، إن هذه الزيادة سوف تدفع بالقطاع العام من ناحية . وبالمستثمرين الوطنيين من ناحية أخرى إلى زيادة حجم الاستثمارات،وما لذلك كما قلنا سابقاً من دور فعال وديناميكي ومحرض لدفع خطى التنمية الاقتصادية . بل إننا قد اعتبرنا في بداية حديثنا عن نظريات التنمية الاقتصادية أن جميع هذه النظريات تعني في الاستثمار وتعتبره محرك النمو . كلما زاد حجمه ونظم توزيعه . كاما أدى دوره التحريضي في دعم باقي القطاعات ونشر وفوراته الخارجية إليها .

---

(١) انظر مطانيوس حبيب « التنمية الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٤٨) .

ثانياً – توفير الموارد الطبيعية والمالية والبشرية :

إن توفر الموارد الطبيعية والمالية والبشرية هـــو أساس التنمية الذاتية والاستقلال الاقتصادي للدول المتخلفة ، لأن ماتملكه هذه الدول يوفر لها الامكانيات اللازمة للتخلص من الهيمنة الرأسمالية العالمية ، عند جمع قواها وتنسيق استغلال ثرواتها الطبيعية . بالنسبة للأرض مثلاً ، يوجد في عدد كبير من البلدان المتخلفة مساحات واسعة تنتظر الاستغلال ورؤوس الأموال من البلدان الأخرى ، يكفي أن نعرف أن مساحة الأرض المزروعة حالياً في السودان هي حوالي ٦ ملايين فدان في حين أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها هي ١٢٠ مليون فدان(١) .

أما بالنسبة للموارد الطبيعية المعدنية ، مثل : النفط والغاز والفحم والحديد والنحاس والرصاص والزنك والفوسفات . فإن الدول المتخلفة تملك كميات هائلة منها موزعة في أقطارها المختلفة . يحوي الوطن العربي مثلاً ٥٢,٧٪ من قيمة الإحتياطي العالمي للنفط عام ١٩٧٩ ، ويحوي كذلك ١٦٪ من الاحتياطي العالمي للغاز عام ١٩٧٦ . و ٢,٦٪ من الإنتاج العالمي للحديد عام ١٩٧٦ ، و ٥,٣٪ من الإنتاج العالمي للرصاص عام ١٩٧٧ ، و ٢٣٪ من الإنتاج العالمي للفوسفات عام ١٩٧٧ كذلك(٢) . وهكذا إذا لاحظنا أهمية هذه الموارد المعدنية للصناعة في عصر التكنولوجيا وكيفية اختزال وتحويل هذه الموارد، نعرف مدى أهمية هذا المخزون لتقدم الدول المتخلفة .

وأما بالنسبة للأموال فيكفي الإشارة إلى أن الفوائض المالية للوطـــن العربي بلغت خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٠ مقدار ٢٨٦.٨ مليار دولار .

وأخيراً بالنسبة للطاقه البشرية فيكفي كذلك أن نذكر بأن حجم الكفاءات العلمية التي هجرت الدول المتخلفة باتجاه العالم المتقدم بين أعوام ١٩٦١ – ١٩٧٦ قد بلغت ٤٠٠ ألف مهاجر ،وهذا شاهد لايقبل الجدل حول غزارة هذه الطاقات الضائعة في الدول المتخلفة .

ثالثاً – تعزيز موقع الدول المتخلفة في التعامل مع العالم المتقدم :

الدول المتخلفة بحاجة إلى آلات وتجهيزات . أو بالأحرى إلى تكنولوجيا متقدمة لايمكن الحصول عليها إلا من دول التقدم ، وتحتاجها الدول المتخلفة لتنفيذ برامج التنمية

(١) انظر : محمد سيد محمد « نحو استراتيجية عربية للتنمية » ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٥ ، ١٩٧٨ .
(٢) انظر : عبدالهادي يموت : « أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٣٣ – ٦٧) .

صفائح الحديد فعندما يرتفع الإنتاج من ١٠٠ ألف طن إلى ١٥٠ ألف طن سنوياً ، فإن التكاليف سوف تنخفض من ٢٣٥ دولار/ طن إلى ٢٢١ دولار/ طن [١] .

أما عن الحد الأدنى للطاقة الانتاجية في معمل للسيارات الكبيرة والصغيرة فهو ٣٠٠ ألف سيارة سنوياً كي يكون المشروع اقتصادياً ، وسوف تبلغ الزيادة ٣٠٪ في التكلفة للوحدة الواحدة إذا كان الانتاج ١٠٠ ألف سيارة فقط . أما بالنسبة للحد الأدنى لحجم الإنتاج كي يكون اقتصادياً فهو ٤ ملايين طن في السنة للحديد الزهر و٥ ملايين طن للصلب ، أما الحد الأدنى للإسمنت فهو ١ مليون طن ، وللسيارات ٦٠٠ ألف سيارة صغيرة و١٠٠ إلى ١٥٠ ألف جرار أو شاحنة[٢] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجمل مبيعات سيارات الركوب والشحن في جميع بلدان أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ لم يتجاوز ٦٥٠ ألف وحدة .

هذا يعني أن جميع الدول المتخلفة – عدا بعض دول أمريكا اللاتينية – لاتسمح لها أسواقها المحلية بالوصول إلى حجوم الانتاج المثلى في أغلب الصناعات ، وعلى الأخص في الصناعات الرائدة المميزة بالتكنولوجيا المتقدمة التي تفترض الإنتاج الواسع والتي تجعل من عملية التخصص والتعاون أمراً محتماً .

قد يقال أحياناً ، إنه يمكن توسيع حجم السوق عن طريق السوق الخارجي . هذا الاعتقاد الريكاردي (نسبة إلى ريكاردو) قد يكون صحيحاً في ظروف الحرية الاقتصادية وانعدام الحواجز الجمركية والتمركز الرأسمالي والمنافسة العالمية ، لكن ذلك حلم بعيد المنال في الظروف الحالية من تطور صناعات الدول المتقدمة وتفرقها في التكاليف وفي النوعية على صناعات الدول المتخلفة ، بسبب تطور التكنولوجيا في البلدان المتقدمة ، وبسبب سيطرة القانون الحالي للتقسيم العالمي للعمل .

وعلى هذا الأساس فإن التكامل هو الطريق الوحيد لتأمين السوق اللازمة لتطوير الصناعات الأساسية .

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح التكامل يتوقف على القدرة في تحقيق التوزيع العادل في التخصص وتجاوز التقسيم الدولي المستغل للعمل الراهن .

---

(١) عبدالهادي يموت : « أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٩٢) .

(٢) براجينا وآخرون : « مشكلات التصنيع في البلدان النامية » ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص (١٣).

ب ـ امكانية تحقيق التكامل الاقتصادي للدول المتخلفة :

التكامل الاقتصادي ، كما قلنا قبل قليل ، هـو ضرورة حتمية ، دونها لايمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدول المتخلفة . ولذلك فإن القول في عدم إمكانية تحقيق التكامل يعني التسليم في عدم قدرة الدول المتخلفة على السير في طريق التنمية ، وأن تخلفها قدر محتوم لابد من التسليم به .

صحيح أن التكامل السليم لايمكن أن يكون إلا بـين بنى اقتصادية متماثلة ، كي يكون لمصلحة الأطراف المتكاملـة ، كما هو الحال بين الدول المتطورة . وصحيح كذلك أن بنى اقتصادية متفاوتة لايمكن أن يتميز التكامل فيما بينها وبل وحتى التعاون إلا بالتبعية ، وهو الحال في « تعاون » الدول المتخلفة والدول المتقدمة . وصحيح كذلك أن هذا التعاون وبالتالي الحوار الجاد من أجل هـذا التعاون يجب أن ينحصر في استيراد التجهيزات والآلات التكنولوجية الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة ، وفي العمل على تطوير قدرات الدول المتخلفة على استيعاب التكنولوجيا والاعتماد على نفسها بعد ذلك .

لكن الصحيح كذلك ، أن الدول المتخلفة تملك بنى متماثلة ، ودرجة تطور واحدة بشكل عام ، ولذا فإننا نعتقد أن إمكانية الاندماج والتعاون فيما بينها قائمة ، حتى وإن كان هناك خلافات في نظمها السياسية والاقتصادية .

في رأينا ، إن اعتقاد البعض في عدم قدرة البلدان المتخلفة على السير في طريق الاندماج أو التعاون لوجود خلافات في نظمها ،سياسية واقتصادية واجتماعية، هو اعتقاد خاطىء ، نظراً للتشابه الكبير في أوضاعها المادية وفي مستوى تطورها الاقتصادي وفي عقبات التنمية الاقتصادية التي تواجهها .

إن الاختلاف في النظـم السياسية ـ الاقتصادية لايمكن أن يشكل عقبة في وجـه التعاون الاقتصادي . لقد أقامت كل من اليابان التي يحكمها نظام إقطاعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والاتحاد السوفيتي في بداية الثورة البلشفية علاقات تكنولوجية واسعة مع البلدان الرأسمالية المتطورة . كذلك تقيم جميع المجموعة الاشتراكية ، بما في ذلك الصين حالياً ، مشروعات كبرى مشتركة مع البلدان الصناعية المتطورة (١) .

(١) انظر حول هذه المقولة اطروحة جورج قرم : « التنمية المفقودة » ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٨٧) وما بعد .

ومما هو جدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي يطبق مثل هذه السياسة بشكل دائم وثابت في تعامله مع الدول المتخلفة ، وقد أثمرت هذه السياسة كثيراً في دعم وتنمية هذه الدول .

أخيراً ، لابد من أن ننوه أن اقتصاديات الدول المتخلفة متماثلة ومتكاملة ، ولذا فإن التعاون فيما بين هذه الدول يمكن أن يعطي نتائج مشجعة ، لذا يجب التأكيد على ضرورة التعاون الدولي فيما بين الدول المتقدمة نفسها . كذلك فإن تقسيماً جديداً للعمل الدولي لن يكون في النهاية عادلاً ومنصفاً بحق الدول المتخلفة إذا لم تتقدم هذه الدول في مجال التصنيع والتنمية ، وتحاور الدول المتقدمة من نفس المواقع ، كي يتجاوز هذا الحوار حدود الاقتصاد إلى حوار الحضارات .

UNIVERSITY OF ALEPPO

بالرغم من أن مصلحة كل دولة متخلفة هي في تثبيت سعر نوع أو نوعين من المنتجات التي تنتجها في مستوى طبيعي . أي عدم اجبار المصدرين على قبول أسعار بخسة في حال ارتفاع الانتاج العالمي لمادة ما في سنة من السنوات . إذن تثبيت أسعار هذه السلع يمكن أن يكون من خلال اتفاقيات عالمية . أو من خلال هيئة دولية مكلفة بالمحافظة على هذه الأسعار ، إما عن طريق طرحها لكميات من المنتجات إذا ازدادت الأسعار ، أو عن طريق شرائها لكميات منها إذا انخفضت الأسعار . وتتطلب هذه السياسة تخزين الانتاج في الدول المنتجة وتمويل عمليات الشراء من قبل الهيئة المختصة . وكما هو معروف فإن هناك كثيراً من المنتجات التي قد تشملها هذه السياسة مثل : الرز . والقمح . والقطن . والبن . والمطاط . .... الخ .

ثانياً ــ اعتماد سياسة الاتفاقيات طويلة الأجل :

أي أن يتم ابرام الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لأجل طويل . حيث تتعهد الدول المتقدمة بشراء منتجات الدول المتخلفة خلال هذه الفترة ، كي تتمكن هذه الأخيرة من تنفيذ سياساتها التنموية . ويمكنها ذلك حين تضمن اقبال الدول المتقدمة على شراء المواد المنتجة فيها لمدة زمنية دون الحاجة على الأقل لتخفيض الأسعار الكبير . لأن المحافظة على هذه الأسعار . أو على سوق هذه المواد ، يجد صعوبة كبيرة كما يحدث حالياً في أسعار المطاط والقطن . والزيوت النباتية . التي لولا أسعارها المنخفضة لما أقبلت عليها الدول الرأسمالية .

ثالثاً ــ اعتماد سياسة تبادل التجهيزات الرأسمالية مقابل صادرات محلية :

إن التعاون الدولي يجب أن يهدف إلى تشكيل الهياكل الاقتصادية للدول المتخلفة . ولذا فإن التحويلات من العالم المتقدم إلى العالم المتخلف يجب أن تتكون أساساً من الآلات والتجهيزات والمعرفة التقنية . في المراحل الأولى يجب أن يكون هناك مبادلة لآلات وتجهيزات الدول الرأسمالية مقابل مواد أولية من الدول المتخلفة . ثم بعد انجاز المرحلة الأولى من تصنيع الدول المتخلفة فإن تبادل الآلات والتجهيزات الرأسمالية يجب أن يكون مقابل سلع مصنعة في الدول المتخلفة . إن سياسة من هذا النوع بالإضافة إلى أنها تضمن امداد الدول المتخلفة بما تحتاج إليه عملية التنمية فيها من آلات وتجهيزات تضمن كذلك التخفيف من الآثار السيئة للتضخم الذي تعاني منه الدول الغربية .

أخيراً ، وبعد أن رأينا فوائد التكامل الاقتصادي الإقليمي ، وإمكانية تحقيقه في الدول المتخلفة لابد من أن نذكر أن له أشكالاً مختلفة ، تبدأ مـــن أشكال بسيطة مثل المناطق الحرة ، والاتحادات الجمركية ، والأسواق المشتركة ، وتنتهي في الأشكال الأكثر تطوراً في المشاريع المشتركة والاندماج الكامل ، ولا بد من أن نذكر كذلك أن الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء ، حاولت وتحاول انجاز هذه المهمة ، بعضها نجح في ذلك والبعض الآخر لم يحصد سوى الفشل(١) .

الفقرة الثانية : التعاون الدولي

بالرغم من أن كثيراً من الاقتصاديين يعتقد في حيلولة التنمية الاقتصادية في العالم المتخلف دون تبادل وتعاون دولي ملائم ، مستند في هذا الرأي على تجارب العالم كافة في استحالة تحقيق تنمية دون الانفتاح عـــلى العالم الخارجي . فإننـــا لانذهب مذهبهم في تضخيم هذا الدور للتعاون الدولي ، لكننا نعتقد أن تعاوناً دولياً غير ملائم ، مثل الذي نشهده اليوم بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، يمكن أن يؤخر بصورة خطيرة خطى التنمية الاقتصادية .

إن التبادل الدولي في شكله الحالي لايمثل سوى استغلال العالم المتقدم لخيرات العالم المتخلف . ففي حين تختص الدول المتخلفة بانتاج المواد الأولية والمنتوجات الزراعية . تحتفظ الدول المتقدمة بالانتاج الصناعي ولا سيما ذو الانتاجية المرتفعة منه .

إن تجاوز هذا الوضع ، أو التخفيف من آثاره المعرقلة لنمو الدول المتخلفة على الأقل . لايمكن أن يكون عن طريق المساعدات التي قد تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة . وإنما بمساعدة النقاط الثلاثة التالية :

أولاً ـ تثبيت سوق المنتجات الأولية :

تعاني صادرات الدول المتخلفة التي تتشكل في معظمها من منتجات أولية من استغلال مـــن قبل الاقتصاديات العالمية . ممثلاً في انخفاض حجم الطلب وتراجع الأسعار .

---

(١) لن ندخل في أشكال التكامل الاقتصادي ولا في المعوقات التي قد تحول أمام تحقيقه بالرغم من أهمية ذلك . لأن هذه الموضوعات تندرج في مقرر التجارة الخارجية والعلاقات الدولية .

البحث السادس

أخيراً ، واقع وأزمة الفكر التنموي العربي المعاصر (١)

أي كتاب عن التنمية يصدره عربي أو يصدر في الوطن العربي ، حتى وإن كان كتاباً جامعياً مدرسياً ، سيكون كتاباً قاصراً إن لم يتعرض لحالة التنمية في الوطن العربي . هذه الحال المأساوية التي أمكن اخفاؤها في سنوات الطموح الكبيرة التي ميزت الستينات والتي لم يعد ممكناً إطلاقاً إخفاؤها في أجواء اليأس والقنوط التي ميزت السبعينات والثمانينات. لم يعد ممكناً إلا الاعتراف في فشل عملية التنمية العربية وأن ذلك أساساً بسبب عدم قدرة إقتصاديي المنطقة العربية على إيجاد أدوات التحليل المناسبة لفهم التخلف في الوطن العربي(٢) . وتحديد خطط التنمية العربية ورسم مسارها . أو بمعنى أصح بسبب عدم ولادة فكر تنموي عربي مستقل يستطيع تشخيص ومعالجة الحالة العربية .

قد يظن بعض القراء أنهم في إطلاعهم على الفكر التنموي السائد في العالم يستطيعون معالجة قضايا التنمية في الوطن العربي . وعلينا نحن أن نثير إنتباههم في خاتمة هذا الكتاب إلى أن الباحث العربي في قضايا التنمية كما يقول جورج قرم : نشأ لديه توهم « بأن من يتملك معرفة قوانين التطور الإجتماعي والاقتصادي في الدول المتقدمة صناعياً لابد من أن يتملك صيرورة مجتمعة المتخلف ويتمكن من إصلاح مسارها »(٣). لكنه سوف يدرك

---

(١) بديهي أن عنواناً بهذه الضخامة يفوق قدرتنا ، لأنه يستلزم الدراسة الجادة للتجارب التنموية العربية كي يمكن تحليلها والغوص في رحابها . كما يستوجب مجلداً خاصاً كي يمكن إيفاء الموضوع حقه . لكننا بالرغم من ذلك آلينا إلا أن نختم فيه هذا الكتاب . كي نبين أهميته وضرورة إطلاع الطالب العربي على أزمة الفكر التنموي العربي المعاصر من ناحية ، وكي يكون لنا بداية على الطريق في هذا السبيل من ناحية أخرى .

(٢) ينفي بعض الاقتصاديين العرب مسؤوليته من ذلك بحجة أن السلطة العربية أبعدت الاقتصاديين والمفكرين عامة عن المشاركة في إتخاذ قرار التنمية العربية وشكل هذه القرار أو طريق تنفيذه .

(٣) جورج قرم : « التنمية المفقودة ، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية » ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

العربي أكثر مما فعل هؤلاء . ولا توجد حتى الآن – في قناعتنا – دراسة اقتصادية واحدة حول التنمية العربية أكثر دراية وعمقاً مما وجدناه في روايات « شرق المتوسط » ، « والاغتيال وأشجار مرزوق » ، « وقصر الشوق » ، « والسكرية » ، « والفلاح » ، « ومذكرات نائب في الأرياف » . و « عصفور من الشرق » ، « وموسم الهجرة إلى الشمال » ، .... ، الخ .

إن فشل تجربة التنمية العربية ، والمعوقات التي ظهرت في وجهها جددت للباحث الاجتماعي والاقتصادي العربي المهام الملقاة على عاتقه والتي تتلخص في ضرورة اتباعه تجربة الدول المتقدمة من حيث اعتماد الاقتصاديين والمفكرين إبان الثورة الصناعية على منهج علمي يساهم في التقدم ويساعد على التغيير . وليس من حيث إتباع أفكارهم في مجال التنمية وعكسها على الواقع العربي . وهذا يعني ضرورة لجوء هؤلاء الباحثين إلى منهج في التحليل يهدف أعماق المجتمع العربي محدداً علاقاته الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ومدخلاً ، العلوم الانسانية في كشف وتحليل هذه العلاقات . عليهم أن يعتمدوا منهجاً يمارس الابداع وليس التقليد أو التأييد أو التبني لأي نموذج اقتصادي أو سياسي أياً كان .

لايمكن إطلاقاً الوصول إلى نفس النجاحات التي تحققت في الغرب المتقدم حتى ولو حاولنا إتباع ذات نظامه السياسي والاقتصادي وربما حتى لو اتبعنا ذات نهجه التكنولوجي والعلمي .

إن دراسة التاريخ الاقتصادي العربي يمكن أن ترشدنا إلى أسباب التخلف وإلى طريق التنمية أكثر بكثير مما تقدم لنا النظريات الجاهزة في تحليل التخلف والتنمية[1] . لابد من البحث في أعماق التاريخ لاكتشاف وقائع التخلف في المجتمع وفي الاقتصاد وفي البنى المختلفة . إن محاولة دراسة المجتمع العربي ، لطبقاته الاجتماعية ، ولسلطته السياسية والاقتصادية ، ولبيئته الطبيعية ، ولتأثير الأديان فيه ، على ضوء ماوجد في الغرب وبنفس الطريقة ، خطأ فادح لن يؤدي إلا إلى مزيد من الغموض .

(١) هذا رأينا ، لذلك فان الدراسة التي قام بها الدكتور عبدالعزيز الدوري « مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي » هي أفضل بكثير من كل الدراسات الاقتصادية التي قدمها الاقتصاديون العرب حول الأدب الاقتصادي الغربي أو الأدب الاقتصادي الغربي معكوساً على المجتمع العربي .

يسود حالياً في العالم أجمع . وفي الوطن العربي خاصة . جو من فقدان الثقة في الفكر التنموي السائل، بل وقناعـــة في عدم قدرة هذا الفكر على إنجاز التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة . أزمة التنمية التي تعيشها الآن الدول المتخلفة تعود إلى هيمنة الفكر الغربي التقليدي وعدم قدرة هذا الفكر على تحليل أوضاع الدول المتخلفة . هذا الفكر، بما في ذلك التراث الفكري التنموي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية . غير قادر إطلاقاً على تفسير ظاهرة التخلف في الوطن العربي . ويجب الاعتراف صراحة : أنه حتى ماقلناه نحن في مقولة « التقدم ــ التخلف » أو مايقال في مقولة « التبعية ــ التخلف » غير قادر على تمثيل الواقع العربي وتحليله . ومساعدة الدول العربية على تجاوز حالة التخلف إلى التقدم . أي يجب الاعتراف بأننا مازلنا بعيدين عن تشكيل فكر تنموي عربي مستقل .

لايستطيع الفكر التنموي العربي المعاصر (المكون أساساً من فكر غربي) مساعدة الدول العربية على الانتقال من حالة التخلف إلى حال التقدم لأسباب عديدة منها : عجز هذا الفكر عن تفسير ظواهر التخلف . وإهماله الواضح لخصوصية الدول العربية في المرحلة المعاصرة . وعجزه عن وضع معايير لمستوى التنمية تمكن من معرفة مدى التقدم والنجاح في العملية التنموية وعجزه في المحصلة عن تحديد الأسباب الكامنة وراء فشل خطط التنمية. وبقائها بالتالي حبراً على ورق في هذه البلدان ، .... الخ .

يجب الاعتراف صراحة كذلك أن هذا الفكر التنموي . المعكوس مشوهاً على الواقع العربي ، لم يولد سوى سياسات تنموية « عشوائية » ومقلده ، أدت على مستوى الخارج إلى مزيد من التبعية لدول التقدم ومزيد من التفاوت بين دول العالم ، وعلى مستوى الداخل إلى تشكل للزمر الطفيلية وقيادتها للمجتمع وإلى فشل خطط التصنيع وظهور أنماط عجيبة منه. كما تشوهت كلياً مفاهيم التقدم والاشتراكية. إضافة الى أن هذا الفكر المشوه شكل عقبة كبيرة منعت من مساعدة أحزاب النخب السائدة من تحقيق أي من برامجها أياً كانت هذه البرنامج وأياً كانت هذه النخب. وأخيراً فقد أنتج هذا الفكر المستورد محنطاً مزيداً من الانحطاط الخلقي وعدم المسؤولية والتسيب والأنانية وفقدان الثقة بالنفس .

يجب الاعتراف أكثر أن سباق الاقتصاديين والفلاسفة العرب المعاصرين للجري وراء النظريات الجـــاهزة وترديد الشعارات السياسية الجامدة جعلهم يغيبون نهائياً عـــن تشخيص حالة التخلف العربية . حتى أن الروائيين العرب استطاعوا كشف حالة المجتمع

سريعـــاً أنه بذلك مخطىء وأن عليه إعادة أساليب عمله ومفاهيمه حول التخلف والتنمية وأن يدرسها ضمن واقعها العربي . أي أن يبتعد عن الجمودية العقائدية من ناحية وأن يتحاشى القنوط والاستسلام من ناحية أخرى .

علينا أن ننبه القراء العرب كذلك إلى أن هناك فقراً مدقعاً في الدراسات المعمقة حول قضايا التنمية العربية[1] . بنظريتنا الخاصة . ومشاكلنا وآفاقها . تلك الدراسات التي يجب أن تعالج ارهاصات الفكر التنموي العالمي على الفكر التنموي العربي . تلك الارهاصات التي يجب أن تعالج كذلك عيانياً تاريخ التخلف في بلادنا : مظهرة بداهة . دون أن يكون حصراً . الارتباط بين التخلف وبين نمط التنمية الغربية[2] .

(١) انظر حول أدبيات الفكر التنموي العربي الدراسة المنهجية الرائعة التي قدمها محمود عبدالفضل : « الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة » . (منشورات مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٢) .
حيث يقول : « اقتصرت أهم الاسهامات الاقتصادية العربية في هذا المجال على الكتب المدرسية والتي تقف عند عرض الأفكار الأساسية السائدة في الدوائر الغربية حول قضايا التنمية والنمو في محاولة لتقديم تلخيص واف للإسهامات الفكرية (الغربية وغيرها) حول القضايا والخيارات الكبرى للتنمية . فعلى عكس المدرسة الهندية أو الأمريكية اللاتينية نجد أن هناك فقراً شديداً في الإسهامات العربية التي لها طابع الجدة في مجال التناول النظري والتطبيقي لمشاكل النمو والتنمية في البلدان المتخلفة » .

(٢) وإن كان أنور عبدالملك في دراسته « تنمية أم نهضة حضارية » المنشورة في المستقبل العربي (العدد ٣ ، أيلول ، ١٩٧٨) هو أفضل من عالج هذه القضية بتمعن وتركيز ، إذ أنه استند ضمنياً على اطروحة الاتجاه البنيوي في تحليل التخلف ، التي تحدثنا عنها في بداية هذا الكتاب ، مبيناً أن « فائض القيمة التاريخي » هو الذي مكن من التنمية الاوروبية وولد التخلف العربي خصوصاً منذ القرن الخامس عشر وحتى اليوم . ولقد بين أنور عبدالملك بحق أن التنمية العربية مستحيلة في ظل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر وأن انحسار الهيمنة الغربية الشاملة هو الذي سيساعد على بعث النهضة الحضارية العربية .
باستثناء كذلك دراسة هامة لإسماعيل صبري عبدالله : «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية » (المستقبل العربي ، العدد ٣ ، أيلول ، ١٩٧٨) حيث يستعرض الباحث تجربة التنمية الغربية مستوعباً منها دروس هامة حول « مفهوم الحضارة المتمحورة حول النفس »، ومؤكداً على أهمية التنمية الاقتصادية العربية المستقلة عن التقدم وما يتطلبه ذلك من استراتيجية تنموية متجهة للجماهير ، تعتمد عليها وتشبع حاجاتها الأساسية . ويستخلص اسماعيل صبري عبدالله أخيراً نتيجة هامة تقول باستحالة التنمية العربية إلا في ظروف التكامل الاقتصادي العربي .
كذلك أيضاً باستثناء دراسة أخرى قدمها عادل حسين بعنوان « متابعة إيجابية لأدبيات التنمية : مبادىء ستة ونموذجان » منشورة في كراس « التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر » مرجع سبق ذكره .

يشير عادل حسين[1] إلى أن جونار ميردال G. Myrdal قضى قرابة العشرين عاماً لانتاج مؤلفه « الدراما الآسيوية » وينبغي أن يظهر في صفوفنا ممن ينذرون أنفسهم لمهام مماثلة . علينا أن ننجز كما يقول محمود عبدالفضيل عملاً طال انتظاره حول « الدراما العربية » . وفي رأينا أن هذا الانجاز يجب أن يتمركز حول دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العربي، لوقائعه ولشكل تطوره ولمحددات هذا التطور، كي نصل في النهاية إلى تشخيص الحالة العربية المعاصرة[2] .

أخيراً ، وإن كنا قد نهجنا في هذا المؤلف في التنمية الاقتصادية ، خطى من سبقونا من الأجانب أو العرب ، فإننا لانؤمن في النهاية ، لاسيما بالنسبة للحالة التنموية العربية إلا في الدراسات الانسانية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي . هذه الدراسات التاريخية الميدانية المعقدة والمفصلة والمعمقة هي التي يمكن أن تنير الطريق للباحث العربي من أجل إدراك أسباب التخلف وطريق التنمية . لكن هذه الدراسات تستلزم أولاً حرية العقل على التفكير المستقل .

UNIVERSITY OF ALEPPO

(١) عادل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

(٢) على الرغم من أننا لاننكر بعض المساعي التي يقدمها البعض حول شروط نجاح التنمية الاقتصادية مثل تلك التي قدمها الدكتور محمد لبيب شقير [مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء التنموي المعاصر ، ورقة قدمت إلى المعهد العربي للتخطيط ، حلقة نقاش ، الكويت . كانون الثاني ، ١٩٨١ . درسها وعلق عليها محمود عبدالفضيل في « الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص (٦٥ - ٦٦] والتي حاول فيها تحديد عدد من الخصائص في عملية التنمية في الوطن العربي كي يكتب لها النجاح وهي : ١ – أن تكون عملية تطوير حضاري شامل . ٢ – أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلا بحياة البشر . ٣– أن تحرر الاقتصادالعربي والعقل العربي من التبعية. ٤– أن تواجه بكفاءة وعلى نحوحاسم مايواجه الوطن العربي من تحديات . ٥ – أن تتوفر لها عوامل الاستمرار . ويذهب د. شقير إلى القول في ضرورة الانتباه لأهمية السوق ، وللترابط بين الصناعة والزراعة ، وللتكامل الاقتصادي العربي ، تلك الشروط التي لاتبتعد عما سلطنا عليه الضوء في بداية هذا الفصل .

Cooperative society	جمعية تعاونية
Cost	تكلفة
Crisis	أزمـــة
Capitalist development	تطور رأسمالي
Commercial Exchanges	مبادلات تجارية
Common Market	سوق مشتركة
Cost maximization	الحد الأقصى للتكلفة
Country	بلد . قطر
Capital productivity	انتاجية رأس المال
Cultural underdevelopment	تخلف ثقافي

D

Development Aid	مساعدة للتنمية
Disgnised unemployment	بطالة مقنعة
Decentralization	لامركزية
Decentralization of administration	لامركزية إدارية
Decentralization of investement decisions	لامركزية قرارات الاستثمار
Decentralization of economic resources	لامركزية الموارد الاقتصادية
Decentralization of economic power	لامركزية السلطة الاقتصادية
Decentralization of political power	لامركزية السلطة السياسية
Desision	قـــرار
Demographic	سكاني
Dependence	تبعيـــة
Development	تنمية . تطور
Division	تقسيم
Division of labour	تقسيم العمل
Direct taxes	ضرائب مباشرة
Developing Nations	دول نامية
Developing countries	بلدان نامية

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Balance of payments	ميزان المدفوعات
Branch	فـــرع
Branch of activity	فرع النشاط
Branch of national economy	فرع الاقتصاد الوطني
Blanced growth	نمو متوازن
Birth	ولادة

C

Capitalsistic	تراكم رأس المال
Conditional acid	اعانة مشروطة
Collective goods	سلع جماعية
Capital goods	سلع رأسمالية
Consumer's goods	سلع استهلاكية
Calculation	حساب . تقدير
Calculation of national income	تقدير الدخل القومي
Capital	رأس مال
Circulating Capital	رأس مال متداول
Characteristics of under development	سيمات التخلف ـ صفات التخلف
Chronic unemployment	بطالة مزمنة
Cylical unemployment	بطالة دورية
Class	طبقـــة
Capitalist class	طبقة رأسمالية
Coefficient	معامـــل
Colonialism	استعمار
Competition	منافسة
Capitalist competition	منافسة رأسمالية
Competitor	منافس . مزاحم
Consumption	استهلاك
Co-opention . cooperation	تعـــاون

دليل المصطلحات العلمية

انكليزي - عربي

A

Abundance	وفـــرة
Abundance of labour	وفرة اليد العاملـــة
Absolute	مطلـــق
Accelesation	تعجيـــل
Acceleration of growth	تعجيل النمـــو
Acceleration of economic development	تعجيل التنمية الاقتصادية
Accumulation	تراكم
Activity	نشاط
Agricultural Activity	نشاط زراعي
Agricultural	زراعي . فلاحي
Agriculture	زراعة . فلاحة
Aid	اعانة . مساعدة
Avtou - financing, self. financing	تمويل ذاتي
Agricultural unempolyment	بطالـــة زراعية
Agricultural Co-operative society	جمعية تعاونية زراعية
Acclerated growth	نمو معجل
Agricultural development	تنمية زراعية
Agricultural Manpower	يد عاملة زراعية

B

Business Activity, commercial Activity	نشاط تجاري
Balance of trade	ميزان تجاري

Developed Regions	مناطق متطورة
Disguised under employment	نقص مقنع في العمالة

E

Economic Activity	نشاط اقتصادي
Economic Calculation	حساب اقتصادي
Efficiency cœfficient of investment	معامل فعالية الاستثمارات
Economic Colonialism	استعمار اقتصادي
Economic Competition	منافسة اقتصادية
Economic Crisis	أزمة اقتصادية
Economic growth	نمو اقتصادي
Economic Decision	قرارات اقتصادية
Economic take off	انطلاق اقتصادي
Economic Dependence	تبعية اقتصادية
Exchange	تبادل ، مبادلة
Economy	اقتصاد
Economies of scale	وفورات الحجم
External Economies	وفورات خارجية
Elasticty	مرونـــة
Efficiency	فعالية ، كفالية
Emigration	هجـــرة
Employment	عمالـــة
Export, Exporation	ادخار – توفير
Economic Gains	ربح اقتصادي
Economic Parameter	مؤشر اقتصادي
Economic Phenomena	ظواهر اقتصادية
Economically active population	سكان عاملون (المشتغلون من القوة العاملة)
Economically inactive population	سكان غير عاملون (فئات السكان غيرالمكسبة)
Economic Progress	تقدم اقتصادي

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Lack of capital	قلة رؤوس الأموال
Labour shotage	حجز اليد العاملة
Long – term Planing	تخطيط طويل الأجل
Labour productivity	انتاجية العمل
Labour - work	عمل ، شغل

M

Machanized Agricultural	زراعة ممكننة
Man power requirement	الحاجة من اليد العاملة
Machine	آلـــة
Maximination	الحد الأقصى
Maximization of production	الحد الأقصى للإنتاج
Migration	هجـــرة
Migration of labour	هجرة اليد العاملة
Multisector growth model	نموذج النمو المتعدد القطاعات

N

Natural increase of population	زيادة طبيعية في السكان
Need for technicians	الحاجة من التقنيين
Natural growth	نمو طبيعي
National Expenditure	انفاق قومي
National Economy	اقتصاد قومي
National Product	ناتج قومي
National income	دخل قومي

O

Occupational Division of labour	التقسيم المهني للعمل
Objective of economic activity	أهداف النشاط الاقتصادي
Objective of economic policy	أهداف السياسة الاقتصادية
Obtimum size of population	الحجم أمثل للسكان

UNIVERSITY OF ALEPPO

Industrial Activities	نشاطات صناعية
Inflow	تدفـــق
Inflow of loreign capital	تدفق رؤوس الأموال الأجنبية
Involuntary unemployment	بطالة ارادية
Internodional competition	منافسة دولية
Industrial growth	نمو صناعي
Industrial Development	تنمية صناعية
International Division of labour	تقسيم العمل الدولي
International Exchanges	تجارة دولية
Imponts Importation	استيراد
Indirect taxes	ضرائب غير مباشرة
Industry	صناعـــة
Inflation	تضخـــم
Inprastructure	هيكل أساسي
Inpot - output	مدخلات ومخرجات
Investment	استثمار
Imperialist countries	بلدان امبريالية
Industrial countries	بلدان صناعية
International Relation	علاقات دولية
International economic cooperation	تعاون اقتصادي دولي

L.

Labour force characteristics	سيمات قوة العمل
Long - term growth	نمو المدى البعيد
Long term Financing	تمويل لأجل طويل
Labour force	قوة العمل
Long - term Investment	استثمار لأجل طويل
Labour man power	يد عاملة . قوة عاملة
Labour market	سوق العمل

Economic Resources	موارد اقتصادية
External Resources	موارد خارجية
Economic wealth	ثروة اقتصادية
Economic underdevelopment	تخلف اقتصادي
Economic structures	فائض اقتصادي
Economic variables	تغيرات اقتصادية

F

Fixed Capital	رأس مال ثابت
Frictional unemployment	بطالة احتكاكية
Factor	عامل . عنصر
Factors of growth	عوامل النمو
Full employment	عمالة كاملة . توظيف كامل
Financial Resources	موارد مالية

G

Gross	اجمـــالي
General unemployment	بطالة عامـــة
Growth	نمـــــو
Growth of productivity	نمو الانتاجية
Gain	فـــرع
Gross national income	اجمالي الدخل القومي

H

Human capital	رأس مال بشري
Harmonized growth	نمو متناسق
Human Resources	موارد بشرية

I

Increase	زيـــادة
Increase indemand	زيادة الطلب
Increase of the productivity of labour	زيادة انتاجية العمل

P

Productive activity	نشاط منتج
Productive branches of economic activity	الفروع المنتجة للنشاط الاقتصادي
Perfect competition	منافسة تامـــة
Planned economy	اقتصاد مخطط
Poor country	بلد فقير
Plan	خطـــة
Plan for economic growth	خطة للنمو الاقتصادي
Planing	تخطيط
Population	سكان
Possibility substitution	امكانية الاحلال
Priority	أولية ، أفضلية
Price	ثمن ، سعر
Problem	مشكلة ، مسألة
Problems of growth	مشاكل النمو
Production	انتـــاج
Productivity	انتاجيـــة
Professional	مهنـــة ، عمـــل
Phenomena	ظواهر

Q

Qualification	أهليـــة
Qualitative	نوعي
Quantitative	كمـــي

R

Real growth	نمو حقيقي
Raw – material	مادة أولية
Revenue – maximization	الحد الأقصى للدخل

دليل المصطلحات العلمية

فرنسي — عربي

A

Abondance	وفرة
Abondance de main d'œuvre	وفرة اليد العاملة
Absolu	مطلق
Accélération	تعجيل
Accélération de la croissance	تعجيل النمو
Accetération du développement économique	تعجيل التنمية الاقتصادية
Accroissement	زيادة
Accroissement de la demand	زيادة الطلب
Accroissement de la productivité du travail	زيادة انتاجية العمل
Accroissement démographique naturel	زيادة طبيعية في السكان
Accumulation	تراكم
Accumulation capitaliste	تراكم رأس المال
Activité	نشاط
Activité agricole	نشاط زراعي
Activité commerciale	نشاط تجاري
Activité économique	نشاط اقتصادي
Activités industrielles	نشاطات صناعية
Activités productives	نشاطات منتجة
Afflux	تدفق
Afflux de capitaux étrangers	تدفق رؤوس الاموال الاجنبية
Agricole	زراعي، فلاحي

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Take off	انطلاق ، انطلاقة
Technological obsodese onse	قدم ناتج عن أسباب فنية
Technological progress	تقدم تقني (تكنولوجي)
Technica' progress	تقدم تقني (فني)
Technological weath	
Technical underdevelopmen	ثروة تقنية (تكنولوجية)
Technology	تقنية (تكنولوجيا)
Technological	تقني – تكنولوجي
Technological revolution	ثورة تقنية (تكنولوجية)

V

Unemployment	بطالة ، تعطـــل
Urban unemployment	بطالة حضرية
Unemployed worker	عاطل ، متعطل
Unstable growth	نمو غير مستقر
Underdeveloped countries	بلدان متخلفة
Under developed	متخلف ، متأخر
Under – development	تخلف
Under employment	عمـــالة غير كاملة
Utilization	استخدام ، استعمال
Utility	منفعة

V

Variable capital	رأس مال متغير
Vicious circle of verty	حلقة الفقر المفرغة
Value	قيمـــة
Variable	متغير

W

Working class	طبقة عاملة

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Rich countries	بلدان غنية
Real national product	الناتج القومي الحقيقي
Region	اقليم ، منطقة
Return	ايراد ، عائد
Resource	مـــوارد
Real national income	دخل قومي حقيقي
Rate	معـــدل
Rate of capital accumulation	معدل تراكم رأس المال
Rate of economic growth	معدل النمو الاقتصادي

S

Structural unemployment	بطالة لا ارادية
Social development	تطور اجتماعي
Social division of labour	تقسيم اجتماعي للعمل
Saver	ادخار — توفير
Supply Function	دالـــة العرض
Short - term Investment	استثمار لأجل قصير
Short - term planning	تخطيط لأجل قصير
Sec or	قطاع
Socio - political underdevelopment	تخلف اجتماعي وسياسي
Specialization	تخصص
Structure	بنيان تركيب — هيكل
Social Classes	الطبقات الاجتماعية
Surplus	فائض

T

Techanical Aid	إعانة تقنية (فنية)
Technological unemployment	بطالة حضرية
The masses	الطبقات الاجتماعية
Temporary unemployment	بطالة مؤقتة

Agriculture	زراعة ، فلاحة
Agriculture mécanisée	زراعة ممكنة
Aide	اعانة ، مساعدة
Aide au développement	مساعدة للتنمية
Aide conditionelle	اعانة مشروطة
Aide technique	اعانة تقنية (فنية)
Autolicement	تمويل ذاتي

B

Balance à commerciale	ميزان تجاري
Balance des payments	ميزان المدفوعات
Besoin de main-d'œuvre	احتياجات الى اليد العاملة
Besoin de techniciens	احتياجات الى تقنيين(فنيين)
Biens collectifs	سلع جماعية
Biens de capital	سلع راسمالية
Biens de consommation	سلع استهلاكية
Branche	فرع
Branche d'activité	فرع النشاط
Branche de l'économie nationale	فرع الاقتصاد الوطني
Branches productives de l'activité économique	الفروع المنتجة للنشاط الاقتصادي
Brut	اجمالي

C

Calcul	حساب ، تقدير
Calcul de revenu national	تقدير الدخل القومي
Calcul économique	حساب اقتصادي
Capital	رأس مال
Capital circulant	رأس مال متداول
Capital constant	رأس مال ثابت
Capital fixe	رأس مال ثابت

D

Décentralisation	لا مركزية
Décentralisation administrative	لامركزية ادارية
Décentralisation des décisions d'investissement	لامركزية قرارات الاستثمار
Décentralisation des ressources économiques	لامركزية الموارد الاقتصادية
Décentralisation du pouvoir économique	لامركزية السلطة الاقتصادية
Décentralisation du pouvoir politique	لامركزية السلطة السياسية
Décision	قرار
Décisions économiques	قرارات اقتصادية
Décollage	انطلاق . انطلاقة
Décollage économique	انطلاق اقتصادي
Démographique	سكاني
Dépendance	تبعية
Dépendance économique	تبعية اقتصادية
Dépense nationale	إنفاق قومي
Développement	تنمية — تطور
Développement agricole	تنمية زراعية.
Développement capitaliste	تطور راسمالي
Développement économique	تنمية اقتصادية
Développement industriel	تنمية صناعية
Développement social	تطور اجتماعي
Division	تقسيم
Division du travail	تقسيم العمل
Division d'internationale du travail	تقسيم العمل الدولي
Division professionnelle du traivail	تقسيم العمل المهني
Division sociale du travail	تقسيم العمل الاجتماعي

E

Echange	تبادل . مبادلة
Echanges commerciaux	مبادلات تجارية

Compétition économique	منافسة اقتصادية
Concurrence	منافسة
Concurrence capitaliste	منافسة رأسمالية
Concurrence internationale	منافسة دولية
Concurrence complète	منافسة كاملة
Concurrent	منافس ، مزاحم
Consommation	استهلاك
Coopération	تعاون
Coopération économique internationale	تعاون اقتصادي دولي
Coopérative	جمعية تعاونية
Coopérative agricole	جمعية تعاونية زراعية
Coût	تكلفة
Crise	أزمة
Crise économique	أزمة اقتصادية
Croissance	نمو
Croissance à long terme	نمو المدى البعيد
Croissance accélérée	نمو معجّل
Croissance de la productivité	نمو الانتاجية
Croissance démographique	نمو سكاني
Croissance économique	نمو اقتصادي
Croissance équilibrée	نمو متوازن
Croissance exponentielle	نمو بمعدل متزايد
Croissance harmonisée	نمو متناسق
Croissance industrielle	نمو صناعي
Croissance instable	نمو غير مستقر
Croissance naturelle	نمو طبيعي
Croissance réelle	نمو حقيقي

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Capital humain	رأس مال بشري
Capital variable	رأس مال متغير
Caractéristiques de la force de travail	سيمات قوة العمل
Caractéristiques du sous – développement	سيمات التخلف
Cèrcle vicieux de la pauvreté	حلقة الفقر المفرغة
Chômage	بطالة ، تعطل
Chômage agricole	بطالة زراعية
Chômage chronique	بطالة مزمنة
Chômage cyclique	بطالة دورية
Chômage déguisé	بطالة مقنعة
Chômage frictionnel	بطالة احتكاكية
Chômage général	بطالة عامة
Chômage involontaire	بطالة لاارادية
Chômage structurel	بطالة هيكلية
Chômage technologique	بطالة تقنية
Chômage temporaire	بطالة مؤقتة
Chômage urbain	بطالة حضرية
Chômeur	عاطل ، متعطل
Classe	طبقة
Classe capitaliste	طبقة رأسمالية
Classe ouvriére	طبقة عاملة
Classes populaires	الطبقات الشعبية ، الجماهير
Classes sociales	الطبقات الاجتماعية
Cœfficient	معامل
Coefficient d'éfficacité des investissents	معامل فعالية الاستثمارات
Colonialisme	إستعمار
Colonialisme économique	استعمار اقتصادي
Compétition	منافسة

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Echanges internationaux	تجارة دولية
Economie	اقتصاد
Economie nationale	اقتصاد قومي
Economie planifiée	اقتصاد مخطط
Economies d'échelles	وفورات الحجم
Economies externes	وفورات خارجية
Elesticité	مرونة
Efficacité	فعالية ، كفاية
Emigration	هجرة
Emploi	عمالة
Empargne	ادخار — توفير
Exportation	تصدير

F

Facteur	عامل ، عنصر
Facteurs de croissance	عوامل النمو
Financement à court terme	تمويل لأجل قصير
Financement à long terme	تمويل لأجل طويل
Fonction de la demande	دالة الطلب
Fonction de l'offre	دالة العرض
Force de travail	قوة العمل

G

Gain	ربح
Gains économiques	ربح اقتصادي

I

Importation	استيراد
Impôts directs	ضرائب مباشرة
Impôts indirects	ضرائب غير مباشرة
Industrie	صناعة

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Problèmes de croissance	مسألة النمو
Production	إنتاج
Productivité	إنتاجية
Productivité du capital	انتاجية رأس المال
Productivité du travail	انتاجية العمل
Product national	ناتج قومي
Product national brut	اجمالي الناتج القومي
Product national réel	الناتج القومي الحقيقي
Professionnel	مهنة
Progrés économiques	تقدم اقتصادي
Progés technique	تقدم تقني (فني)
Progèes technologique	تقدم تقني (تكنولوجي)

Q

Qualification	أهلية
Qualitatif	نوعي
Quantitatif	كمي

R

Règion	اقليم ، منطقة
Règions sous développées	مناطق متخلفة
Régions développées	مناطق متطورة
Relations internationales	علاقات دولية
Rendement	ايراد ، عائد
Ressource	موارد
Ressources économiques	موارد اقتصادية
Ressources extérieures	موارد خارجية
Ressources financières	موارد مالية
Ressources humaines	موارد بشرية

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

Obsolescence technologique	قدم ناتج عن اسباب فنية
Optimum de population	حجم أمثل للسكان

P

Paramètre économique	مواشر اقتصادي
Pays	بلد ، قطر
Pays en voie de développement	بلدان نامية
Pays impérialistes	بلدان امبريالية
Pays industriels	بلدان صناعية
Pays pauvres	بلدان فقيرة
Pays riches	بلدان غنية
Pays sous – développés	بلدان متخلفة
Pénurie de capitaux	قلة رؤوس الأموال
Penurie de main – d'œuvre	عجز اليد العاملة
Phénomènes économiques	ظواهر اقتصادية
Phénomènes sociaux	ظواهر اجتماعية
Plan	خطة ، مخطط
Plan de croissance économique	خطة النمو الاقتصادي
Planification	تخطيط
Planification à court terme	تخطيط قصير الأجل
Planification à long terme	تخطيط طويل الأجل
Plein – emploi	عمالة كاملة ، توظيف كامل
Population	سكان
Population active	سكان عاملون (المشتغلون من القوة العاملة)
Population inactive	سكان غير عاملون (فئات السكان غير المكسبة)
Possibilité de substitution	امكانية الاحلال
Priorité	أولوية
Prix	ثمن ، سعر
Problème	مسألة ، مشكلة

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

nflation	تضخم
nfrastracture	هيكل أساسي
nput – output	مدخلات ومخرجات
nvestissement	استثمار
nvestissement à court terme	استثمار لأجل قصير
nvestissement à long terme	استثمار لأجل طويل

M

Iachine	آلة
Iain – d'œuvre	يد عاملة ، قوة عاملة
Iain – d'œuvre agricole	يد عاملة زراعية
Iarché commun	سوق مشتركة
Iarché du travail	سوق العمل
Iatiéres premières	مادة أولية
Iaximation	تحقيق الحد الاقصى
Iaximation de la production	تحقيق الحد الاقصى للانتاج
Iaximation du coût	الحد الاقصى للتكلفة
Iaximation du revenu	الحد الاقصى للدخل
Iigration	هجرة ، مهاجرة
Iigration de la main d'œvre	هجرة اليد العاملة
Iodéle	نموذج
Iodéle de croissance multi – secteur	نموذج النمو المتعدد القطاعات

N

Naissance	ولادة
Naissances vivantes	مواليد أحياء
Nations en voie de développement	دول نامية

O

Objectifs de l'activité économique	اهداف النشاط الاقتصادي
Objectifs de la politique économique	اهداف السياسة الاقتصادية

Revenu national	دخل قومي
Revenu national brut	اجمالي الدخل القومي
Revenu national réel	دخل قومي حقيقي
Révolution technologique	ثورة تقنية (تكنولوجية)
Richesse économique	ثروة اقتصادية

S

Secteur	قطاع
Sous – développé	متخلف ، متأخر
Sous – développement	تخلف
Sous – développement culturel	تخلف ثقافي
Sous – développement économique	تخلف اقتصادي
Sous–développement socio–politique	تخلف اجتماعي وسياسي
Sous – développement technique	تخلف تقني
Sous – emploi	عمالة غير كاملة
Sous – emploi déguisé	نقص مقنع في العمالة
Spécialisation	تخصص
Structure	بنيان تركيب – هيكل
Structures économiques	هياكل اقتصادية
Surplus	فائض
Surplus économique	فائض اقتصادي

T

Taux	معدل
Taux d'accumulation du capital	معدل تراكم رأس المال
Taux de croissance économique	معدل النمو الاقتصادي
Technologie	تقنية – تكنولوجيا
Technologique	تقني – تكنولوجي
Travail	عمل – شغل

UNIVERSITY OF ALEPPO

المراجع العربية

١ ــ الأخرس ، محمد صفوح : « ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية » ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٨ .

٢ ــ البابا ، طلال : « قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣ ــ البرتيني ، ج م : « التخلف والتنمية في العالم الثالث » ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٤ ــ الفكر العربي : « العرب والتكنولوجيا » ، عدد كانون الأول ، ١٩٧٨ .

٥ ــ الكواري ، علي خليفة : « نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية » ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الخامسة ، العدد ٤٩ ، آذار ، ١٩٨٣ .

٦ ــ أيوب ، أنطوان : « التحليل الاقتصادي » ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحلب ، ١٩٦٨ .

٧ ــ باران ، بول : « الاقتصاد السياسي للتنمية » ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ .

٨ ــ بتلهايم ، شارل : « التخطيط والتنمية » . الطبعة العربية ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٩ ــ براجينيا ، وآخرون : « مشكلات التصنيع في البلدان النامية » ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ .

١٠ ــ بوادقجي ، عبدالرحيم : « التنمية الاقتصادية » ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٧٧ .

١١ ــ بيترسون ، دالاس : « الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي » ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٧ .

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

V

Ultilisation	استخدام ، استعمال
Utilité	منفعة

U

Valeur	قيمة
Variable	متغير
Variables économiques	متغيرات اقتصادية

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

١٢ – بيرو ، فرانسوا : « الاقتصاد والمجمع » ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٢ .

١٣ – بيطار ، نديم : « من التنمية الاقتصادية إلى الدولة الانقلابية » ، مجلة دراسات عربية ، السنة السادسة ، العدد ٢ ، كانون أول ، ١٩٦٩ .

١٤ – كولبانوف ، س. إي : « الاقتصاد السياسي للبلدان النامية » ، دار التقدم العربي دمشق ، ١٩٧٤ .

١٥ – حافظ ، صفاء : « القطاع العام » ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧١ .

١٦ – حبيب ، كاظم : « مفهوم التنمية الاقتصادية » ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٠

١٧ – حبيب ، مطانيوس : « التنمية الاقتصادية » ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٨٢ .

١٨ – حسن ، علي مصطفى : « نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنسق الاقتصادي الدولي الجديد » ، مجلة دراسات عربية ، نيسان ، ١٩٨٣ .

١٩ – حسين ، عـــادل : « متابعة إيجابية لأدبيات التنمية : مبادىء ستة ونموذجان » في : «التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر ، (انظر ٣١) .

٢٠ – روستو ، و.و : «مراحل النمو الاقتصادي» ، ترحمة برهان دجاني ، بيروت ، ١٩٦٠ .

٢١ – روبنسون ، رونالد : « تنمية العالم الثالث » ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٣ .

٢٢ – رينولدز ، لويد : «عوالم الاقتصاد الثلاثة » ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٢ .

٢٣ – زاكس ، اجتاسي : « التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، دار المعارف بمصر .

٢٤ – زكي ، رمزي : « الأزمة الراهنة في الفكر التنموي » ، في : « التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر» ، (انظر ٣١).

٢٥ – سمان ، أحمد : « الوجيز في الاقتصاد السياسي » مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ١٩٦٠ .

٥٢ ــ ناصر، بكري: «التنمية الاقتصادية»، أمالي جامعية، جامعةحلب، ١٩٧٩/١٩٨٠ .

٥٣ ــ هيلان ، رزق الله : « الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة » ، دار العلم بدمشق ، ١٩٨٠ .

٥٤ ــ يسرى ، أحمد عبدالرحمن : « دراسات في التنمية الاقتصادية » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .

٥٥ ــ يموت ،عبدالهادي : « أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية » ، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤ .

٥٦ ــ يموث ،عبدالهادي : « التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية » معهد الإنماء العربي، بيروت ، ١٩٧٦ .

٥٧ ــ يموث ،عبد الهادي وعيسى نجيب : « مدخل إلى التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث » ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦ .

٥٨ ــ ولنسكي (ل. ج) : « التخطيط والتنفيذ في التنمية الاقتصادية » ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٥٩ ــ ولعلو ، فتح الله : « الاقتصاد السياسي ــ مدخل للدراسات الاقتصادية » ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .

UNIVERSITY OF ALEPPO

٣٧ — غارودي . روجيه : « في سبيل نموذج وطني للإشتراكية » . دار دمشق للطباعة والنشر . دمشق .

٣٨ — فرجاني . نادر : « عن غياب التنمية في الوطن العربي » . مجلة المستقبل العربي . السنة السادسة . العدد ٦٠ . شباط . ١٩٨٤ .

٣٩ — فورتادو . تشيسلو : « النمو والتخلف » . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٢ .

٤٠ — فيتللو . فنشنزو : « التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية » . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧١ .

٤١ — قرم . جورج : « نظريات التنمية : من التضليل الإيديولوجية إلى الواقع التاريخي » مجلة دراسات عربية . آب . ١٩٨٣ .

٤٢ — قرم . جورج : « التنمية المفقودة » . دار الطليعة . بيروت . ١٩٨١ .

٤٣ — لاكوست . إيف : « العالم الثالث أو جغرافية التخلف » . دار الحقيقة . بيروت

٤٤ — ماير جيرالد . وروبرت بولدوين : « التنمية الاقتصادية » . الجزء الأول . الطبعة الأولى . مكتبة لبنان . بيروت . ١٩٦٥ .

٤٥ — محجوب . رفعت وعاطف صدقي : « مبادىء الاقتصاد السياسي » . دار النهضة العربية . بيروت ، ١٩٦٧ .

٤٦ — محمد سيد . محمد : « نحو استراتيجية عربية للتنمية » . مجلة المستقبل العربي . العدد ٥ . ١٩٧٨ .

٤٧ — مجموعة من الباحثين : « دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي » . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣ .

٤٨ — مجموعة من الباحثين : « التنمية العربية . الواقع الراهن والمستقبل » . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٤ .

٤٩ — ميردال . غونار : « نقد النمو » . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٨٠ .

٥٠ — ميردال . غونار : « العالم الفقير يتحدى » . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٥ .

٥١ — نامق . صلاح الدين : « محددات التنمية الاقتصادية » . دار النهضة العربية . القاهرة . ١٩٧٠ .

٢٦ — سنتش ، توماس : « الاقتصاد السياسي للتخلف » ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٢٧ — شافعي ، محمد زكي : « التنمية الاقتصادية » ، الكتاب الأول والثاني ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢٨ — شقير ، لبيب : « مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر » ، ورقة عمل قدمت إلى المعهد العربي للتخطيط ، حلقة نقاش ، الكويت ، كانون الثاني ، ١٩٨١ .

٢٩ — صايغ ، يوسف : « التنمية العربية والمثلث الحرج » ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الخامسة ، العدد ٤١ ، تموز ، ١٩٨٢ .

٣٠ — صعب ، حسن : « المقاربة المستقبلية للإنماء العربي » ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩ .

٣١ — عبدالله ، اسماعيل صبري وآخرون : « التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر » ، أعمال المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٣ — ٥ أيار ١٩٧٩ ، إصدار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣٢ — عبدالله ، اسماعيل صبري : « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية » ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣ ، أيلول ، ١٩٧٨ .

٣٣ — عبدالله ، اسماعيل صبري : « نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث » ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السادسة ، العدد ٥٥ ، أيلول ، ١٩٨٣ .

٣٤ — عبدالملك ، أنور : « تنمية أم نهضة حضارية » ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣ ، أيلول ، ١٩٧٨ .

٣٥ — عبدالفضيل ، محمود : « الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣٦ — عبده ، سمير : « البطالة المقنعة في الوطن العربي » ، دار طلاس للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٤ .

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

31– **Jequier (N)** : « La technologie Appropriée. problèmes et promesses ». OCDE, 1976.

32– **Judet et autres** : « Transfert de technologie et développement ». Libraires techniques. » Paris. 1977.

33– **Lewis (A)** : « La théorie de la croissance économique ». Payot. Paris. 1963.

34– **Myrdal (G)** : « Théorie économique et pays sous-développés». présence Africaine. 1959.

35– **Nurkse (R)** : « Problems of capital formation in underdeveveloped countries ». Oxford, University press. London. 1953.

36– **O. C. D. E** : « Le facteur residuel et le progres économique». 1965.

37– **Palloix (C)** : « Elements d'économie politique et l'internationalisation du capital». IRIP. Grenoble, 1974.

38– **Palloix (C)** : « Problèmes de la croissance en économie ouverte ». Maspero. Paris. 1969.

39– **Palloix (C)** : « Internationalitation du capital - Eléments critiques ». Paris. Maspéro. 1975.

40– **Perrin (J)** : « Les transferts de technologie ». Maspero. Paris. 1983.

41– **Perroux (F)** : « Dialogue des monopoles et des nation ». PuG. Grenoble. 1982.

42– **Perroux (F)** : « L'économie du XXème siècle ». PuF. Paris. Paris. 1969.

43– **Perroux (F)** : « Note sur la notion de pôle de croissance ». Economie Appliquée, 1956.

44– **Perroux (F)** : « Trois outils d'analyse pour l'étude du sous développement : économie désarticulée, côuts de l'homme, développement induit », cahiers de l' I. S. E. A. séries F. N° : 1. Paris. 1955.

45– **Poulain (E)** : « Le mode d'industrialisation socialiste en Chine ». Maspero, 1977.

46– **Unctad** : « Grands problèmes découlant du transfert des techniques aux pays en voie de développement ». (TD/B/Ac 11/10).

47– **Rostow (W. W)**: « Les étapes de la croissance économique», Edition de seuil. Paris, 1962.

15– **Chambre (H)** : « Le modéle de Fel'dman», Economie Appliquée, N°: 2–3, 1970, pp. (283–314).

16– **Cotta (A)** : « Analyse quantitative de la croissance des pays sous – développés », PUF, Paris, 1967.

17– **De Bernis (G. D)** : « Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale», Economie Appliquée, N° : 3–4, 1966.

18– **De Bernis (G. D)** : « Le sous – développement, Analyse ou Representations », T. M, Paris, 1974.

19– **De Bornis (G. D)** : « Le rôle du secteur public dans L'industrialisation », Economie Appliquée, Vol. 15, Janv. Juin, 1962.

20– **De Bernis (G. D)** : « Deux strategies pour l'industrialisation du Tiers – Monde » , Revue Tier – Monde, N° 47, 1971.

21– **De Bernis (G. D)** : « Cours de « croissance et planification», Universersité de Grenoble.

22– **Emmanul (A)** : « L'échange inégal », 2ème édition, Maspero, Paris, 1971.

23– **Freyssinet (J)** : « Le concept de sous – développement », Mouton, Paris, 1966.

24– **Fourtado (C)** : « Théorie du développement économique » , PuF, Paris, 1970.

25– **Gannage (E)** « Economie du développement », PuF, Paris, 1962.

26– **Gendarme (R)** : « La pauvreté des nations», Cujas, Paris, 1963.

27– **Gendarme (R)** : «Réflexion sur le problème de l'industrialisation de pays en voie de développement à partir des expériences de l'Egypte et des Etats Maghrebiens », Problèmes Economiques , N° : 1377, Juin, 1974.

28– **Georges (S)** : « Comment Meurt l'autre moitié du monde», Laffont, Paris, 1978.

29– **Hawthorne (G)** : « Le transfert de technologie», OCDE, Paris, 1971.

30– **Hirschman (A. O)** : « Strategre du développement économique » , les éditions ouvrières, Paris, 1974.

المراجع الأجنبية

1 **Abraham – Frois (G) :** « Essai sur les problèmes d'investissement en pays sous – développes, » **Paris, 1962.**

2 **Amin (S):** L'échange inégal et la loi de la valeur, **la fin d'un** débat ». Paris. Edition Anthropos, 1974.

3 **Amin (S) :** «Le developpement inégal », Paris. Edition Minuit, 1973.

4 **Amin (S) :** «L'accumulation à l'échelle moudiale, critique de la théorie du sous-developpement», Edition Anthropos. Paris, 1971.

5 - **Albertini (J. A)** «Les mécanisms du sous – developpement ». Edition ouvrières. Paris, 1967.

6 **Austruy (J) :** « Le Scandale du développement ». Edition Marcel Reviere. Paris, 1972.

7 **Bairoch (P) :** « Le tiers – monde dans l'impasse », Edition Gallimard. Paris, 1971.

8 **Bairoch (P) :** « Révolution industrielle et sous v développement ». Sedes. Paris, 1964.

9 **Bastianetto (R) :** « Essai sur le demarrage de pays sous-développés ». Cujas. 1968.

10- **Bettelheim (Ch) :** «Planification et croissance accélérée». Edition Maspero. Paris. 1964.

11 **Bettelheim (Ch) :** «Problèmes théoriques et pratique de la planification ». Maspero. Paris, 1966.

12- **Bye (M) :** « Le rôle du capital dans le développement économique ». Economie Appliquée, 1958.

13- **Bye (M) :** « Emploi et investissement », C. D. U, Paris, 1962.

14- **Caire (G) :** « La planification », Edition Cujas, Paris, 1972.

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الصفحة

البحث الخامس : المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي ٥٥
الفقرة الأولى : المؤشرات الاقتصادية للتخلف ٥٦
أولاً — توزيع الثروة العالمية ٥٦
ثانياً — الدخل الفردي ومعدل نموه ٥٧
ثالثاً — الناتج الفعلي ومعدل نموه ٦٠
رابعاً — وضع التجارة الخارجية ٥٢
خامساً — الوضع الغذائي في الدول المتخلفة ٦٦
سادساً — تركيب القوى العاملة ٦٧
سابعاً — حجم الاستثمارات ٦٩
الفقرة الثانية : المؤشرات الاجتماعية ٦٩
أولاً — المؤشرات الديمغرافية ٦٩
ثانياً — المؤشرات الصحية ٧١
ثالثاً — المؤشرات التعليمية ٧٢

الفصل الثاني
التنميـــــة

البحث الأول : التنمية : تعاريف ومفاهيم ٧٦
الفقرة الأولى : مقدمة ومؤشرات في التنمية ٧٦
الفقرة الثانية : مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية ٧٨
الفقرة الثالثة : التيار التاريخاني في تعريف وفهم التنمية ٨٠
الفقرة الرابعة : التيار البنيوي في تعريف وفهم التنمية ٨٥
البحث الثاني : أساليب التنمية الاقتصادية ٨٩
الفقرة الأولى : الأسلوب الرأسمالي في التنمية ٨٩
أولا — نشأة الأسلوب الرأسمالي وتاريخه ٩٠
ثانيا — أسس الأسلوب الرأسمالي ٩٢
ثالثاً — مساوىء النظام الرأسمالي ٩٤
رابعاً — عدم صلاحية النموذج الرأسمالي لتنمية الدول المتخلفة ٩٦

الصفحة

البحث الثالث : التيارات الرئيسة في تحليل ظاهرة التخلف ٣٥

الفقرة الأولى : التخلف تأخر عن التطور (التيار التاريخاني) ٣٥

أولاً ـ التخلف ظاهرة كمية ٣٦

ثانياً ـ التخلف نتاج لاختلال التوازن في عناصر التنمية ٣٧

الفقرة الثانية : التخلف عبارة عن تبعية وتفكك في القطاعات الاقتصادية (التيار البنيوي) ٤٠

البحث الرابع : آليات التخلف وخصائصه البنيوية ٤٨

أولاً ـ التخلف نتاج التقدم والهيمنة والتبعية ٤١

ثانياً ـ تفكك القطاعات الاقتصادية ٤٤

ثالثاً ـ عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على إشباع حاجات الإنسان الأساسية ٤٥

الفقرة الأولى : ازدواجية الهياكل الاقتصادية ٤٨

أولاً ـ نشاط احادي ٤٩

ثانياً ـ تصدير احادي ٤٩

ثالثاً ـ تدني مستوى القوى المنتجة ٥٠

رابعاً ـ عدم وجود علاقات ارتباط علوية وسفلية ٥٠

خامساً ـ نمط استهلاك مشوه ٥١

سادساً ـ تأثير على الدخل وعلى علاقات السوق ٥١

سابعاً ـ تخلف مستوى القوى العاملة ٥٢

الفقرة الثانية : تشوه البنية الاجتماعية ٥٢

أولاً ـ وجود تشكيل طبقي مشوه وعاجز ٥٢

ثانياً ـ وجود تشكيل طبقي غامض ٥٣

ثالثاً ـ غياب الوعي الطبقي ٥٣

رابعاً ـ هيمنة العلاقات الاجتماعية البالية ٥٤

خامساً ـ هيمنة القيم الاجتماعية القديمة ٥٤

سادساً ـ توسع الطبقة الإدارية والبيروقراطية ٥٤

محتويات الكتاب

الإهـــداء ٣
مقدمـــــة ٥

الباب الأول
التخلف والتنمية

الفصل الأول
التخلـــف

البحث الأول : مهرجان التعابير حول الدول المتخلفة ١٨
الفقرة الأولى : البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو ١٩
الفقرة الثانية : البلدان المتخلفة ٢٠
الفقرة الثالثة : البلدان المستَغَلة أو المضطَهدَة ٢٠
الفقرة الرابعة : البلدان المتأخرة ٢٠
الفقرة الخامسة : بلدان العالم الثالث ٢١
الفقرة السادسة : بلدان محيطية (بلدان الأطراف) ٢٢
الفقرة السابعة : الدول المخلفة ٢٤

البحث الثاني : تحليل مفهوم التخلف وأسبابه ٢٦
الفقرة الأولى : صعوبة تحليل مفهوم التخلف ٢٦
الفقرة الثانية : ولادة التخلف ٢٨
الفقرة الثالثة : التخلف في الفكر الاقتصادي ٢٨
أولاً — مفهوم التخلف عند آدم سميث ٢٩
ثانياً — مفهوم التخلف عند ديفيد ريكاردو ٢٩
ثالثاً — مفهوم التخلف عند فريدريك ايست ٣٠
رابعاً — مفهوم التخلف عند ماركس ٣١
خامساً — مفهوم التخلف عند كاسترو ٣٢

	الصفحة
الفقرة الثانية : الأسلوب الاشتراكي في التنمية	٩٧
أولاً — أسس النظام الاشتراكي	٩٧
ثانياً — نتائج النظام الاشتراكي	٩٨
ثالثاً — المشاكل الاقتصادية للنظم الاشتراكي	٩٩
رابعاً — حتمية الحل الاشتراكي	١٠١
الفقرة الثالثة : النموذج الخاص في تنمية العالم المتخلف	١٠٢
أولاً — النماذج السائدة حالياً في العالم المتخلف	١٠٣
ثانياً — النموذج الخاص الممكن تصوره للتنمية في الدول المتخلفة	١٠٤
الباب الثاني	
عناصر ومحددات التنمية الاقتصادية	١٠٧
الفصل الأول	
العنصر البشري	١١١
البحث الأول : علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والانتاج والانتاجية وتكاليف الإنتاج	١١٢
الفقرة الأولى : التأثير في الطلب على الاستهلاك وشكل هذا الطلب	١١٢
الفقرة الثانية : التأثير في الإنتاج	١١٢
الفقرة الثالثة : التأثير في الانتاجية	١١٣
الفقرة الرابعة : التأثير في تكاليف الانتاج	١١٣
البحث الثاني : أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام	١١٥
البحث الثالث : التأثير في كمية العنصر البشري	١١٧
الفقرة الأولى : معدل تزايد السكان	١١٧
أولاً — معدل الولادات والعوامل المؤثرة فيه	١١٨
ثانياً — النظريات السكانية	١١٩
ثالثاً — معدل الوفيات والعوامل المؤثرة فيه	١٢٥

الفصحة

الباب الثالث

نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية ١٧٩

الفصل الأول

نظريات التنمية الاقتصادية ١٨٣

البحث الأول : التنمية وقضية توزيع الاستثمارات ١٨٥

البحث الثاني : : نظرية التنمية المتوازنة ١٨٨

الفقرة الأولى : عرض موجز لنظرية التنمية المتوازنة ١٨٨

الفقرة الثانية : مبررات نظرية التنمية المتوازنة ١٨٩

أولاً — التوازن عن طريق الطلب ١٨٩

ثانياً — التوازن عن طريق العرض ١٩١

الفقرة الثالثة : نقد نظرية التنمية المتوازنة ١٩١

البحث الثالث : نظرية التنمية غير المتوازنة ١٩٣

الفقرة الأولى : أسس نظرية التنمية غير المتوازنة ١٩٤

أولاً — ظواهر التكامل ١٩٤

ثانياً — الاستثمار التحريضي ١٩٥

الفقرة الثانية : استراتيجية اختيار الاستثمارات ١٩٦

الفقرة الثالثة : أمثلة حول استراتيجية اختيار الاستثمارات ١٩٩

أولا — الاختيار بين البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية

النشاط المنتج مباشرة ١٩٩

[illegible] ٢٠٤

[illegible] ٢٠٧

	الصفحة
الفقرة الأولى : رأس المال العيني أو الفني	١٥٢
الفقرة الثانية : رأس المال القانوني أو الحقوقي	١٥٣
الفقرة الثالثة : رأس المال الحسابي	١٥٣
البحث الثاني : أهمية رأس المال في الدول المتخلفة	١٥٥
الفقرة الأولى : المعامل الوسطي لرأس المال	١٥٥
الفقرة الثانية : المعامل الحدي لرأس المال	١٥٥
البحث الثالث : مشكلة تكوين رؤوس الأموال في الدول المتخلفة	١٥٨
الفقرة الأولى : أهمية الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل	١٥٨
الفقرة الثانية : عدم استعمال الفائض الاقتصادي استعمالاً سليماً	١٥٩
الفقرة الثالثة : عدم وجود طبقة من المنظمين	١٥٩
الفصل الثالث	
التكنولوجيا والتقدم التقني	١٦١
البحث الأول : أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني للإنتاج والنمو والتنمية	١٦٢
البحث الثاني : مفاهيم التكنولوجيا والتقدم التقني	١٦٥
البحث الثالث : لمحة تاريخية عن التكنولوجيا والتقدم التقني في الدول المتقدمة	١٦٨
البحث الرابع : أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة	١٧٠
البحث الخامس : نقل التقدم التقني إلى الدول المتخلفة	١٧٢
أولاً ـ أشكال نقل التقدم التقني	١٧٢
ثانياً ـ مشاكل نقل التقدم التقني	١٧٣
ثالثاً ـ شروط نقل التقدم التقني	١٧٤

جامعة حلب UNIVERSITY OF ALEPPO

الصفحة

الفقرة الثانية : الهجرة ١٢٧
أولاً — أنواع الهجرة ١٢٧
ثانياً — أسباب الهجرة ١٣٠
ثالثاً — كيفية الحد من الهجرة الداخلية ١٣٣
الفقرة الثالثة : معدل العمالة والبطالة ١٣٤
أولاً — مصطلحات العمل والعمالة والبطالة ١٣٤
ثانياً — العمالـــة ١٣٦
ثالثاً — البطالـــة ١٣٨
البحث الرابع : التأثير في نوعية العنصر البشري ١٤٢
الفقرة الأولى : التعليم والتأهيل ١٤٢
أولاً — أسباب مساهمة التعليم في تحسين نوعية العمل ١٤٢
ثانياً — المردود الفردي للتعليم والتأهيل ١٤٤
ثالثاً — المردود الاجتماعي للتعليم والتأهيل ١٤٦
الفقرة الثانية : التخصص وتقسيم العمل ١٤٧
أولاً — أشكال تقسيم العمل ١٤٧
ثانياً — فوائد تقسيم العمل ١٤٨
ثالثاً — مجالات تقسيم العمل ١٤٨
رابعاً — مساوىء ومحاذير تقسيم العمل ١٤٩
الفقرة الثالثة : تنظيم العمل ١٤٩
أولاً — طريقة تايلور ١٤٩
ثانياً — طريقة فورد ١٤٩
ثالثاً — طريقة ستاخانوف ١٥٠
الفقرة الرابعة : استخدام الآلة ١٥٠

الفصل الثاني
رأس المال ١٥١

البحث الأول : أنواع رأس المال ١٥٢

	الصفحة
البحث الرابع : نظرية التنمية القطبية	٢١٠
الفقرة الأولى : مفهوم أقطاب التنمية	٢١١
الفقرة الثانية : فوائد ومهام أقطاب التنمية	٢١٢
الفقرة الثالثة : شروط إقامة أقطاب التنمية	٢١٣
الفقرة الرابعة : عقبات تشكل أقطاب التنمية	٢١٤
الفقرة الخامسة : نتائج وآثار أقطاب التنمية	٢١٥
أولاً – النتائج الإيجابية أو آثار التحريض	٢١٥
ثانياً – النتائج السلبية أو آثار التراجع	٢١٧
الفصل الثاني	
نماذج التنمية الاقتصادية	٢١٩
البحث الأول : نموذج فيلدمان – مهالانوبيس	٢٢٢
الفقرة الأولى : مقدمة حول أهداف النموذج	٢٢٢
الفقرة الثانية : تركيب النموذج	٢٢٣
الفقرة الثالثة : خصائص النموذج – ملاحظات أولية	٢٢٧
البحث الثاني : نموذج هارود – دومار	٢٢٩
الفقرة الأولى : مقدمة حول أهداف النموذج	٢٢٩
الفقرة الثانية : تركيب النموذج	٢٣٠
الفقرة الثالثة : خصائص النموذج – ملاحظات أولية	٢٣١
الباب الرابع	
تمويل التنمية الاقتصادية – شروطها الأساسية	٢٣٣
الفصل الأول	
تمويل التنمية الاقتصادية	٢٣٧
البحث الأول : مصادر التمويل الداخلي	٢٣٨
الفقرة الأولى : التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي	٢٣٨

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الصفحة

الفقرة الأولى : تحرير يد عاملة زراعية لازمة لتطوير القطاع الصناعي ٢٧١
الفقرة الثانية : تحقيق فائض في الانتاج الزراعي ضروري للتثمير في باقي القطاعات ٢٧١
الفقرة الثالثة : توفير المواد الخام اللازمة للصناعة ٢٧٢
الفقرة الرابعة : توفير سوق لتصريف المنتجات الصناعية ٢٧٢
الفقرة الخامسة : توفير الغذاء اللازم لليد العاملة الصناعية ٢٧٢
البحث الرابع : سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية ٢٧٤
الفقرة الأولى : حتمية سيطرة القطاع العام على آلة الانتاج الأساسية ٢٧٦
الفقرة الثانية : مشاكل القطاع العام في الدول المتخلفة وشروط نجاحه ٢٧٧
البحث الخامس : التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون الدولي ٢٧٩
الفقرة الأولى : التعاون الاقتصادي الإقليمي ٢٧٩
أولاً — فوائد التكامل الاقتصادي للدول المتخلفة ٢٨٠
ثانياً — امكانية تحقيق التكامل الاقتصادي للدول المتخلفة ٢٨٤
الفقرة الثانية : التعاون الدولي ٢٨٥
أولاً — تثبيت سوق المنتجات الأولية ٢٨٥
ثانياً — اعتماد سياسة الاتفاقيات طويلة الأجل ٢٨٦
ثالثاً — اعتماد سياسة تبادل التجهيزات الرأسمالية مقابل صادرات محلية ٢٨٦
البحث السادس : واقع وأزمة الفكر التنموي العربي المعاصر ٢٨٨
دليل المصطلحات العلمية : انكليزي — عربي ٢٩٣
دليل المصطلحات العلمية : فرنسي — عربي ٣٠٣
المراجع العربية ٣١٥
المراجع الأجنبية ٣٢١
محتويات الكتاب ٣٢٥

الصفحة

أولاً — في القطاع الزراعي ٢٤٠
ثانياً — في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات ٢٤١
الفقرة الثانية : المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار) ٢٤٢
أولاً — مصادر الادخار الداخلي ٢٤٣
ثانياً — وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية ٢٤٧
البحث الثاني : مصادر التمويل الخارجي ٢٤٩
الفقرة الأولى : مصادر التمويل الخارجي ٢٤٩
أولاً — عدم كفاية التمويل الداخلي ٢٤٩
ثانياً — الحاجة إلى سلع وتجهيزات رأسمالية أجنبية ٢٥٠
الفقرة الثانية : تقدير حاجة الدول المتخلفة من رؤوس الأموال الأجنبية ٢٥٠
الفقرة الثالثة : أنواع مصادر التمويل الخارجي ٢٥٢
أولاً — الهبات والمنح ٢٥٣
ثانياً — القروض ٢٥٣
ثالثاً — الاستثمارات الأجنبية مباشرة ٢٥٤
الفقرة الرابعة : مشاكل رأس المال الأجنبي ٢٥٥
أولاً — الشروط المرافقة للهبات والقروض ٢٥٥
ثانياً — الأعباء المتزائدة للقروض ٢٥٦
ثالثاً — مشاكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢٥٨

الفصل الثاني

الشروط الأساسية لنجاح التنمية الاقتصادية ٢٦٠
البحث الأول : التخطيط والتغير للتنمية ٢٦٢
الفقرة الأولى : التخطيط من أجل التنمية ٢٦٢
الفقرة الثانية : التغيير من أجل التنمية ٢٦٥
البحث الثاني : ضرورة فلسفة جديدة ملائمة للتنمية ٢٦٧
البحث الثالث : ترابط الزراعة والصناعة ٢٧٠

جامعة حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO